التقرير الوطني الطوعي
حالة التنمية المستدامة

المنتدى السياسي رفيع المستوى
يوليو ٢٠٢٤

رؤية عمان 2040
يتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

التنمية المستدامة 2030
اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

سلطنة عُمان ماضية بعون الله في تنفيذ خططها وبرامجها بمختلف المجالات رغم التحديات؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة ، و بناء حاضر زاهر ، ومستقبل مشرق لكل لأبناء الوطن أينما كانوا على هذه الأرض الطيبة ، وعلى المحافظات و المجالس البلدية القيام بأدوارها التنموية الوطنية اللازمة في هذه المرحلة كما أريد لها أن تكون ، ومضاعفة الجهود للنهوض بالمجتمع في كل ولاية.

جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم
حصن الشموخ العامر ولاية منح - ٩ يناير ٢٠٢٢

تم إعداد التقرير بإشراف: وزارة الاقتصاد - اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
بمشاركة فرق العمل بالجهات التالية :

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- الأمانة العامة لمجلس الدولة
- الأمانة العامة لمجلس الشورى
- وزارة الداخلية
- وزارة الخارجية
- وزارة المالية
- وزارة الطاقة والمعادن
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة العمل
- وزارة الصحة
- وزارة الاقتصاد
- وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الثقافة والرياضة والشباب
- وزارة الإعلام
- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
- وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- وزارة التراث والسياحة
- هيئة البيئة
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠
- جامعة السلطان قابوس
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
- غرفة تجارة وصناعة عمان
- اكاديمية الدراسات الاستراتيجية والدفاعية
- شرطة عمان السلطانية
- الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان
- البنك المركزي العماني
- جهاز الاستثمار العماني
- مركز عمان للاستدامة
- مركز الشباب
- مركز عمان للحوكمة والاستدامة
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- هيئة حماية المستهلك
- مجلس المناقصات
- اللجنة العمانية لحقوق الإنسان
- اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم
- المجموعة العمانية العالمية للوجسيات (أسياد)
- هيئة تنظيم الاتصالات
- جمعية البيئة العمانية
- جمعية الأطفال أولاً
- جمعية التدخل المبكر
- الجمعية الاقتصادية العمانية
- جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
- الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان
- شركة تنمية نفط عمان
- شركة هيدروجين عمان
- الشركة العمانية القابضة لخدمات البيئة(بيئة)
- الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)
- شركة أوريدو عمان
- الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه
- شركة كهرباء المناطق الريفية (تنوير)
- شركة تماني العالمية للتنمية والاستثمار
- شركة عمان ثينك اوربان
- بورصة مسقط
- المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين
- مؤسسة صدى الشباب
- المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز المسال
- جمعية المحامين العمانية
- فريق بركاء الخيري

وبدعم فني من المنظمات التالية:

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
- برنامج الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونسيف)
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية

تمهيد

على امتداد مياه المحيط الواسعة، تمتد واجهة سلطنة عمان البحرية لأكثر من ٣٠٠٠ كم، مندمجة مع مياه بحر عمان وبحر العرب والمحيط الهندي. سلطنة عمان أول دولة عربية تشرق عليها الشمس، وتقع في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وبلغ عدد سكانها في أغسطس ٢٠٢٣م نحو ٥,١ مليون نسمة منهم ٤٣٪ غير عمانيين.

وتصنف سلطنة عُمان ضمن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع جداً وفقاً لتصنيفات البنك الدولي، وضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

مستنيرة بتاريخها العريق الذي كانت فيه جسر التواصل بين حضارات الشرق القديم، وبعد ذلك مع دول الغرب المتقدم؛ مدت سلطنة عُمان أشرعتها نحو الشرق والغرب في بناء تراكمي على معرفة ثرية، وعلاقات دبلوماسية راسخة، وممكنات طبيعيّة متميزة، موظّفة ما ظفرت به من ثقة واحترام في العالم من أجل تحقيق نجاحات أكبر في سبيل تنفيذ خططها ورؤاها المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة.

تتمتع سلطنة عُمان بعلاقات اقتصادية متينة وشراكات تجارية واعدة مع جميع بلدان العالم، بفضل حكمة قيادتها المدركة لموقعها الجغرافي وبيئتها الديناميكية الداعمة لتأسيس ونمو الأعمال، لترسم رؤية عُمان ٢٠٤٠ المسار المناسب لاقتصادها القوي والمتنوع من أجل تحقيق نمو ونجاح مستدامين.

كان فكر الاستدامة في سلطنة عمان ولا يزال متأصّلا في منظومة العمل العمانية، فمنذ انطلاقة مسيرتها في التخطيط مع منتصف سبعينيات القرن الماضي، بأول خطة خمسية للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠؛ ومن بعد ذلك رؤيتها الاقتصادية الأولى «عمان ٢٠٢٠» ومن ثم رؤيتها المستقبلية «عمان ٢٠٤٠»، إذ هو من أهم مرتكزات بناء الدولة العصرية التي تقوم على قاعدة المواطنة والمساواة وحكم القانون والأخذ بروح العصر من خلال الخطط والبرامج التنموية، والارتقاء بمستويات الحياة.

وهو في ذات الوقت منهج سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية الذي يقوم على دعم قيم السلام والتعايش والتسامح والحوار وتقبل الآخر والتعاون الوثيق مع سائر الأمم والشعوب، والالتزام بمبادئ الحق والعدل والمساواة، وتتسق مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

خريطة طريق تجارة اللبان The Periplus Map من إعداد بحارة يوناني في القرن الأول الميلادي توضح أهمية سلطنة عمان كمحور لطرق الملاحة الرئيسية

موقع جغرافي - استراتيجي (Geopolitical) باعتبارها البوابة الشرقية المواجهة لمنطقة آسيا؛ المحرك الرئيسي للنمو في الاقتصاد العالمي.

*(حقوق الطبع لخارطة طريق تجارة اللبان: مكتب مستشار جلالة السلطان للشئون الثقافية، متحف ارض اللبان)

قائمة المحتويات

تمهيد ٦
البيان الافتتاحي ١٠
تقديم ١٢
منهجية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي ١٦
السياسات والبيئة الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٢
التغييرات الرئيسية ٢٣
رؤية عمان ٢٠٤٠ بوابة سلطنة عمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٢٥
اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٢٨
مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (عمان مستقبل مستدام) ٤٢
الأطر التنظيمية وتقييم الأداء ٥٦
إطار حوكمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٥٨
منظومة التقييم والاتاحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٦٧
رصد وتتبع التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة ٧١
الهدف الأول: القضاء على الفقر ٧٢
الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع ٧٨
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه ٨٨
الهدف الرابع: التعليم الجيد ١٠٠
الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين ١١٠
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية ١٢٢
الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ١٣٠
الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد ١٣٨
الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية ١٤٦
الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة ١٥٤
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة ١٦٢
الهدف الثاني عشر: أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام ١٧٢
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي ١٧٨
الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء ١٨٦
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر ١٩٦
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية ٢٠٢
الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف ٢١٤
لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة Oman SDGs Dashboard ٢٢٥
المسارات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ٢٣٠
شراكات تنموية لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٣٤
المجتمع المدني شريك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٣٥
دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة ٢٣٦
مشاركة المؤسسات الأكاديمية في تحقيق التنمية المستدامة ٢٣٤
المضي قدما نحو تحقيق الأجندة الأممية ٢٣٨

البيان الافتتاحي

مضت تسعة أعوام منذ الإعلان عن أجندة وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في سبتمبر ٢٠١٥، لم تألُ سلطنة عمان جهدا في ترجمة التزامها الدولي بتحقيق تلك الأهداف مع حلول عام ٢٠٣٠، بل ربما قبل ذلك. فدمجتها في استراتيجيات طويلة الأجل وخطط وبرامج عمل متوسطة وقصيرة الأجل، كان البرنامج الأممي مرتكزاً رئيسياً من مرتكزاتها. وليس أدل على ذلك من رؤية «عمان ٢٠٤٠»، التي تؤكد وبشكل قاطع أن المجتمع العماني بكافة مكوناته يتبنى البرنامج الأممي ويضع البرامج والسياسات الكفيلة بتحقيق أهدافه والوصول إليها في الموعد المتفق عليه دوليًا. إذ أن قيم ومبادئ الاستدامة والمساواة والعدالة والسلام والمشاركة وعدم ترك أحد أو مكان خلف الركب هي قيم ومبادئ راسخة ومتأصلة في مختلف شرائح المجتمع العماني. وهو ما ساعد على تحقيق الإنجازات في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، وذلك على النحو الموضح تفصيلاً في متن التقرير.

انتهجت سلطنة عمان في آلية تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، منهج العمل الشامل القائم على منظومة شاملة ومتكاملة، ففعّلت استراتيجيات وخطط ومشاريع تم إعدادها بحيث تأخذ في الاعتبار التركيز على الأولويات الوطنية المحققة لأهداف رؤية «عمان ٢٠٤٠» التي صهرت في بوتقتها أهداف التنمية المستدامة، فعلمت على تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المسؤولة عن التنمية المستدامة، والارتقاء بالعمل الحكومي ورفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات، من خلال استحداث وحدات خاصة بتجويد آليات وأساليب اتخاذ القرار، ومتابعة وتحسين مستوى الأداء المؤسسي، بالإضافة الى تطوير نظام متكامل لقياس الأداء ومؤشراته (Dashboards)، يرصد بشكل دوري التقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وتلتزم سلطنة عُمان بمبدأ «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب» حيث تولي اهتمامًا خاصًا بتوزيع التنمية على جميع المحافظات وإعطائها دورًا اقتصاديًا أكبر، فوضعت في سبيل تحقيق ذلك التشريعات والأسس والقواعد اللازمة للتحول إلى اللامركزية الإدارية والاقتصادية والمالية وتدعيم دور الإدارة المحلية في تحسين مستوى معيشة المواطنين ودعم الاقتصاد المحلي، مع إيلاء الحفاظ على البيئة أهمية بالغة ، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير برامج تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها، وبرامج تشجيع الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، لا سيما الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي؛ لتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠م. والتطلعات الطموحة نحو مستقبل عُمان المستدام.

لقد حققت سلطنة عُمان نتائج مثمرة، من أبرزها: ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ودعم قطاعات التنويع، وخفض الدين العام إلى حدود آمنة؛ ما أسهم بشكل واضح في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورفع المؤشرات المالية والاقتصادية، لتمضي سلطنة عُمان قدمًا في مسارات التنمية والاستدامة ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتنويع مصادر الدخل الوطني بزيادة الإيرادات غير النفطية؛ مما يحقق استدامةً للمالية العامة للدولة.

وبالرغم مما تحقق، إلا أننا نعي تماماً أن الطريق مازال طويلاً وليس ممهداً، وأن تحقيق الالتزامات مرهون بالقدرة على مواجهة التحديات والمعوقات، وهي بالطبع كثيرة ومتنوعة، وتتطلب غالبًا جهدًا دوليًا وإقليميًا مشتركًا لمواجهتها، وهو ما تسعى سلطنة عمان إلى تحقيقه مستفيدة من العلاقات الخارجية المتينة التي تربطها بمحيطها العربي والإقليمي والدولي

إنَّ سلطنة عُمان، إذ تعرض تقريرها الوطني الطوعي الثاني على المنتدى السياسي رفيع المستوى، فإنها تأمل أن يفتح هذا الاستعراض آفاقًا واسعة لبناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول كافة والمنظمات الدولية بما يثري تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والبرامج والمبادرات وقصص النجاح الملهمة، فضلا عن مشاركة التحديات وتجارب الدول وخبراتها في تجاوزها والدروس المستفادة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة وفقًا للبرنامج الذي تم التوافق عليه.

الدكتور سعيد بن محمد الصقري

وزير الاقتصاد

تقديم

تقدّمُ سلطنة عُمان التقرير الوطني الطوعي الثاني هذا العام تزامنًا مع مرور ثلاثة أعوام على **إطلاق رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تعد بوابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،** وتجاوز التحديات ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، والاستدامة المالية والبيئية، من خلال تحقيق تنمية إقليمية متوازنة تقود إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تهتم بتحقيق الرفاهية للمواطنين، لضمان تنفيذ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، وتعكس القِيَم الرَّاسخة في المُجتمع العُمانيّ التي ترتكز على مبادئ السَّلام والتَّعايش والاستدامة والمساواة والعدالة وإشراك المُجتمع. وقد أعد التقرير بما يتفق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة ودليل الإعداد للاستعراض الوطني الطوعي.

اتبعت سلطنة عُمان نهجا متكاملا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال **إدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن محاور وأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.** التي تعد المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط التنموية متوسطة وقصيرة الأجل، وإطلاق عدد من البرامج والمبادرات الوطنية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تحقق الوصول للتنمية المستدامة عبر الاستقرار المالي والاجتماعي وتعزيز التنويع الاقتصادي، وإرساء مجموعة التوجهات الاستراتيجية التي تضع النمو الاقتصادي والاستدامة المالية ورفاهية المجتمع في أول سلمها.

حرصت سلطنة عُمان على **توفير بيئة تمكينية** داعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والارتقاء بالعمل الحكومي ورفع مستوى تقديم الخدمات، حيث تم استحداث بعض المؤسسات لتضمن تحسين عملية اتخاذ القرار، وقياس الأداء المؤسسي، وإعطاء دفعة قوية لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار، والعمل على تطوير منظومة التشريعات والقوانين على النحو الذي يتلاءم والتطلعات المنشودة، بالإضافة إلى تعزيز آليات التمويل والتخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وإعطاء أولوية كبيرة لتطوير الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ورفع مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تناول التقرير الأدوار التفصيلية لتلك الآليات المستحدثة.

قامت سلطنة عُمان **بتطوير نظام حوكمة متكامل؛** لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛ بما يمكّن من المتابعة الفاعلة، كذلك طورت سلطنة عُمان الآليات الوطنية لإشراك أصحاب المصلحة انطلاقا من إيمان راسخ، بأن الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة أمر محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لضمان زيادة فرص المساهمة المجتمعية.

في هذا السياق، تم إطلاق **مختبرات القطاعات المحققة للتنمية المستدامة (SDGs in Focus)،** التي تعد من أبرز آليات إشراك أصحاب المصلحة، وتهدف تلك المختبرات إلى تطوير حلول مستدامة مبتكرة للإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما تعد فرصة لتبادل الخبرات ورصد التحديات وطرح الحلول والمبادرات للخطط التنموية في المدى القصير والمتوسط، **كما أنشئ مركز الشباب كإطار مؤسسي وتنفيذي**، ليساهم في إدماج مبادرات وتطلعات الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم إطلاق أسبوع عُمان للاستدامة ليعكس الالتزام بنهج الاستدامة، يجمع كافة أصحاب المصلحة للوقوف على تنفيذ استراتيجيات مبتكرة تتماشى مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وسعيًا لتعزيز مسارات التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق مزيد من اتساق السياسات لدعم توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، وتحقيق أكبر قدر من الشراكات، تولت **اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** رفع الوعي المجتمعي بتلك الأهداف، وتوطين التنمية المستدامة، ودعم الشراكات التنموية، ورصد التقدم وصناعة السياسات المبنية على الأدلة، والإشراف على متابعة بناء نظام متكامل يستند على مؤشرات القياس (Dashboards)، بهدف رصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى الأهداف والغايات لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وضمان تحققها طبقًا للمستهدفات الوطنية بشكل دوري .

وتولي سلطنة عُمان اهتماما خاصا بتوزيع ثمار التنمية، وتنمية المحافظات، وترسيخ مفهوم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية للتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية والمالية، وتدعيم دور الإدارة المحلية؛ لضمان تنفيذ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، بهدف **تحقيق تنمية شاملة جغرافيًّا، متوازنة في كل المحافظات** تتبع نهجًا لا مركزيًا ،وتطوير البنية الأساسية لإنشاء مُدن ومجتمعات محليَّة مستدامة واستخدام مستدام للأراضي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن اعتمادًا على مبدأ «محلية الخدمة»، وإعطاء دور أكبر للمحافظات في إدارة مواردها الاقتصادية، وإيجاد بيئة استثمارية ملائمة في المحافظات وتشجيع الاستثمار المحلي، واستثمار الموارد الطبيعية في المحافظات، وبناء شراكة قوية مع القطاع الخاص المحلي.

تساهم سلطنة عُمان بفاعلية في وصول العالم لأهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالحد من الانبعاثات والحياد الصفري الكربوني، وضمن الجهود المتعلقة بتغير المناخ، والبحث عن مصادر للطاقة المتجددة النظيفة، وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠. من خلال تنفيذ خطط وبرامج لتسريع إجراءات قطاع الطاقة المتجددة، ووضع الأطر القانونية، والسياسات اللازمة لنموه، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والصناعات المحلية، والعمل على توطين هذه التقنية. وقد شهدت سلطنة عُمان تقدما كبيرا خلال الفترة الماضية في جذب الاستثمارات الجديدة لهذا القطاع الذي يعزز دورها الدولي في جهود خفض الانبعاثات، كما يحقق لها مستهدفات تنويع

الدخل والاقتصاد وتوطين التقنيات الحديثة، وضمن التطلعات الطموحة نحو مستقبل عُمان المستدام.

نفذت سلطنة عُمان عددًا من المبادرات والبرامج التي تستهدف **الحفاظ على البيئة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير برامج تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها،** وبرامج تشجيع الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، خاصة الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي. الجدير بالذكر أن سلطنة عُمان تعد أول دولة خليجية تصدر إطار عمل التمويل السيادي المستدام كإحدى الأدوات المهمة لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة بأنواعها المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية، بما يمكن من تمويل الاحتياجات المالية عبر وسائل التمويل المستدامة، وتحقيق مستهدفات الحياد الصفري الكربوني - خفض انبعاثات الغازات الدفيئة - إلى أقرب مستوى ممكن من الصفر بحلول عام ٢٠٥٠م.

وفى هذا السياق، تأتي **المدينة المستدامة «يتي»** لتعكس الاستراتيجيات التي تتبعها المدينة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٤٠، ومن المؤمل أن تضم هذه المدينة أكبر مجتمع مستدام في العالم. وتهدف المدينة المستدامة - يتي إلى خفض بصمة الانبعاثات للشخص الواحد من خلال الاعتماد على مصادر طاقة متجددة بنسبة ١٠٠٪، فضلًا عن إعادة تدوير المياه بنسبة ١٠٠٪، وفرز النفايات بنسبة ١٠٠٪ لتفادي رميها في المكبّات، وتحقيق ما يصل إلى ٨٠٪ من الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء.

وقد أرست سلطنة عُمان **ركائز لاستدامة النمو** وتحقيق الاستدامة المالية والسعي المستمر نحو تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، ودعم قطاعات التنويع الاقتصادي، ووضع الأطر المؤسسية والتشريعات لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الخاص، وتمكينه للقيام بدور رئيس في التنمية، وتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل؛ مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، مع التوجه نحو التوسع في مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات متعددة منها الصحة والتعليم؛ لضمان استدامة المالية العامة للدولة.

لضمان الوصول للاستدامة المالية، أطلقت سلطنة عمان البرنامج الوطني للتوازن المالي ، والخطة المالية متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، والتي ساعدت في خفض نسبة الدين العام كما تحسن التصنيف الائتماني بشكل متسارع خلال العامين الماضيين، وانخفض متوسط سعر التعادل النفطي في الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ. تلى ذلك، إطلاق البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بهدف تطوير القطاع المالي لجعله ممكّنًا رئيسًا لنمو الاستثمارات والاقتصاد .

وفى هذا السياق، تم **إطلاق (صندوق عُمان المستقبل)؛** بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات أو تمويل مشاريع الاستثمارات في قطاعات التنويع الاقتصادي التي تستهدفها «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، وتخصيص نسبة من رأسمال الصندوق لتحفيز منظومة الاستثمار الجريء في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، والذي ستكون مظلته التمويلية رافدا لدعم أنشطة ومشاريع القطاع الخاص والشركات الناشئة ورواد الأعمال في سلطنة عُمان. بالإضافة إلى توحيد الاستثمارات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العُماني لرفع كفاءة الاستثمارات الحكومية التي أصبحت تقوم بدور متزايد وفاعل سواء فيما يتعلق بدعم آفاق التنويع وزيادة مصادر الدخل للدولة وتوسعة دور القطاع الخاص.

تولي سلطنة عُمان اهتماما كبيرا **بالأمن الغذائي وضمان إمدادات غذائية مستقرة وموثوقة**، من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسة في القطاع الزراعي والسمكي وموارد المياه ومواءمتها مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، والعمل على توفير الحلول لمواجهة تحديات النظم الغذائية المختلفة، ومن أهمها: ترشيد استخدام المياه في الزراعة واستخدام المياه غير التقليدية واستخدام التقنيات الحديثة المبتكرة والتوسع في عملية الاستمطار الصناعي، والتشجيع على الزراعة المستدامة، وتشديد الرقابة على المنتجات الزراعية وتوعية المزارعين بالاستخدام الآمن للمبيدات، ووجود خطة للطوارئ متعددة القطاعات لتأمين الغذاء الآمن والصحي، وتغيير أنماط الاستهلاك السائدة لتكون أكثر جودة واستدامة، فضلا عن حسن إدارة الموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة.

وتتبنى سلطنة عُمان **منظومة متكاملة للحماية الاجتماعيَّة**، لتحقق منافع للمرأة وكبار السن والطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل ودعم دخل الأسر، وبرامج التأمين الاجتماعي والأمان الوظيفي وسوق العمل، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، والمحافظة على خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها، وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال وتحسين جودة الحياة.

تواكب سلطنة عُمان التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتفتح آفاقا جديدة لاقتصاد المستقبل والتنويع الاقتصادي، بما توفره هذه التقنيات من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة في مجموعة واسعة من القطاعات، ودورها في تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ وفق **برنامج وطني لتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي** ليمثل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافدًا للاقتصاد الوطني، إلى جانب التَّأكيد على جاهزيَّة البلاد للتحوُّل لعصر المعرفة والابتكار.

وتؤدي المرأة العُمانية دورًا حيويًّا وبارزًا في التنمية المستدامة، انسجامًا مع أحكام النظام الأساسي للدولة «المرجع الأهم في حقوق المرأة العُمانية»، حيث لا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وتولّي الوظائف العامة، ومبدأ تحقيق العدل وتكافؤ الفرص بين العُمانيين ذكورًا وإناثًا. وتدعم التشريعات والقوانين تمكين المرأة في كافة القطاعات، كما شكلت مساهمة المرأة نسبًا متزايدة من إجمالي مديري الإدارة العامة والأعمال والمستثمرين ورائدات الأعمال؛ فسجلت المرأة حضورًا في الحياة العامة والحياة السياسية، ووصلت إلى العديد من مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في خدمة المجتمع كمتطوعة في الجمعيات والمؤسسات الخيرية وجمعيات المرأة العُمانية.

جعلت سلطنة عُمان **التعليم والصحة** حقًّا للجميع بوصفهما مرتكزين رئيسين للتنمية، وعدّت **التحول الرقمي** أساسًا لدفع عجلة التنمية، وجزءًا من استراتيجياتها وتشريعاتها الوطنية؛ لضمان مواكبة التطورات العالمية في البحث والابتكار والتقنيات المتقدمة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، ليمثل الاقتصاد الرقمي أولويةً ورافدًا للاقتصاد الوطني، مع التأكيد على الجاهزيَّة للتحوُّل لعصر المعرفة والابتكار.

تحرص سلطنة عُمان على **حُريَّة البحث العلمي والإبداع الفكري**، وتشجع الباحثين، وترعى المبتكِرين، والمُبدعِين؛ للنُّهوض بالفنون والآداب، وحماية وصيانة التراث الوطني المادي وغير المادي وترميمه، كما أنَّ سلطنة عُمان حريصة على الوفاء بجميع التزاماتها الدوليَّة والإقليميَّة وتنفيذ كافَّة الاتفاقيَّات التي صادقت عليها مع تلك المنظَّمات مع كافَّة دوَل العالَم.

ترتكز سياسات سلطنة عُمان الخارجية على ثوابت وقيم الإنسانية المستلهمة من القيم الإسلامية، والمبادئ والقوانين الوطنية، والمواثيق والمعاهدات الدولية، والحرص على المشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي بكافة مستوياته؛ تحقيقًا لمبادئ العدالة والمساواة، ونشر ثقافة السلام والتنمية، وصولًا إلى مجتمع ينعم بالأمان والوئام.

تتبنى سلطنة عُمان عددا من **البرامج والمبادرات للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة،** ومن المتوقع تحقيق نتائج مهمة على المدى القريب. على سبيل المثال: في عام ٢٠٢١، **أطلقت مبادرة عُمان مستقبل مستدام،** التي تتناول بشكل مباشر الهدفين ١٤ و١٥ من أهداف التنمية المستدامة. فضلا عن العديد من المبادرات والبرامج - سيستعرضها هذا التقرير - لضمان مستقبل يعيش فيه جميع الناس في رخاء وأمن ويساهمون في كوكب يسوده السلام والازدهار.

ويجسد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لسلطنة عُمان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤، التقدم المحرز في تنفيذ الأجندة الأممية لعام ٢٠٣٠ منذ اعتماد هذه الأهداف في سبتمبر ٢٠١٥، ويرسم مخطط الاستدامة للمستقبل، وهو بمثابة وقفة لإعادة المراجعة والتذكير بأن التنمية المستدامة هي رحلة مستمرة تتطلب التزام وشراكة جميع أصحاب المصلحة لمواجهة التحديات والبناء على الخبرات والتجارب الناجحة للوصول إلى الغايات المنشودة.

ختاما، تؤكد سلطنة عُمان التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المدى الزمني المحدد. وعلى الرغم من وجود تحديات لا يمكن الاستهانة بها، إلا أنها تسير بخطى واثقة في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف، مستندة إلى نهج تنموي مستدام يلبي احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل.

منهجية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي

اعتمدت سلطنة عُمان نهجًا يشمل كافة الأطراف ذات الصلة بإعداد الاستعراض الوطني الطوعي، وبمشاركة واسعة من أصحاب الشأن والمعنيين من الجهات الحكومية وممثلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومجلس عُمان، والمؤسسات البحثية والأكاديمية، وممثلين عن الشباب، موقنين بأنَ إشراك ممثلين لمختلف شرائح المجتمع ومؤسساته المحلية يعزز الوعي العام والملكية المجتمعية لأهداف التنمية المستدامة. ولهذا انتهجنا انتقاء الممارسات المثلى من التجارب الدولية، والتعاون مع المؤسسات الدولية، لتكون جزءًا أساسيًّا من عملية إعداد هذا الاستعراض.

أولاً: التدابير المؤسسية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي

تم إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، من قبل اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والفريق الوطني الفني في كافة الجهات الحكومية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بإشراف من وزارة الاقتصاد، وبدعم من منظمات وبرامج الأمم المتحدة ذات العلاقة. حيث نُظمت مجموعة حلقات عمل لتوفير الدعم المؤسسي وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة، ووضع الآليات والخطط التنفيذية لضمان المشاركة الواسعة والملكية الوطنية للتقرير

- الإطار التنفيذي لإعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

للتجهيز لبدء العمل في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام ٢٠٢٤، أخذ العمل المسارات التالية:

١ مراجعة الاستعراض الوطني الطوعي الأول لعام ٢٠١٩

وتوصياته والتحديات والدروس المستفادة والتأكد من الاتساق مع الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام ٢٠٢٤ في رصد التقدم المحرز في تحقيق مستهدفات الأجندة الأممية عام ٢٠٣٠.

٢ دراسة الخبرات الدولية والإقليمية

للبلدان التي أجرت استعراضاتها الوطنية الطوعية في السنوات السابقة، للاستفادة من المنهجيات وطرق رصد التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، كذلك الاطلاع على المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، ودليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠٢٤.

٣ المشاركة في ورش العمل التحضيرية العالمية

للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠٢٣ التي نظمتها المنظمات الدولية المعنية، والتواصل مع نقاط الاتصال التابعة للاستعراض الوطني الطوعي في وكالات الأمم المتحد ذات الصلة لتبادل الخبرات والتعاون.

٤ إطلاق الإصدار الدوري من لوحات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان SDGs Dashboard OMAN

لقياس أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات للتعرف على مستوى التقدم على المستوى المحلي، ورصد التقدم المحرز في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

تبادل التجارب حول الاستعراضات الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة

في إطار الشراكة والتعاون الثنائي وتبادل التجارب والخبرات في مجال متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة واعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية... **نظمت الاسكوا زيارة عمل إلى سلطنة عمان ممثلة بوزارة الاقتصاد لوفد من هيئة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية العربية السورية** ، ركزت على تبادل الخبرات في إعداد التقرير الطوعي والاليات للرصد والمتابعة للأهداف والجهود المبذولة لرصد بيانات مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، بمشاركة أصحاب المصلحة ولا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

ثانياً: الخطوات الرئيسية لإعداد التقرير

١

وضع الهيكل العام لإعداد التقرير وتحديد الأطراف المشاركة:

صياغة أدلة للمنهجيات الدولية والملامح الرئيسة لتجارب بعض الدول، والملامح الرئيسة لمكونات الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، وإعداد نماذج واستمارات لفرق العمل وأصحاب المصلحة؛ بهدف توحيد المنهج المتبع في جمع المعلومات حول الجهود والتقدم المحرز والممارسات الجيدة، وضمان تكامل أدوار جميع المعنيين بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

استمارة ١

البيئة الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

استمارة ٢

الأطر التنظيمية وتقييم الأداء

استمارة ٣

المبادرات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

استمارة ٤

تتبع ورصد أهداف التنمية المستدامة

استمارة ٥

آليات إشراك أصحاب المصلحة

٢

المشاركة الوطنية لأصحاب المصلحة

إيمانا بأهمية مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ فقد تم اتباع نهج تعاونيٍّ وتشاركيٍّ لإعداد هذا التقرير، شمل إشراك جميع أصحاب المصلحة في العمليات التشاورية لإعداد التقرير، كالاجتماعات العامة، وورش العمل، ومجموعات التركيز، وغيرها من أشكال المشاركة. وعُقدت (٢٠) ورشة عمل شاركت فيها الفرق الوطنية الممثلة من الوزارات والجهات الحكومية المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وممثلين من القطاعات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وممثلين عن المرأة والشباب والإعلام، وممثلين عن المجتمع المحلي من أصحاب المصلحة، لنقل خبراتهم وتجاربهم، وتبادل الآراء حول الأنشطة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن التدريب على استخدام النماذج والاستمارات المعدة لرصد الجهود وجمع بيانات وتحليلها ومتابعة المبادرات الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة..

٣

إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز المشاركة في إعداد الاستعراض الوطني

بهدف تزويد أصحاب المصلحة بفرصة المشاركة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام ٢٠٢٤م، والتعرف على مقترحاتهم وتقييماتهم لإدماجها في التقرير؛ فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات، أبرزها:

- تنفيذ عدد من ورش عمل للجنة الوطنية، والفريق الوطني، وفرق العمل في الجهات، وأصحاب المصلحة والمهتمين. وقد حظيت بتغطية إعلامية واسعة.
- عقد لقاءات تشاورية مخصصة للشباب؛ كونهم الفئة العمرية الأكثر ديناميكية وقدرة، ومصدرًا رئيسًا للابتكار والإبداع. فضلا عن دورهم المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. كما تم تنظيم عدد من الورش واللقاءات بالجامعات والكليات، بالإضافة إلى الورش واللقاءات التي نظمها مركز الشباب.
- إشراك ممثلين من أصحاب المصلحة الرئيسين في الورش واللقاءات التشاورية. ويتضمن التقرير رسائل رئيسة أعدتها مجموعات أصحاب المصلحة المشاركين في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، وذلك على مستويات: (حقوق الإنسان - المستوى المحلي الأشخاص ذوي الإعاقة، المرأة، الأطفال، مبدأ «عدم ترك أي شخص خلف الركب»، الحد من التغيرات المناخية.....).
- إطلاق مسابقة فنية لطلاب المدارس حول المعرفة بأهداف التنمية المستدامة.
- تنفيذ ورش عمل مع المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وفرق العمل الوطنية المشكلة لتوفير البيانات والمؤشرات، والتحقق من جودتها ودقتها، والاهتمام بتسهيل عملية جمع البيانات، وتطوير نماذج لتقديم المعلومات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.
- عقد اجتماعات ثنائية متعددة مع أصحاب المصلحة المهتمين لتعزيز دقة رصد المبادرات وقصص النجاح ذات العلاقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- استخدام المنصات الإعلامية المختلفة لضمان مستويات ومعدلات أكبر من المشاركة والتأثير لتعزيز الملكية الوطنية، حثًا على الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تحدي التنمية المستدامة

في إطار السعي إلى اشراك مختلف الفئات المجتمعية في ابتكار الحلول المستدامة، تجمع هذه الفعالية الملهمة الشباب من مختلف المحافظات فيما يعرف بتسابق الأفكار لتطوير حلول مبتكرة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يُشجع المشاركون على تبادل الأفكار لإيجاد حلول تكنولوجية قائمة على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إضافة إلى رفع الوعي حول أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار السعي إلى اشراك مختلف الفئات المجتمعية.

وشهدت عملية إعداد الاستعراض الطوعي الثاني مجموعة من التغييرات الرئيسية مقارنة بالاستعراض الأول لعام ٢٠١٩، حيث اتبعت نهجاً أكثر تشاركية عبر دعوة أصحاب المصلحة إلى تقديم وجهات نظرهم المستقلة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتضمنت تلك العملية:

التشاور مع الشباب بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مع التركيز بشكل خاص على البرامج والمبادرات التي تعزز مشاركتهم بفاعلية.

إدراج الرسائل الرئيسة التي أعدتها مجموعات أصحاب المصلحة المشاركين في عملية الاستعراض الوطني الطوعي من المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية حول الطموحات والنقاط التي تحتاج إلى تركيز لتحقيق مستهدفات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

توسيع جهود وآليات اتصال من خلال استخدام المنصات الإعلامية المختلفة، مثل: النشر الصحفي، والمقابلات التلفزيونية والإذاعية، والنشر عبر منصات الإعلام الاجتماعي، بالإضافة إلى الملتقيات الهادفة إلى تعزيز الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة.

بودكاست (أسفر)

يتم خلاله تقديم حلقات بعنوان « اسفر» على مدار عام يعرض جملة من الأفكار لإشراك المجتمع بكافة فئاته ، وإحداث الزخم الجماهيري خلال فترة اعداد التقرير الطوعي بهدف رفع الوعي المجتمعي حول أهمية أهداف التنمية المستدامة وارتباطها بالأهداف الوطنية، بالإضافة الى تحقيق المشاركة المجتمعية في صياغة التقرير الوطني الطوعي عبر لفت انتباه الجمهور العام باستخدام أحدث الأدوات وأكثرها تأثيرا لإحداث الزخم الإعلامي والمجتمعي

ثالثاً: التوجهات المستقبلية لتحسين العمل المؤسسي

إيمانا بأن العمل التشاركي أكثر تكاملا، ولأن عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي تتطلب جهودًا منسقة لرصد المبادرات وقصص النجاح ومعالجتها لقياس الأثر بشكل متكامل؛ فقد تم تشجيع أصحاب المصلحة والمستفيدين على تقديم مقترحات لتطوير وتحسين عملية إعداد الاستعراض، فكانت أبرز ملامح التوجهات المستقبلية لتحسين العمل المؤسسي لمتابعة تحقيق برنامج التنمية المستدامة الناتجة عن ذلك كالآتي:

- **تطوير منصة تفاعلية تضم كل الأطراف الفاعلين،** بما يساعد في الرصد الآني والمستمر للجهود وتقديم صورة كاملة وواقعية ترصد التقدم في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- **تنفيذ مبادرات لإدماج جهود الشركاء المحليين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،** من أجل حصر وتوثيق جهود ومساهمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.
- **تعزيز ودعم «اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة»** وفرق العمل الوطنية في الوزارات والجهات بما يضمن تحقيق الأهداف الموكلة إليها، عبر تنسيق الجهود ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ورفع التقارير الدورية عن مستويات التنفيذ لتلك الأهداف.
- **تعزيز برنامج ندوات التنمية المستدامة بالمحافظات؛** لضمان تعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق النتائج والأهداف المرجوة.

إن معالجة قضايا التنمية المستدامة، لا يمكن أن تتحقق دون أفكار وطموحات أصحاب المصلحة الرئيسين، لذا؛ فقد تم إشراكهم وتضمين آرائهم وطموحاتهم في التقرير بكل شفافية. لا سيما على مستوى المحافظات -من أجل تحسين خطط تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الملكية الوطنية للأهداف.

السياسات والبيئة الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

«توطين أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية»

أولاً: التغييرات الرئيسية

شهدت الفترة منذ عام ٢٠٢٠م حتى تقديم هذا التقرير العديد من التحديات والمتغيرات المحلية والدولية، أبرزها جائحة كوفيد ١٩مما أدّى إلى انعكاسات سلبية على مختلف برامج التنمية. ولمواجهة هذه التحديات؛ أقرّت سلطنة عُمان عددًا من السياسات، والإجراءات، والبرامج؛ لتحسين الأداء الاقتصادي، ورفع مؤشراته، والمساعدة في تخطي الأثر الاقتصادي للجائحة. ومن بين هذه الإجراءات: إطلاق حزم تحفيزية اقتصادية، مثل: الإعفاءات الضريبية، وتمويل بفائدة منخفضة، ودعم مالي مباشر لبعض المؤسسات المتأثرة، وتقديم قروض ميسّرة للمشروعات، ودعم مباشر للقطاعات الحيوية، مثل: الصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية؛ لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية.

إلى جانب حزمة من الإجراءات لتعزيز البنية الأساسية الصحية، والتعليمية، بالاستثمار فيهما ، بما في ذلك تحديث المستشفيات، والمرافق الطبية، وتوفير التقانة؛ لتحسين جودة التعليم عن بُعد، وتسهيل الإجراءات؛ لجذب الاستثمار الأجنبي، وإيجاد بعض التسهيلات الضريبية، وأيضا تطوير البنية الأساسية؛ لتعزيز التجارة الإلكترونية، والتسوق عبر الإنترنت، وتشجيع الشركات، والمؤسسات لتقديم خدمات التسوق الإلكتروني، ، ودعم رواد الأعمال، وتوفير برامج تمويل، وتدريب، ومساحات عمل مشتركة؛ لتشجيع الابتكار وتطوير الأعمال الجديدة.

إنَّ المؤشرات الاقتصادية والمالية للأداء الاقتصادي، تبيّن تجاوز الاقتصاد العماني مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو، حيث حقق معدلات نمو ملحوظة، تعززت بفعل تلك السياسات والإجراءات، ونتيجةً لتحسّن أسعار النفط، التي أدّت إلى تطورات إيجابية متسارعة، ومن بين تلك المؤشرات: تحقيق نمو الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الحقيقية خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٢ بلغ نحو ٢,٦٪ و ٩,٦٪ على التوالي، فيما يتوقع استمرار تحقيق معدلات نمو إيجابية في السنوات القادمة، إضافة إلى إبقاء التضخم في حدود آمنة رغم الارتفاع الكبير الذي شهدته معدلات التضخم العالمية التي بلغت في المتوسط حوالي ٦٪ في عام ٢٠٢٣، بينما لم يتجاوز معدل التضخم في سلطنة عُمان ١٪ خلال الفترة ذاتها، وقد جاء ذلك نتيجة للسياسات المتخذة للحد من ارتفاع الأسعار، مثل: تثبيت سعر الوقود، ، وتوسيع عدد السلع المعفاة من ضريبة القيمة المضافة.

كما حققت ممارسة الأعمال التجارية في سلطنة عُمان الكثير من القفزات مع صدور بعض القوانين والإجراءات الجديدة المتعلقة بتحفيز الأعمال والتحول الرقمي، كان آخرها إطلاق المحطة الواحدة التي يستطيع عبرها أيُّ مستثمرٍ من أن ينهي كلَّ إجراءاته في وقت قياسي، لتصبح سلطنةُ عُمان مصنفة ضمن أفضل الدول العربية في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمارات.

وقد عملت سلطنة عُمان خلال السنوات الأربع الماضية وفق نهج متكامل واستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة حيث أرست سلطنة عُمان ركائز أساسية لاستدامة النمو بإطلاق (صندوق عُمان المستقبل). الذي يهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات أو تمويل مشاريع الاستثمارات في قطاعات التنويع الاقتصادي التي تستهدفها «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، وتخصيص نسبة من رأسماله لتحفيز منظومة الاستثمار الجريء في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وستكون مظلته التمويلية رافدا لدعم أنشطة ومشاريع القطاع الخاص والشركات الناشئة ورواد الأعمال في سلطنة عُمان.

كما تم اتخاذ خطوات مهمة لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، حيث تسعى سلطنة عُمان إلى تحقيق التنويع الاقتصادي لتقليل الاعتماد على النفط وتوفير فرص عمل أكثر تنوعًا واستدامة للمواطنين. وتتطلب هذه الجهود تعاونًا بين القطاع العام والقطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأولت سلطنة عُمان اهتماما بالغا بقطاعات التنويع الاقتصادي، كقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع السياحة، وقطاع الأمن الغذائي (الثروة الزراعية والثروة السمكية)، وقطاع التعدين. فتمّ إطلاق البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنويع» لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه قطاعات التنويع الاقتصادي وإيجاد الحلول وآليات التنفيذ؛ لتسريع تحقيق توجهات خطة التنمية الخمسية العاشرة وأهدافها بما يوائم تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠. ويعمل البرنامج جنبًا إلى جنب مع البرامج الوطنية الأخرى المسرّعة لتحقيق مستهدفات الرؤية، كالبرنامج الوطني للاستدامة المالية، والبرنامج الوطني للتحول الرقمي، والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات، والبرنامج الوطني للحياد الكربوني، والبرنامج الوطني للتشغيل.

وإيمانًا بأهمية العمل المؤسسي ورفع كفاءته والتكامل بين مؤسسات الدولة، فقد عملت سلطنة عمان على إيجاد بيئة تمكينية داعمة للتنفيذ الكفء والفاعل لأهداف التنمية المستدامة، عبر تسريع جهود التحول الرقمي الحكومي، بالإضافة إلى استحداث بعض المؤسسات التي تضمن تحسين عملية اتخاذ القرار، وقياس الأداء المؤسسي، وإعطاء دفعة قوية لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار لتنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات والمبادرات الداعمة للتنمية المستدامة. فأُنشئت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تتبع مجلس الوزراء، وتتولى متابعة الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وغير الحكومية وأدوار مختلف قطاعات الدولة فيما يخص تنفيذ برامج الرؤية؛ ووحدة دعم اتخاذ القرار الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي تعمل على رفع مستوى الأداء من خلال تعزيز

كفاءة صنع القرار، استنادًا إلى الأساليب العلمية الرصينة في دعم القرارات المبنية على الأدلة والبراهين؛ ووحدة قياس الأداء المؤسسي وهي وحدة مستقلة تهدف إلى قياس أداء المؤسسات الحكومية وجودة الخدمات المقدمة ورضا المستفيدين على مستوى خدماتها، ووضع آليات رفع كفاءتها وتطويرها؛ بالإضافة إلى الأكاديمية السلطانية للإدارة المعنية بتطوير الكوادر البشرية في القطاعين العام والخاص ورفد الاقتصاد العُماني بالقيادات المُمَكنة والكفاءات الوطنية.

ونظرًا للأهمية الكبيرة للتشغيل، فإن محور سوق العمل والتشغيل كان من أبرز المحاور التي تم التركيز عليها، فكان أحد مستهدفات خطط التنويع الاقتصادي التي تهدف إلى توظيف المواطنين واستيعابهم في سوق العمل، ليس لأن الأهمية للتشغيل فقط، بل لأن التشغيل هو أحد قواعد الرفاه الاجتماعي والحماية الاجتماعية التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعدد من أهداف التنمية المستدامة التي تقود إلى تأكيد أن الإنسان وحياته الكريمة هما قلب كل عمل عماني. وفي سبيل تحقيق الهدف من هذا التوجّه، فقد تم التركيز على تدريب العمانيين وتأهيلهم لرفع كفاءتهم وتعزيز مهاراتهم التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص، كما منحت شروط التوظيف مرونة أعلى فساهمت جميع تلك الجهود بزيادة عدد المشتغلين العمانيين في عام ٢٠٢١ بأكثر من ٢١ ألفًا، وبأكثر من ٢٨ ألفًا في عام ٢٠٢٢، متجاوزًا المستهدف السنوي المقرر في الخطة.

وضمن الجهود المتعلقة بمواجهة التغييرات المناخية والتكيف معها تساهم سلطنة عُمان بفاعلية في وصول العالم لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات والوصول إلى الحياد الصفري الكربوني، عن طريق توفير مصادر للطاقة المتجددة النظيفة، حيث تم إطلاق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠ التي تقدم خططًا وبرامجَ لتسريع نمو قطاع الطاقة المتجددة، وتضع الأطر القانونية، والسياسات اللازمة لازدهاره، وتقدم الحوافز والتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والصناعات المحلية، والعمل على توطين هذه التقنية، وقد شهدت سلطنة عُمان تقدمًا كبيرًا خلال الفترة الماضية في جذب الاستثمارات الجديدة لهذا القطاع الذي يعزز دورها الدولي في جهود خفض الانبعاثات كما يحقق لها مستهدفات تنويع الدخل والاقتصاد وتوطين التقنيات الحديثة. وتقوم سلطنة عُمان حاليًّا باستغلال مقوّماتها التنافسية في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، حيث وقّعت العديد من التحالفات الدولية تزيد قيمتها الاستثمارية عن ٣٥ مليار دولار أمريكي لتصبح سلطنة عُمان ضمن رواد هذا القطاع على المستوى العالمي.

وإيمانًا من سلطنة عُمان بأن الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة أمرٌ محوريٌّ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فقد تم إطلاق مختبرات القطاعات المحققة للتنمية المستدامة (SDGs in Focus)، التي تهدف إلى تطوير حلول مستدامة مبتكرة للإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتيح فرصة تبادل الخبرات ورصد التحديات وطرح الحلول والمبادرات للخطط التنموية في المدى القصير والمتوسط.

ولضمان تنفيذ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»؛ فقد تبنّت سلطنة عُمان نهجًا لا مركزيًّا؛ بهدف تحقيق تنمية شاملة جغرافيًّا، ومتوازنة في كل المحافظات، عبر تطوير البنية الأساسية لإنشاء مُدُن ومُجتمعات محليَّة مستدامة واستخدام مستدام للأراضي وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن اعتمادًا على مبدأ «محلية الخدمة»، وإعطاء دور أكبر للمحافظات والبلديات المحلية لإدارة مواردها الاقتصادية، وإيجاد بيئة استثمارية ملائمة في المحافظات وتشجيع الاستثمار المحلي، واستثمار الموارد الطبيعية في المحافظات، وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص المحلي.

أما في شأن التعليم والصحة، فإن سلطنة عُمان تؤمن أن التعليم والصحة حقّان للجميع؛ وانعكاسا لهذا الإيمان فإن المؤشرات الوطنية تظهر زيادة مضطردة في نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي عليهما؛ كونهما مرتكزين رئيسين للتنمية؛ فضلا عن الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛ لمواكبة التقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتفتح آفاقا جديدة لاقتصاد المستقبل والتنويع الاقتصادي، القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار. بالإضافة إلى إطلاق برنامج وطني لتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الاقتصاد الرقمي كأولوية وطنية ورافد للاقتصاد الوطني، من أجل التحوُّل إلى عصر المعرفة والابتكار.

ورغم التحديات التنموية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ فإنَّ سلطنة عُمان تؤكد التزامها بمواصلة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مستندةً في ذلك على تنفيذ مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، المتوائمة مع البرنامج الأممي، بخطوات تعززها مشاركة مجتمعية واسعة، وخطط وسياسات وبرامج كفيلة بمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة، والحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والصمود البيئي.

ثانياً: رؤية عمان ٢٠٤٠ بوابة سلطنة عمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تمهّد رؤية عُمان ٢٠٤٠ الطريق نحو التنمية المستدامة وتجاوز التحديات لمواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، حيث تُولي سلطنة عُمان اهتمامًا بالغًا بتحقيق الأجندة الأُمميَّة منذُ المصادقة عليها في سبتمبر من عام ٢٠١٥م، من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ مع الأولويَّات والأهداف الوطنيَّة للرؤية المستقبليَّة «عُمان ٢٠٤٠».

- الاتساق والترابط بين أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ورؤية عمان ٢٠٤٠:

المحاور الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠	المحاور الرئيسية لرؤية عُمان ٢٠٤٠
الناس ضمان التمتع بموفور الصحة والتوفير المعرفة وأدماج النساء والأطفال	**مجتمع إنسان مبدع** معتز بهويته، مبتكر ومنافس عالميا ينعم بحياة كريمة ورفاه مستدام
الازدهار بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي إلى التحول	**اقتصاد بنيته تنافسية** منتج ومتنوع، يقوم على الابتكار وتكامل الأدوار وتكافؤ الفرص، يسيره القطاع الخاص، ويحقق تنمية شاملة مستدامة
الكوكب حماية نظمنا الإيكولوجية لصالح كل مجتمعاتنا وأطفالنا	**بيئة عناصرها مستدامة** مصانة وآمنة، نظمها فعالة ومتزنة، مواردها متجددة
السلام العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات.	**دولة أجهزتها مسؤولة** حكومتها شاملة، رقابتها فعالة، قضاؤها ناجز، أداؤها كفؤ
الشراكة حفز التضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة	**شركاء تحقيق الرؤية** الأفراد، القطاع الخاص، الحكومة، المجتمع المدني

نظرة عامة على رؤية عمان ٢٠٤٠

تعد رؤية عُمان ٢٠٤٠ المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان للفترة ما بين ٢٠٢١-٢٠٤٠، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط التنموية الخمسية. أُعدّت رؤية عُمان ٢٠٤٠ وفق نهج تشاركي، ترسيخًا وتعزيزًا لدور المجتمع بمختلف فئاته في بناء المستقبل؛ فتضمنت مشاركة واسعة من مختلف القطاعات والفعاليات وشرائح المجتمع، تمثلت في القطاعين الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس البلدية، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية، وقطاعات أخرى مثل المرأة، والشباب، والإعلاميين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وطلاب الجامعات والمدارس، إضافة إلى ممثلين عن المقيمين.

ترسم رؤية عُمان ٢٠٤٠ مستقبل سلطنة عمان لجعلها في مصاف الدول المتقدمة.. عبر تنمية احتوائية قائمة على اقتصاد تنافسي وابتكاري يعزز استدامة الإنتاجية

بُنيت «رؤية عُمان ٢٠٤٠» على أربعة محاور رئيسة، هي: «الإنسان والمجتمع» و«الاقتصاد والتنمية» و«البيئة المستدامة» و «الحوكمة والأداء المؤسسي». ويتضمن كلٌّ محور عددًا من الأولويات التي تبلغ في مجملها اثنتي عشرة أولوية وطنية تم تحديدها بشكل توافقي، كما تم تحديد توجه استراتيجي واضح لكل أولوية، وعدد من الأهداف الطموحة التي يتعين العمل على تحقيقها خلال العقدين القادمين، فضلًا عن اختيار مجموعة من المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز لتحقيق هذه الأهداف. وقد بلغ عدد الأهداف الكلية للرؤية ٧٥ هدفًا، يتم قياس تنفيذها عن طريق ٦٨ مؤشرًا.

تتلخص التوجهات الاستراتيجية لمحور **«الإنسان والمجتمع»** في الوصول إلى مجتمع معرفي متلاحم وقوي، تسوده قيم العدالة والتسامح وقبول الآخر، وينعم بحياة كريمة ورفاه مستدام، تُعدُّ الإنسان العُماني المتعلم والمؤهل والمبتكر، الذي يحقق التوازن ، بين المحافظة على الهوية العُمانية والموروث الثقافي والتاريخي لسلطنة عُمان وبين الحداثة والاندماج في عصر التقنية المتسارع. وتبني نظاما تعليميا وتدريبيا محفزا للابتكار والبحث العلمي، يضمن إكساب الأفراد أفضل وأحدث مستويات العلم والمهارة التي تتطلبها التغيرات المتلاحقة في سوق العمل، وتوفير أفضل معايير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة.

يركز محور **«الاقتصاد والتنمية»**، على تحقيق تحول اقتصادي يقوم على تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية القائمة على أساس التقنية والمعرفة والابتكار وتعميق الاستثمار، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية، وصولًا إلى اقتصاد معرفي، يكون للقطاع الخاص الدور الأكبر في تسيير عجلته، ضمن بيئة تنافسية ممكنة ومندمجة مع الاقتصاد العالمي، ومواكبة لتطورات الثورة الصناعية الرابعة. كما يتضمّن هذا المحور تنمية متوازنة ومستدامة لجميع المحافظات، تهيئ بيئات ملائمة للعيش، وتطور عددًا من المراكز الحضرية الرئيسة والمدن الذكية، إلى جانب توفر قيادة اقتصادية ديناميكية ذات كفاءة تعمل في إطار مؤسسي متكامل لضمان التناغم في سياساتها الكلية والقطاعية لتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد والاستدامة المالية، وإيجاد سوق عمل ذي منظومة تشريعية فاعلة، تعمل على استيعاب مخرجات النظام التعليمي المتسلّح بالعلم والمهارات المتجددة، وعلى استقطاب الكفاءات الفنية المتميزة.

أما محور **«البيئة المستدامة»**، فيعمل هذا التوجه الاستراتيجي على تحقيق التوازن بين البعد البيئي والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في جميع مستويات التخطيط التنموي، من خلال حماية الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة آمنة وسليمة لضمان استدامتها كضرورة لدعم الاقتصاد وتحفيز الإنتاج من خلال تبني نهج التحول إلى الاقتصاد الأخضر في مراحل العملية التنموية، واستخدام أساليب التقنية الحديثة في قطاعات المياه والزراعة لتحقيق الأمن المائي والغذائي، والتوجه إلى مصادر الطاقة البديلة، بما يعزز استدامة النظم الإيكولوجية وتجديد مواردها، ويساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتخفيف الضغوط على الإدارة المالية.

إن تحقيق هذه التوجهات يتطلب وجود جهاز حكومي كفؤ، يؤمن بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف، ويعتمد أسس الكفاءة والمهنية والمساءلة. ولذلك؛ تضمنت التوجهات الاستراتيجية لمحور **«الحوكمة والأداء المؤسسي»**: الارتقاء بالجهاز الإداري وتطويره، ليتصف بالمرونة والإنتاجية والفاعلية، ويتواكب مع المتغيرات السريعة والمتجددة، وإيجاد تشريعات ونظم رقابية فاعلة وشفافة ومستقلة، وحوكمة المشاريع الحكومية لتعزيز كفاءتها وعدالة توزيعها، بشراكة متوازنة بين أطراف العلاقة الثلاثة، القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب تعزيز سيادة القانون وثقافة الحقوق والواجبات داخل المجتمع، وتطوير النظام القضائي ليوطّن أفضل الممارسات العالمية في مجال القضاء والتحكيم والوسائل البديلة لفض المنازعات، بما يسهّل ويسرّع إجراءات التقاضي، وينعكس إيجابًا على اقتصاد سلطنة عُمان، ويعزز ثقة المستثمرين، ويحفز عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية

تعد الاستراتيجية العمرانية الإطار العام لتوجيه النمو العمراني خلال العشرين عامًا القادمة بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتجسد مكانيًا في التنمية العمرانية. لذلك؛ تعدُّ ممكنًا أساسيًا لتحقيق رؤية عُمان٢٠٤٠، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة. وتتسق كذلك في أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، **التي تعد من الموجهات الرئيسة في إعدادها وتطويرها، لذا؛ تمثل الاستراتيجية العمرانية الإطار العمراني الذي يرمي إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتسعى الاستراتيجية العمرانية إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة**، انعكست هذه الأهداف في سبعة محاور شكلت الخطوط العريضة في إعداد السياسات العمرانية التي سيتم التطرق إليها لاحقًا، كما شكلت موجهًا لإعداد السياسات العمرانية على مستوى المحافظات.

الملامح الرئيسية الاستراتيجية العمرانية

يتوقع بحلول عام ٢٠٤٠م:

٧.١ - ٧.٥ مليون نسمة إجمالي عدد السكان

٥ -٣% إجمالي الناتج المحلي

مسقط عاصمة سلطنة عُمان وبوابة عُمان للعالم ترتكز على الاقتصاد المعرفي والابتكار، اللوجستيات، السياحة والقطاعات الأخرى.

صلالة، صحار، الدقم بوابات وطنية من خلال توسعة الموانئ والحركة الجوية والمصانع.

نزوى مركز وطني رئيسي يتركز اقتصادها على الابتكار والمعرفة والتكنلوجيا، والسياحة الثقافية

البريمي، عبري، إبراء، الرستاق، صور، هيماء،خصب مراكز إقليمية لتوفير الخدمات والوظائف للتجمعات السكانية المجاورة لها.

مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة مفهوم جديد لتوفير ادوات الادارة والتخطيط الفعالة للمناطق ذات المقومات الهامة الطبيعية والثقافة.

سهل النجد وحوض المسرات وسهل الباطنة توسيع الرقعة الزراعية لتساهم في تحقيق الامن الغذائي.

النقل العام في مسقط ومراكز المدن الكبرى الأخرى وبين التجمعات السكانية وتنفيذ خطوط ربط لنقل البضائع.

الطاقة المتجددة تحديد مساحات للطاقة الشمسية ومساحات لطاقة الرياح على الساحل والبحر.

ثالثاً: اتساق السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

من الأهداف الاستراتيجية للرؤية إلى البرامج التنفيذية:

حرصت سلطنة عُمان على وجود منظومة شاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عبر بوابة رؤية عُمان ٢٠٤٠، وذلك بتفعيل العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع، تم إعدادها على النحو الذي يأخذ في الاعتبار التركيز على الأولويات الوطنية وأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تُعنى بـ: تحفيز النشاط الاقتصادي، وتطوير بيئة الاقتصاد الكلي، ورفع كفاءة إدارة المالية العامة، وتحقيق التوازن بين إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق العام، وتبني سياسات مالية توسعية، خاصة في الجانب الإنمائي، لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات الاستراتيجية الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتركيز على آليات وبرامج التنويع الاقتصادي، لا سيما قطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة والثروة السمكية والاستزراع السمكي والتصنيع الزراعي والغذائي، والنقل والتخزين واللوجستيات، وتعزيز زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية العالية، وتحفيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، والتركيز على توفير فرص عمل لائق

- اتساق الاستراتيجيات والبرامج والممكنات في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، بما يحقق مستهدفات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

ومنتج للشباب العُماني خاصة في مجال ريادة الأعمال.

كما تدعم البرامج والمبادرات الحفاظ على رأس المال البشري ، والاستمرار في جهود تطوير المنظومة الصحية وقطاع الصناعات الدوائية، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية المتطورة ذات الجودة العالية، وتستهدف أيضًا تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي والجامعي لرفع تنافسية خريجي التعليم في السوق المحلي والعالمي، وتركز على برامج الحماية الاجتماعية وتشجيع حوكمة تقديم الخدمات العامة، وتطوير الجهاز الإداري للدولة ليصبح أكثر كفاءة واستجابة لتطلعات المواطن والمستثمر، كما تولي اهتماما خاصا بتوزيع ثمار التنمية، وتنمية المحافظات، وإعطائها دورًا أكبر في التنمية، وترسخ مفهوم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية وتضع التشريعات والأسس للتحول نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية والمالية وتدعيم دور الإدارة المحلية في تحسين مستوى معيشة المواطنين ودعم الاقتصاد المحلي، وتستهدف الحفاظ على البيئة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير برامج تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها، وبرامج تشجيع الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، خاصة الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي.

كما تم تحديد البرامج الاستراتيجية ذات الأولوية لتحقيق أهداف وأولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تعكس الأهداف والغايات الأممية للتنمية المستدامة. ويبيّن الشكل الآتي الطبيعة المترابطة لرؤية عُمان ٢٠٤٠ وغايات أهداف التنمية المستدامة

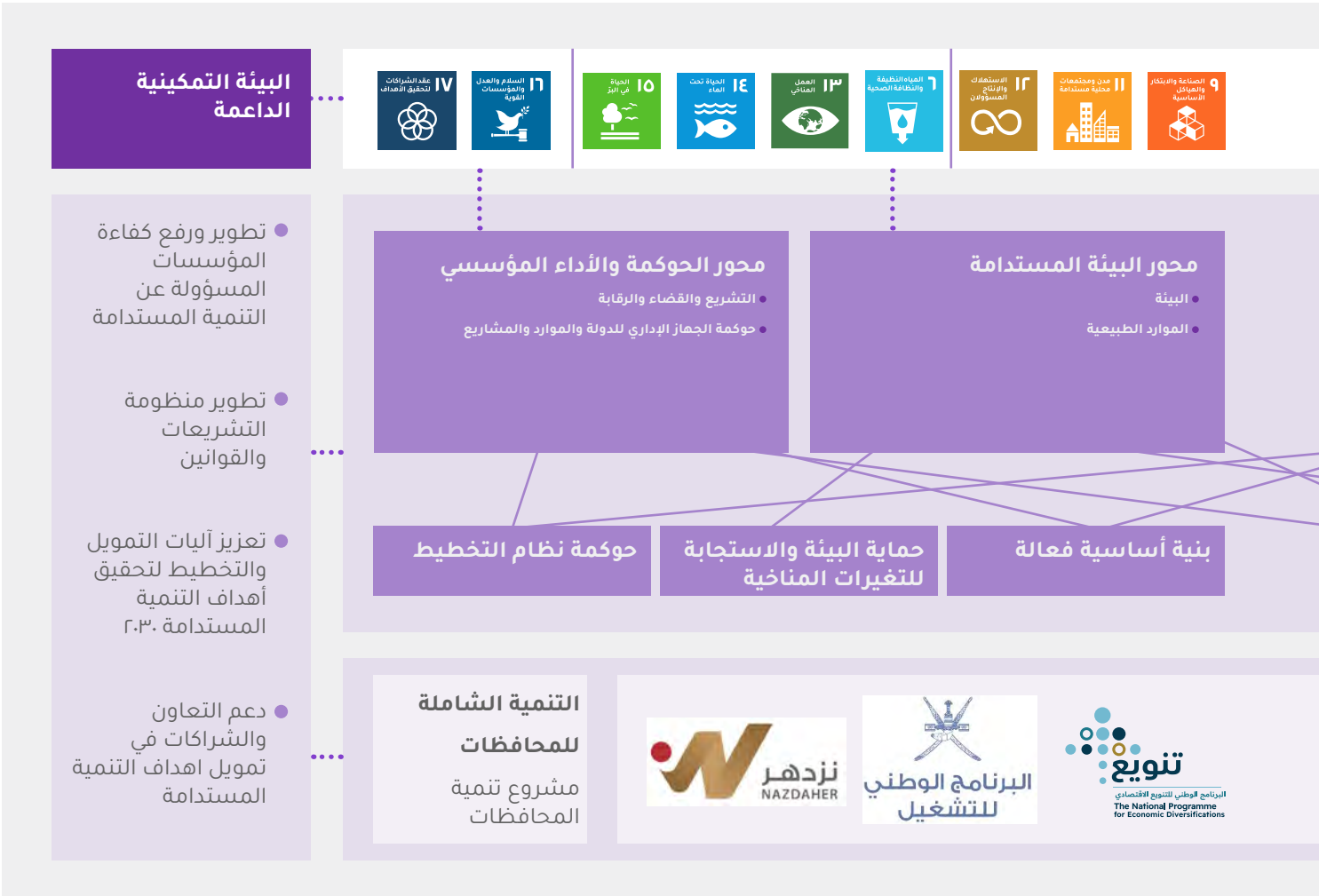

تم ترجمة هذا التوجه من خلال برامج وسياسات خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)، وبرامج التحول الوطني، والمبادرات والأطر المؤسسية والتشريعية التي تهيئ الظروف المواتية لإحداث التغيير المنشود، إضافة إلى مواءمة الاستراتيجيات القطاعية مع أولويات وأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. وتوفير القدرات البشرية والمالية اللازمة، وتطوير ومواءمة الأطر المؤسسية والقانونية المساندة؛ لتهيئة المناخ العام لتحقيق تلك المستهدفات الطموحة.

برامج خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥):

تعد خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) الخطة التنفيذية الأولى لرؤية عُمان ٢٠٤٠، وتمثل المظلة التي يندرج تحتها تنفيذ ممكنات الرؤية المستقبلية، والمبادرات والسياسات المقترحة لتحقيق أهداف الرؤية ذات الأولوية خلال السنوات القادمة.

تستهدف البرامج المساهمة في تحقيق أهداف الأولويات المختلفة، ويمكن تقسيم البرامج الاستراتيجية وفقًا لطبيعتها، إلى برامج تركز على تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي والتنظيمي، أو حوكمة وإدارة قطاع معين، أو برامج تستهدف توفير الموارد المالية ومصادر التمويل، أو برامج لتنمية القدرات وتطوير نظم العمل، أو برامج تتعامل مع قضايا فنية بعينها بغرض رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة أو جذب الاستثمار المحلي والأجنبي أو برامج تستهدف الحفاظ على البيئة، وتحقيق الاستدامة البيئية، وتطوير برامج تخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها، وبرامج تشجيع الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والأزرق، ورفع كفاءة استخدام الموارد، خاصة الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي، كما تولي برامج الخطة اهتماما خاصا بعادلة توزيع التنمية، وخاصة تنمية المحافظات، وترسخ مفهوم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية.

الركائز الرئيسية لإعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة

- ترجمة توجهات وأهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، وتحويلها إلى أهداف قابلة للتنفيذ في المدى المتوسط
- الاهتمام بالبعد المكاني (الإقليمي) لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات
- دمج الالتزامات الدولية في المنظومة الوطنية والمحلية للتخطيط والتمويل والمتابعة والتقييم
- رسم السيناريوهات المستقبلية الممكنة في ضوء التطورات المتوقعة داخلياً وخارجياً.

برامج خطة التنمية الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥)

تعدُّ البرامج الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة الإطار الذي تقوم من خلاله الجهات المسؤولة بمجموعة من الأنشطة التي يتم تنفيذها لتحقيق مجموعة من النتائج، أو المخرجات، أو المنتجات، أو الخدمات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

- البرامج الوطنية المحققة لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠	المحاور الرئيسية لرؤية عمان ٢٠٤٠	عدد البرامج الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة	عدد برامج التحول الوطني
	مجتمع إنسانه مبدع	١٥٦	
	اقتصاد بنيته تنافسية	١٦٥	٤
	بيئة عناصرها مستدامة	٥٦	١
	دولة أجهزتها مسؤولة	٥٣	١

برامج التحول الوطني:

هي ستة برامج وطنية، تمثل المحركات الرئيسة لتسريع تنفيذ أولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠، بما يتسق مع مستهدفات الخطة الخمسية العاشرة، ولكل برنامج منها إدارة تنفيذية، وموازنة تشغيلية مستقلة، وفرق عمل متخصصة تعمل على تطوير المبادرات والمشاريع.

١.البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي "تنويع"

يهدف البرنامج الى استكمال بناء قاعدة تنويع للهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠ من نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بنسبة ٥٪ سنويا، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي سنويا لتصل إلى أكثر من ٩٠٪ بحلول ٢٠٤٠.

٢. برنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي"استدامة"

يهدف البرنامج الى استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة وجعل القطاع المالي ممكنا رئيسيا لتحقيق مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠ عن طريق رفع معدل التنافسية في القطاع وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، مع توسيع حجم سوق التمويل الاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية.

٣. البرنامج الوطني للتشغيل "تشغيل"

يهدف البرنامج الى إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة ولسد الفجوة المعرفية والمهارية، وذلك بما يتطلبه سوق العمل لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف.

٤.البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات" نزدهر"

يهدف البرنامج الى جعل سلطنة عمان وجهة تنافسية للاستثمار وبيئة أعمال نشطة في منظومة التجارة العالميةُ من خلال تطوير شراكات استثمارية بين سلطنة عمان ومجتمع الأعمال المحلي والدولي، يعمل البرنامج وفق مسارين رئيسين: القطاعات الاستثمارية، وبيئة الأعمال، وهناك العديد من المبادرات والمشاريع التي يعمل على تطويرها ومتابعة تنفيذها ضمن كل مسار.

٥. البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

يهدف البرنامج الى المساهمة في بناء وتطوير اقتصاد رقمي مزدهر، وتوفير بنية آمنة ومتطورة داعمة للحكومة الرقمية والأعمال الرقمية والمجتمع الرقمي ومتكاملة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستجيب لمتطلبات المستقبل والاستدامة بما يحقق رؤية عُمان ٢٠٤٠. والعمل على تمكين مهارات وكفاءات متواكبة مع متطلبات سوق العمل والمستقبل التقني المتسارع، بالإضافة الى توفير بيئة أعمال ممكنة للشركات من أجل توظيف التقنيات الحديثة لتمكين رقمنه الاعمال، وتحقيق برامج التحول للحكومة الذكية وتوفير آليات الحوكمة الفعالة

٦.البرنامج الوطني للحياد الصفري الكربوني عام ٢٠٥٠

يهدف البرنامج الى وصول سلطنة عمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات والابتكارات لمعالجة وخفض الانبعاثات في قطاعات الطاقة (الكهرباء، النفط والغاز)، والصناعة، والمدن والمباني، والنقل، والبيئة والاقتصاد، وتعظيم القيمة الاقتصادية وخفض الكلفة الاقتصادية لتحقيق خطة الحياد الصفري.

• البيئة التمكينية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تطوير ورفع كفاءة المؤسسات المسؤولة عن التنمية المستدامة

يعد تطوير وهيكلة الجهاز الإداري جزءًا أساسيًّا في ممكنات تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، والارتقاء بالعمل الحكومي ورفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات، حيث تم استحداث بعض المؤسسات لضمان تحسين عملية اتخاذ القرار، وقياس الأداء المؤسسي، وإعطاء دفعة قوية لدمج مفهوم التنمية المستدامة في منظومة صنع القرار الاقتصادي لتنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات والمبادرات الداعمة للتنمية المستدامة، وزيادة درجة التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لرفع مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا فقد تم تطوير وتأسيس عدد من المؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة ورؤية عُمان ٢٠٤٠ منها

المؤسسات الداعمة للتنمية المستدامة ورؤية عمان ٢٠٤٠

الرقابة والحوكمة

جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

يتولى الجهاز مهمة الرقابة المالية والإدارية على الأموال المملوكة للدولة، أو الخاضعة لإدارتها أو الإشراف عليها، والتصرفات المالية والإدارية كافة، ومتابعة أداء الجهات الخاضعة لرقابته.

وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠

تتولى الوحدة متابعة الأعمال التي تنفذها الجهات الحكومية وغير الحكومية فيما يخص تنفيذ برامج رؤية ٢٠٤٠، بالإضافة لتقديم الدعم اللازم والحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها سعياً لضمان تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وحدة دعم اتخاذ القرار

تهدف الوحدة إلى رفع مستوى الأداء الحكومي من خلال تعزيز كفاءة صنع القرار، استناداً إلى الاساليب العلمية الرصينة في دعم القرارات المبنية على الادلة والبراهين.

وحدة قياس الأداء المؤسسي

وحدة مستقلة تهدف الى قياس أداء المؤسسات الحكومية وجودة الخدمات المقدمة ورضاء المستفيدين على مستوى خدماتها، ووضع آليات رفع كفاءتها وتطويرها.

التنويع الاقتصادي

جهاز الاستثمار العماني

هو الذراع الاستثماري للحكومة ، يختص باستثمار أموال الدولة العامة ، وقد قام وإعادة هيكلة الشركات الحكومية لرفع حوكمتها وخفض نفقاتها وتوحيد مرجعيتها التشغيلية والاستثمارية وزيادة ربحيتها وتقليل مديونيتها.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الهيئة على تعزيز قطاع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليكون اللبنة الأساسية في منظومة الاقتصاد الوطني لتعزيز التنمية المستدامة ودعما لتحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠.

تأهيل وتنمية القدرات

الاكاديمية السلطانية للإدارة

تعمل الأكاديمية على تطوير الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص، لتعزيز آفاق الاقتصاد العُماني ورفده بالقيادات المُمَكنة والكفاءات الوطنية، من أجل بناء جهاز إداري مبتكر وصانع للمستقبل ومولّد للفرص.

مركز الشباب

يعمل المركز على توفير بيئة شبابية ديناميكية لتعزيز ثقافة التواصل المباشر وخلق مجتمع شبابي متماسك مرتبط بالثقافة العُمانية الأصيلة، وتشجع التعليم والإبداع والابتكار.

تطوير منظومة التشريعات والقوانين

لتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية وخططها التنفيذية، تم تطوير منظومة التشريعات والقوانين فتم إلغاء التشريعات والقوانين المتقادمة والتي لا تواكب التطوير المنشود، وتم تعديل بعض القوانين والقرارات التي اقتضت المصلحة العامة تعديلها، كما تم استحداث تشريعات جديدة بما يتلاءم وتطلعات سلطنة عُمان كدولة في مصاف الدول المتقدمة.

- شمل ذلك مراجعة التشريعات المرتبطة بالتعليم والتعليم التقني وربطها كجزء من التعليم العام والتعليم العالي، كما صدرت العديد من التشريعات ذات العلاقة ومنها قانون مساءلة الأحداث وقانون الطفل، إضافة إلى انضمام سلطنة عُمان إلى سبع اتفاقيات دولية معنية بحقوق الإنسان، وعملت سلطنة عُمان على مواءمة التشريعات والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ هذه الاتفاقيات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- جسدت القوانين والتشريعات التزام سلطنة عُمان بالمحافظة على البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث، وحرصت على تضمين المفاهيم البيئية في جميع مستويات التخطيط التنموي وتضمين مبدأ الإدارة البيئية من أجل تحقيق تنمية مستدامة وضمان توازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المصادقة على الاتفاقيات الدولية والتعاون الدولي المتعلقة بالبيئة، وكان من بين ما التزمت به سلطنة عُمان، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات البيئة منها ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع الأحيائي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ؛ واتفاقية بازل الدولية بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام كما انضمت مؤخرًا إلى بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وإصدار العديد من القوانين واللوائح مثل قانون المحميات وصون الأحياء الفطرية.

- **وفي إطار الحرص على تعزيز المنظومة التشريعية الجاذبة للاستثمار الداعمة للتنمية المستدامة، تم تطوير عدداً من القوانين منها:**

القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار الداعمة للتنمية المستدامة

١	**قانون استثمار رأس المال الأجنبي:** بهدف تعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية قادرة على استقطاب رأس المال الأجنبي.
٢	**قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** بهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة للمساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني.
٣	**قانون التخصيص:** بهدف توسيع دور القطاع الخاص في تملك وإدارة المشاريع الاقتصادية المختلفة.
٤	**قانون الإفلاس:** بهدف تسهيل إجراءات الخروج من السوق.
٥	**قانون الشركات التجارية الجديد:** بهدف إعطاء مرونة للإجراءات، وتعزيز الحوكمة، وتوفير شمولية لجميع أحكام الشركات الحالية والمستقبلية.
٦	**تطوير التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة:** بهدف التخفيف من الضغط على المصادر الطبيعية وتخفيف كلفة الإنتاج وتحقيق امن الطاقة.

تعزيز آليات التمويل والتخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠:

يعد الاستقرار المالي الممكن الرئيس لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وهو السبيل الأساسي لرفع تنافسية سلطنة عُمان وتعزيز دور الاستثمار الخاص. وقد اتبعت سلطنة عُمان نهج التوازن في استغلال وتوجيه فوائض الموارد المالية المتأتية من ارتفاع عوائد أسعار النفط نحو زيادة وتيرة النمو، وتعزيز التعافي الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على المشروعات التنموية ذات الأولوية.

وقد تم تحقيق نتائج مثمرة، منها: ارتفاع النمو الاقتصادي، ودعم قطاعات التنويع، وخفض الدين العام إلى حدود آمنة، أسهمت بشكل واضح في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورفع المؤشرات المالية والاقتصادية، والتصنيف الائتماني ، ودعم وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتنويع مصادر الدخل الوطني، من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية؛ لضمان استدامة المالية العامة للدولة.

وكثفت سلطنة عُمان جهود تمكين القطاع الخاص وزيادة دوره كمحرك للنمو وتنشيط قطاعات التنويع الاقتصادي وجلب الاستثمارات، وعززت الجهود لجلب وتشجيع وتسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي كإحدى الركائز المهمة لتنويع مصادر الدخل، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وريادة الاعمال.

وفي هذا السياق، تم إطلاق **(صندوق عُمان المستقبل)** برأسمال يبلغ ملياري ريال عُماني؛ بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات أو تمويل مشاريع الاستثمارات في قطاعات التنويع الاقتصادي التي تستهدفها «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، وتخصيص نسبة من رأسمال الصندوق لتحفيز منظومة الاستثمار الجريء في الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المسجلة في هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.. بالإضافة إلى **توحيد الاستثمارات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العُماني** قاد لرفع كفاءة الاستثمارات الحكومية التي أصبحت تقوم بدور متزايد وفاعل سواء فيما يتعلق بدعم آفاق التنويع وزيادة مصادر الدخل وتوسعة دور القطاع الخاص وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد أولت سلطنة عُمان اهتمامًا كبيرًا بتعزيز السياسات التمويلية المبتكرة والمستدامة، على مستوى مختلف القطاعات ضمن المحاور الثلاثة لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك **من خلال المحاور الرئيسة الآتية**:

صندوق عُمان المستقبل

يعتبر المحفظة الثالثة تحت مظلة جهاز الاستثمار العماني

برأسمال يبلغ ٢ مليار ريال عماني رأس مال الصندوق

٩٠%

من رأس مال الصندوق للمشاريع المحلية المباشرة في كافة القطاعات، وأبرزها:

- السياحة
- الصناعة والإنتاج
- الطاقة الخضراء
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- الزراعة والثروة السمكية
- التعدين
- الموانئ والخدمات اللوجستية

١٠%

من رأس مال الصندوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

رفع كفاءة الانفاق الإنمائي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ركزت سلطنة عمان على البعد الإنمائي المستدام في تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن خططها التمويلية طويلة ومتوسطة المدى وبرامجها الاستراتيجية من خلال مجموعة متعددة من وسائل التنفيذ منها

- **وضع مصفوفة لتقييم واختيار المشاريع الإنمائية بشكل سنوي بهدف** تخصيص الموارد المالية ضمن الموازنات الإنمائية للجهات المسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ مجموعة من البرامج الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن خطة التنمية الخمسية العاشرة ، وهي برامج تنموية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية واجتماعية تسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي ، وتعزيز مستوى دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة ، بالإضافة إلى تحسين جودة الحياة والصحة والتعليم وتحقيق الأهداف البيئية وغاياتها الأممية.
- **تحديد مجموعة من الأهداف والأولويات الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد الميزانية العامة السنوية،** ووضع المخصصات المالية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، والتي تصب في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.
- **تعزيز سياسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وزيادة مساهمة القطاع الخاص لتمويل التنمية** من خلال برامج الشراكة وزيادة معدل الاستثمار الأجنبي من خلال

استمارة مصفوفة تقييم واختيار المشاريع الإنمائية

اسم المشروع

م	البيان	ممكنات توفير البيان				المستندات
١	أهمية المشروع	وصف واضح للمشروع (نطاق العمل، مكونات المشروع ، والأهداف)	وصف واضح للطاقة الاستيعابية الحالية مقابل الطلب / تحليل الفجوات وتحديد ما إذا كانت أي جهة أو حل آخر قد يساهم في تطوير القدرة المستقبلية على سد الفجوة (تحديد حجم الفجوة أو إستخدام تقنية حديثة التي يتم معالجتها)	الأثر المتوقع إذا لم يتم تنفيذ المشروع	ما هو تقييم الجهة للمشروع (1-5)	يجب توفير المستندات الداعمة
٢	العائد المالي والاقتصادي المتوقع	حجم العائد المالي (المباشر)	حجم العائد المالي (الغير المباشر)	توفير المؤشرات الإقتصادية لتحقيق العائد (مثال: إحتساب فترة إسترداد رأس المال والوصول لنقطة التعادل وبداية تحقيق الارباح - NPV/Capex, IRR, etc)		يجب توفير المستندات الداعمة
٣	الفرص الاجتماعية وتأكيد القيم المحلية المضافة	خطة المحتوى المحلي ICV	عدد السكان والمناطق الجغرافية التي سيخدمهم المشروع	مساهمة المشروع على خلق رواج اقتصادي وزيادة الإنفاق المجتمعي		يجب توفير المستندات الداعمة
٤	الفرص الوظيفية	عدد فرص العمل المباشرة(مقاول/مورد رئيسي) والغير مباشرة (مقاول / مورد من الباطن)ونوع التخصصات الاخرى التي سيوفرها المشروع للعمانيين خلال فترة الإنشاء		عدد فرص العمل المباشرة (الجهة) والغير مباشرة (مشغل / مورد) ونوع التخصصات التي سيوفرها المشروع للعمانيين خلال فترة التشغيل		يجب توفير المستندات الداعمة
٥	الأهمية الإستراتيجية للمشروع	التوافق مع رؤية عمان 2040 والاستراتيجيات الاخرى	التوافق مع برامج الخطة الخمسية العاشرة (إسم ورقم البرنامج)	هل يخدم المشروع قطاعات التنويع الإقتصادي ؟		يجب توفير المستندات الداعمة
٦	تعزيز الترابط مع المشاريع والخدمات الأخرى	توضيح مدى ترابط المشروع مع مشاريع مكملة في الجهة أو مع جهات أخرى		خدمة المشروع للقطاعات الداعمة والممكنة ؟		يجب توفير المستندات الداعمة
٧	الأعباء المالية الكلية ومدى دقة الإحتساب	التكلفة الرأس مالية المتوقعة CAPEX (توفر بيانات التكلفة الرأسمالية شاملا الدراسات الاولية و مصاريف التصميم والتنفيذ والاشراف والتجهيزات ومصاريف المالك)	"الأعباء المالية بعد إكتمال المشروع OPEX (وجود خطة واضحة لتكلفة التشغيل)"	كيف تم احتساب الميزانية (إحتساب الكميات BOQ ،مقارنة أسعار لمشاريع مماثله ، استخدام مؤشرات الاسعار ، أخرى)	«هل تم تحسين ومراجعة للميزانية Optimization (هل تم تحسين إحتساب الميزانية ومراجعتها لتكون أكثر واقعية)»	"تخطيط التدفقات النقدية واحتياجات الميزانية (تقسيم الميزانية المطلوبة بشكل واضح على أساس سنوي وربع سنوي)"	يجب توفير المستندات الداعمة
٨	الإجراءات والموافقات المطلوبة قبل وأثناء تنفيذ المشروع	الحصول على الموافقات اللازمة لتنفيذ المشروع وضمان الأخذ بكافة المعايير والمتطلبات للجهات التنظيمية للقطاع ومتطلبات ومعايير مركز الدفاع الالكتروني		"قائمة اصحاب المصلحة للمشروع وخطة التواصل			يجب توفير المستندات الداعمة
٩	توفر البنية التقنية والقدرات البشرية	تكامل المشروع مع البنية الأساسية التقنية الحالية والشبكات	القدرات البشرية والمتطلبات التدريبية للموظفين الذين سيستخدمون تطبيقات الذكاء الاصطناعي	متطلبات تقنية أخرى يحتاجها المشروع			يجب توفير المستندات الداعمة
١٠	توفر الخطة التنفيذية للمشروع	وجود خطة تنفيذ للمشروع (خطة واضحة لتنفيذ المشروع تشمل: استراتيجية التعاقد، أهداف المشروع، تحديد مدير المشروع والهيكل التنظيمي لفريق ادارة المشروع ، والمخاطرالمتعلقة بالتنفيذ وأساليب الحد منها)	هل تمت الاستفادة من التجارب والمشاريع المشابهة (أفضل الممارسات السابقة والإستفادة من الدروس مع التوضيح)	إستراتيجية ضبط جودة وتكلفة ومدة المشروع			يجب توفير المستندات الداعمة
١١	الإطار الزمني لتنفيذ المشروع	الجدول الزمني للمشروع متضمن مسارات critical path العمل والأنشطة الأساسية	المدة الزمنية المتوقعة للإنتهاء من المشروع	هل تم مراجعة الفترة الزمنية لمشاريع مماثلة ؟ما هي عوامل المخاطرة للجدول الزمني			يجب توفير المستندات الداعمة
١٢	مصدر التمويل للمشروع	مدى توفر مصادر أخرى لتمويل المشروع (جزء من المشروع ، تشغيل ، صيانة) (مساهمة من قطاع خاص ، تمويل حكومي)					يجب توفير المستندات الداعمة
		مدير المشروع		المسؤول المعتمد للبيانات (رئيس الوحدة)			

تقديم مجموعة من الحوافز والتسهيلات والإعفاءات ووضع التشريعات والقوانين التي تحفز المستثمر الأجنبي للمشاركة في تنفيذ تلك المشاريع.

- **توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات،** ومنحها الاستقلال المالي والإداري، كخطوة استراتيجية لتعزيز اللامركزية في الأداء الحكومي، وتمكين المحافظات من تعزيز مزاياها النسبية والتنافسية.

رفع كفاءة إدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية

- إن جودة تخصيص الموازنات هو أمر لا يقل أهمية عن توفير التمويل. لذا، قامت سلطنة عُمان بالتحول **نحو تطبيق موازنات وخطط البرامج والأداء**، التي تحدد العلاقة المباشرة بين الأولويات الوطنية والموازنات التي يجب أن تخصص لتنفيذها، وتقدم أداة سلسة لتتبع الأداء والمساءلة عنه. كما أن تطوير أسلوب إعداد الخطة بحيث لا يكتفى بمراجعة المشروعات الإنمائية مع الجهات الحكومية فقط، بل يعنى أيضًا بكافة المبادرات الهامة التي يتطلب العمل عليها تخصيص موازنات في مجال الإنفاق الجاري.

- **تحفيز برامج التنويع في القطاعات الاقتصادية الواعدة**، منها: قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والصناعات التحويلية، وتسهيل بيئة الأعمال لجذب تنفيذ مشاريع القطاع الخاص، كذلك التحول إلى الطاقة المتجددة والتقليل من استهلاك الطاقة، والداعمة لسياسات الاكتفاء المحلي وتنمية الاستثمارات في المحافظات.

- العمل على تطوير **« المنظومة الإلكترونية للتخطيط والمتابعة »** هي آلية إلكترونية تشاركية متكاملة ومترابطة لعمليات التخطيط التنموي سواء الخطط الخمسية والسنوية القطاعية والمكانية تشمل (النظام الموحد للتخطيط / نظام إدارة المشروعات / نظام إعداد الموازنة العامة للدولة). وكذلك تقوم المنظومة بعمليات المتابعة عبر تقارير المتابعة للمخططين وصانعي السياسات، ولوحات المؤشرات التنموية على المستوى (الوطني والقطاعي والمكاني) و(المالي والتخطيطي). بما يسمح بتبادل المعلومات والمؤشرات المتعلقة مستويات الإنجاز.

- القيام بعدد من **الإصلاحات على التشريعات الضريبية، لتكون موجهة لتعزيز النمو الاقتصادي**، بحيث يتم إعطاء حوافز ضريبية أعلى للمؤسسات التي تدعم الابتكار واستخدام التقنية وتطوير الإنتاج والتوظيف والعمل في الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة.

إطلاق خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

تهدف خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠- ٢٠٢٤م) إلى تحقيق الاستدامة المالية العامة، والتوازن المالي بين الإيرادات والنفقات العامة، وذلك من خلال تطبيق عدد من المبادرات والسياسات المالية، وتمثل الاستدامة المالية

خطة التوازن المالي متوسطة المدى (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

تسعى إلى تحقيق مستويات مستدامة للتوازن المالي مع نهاية عام ٢٠٢٤ وتهيئة الظروف المالية الداعمة لرؤية عمان ٢٠٤٠.

أهدافها

دعم النمو الاقتصادي

من خلال الخطط الخمسية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف التنموية لرؤية عمان ٢٠٤٠.

تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية

عبر زيادة الإيرادات غير النفطية واستغلال الموارد المحلية بكفاءة أكبر

ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

وضع الإنفاق العام على مسار مستدام

تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية

من خلال توجيه الدعم للفئات المستحقة

رفع كفاءة إدارة المالية العامة

تنفيذ مبادرات تحسن من إدارة المالية العامة وتعزز كفاءة القدرات البشرية في الجهاز الإداري

أولوياتها

- خفض العجز المالي للدولة
- تحقيق التنويع الاقتصادي
- ضمان رفاهية المواطن
- تعزيز الحوكمة

أحد أهم ممكنات رؤية عُمان ٢٠٤٠ وتعد أولوية ملحة لضمان تطبيق الرؤية، وتعزيز القدرة على التكيف مع الأوضاع المالية واستيعاب أي تحديات مالية ومتغيرات اقتصادية مستقبلية، وضمان الكفاءة المالية والقدرة على توفير المتطلبات المالية اللازمة للخطط التنموية المنبثقة عن الرؤية، ومن ثم بلوغ أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك، تم تصميم خطة التوازن المالي متوسطة المدى بناء على الأهداف الآتية

- **دعم النمو الاقتصادي:** من خلال إعادة التأكيد على الدور المحوري للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتحسين بيئة الأعمال وإعادة هيكلة سوق العمل، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال مجموعة من المبادرات، منها، إطلاق منصة «استثمر بسهولة» لتسجيل الشركات وإصدار التراخيص التجارية الكترونياً، ومبادرات لتنشيط السوق العقاري، ومبادرة مراجعة الرسوم الحكومية، مبادرة تقييم ومراجعة إجراءات سوق العمل

- **تنشيط وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية:** بهدف تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية للتوجه نحو الاستدامة المالية. وقد تضمنت مجموعة من المبادرات كما يلي؛ تأسيس جهاز الاستثمار العُماني للعمل على تعزيز وتحسين كفاءة إدارة الاستثمارات الحكومية ومتابعتها، وتطوير حوكمة الاستثمارات والشركات على نهج موحد، لتصبح عوائد هذه الاستثمارات رافدًا للموازنة العامة للدولة، تعزيز إدارة الضرائب والتحصيل الضريبي.

- **ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي:** تضمنت مجموعة من المبادرات كما يلي؛ مبادرة الشراء الاستراتيجي الحكومي الموحد، ومراجعة المصاريف التشغيلية وضبط الإنفاق، إعادة توجيه دعم الخدمات العامة.

- **تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية:** من خلال العمل على تحسين تكامل برامج الحماية الاجتماعية والدعم المختلفة ووضع سياسات حماية اجتماعية مترابطة كأولوية في إعداد الموازنة العامة، وذلك لسد أي ثغرات لتغطية الفئات من ذوي الدخل المحدود، وتحسين آلية الاستهداف، بالإضافة إلى برامج تأهيل الموارد البشرية لتمكين الفئات المستحقة من المشاركة في سوق العمل، وتقليل اعتمادهم على منظومة الحماية مستقبلا.

- **رفع كفاءة إدارة المالية العامة:** من خلال المبادرات التالية؛ تحديث وتطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، والذي سيساهم في تحسين آليات إعداد الموازنة وضبط الإنفاق، تعزيز قدرات مكتب إدارة الدين العام ووحدة السياسات المالية الكلية، مبادرة تطبيق نظام حساب الخزينة الموحد، إنشاء السجل الوطني للأصول، تعزيز إدارة الأوقاف.

ومن خلال تطبيق مبادرات هذه الخطة استطاعت سلطنة عمان في خفض نسبة الدين العام إلى ٣٨٪ من إجمالي الدخل القومي بحلول عام ٢٠٢٣م بعدما وصل إلى نسبة ٧٠٪ في عام ٢٠٢٠، كما تحسن التصنيف الائتماني بشكل متسارع خلال العامين الماضيين، وانخفض متوسط سعر التعادل النفطي في الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ، بعد أن حقق البرنامج الوطني للتوازن المالي الأهداف المنوطة به لتلك المرحلة، وجب الانتقال إلى مرحلة أخرى لضمان الوصول للاستدامة المالية تدريجيًا بالإضافة إلى العمل على تطوير القطاع المالي لجعله ممكّنًا رئيسًا لنمو الاستثمارات والاقتصاد ، حيث تم إطلاق البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي والذي طور أكثر من ٧٥ مبادرة بهدف تطوير القطاع المالي من ضمنها مبادرات التمويل الأخضر المستدام والتي تهدف إلى تمكين القطاعين العام والخاص من الوصول للتمويل المستدام لتفيد المشاريع المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومشاريع الحياد الصفري ، ومن ضمن المبادرات ، أصدرت سلطنة عُمان كأول دولة خليجية، إطار عمل التمويل السيادي المستدام كأداة لتحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة بأنواعها المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

سلطنة عُمان الأولى خليجيا في إصدار إطار متكامل للتمويل المستدام للقطاع العام

أصدرت وزارة المالية إطار التمويل السيادي المستدام الذي يعد أداة أساسية تُمكن سلطنة عمان من إصدار أدوات التمويل المستدام بهدف المساهمة في تحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية وغيرها).

حصل إطار التمويل السيادي المستدام على تقييم طرف محايد من وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتقدير جيد جدا (SQSr)

أنواع التمويل السيادي المستدام

التمويل المستدام الأخضر

تمويل المشاريع التي تستهدف البيئة، مثل:

- النقل النظيف
- الطاقة المتجددة
- مكافحة التلوث والحد منه
- كفاءة الطاقة
- التكيف مع تغير المناخ
- الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي
- الإدارة المستدامة للأراضي والموارد الحية الطبيعية

التمويل المستدام الاجتماعي

تمويل المشاريع التي تستهدف المجتمع، مثل:

- بنية تحتية منخفضة التكلفة
- إسكان منخفض التكلفة
- الأمن الغذائي واستدامة الأنظمة الغذائية
- تمكين التقدم الاقتصادي والاجتماعي
- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم خلق فرص عمل
- إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية الصحية
- إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية التعليم

دعم التعاون والشراكات في تمويل أهداف التنمية المستدامة

تولي سلطنة عُمان أولوية كبيرة لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسعي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المحلية ، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد، مع توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال وتطوير المناطق الاقتصادية، ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي والأسواق المتخصصة ورأس المال المخاطر، والتركيز على توفير فرص عمل لائقة ومنتجة ، خاصة في مجال ريادة الأعمال .

التطوير المستمر للسياسات ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إنَّ منهج سلطنة عُمان في تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تطوير الخطط والبرامج والسياسات بشكل مستمر، للحفاظ على ما تحقق من جهود وتعزيز تلك المكتسبات في ظل تطلعات طموحة للفترة المقبلة نحو تحقيق جميع مستهدفات أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة تنفيذها، وتقييم نتائجها بشكل مستمر، والاستفادة من نتائج المتابعة والتقييم في المراجعة والتطوير المستمر للسياسات.

- ترابط مؤشرات قياس الأداء:

وتتم متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات الأهداف، من خلال بناء نظام متكامل يستند إلى مؤشرات القياس (Dashboards)، لرصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى الأهداف، وضمان تحققها طبقًا للمستهدفات الوطنية بشكل دوري. من خلال ربطها بمؤشرات الأداء الرئيسة لرؤية ٢٠٤٠.

مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

(عمان مستقبل مستدام)

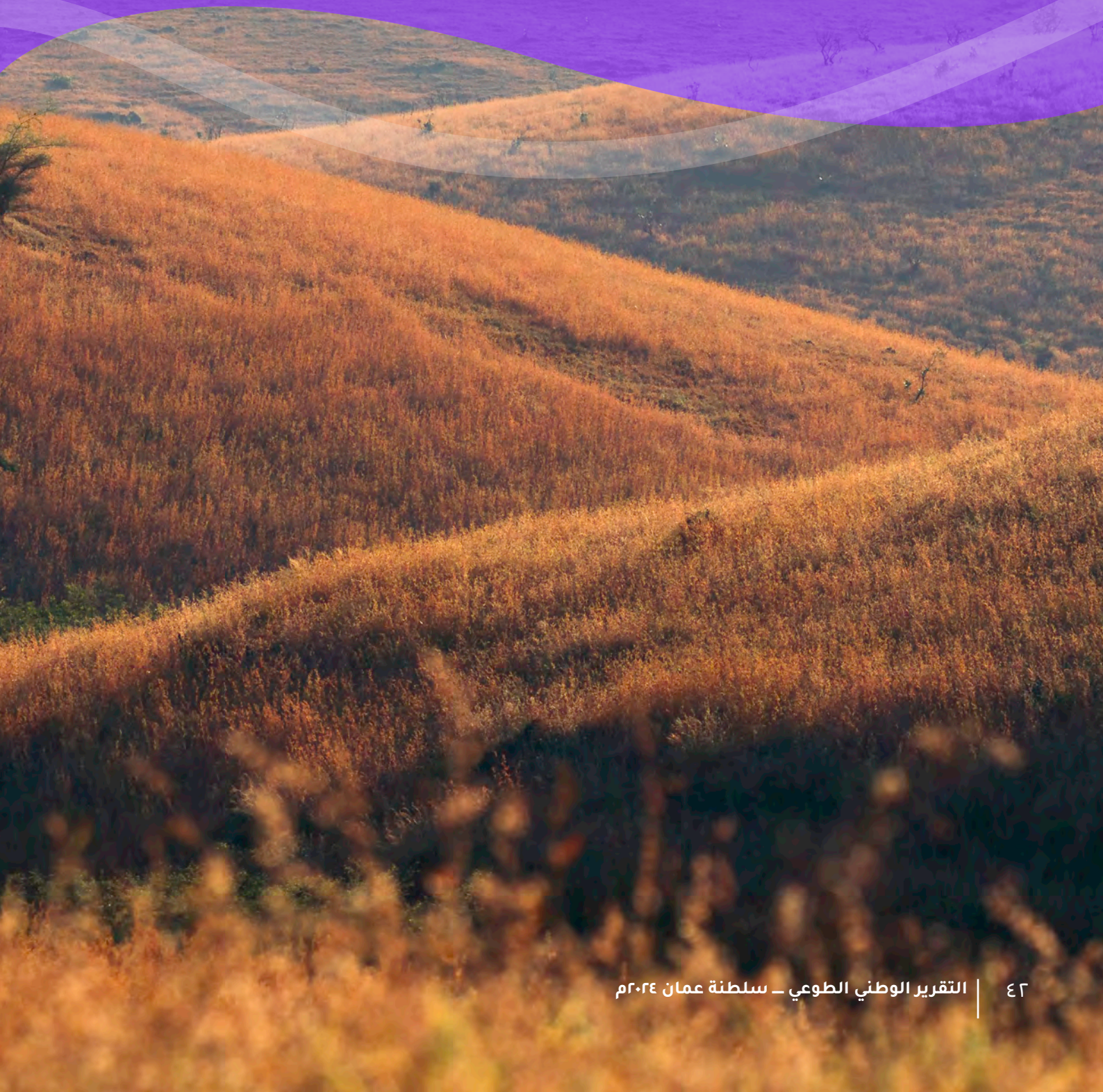

عمان مستقبل مستدام

تعمل سلطنة عُمان على الانتقال إلى مرحلة جديدة من التنمية واستدامة النمو، من خلال منظومة متكاملة تستهدف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتطوير برامج لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز جاهزية الكفاءات الوطنية بالمهارات اللازمة لسوق العمل حاضراً ومستقبلاً، وهي المسارات التي حددتها ورسمت أهدافها رؤية عُمان ٢٠٤٠ عبر خطط وبرامج تدعم تنفيذ المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، وتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة في كل المحافظات، وإيجاد حلول مستدامة للتغير المناخي للوصول بسلطنة عُمان إلى هدف الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠، وتحقيق أمن الطاقة وما يتطلبه من سياسات داعمة وإيجاد بيئة استثمارية محفزة، و عقد شراكات قوية مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع دمج التحولات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي في الاقتصاد لضمان النمو المستدام في بيئة الأعمال.

مسارات عمان مستقبل مستدام	السياسات الداعمة
أولاً: توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي؛ وتحقيق التنمية المستدامة أمن الطاقة والطاقة المتجددة التخفيف من التغيرات المناخي بنية أساسية للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها التجمعات الاقتصادية المتكاملة	● تعزيز البحث والتطوير حول أفضل الممارسات العالمية في الطاقة الجديدة. ● توفير خيارات تمويلية ،وتطوير أدوات مالية تساعد جذب المستثمرين . ● ترويج الفرص الاستثمارية وضمان جودة بيئة الأعمال ● دعم الشراكات مع القطاع الخاص المحلى والأجنبي ، وتطوير الإجراءات الممكنة. ● تحفيز منظومة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. ● ضمان الموائمة مع التوجهات الاستراتيجية لخطط الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠.
ثانياً: التنمية الشاملة للمحافظات تعزيز القدرات التنافسية للمحافظات ، واستغلال المزايا النسبية الربط المكاني بين مواقع الخدمات والتجمعات السكانية (محلية الخدمة.)	● تطوير برامج التحول إلى الطاقة البديلة ، وأمن الطاقة . ● استقطاب الكفاءات العالمية . ● تطوير برامج للمهارات المرتبطة بمشروعات الطاقة المتجددة ، والهيدروجين الأخضر. ● برامج مؤهلة بالتقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي ● تأهيل القيادات في الجهاز الحكومي وفي المحافظات. ● تعزيز القدرات التنافسية للمحافظات ، واستغلال المزايا النسبية وتضيق الفجوة التنموية ● تعزيز اللامركزية المالية والإدارية وتدعيم دور الإدارة المحلية.
ثالثاً: تأهيل الكوادر البشرية اكتساب مهارات المستقبل	
رابعاً: تعزيز الحماية الاجتماعية منظومة الحماية الاجتماعية	

تنطلق تلك المرحلة من النمو المستدام على تمكين القطاع الخاص وزيادة دوره كمحرك للنمو وتنشيط قطاعات التنويع الاقتصادي ووضع سياسات لتوليد فرص العمل، ووضعت الإجراءات الداعمة لجذب الاستثمارات، لا سيما في قطاعات التنويع الرامية لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وتوفر المزيد من فرص العمل للمواطنين. كما اعتمدت سلطنة عمان برامج المحتوى المحلي، فأصدرت «السياسة الوطنية للمحتوى المحلي (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠ م)» التي تهدف إلى إيجاد منظومة تتولى تنظيم المحتوى المحلي في جميع القطاعات لتساهم في توطين الصناعات وتطوير وتبنّي رواد الأعمال، وتشجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وفي إطار المبادرات المتواصلة لتحقيق نمو اقتصادي متسارع ودعم أنشطة التنويع باستكمال منظومة التغطية التمويلية والاستثمارية؛ **فقد تم إطلاق (صندوق عُمان المستقبل)** بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للدخول في شراكات تجارية أو تمويل مشاريع الاستثمارات في قطاعات التنويع الاقتصادي. كما تم تخصيص نسبة من رأسمال الصندوق لتحفيز منظومة الاستثمار الجريء في الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى توحيد الاستثمارات الحكومية تحت مظلة جهاز الاستثمار العُماني لرفع كفاءة الاستثمارات الحكومية التي أصبحت تقوم بدور متزايد وفعّال سواء فيما يتعلق بدعم آفاق التنويع والاستثمار بالمشاريع الاستراتيجية بهدف تنشيط النمو وزيادة مصادر الدخل للدولة، **وتتضمن مسارات النمو المستدام أربعة محاور رئيسية كما يلي:**

أولاً: توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي... وتحقيق التنمية المستدامة

تمضي سلطنة عُمان قدمًا في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتعزيز القيمة المضافة في العديد من القطاعات الاقتصادية، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

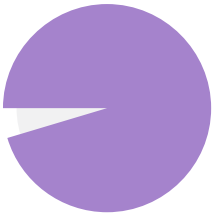

٩٠%

نستهدف رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٩٠٪ بحلول ٢٠٤٠.

إلى أكثر من ٩٠٪ بحلول ٢٠٤٠.

ترتكز آليات وبرامج التنويع الاقتصادي، المحققة لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ على تطوير قطاع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والتصنيع الزراعي والغذائي والنقل والتخزين واللوجستيات، فضلا عن زيادة مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، واستكمال سلاسل القيمة والإنتاج والتوريد وتحفيز مساهمة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تدعيم ترابطها بالمؤسسات الكبيرة وتشجيع مساهمتها في أنشطة الابتكار واقتصاد المعرفة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي وتوفير فرص عمل لائق يعتمد على التقنيات المتقدمة وتطبيقاتها **من خلال البرامج والآليات التالية:**

برامج الطاقة المتجددة وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠.

حددت سلطنة عُمان عام ٢٠٥٠ هدفًا لتحقيق الحياد الصفري لانبعاثات الغازات الدفيئة في مجمل القطاعات التنموية، سعيا لتعزيز فرص النمو الأخضر واستشراف مستقبل مستدام منخفض الكربون وحرصا على دعم الجهود الدولية لخفض الانبعاثات الكربونية والحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، علاوة على التأكيد على الدور الريادي في الحفاظ على

حازت سلطنة عمان على المرتبة الأولى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والسادس عالميًّا في مؤشر «تنظيم الطاقة المتجددة»، وفقًا لمنظمة «رايز» المعنية بالسياسات الوطنية والأطر التنظيمية للطاقة المستدامة التابعة للبنك الدولي.

مفردات البيئة ودرء مخاطر التغير المناخي.

وتم إعداد واعتماد الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم للحياد الصفري لتحقيق هدف الحياد الصفري على مستوى مجمل القطاعات

التي تعد الإطار والخطة المتكاملة لمجمل جهود وجوانب التكيف والتخفيف للتغيرات المناخية في القطاعات الرئيسة، بالإضافة الى تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة التي تضمنت: إنشاء محطات توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مشاريع كفاءة الطاقة ومشاريع الحد من عمليات حرق الغاز

وخفض انبعاثات غاز الميثان باستخدام تقنيات رصد متطورة كالأقمار الصناعية والكاميرات الحرارية. كما ان هناك العديد من المشاريع المزمع تنفيذها طبقاً للخطط التنفيذية، لتحقيق مستهدفات خفض الانبعاثات في كل قطاع. في

المسرعات الوطنية لتحقيق هدف الحياد الصفري الكربوني

باشرت سلطنة عمان بعقد سلسلة من المختبرات وورش العمل التفصيلية والندوات المحلية واللقاءات بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني سعيا لإعداد خارطة طريق تتضمن مشاريع محددة لخفض الانبعاثات على مستوى كل القطاعات. كما تم تأسيس البرنامج الوطني للحياد الكربوني وتزويده بالموارد اللازمة لوضع الأطر التنظيمية والمؤشرات والحوكمة الممنهجة سعياً لتتبع ودعم سبل تحقيق المستهدفات على مستوى القطاعات الرئيسية، وعلى تسهيل فرص تبادل الخبرات والمعارف بهدف رفد الجهود وتسريع فرص تحقيق الحياد الكربوني.

مختلف القطاعات حتى عام ٢٠٣٠ لخفض الانبعاثات والحد من نموها.

كذلك يتم العمل على تطوير وتنفيذ خطة طموحة لتحول الطاقة وإزالة الكربون. **ترتكز على تنفيذ مشاريع في مجال الهيدروجين الأخضر بطموحات إنتاج تربو على مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠، ومن المؤمل أن تصل إلى أكثر من ٨ ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٥٠. كما تشمل هذه الخطة إنتاج ما يربو على ١٦ جيجا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، ومن المؤمل أن تصل إلى أكثر من ١٨٠ جيجا وات بحلول عام ٢٠٥٠.** علاوة على ذلك، تشمل خطة التحول وإزالة الكربون تنفيذ مشاريع احتجاز ونقل واستخدام أو تخزين الكربون، إضافة إلى تعزيز كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات، وقد شهدت الفترة من (٢٠٢٢-٢٠٢٤) جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لهذا القطاع ووضع الأطر التشريعية والتنظيمية الذي تعزز جهود خفض الانبعاثات، وضمن التطلعات الطموحة نحو مستقبل **عبر محورين رئيسين، هما:**

حماية البيئة وحلول مستدامة للتغير المناخي

أفردت رؤية عُمان ٢٠٤٠ هدفًا محددًا للاقتصاد الأخضر، وهو «اقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي» .في هذا السياق، أعدت هيئة البيئة مسودة مشروع استراتيجية عُمان للبيئة وخارطة طريق الاقتصاد الأخضر بالتعاون مع خبراء من الأمم المتحدة

وأطلاق مختبرات الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى طرح عدد من الفرص الاستثمارية في المحميات الطبيعية ودعم مشروع استزراع الأشجار البرية ذات العوائد الاقتصادية والطبية.

من جانب اخر، تم إدراج برنامج للاقتصاد الأخضر بالخطة الخمسية العاشرة لترسيخ أسس وتطبيقات الاقتصاد الأخضر والدائري في القطاع البيئي وحوكمته ليشكل بدوره منظومة تندرج منها مجموعة من المشاريع، من بينها: تنويع الاستثمار البيئي المرتبط بعناصر الاقتصاد الأخضر والدائري،

سلطنة عمان سلّمت التحديث الأول للتقرير الثاني للمساهمات المحددة وطنيًا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبموجب بنود اتفاق باريس للمناخ الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٥، الذي يبرز الجهود للحد من الانبعاثات على المستوى المحلي والتكيف مع آثار التغير المناخي، التي تشمل رفع سقف هذه المساهمات بما يضم زيادة جهود خفض الانبعاثات وتعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة والطاقة النظيفة والنقل الأخضر ومشروعات الكربون الأزرق والمدن والنظم المستدامة للزراعة وإدارة النفايات والتنوع الاقتصادي. بالإضافة الى خطط سلطنة عمان للوصول إلى الحياد الصفري للكربون بحلول عام ٢٠٥٠ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وتعزيز المعارف والوعي والابتكار بالاقتصاد الأخضر، وتحسين التشريعات واللوائح والأنظمة المحفزة لدعم الاقتصاد الأخضر والدائري.

تشمل أولوية البيئة والموارد الطبيعية بالخطة الخمسية العاشرة عددًا من الأهداف الاستراتيجية، منها هدفان تم التركيز عليهما في هذا المجال حيث يركز الهدف الأول على الطاقة المتجددة والمصادر المتنوعة وترشيد الاستهلاك لتحقيق أمن الطاقة، بينما يهتم الهدف الثاني باقتصاد أخضر ودائري يستجيب للاحتياجات الوطنية وينسجم مع التوجه العالمي. انبثقت عن الخطة مجموعة من البرامج الاستراتيجية تستهدف الحفاظ على البيئة لتحقيق الاستدامة البيئية وتطوير برامج لتخفيف حدة التغيرات المناخية والتكيف معها، إضافة إلى برامج تشجيعية في الاقتصاد الأخضر والأزرق ورفع كفاءة استخدام الموارد، خاصة الناضبة منها، وزيادة مساهمة الطاقة النظيفة والمتجددة في النشاط الاقتصادي.

أنَّ العالم يتجه إلى مزيد من التوسع في استخدام الطاقة المتجددة خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧، ويتسارع هذا التوسع بنسبة ٨٥٪ عن السنوات الخمس السابقة، كما أن التوقعات تشير إلى زيادة توليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية أكثر من الضعف في السنوات الخمس المقبلة مما يوفر ما يقرب من ٢٠٪ من توليد الطاقة العالمي في عام ٢٠٢٧ حسب تقرير مصادر الطاقة المتجددة لعام ٢٠٢٢.

تمتلك سلطنة عُمان إمكانات ممتازة لتطوير الطاقة الشمسية والتوسع فيها نظرًا لوجود الأراضي الواسعة وتوفر الإشعاع الشمسي؛ إذ يمثل هذا النوع من الطاقة خيارا قابلا للتطبيق ويساعد على تنويع مصادر الطاقة ومصادر الدخل على حد سواء، تستهدف الخطة المرحلية مساهمة الطاقة المتجددة في توليد ١٠٪ من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٥م، والوصول إلى مستهدف ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠ وهو مستهدف طموح يسهم في رفع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة ويتوقع آخر تقرير عالمي للطاقة المتجددة ٢٠٢٢ أن تزيد قدرة الكهرباء المتجددة في سلطنة عُمان بنحو ٤,٨ جيجاوات بين عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٧، حيث ستشكل التركيبات الكهروضوئية الشمسية معظم هذا التوسع.

إنَّ سلطنة عُمان وبموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٨/ ٢٠١٩، تؤكد التزامها باتفاقية باريس التي دعت الاقتصادات العالمية إلى خفض الانبعاثات واحتواء ظاهرة الاحترار العالمي، عبر السياسات والتشريعات وإعادة تشكيل النماذج الاقتصادية. وقد قامت بجهود حثيثة للانتقال للطاقة المتجددة وعدته ركنا أساسيًّا لتحقيق الالتزامات العالمية، مع الأخذ في الاعتبار ارتباطه بالقضايا الأخرى. ولهذا؛ أقرت سلطنة عُمان استراتيجيتها الوطنية للوصول للحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠، التي ركزت على ٦ تقنيات أساسية لتحقيق السيناريو المتوازن للوصول إلى صافي الانبعاثات، وهي: التركيز على كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة، وكهربة العمليات ومصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين المستدام، بالإضافة إلى تقنيات البطاريات الكهربائية، واحتجاز الكربون وتخزينه، والحلول القائمة على الطبيعة، وهو ما يتسق مع الاتجاهات المستقبلية الرئيسة للطاقة في العالم المتمثلة في تزايد الاهتمام بالانتقال إلى الطاقة المتجددة على حساب الوقود الأحفوري..

استدامة إمدادات الطاقة

بدأت سلطنة عُمان بتنفيذ استراتيجية التحول في الطاقة من خلال: العديد من مشروعات الطاقة المتجددة، واقتصاد الهيدروجين، وتقليل الانبعاثات واحتجاز وتخزين الكربون واستخدامه (CCUS) ،وتعزيز الاعتماد على التقنيات الحديثة والطاقة النظيفة والنقل الأخضر، ومشروعات الكربون الأزرق والمدن والنظم المستدامة للزراعة وإدارة النفايات، لتقليل الانبعاثات بنسبة ٢١٪ بحلول ٢٠٣٠ ، اعتمادا على خط الأساس لعام ٢٠٢١ مقارنة بانبعاثاتها المتوقعة بناءً على سيناريو العمل كالمعتاد بحلول عام ٢٠٣٠، وتعد هذه خطوة استباقية وضرورية لمعالجة أزمة المناخ العالمية وتقليل آثار انبعاثات الغازات الدفيئة.

ويعتمد جزءٌ كبيرٌ من الاستراتيجية المستقبلية على الهيدروجين الأخضر حيث تسعى أن تكون لها الريادة العالمية في هذا القطاع الحيوي مستفيدة بذلك من الموقع الاستراتيجي، والمساحات الشاسعة والطاقة الشمسية الكثيفة، إضافة إلى البنى الأساسية التي تلبي مشروعات الهيدروجين مثل الموانئ وخطوط الأنابيب ومنشآت الإنتاج من خلال تبني سياسات لتشجيع البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين عن طريق تخصيص ميزانيات وبرامج استراتيجية للأبحاث العلمية والتكنولوجية لتحسين الكفاءة التكنولوجية وتطوير حلول محلية تلبي احتياجات السوق المحلي، إضافة إلى وضع سياسات حكومية تشجع على استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين في مختلف القطاعات، وتشمل هذه السياسات تحفيزات مباشرة أو غير مباشرة للشركات والأفراد الذين يستثمرون في هذه القطاعات، بالإضافة إلى تسهيلات ضريبية وتشريعات تشجع على استخدام هذه التقنيات الحديثة. كما تشجع تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتسهيل إجراءات التراخيص وتقديم الدعم الفني واللوجستي لمشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين بهدف جذب المزيد من الاستثمارات التي من المتوقع أن تصل إلى خمسين مليار دولار.

لقد قامت سلطنة عُمان في عام ٢٠٢٣م بتحديد المعالم الاساسية لهذه الصناعة ووضعت المستهدفات المباشرة بإنتاج الهيدروجين الأخضر بمعدل ١ إلى ١,٢٥ مليون طن سنويًّا بحلول عام ٢٠٣٠، وبمعدل ٣,٢٥ - ٣,٧٥ مليون طن سنويًّا بحلول ٢٠٤٠، وصولا إلى استغلال ٣٠٪ من الأراضي المخصصة للهيدروجين لإنتاج ما يقارب ٧,٥ - ٨,٥ مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًّا بحلول عام ٢٠٥٠، وهو العام الذي حددته سلطنة عُمان لتحقيق هدف الحياد الكربوني. لتنفيذ ذلك تم إنشاء شركة هيدروجين عُمان لقيادة استراتيجية الهيدروجين الخضراء الطموحة، إضافة إلى مشاريع أخرى في الهيدروجين والأمونيا الخضراء تابعة لجهاز الاستثمار

العماني والتي أعلنت في مارس ٢٠٢٤ استثمارات تقترب من ٢٠ مليار دولار أمريكي، من المتوقع ان تسهم في إنتاج ما يقرب من ١٥ جيجاوات من الكهرباء وبما لا يقل عن ٣٠٪ من إجمالي الاستهلاك بحلول ٢٠٣٠ من خلال توليد أكثر من ٣٠ جيجاوات من الطاقة المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر وتزيد قيمة هذه المشاريع على ٤٠ مليار دولار. كما تقدّر الاستثمارات التراكمية المطلوبة بحلول عام ٢٠٥٠ في اقتصاد الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان بنحو ٥٤ مليار ريال عُماني أو ما يعادل ١٤٠ مليار دولار أمريكي.

توطين هدف الحياد الصفري الكربوني في الاستراتيجيات والخطط الوطنية

تعكف القطاعات الرئيسة كقطاع النفط والغاز والقطاع الصناعي على إعداد خطة متكاملة لتحقيق الحياد الكربوني على مستوى القطاع، يتم بناؤها عبر تحديد العديد من المشاريع، مثل: كفاءة الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع إنتاج واستخدام الهيدروجين، إضافة إلى مشاريع احتجاز ونقل وتخزين الكربون في الشركات والمؤسسات الموجودة بالقطاع. وفي المقابل تقوم الشركات والمؤسسات الخاصة التابعة لهذه القطاعات بإعداد خطط تنفيذية لتحقيق الحياد الكربوني على مستوى الشركة، وتحديث هذه الخطط سنويًا، بحيث يتم إجراء التقييم الفني والاقتصادي للمشاريع المنفذة.

وفي السياق ذاته، تم مؤخرًا إصدار إطار الحوكمة الثلاثية، البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، للشركات والمؤسسات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، من أجل تنظيم وتعزيز الالتزام بنهج الحوكمة الثلاثية، ومن ضمنها الالتزام بمتطلبات حماية البيئة والحياد الكربوني، وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

البرنامج الوطني للحياد الصفري

يهدف البرنامج لتحقيق الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠م، ويحتوي على أكثر من ١٠٠ مبادرة للقطاعات الرئيسة، وهي: قطاع الطاقة، ويشمل (الكهرباء والطاقة المتجددة، والنفط والغاز) وقطاع الصناعة، وقطاع النقل، وقطاع المدن والمباني، والاقتصاد. ويهدف إلى تنفيذ المستهدفات المنشودة في مجالات: الابتكار والتقنيات، والتعاون الدولي، والبنى الأساسية والخدمات الأساسية، والتمويل والحوافز، والتشريعات والقوانين، والحوكمة الفعالة، والقدرات والكوادر البشرية، والتسويق والترويج، والمحتوى المحلي، والاقتصاد الأخضر، والتثقيف والتوعية، والبيانات والتقارير، والمبادرات الزراعية.

كما يعمل البرنامج أيضا على المشاريع التي سوف تساهم في خفض انبعاث الغازات الدفيئة المؤثرة على التغير المناخي، ومنها مشروعات في قطاع الطاقة الكهربائية، ضمت مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، والهيدروجين الأخضر). وسيستمر في تطوير الفرص الكامنة في كل القطاعات المستهدفة من أجل تفعيل الخطة التنفيذية ومتابعتها تماشيا مع أي متغيرات دولية أو محلية قد تطرأ خلال فترة التنفيذ.

شراكات لتسريع تنفيذ هدف الحياد الصفري الكربوني

إيمانًا بدور شركات القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتنفيذ مستهدفات خفض الانبعاثات الكربونية والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ تحرص سلطنة عُمان على إشراكهم في مجمل مبادرات وجهود تغير المناخ على المستوى المحلي والعالمي. وإعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لتغير المناخ، فضلا عن المشاركة في اقتراح وتنفيذ مشاريع الحد من الانبعاثات الكربونية.

وانطلاقًا من أهمية التعاون والشراكات الإقليمية والدولية لمعالجة مجمل قضايا تغير المناخ؛ فإن سلطنة عُمان تسعى إلى دعم الجهود الإقليمية عبر المشاركة في البرامج واللقاءات الدورية على مستوى دول الخليج والمجموعة العربية، مثل مبادرات التخفيف والتكيف مع آثار تغير المناخ واستزراع الأشجار المحلية. وترحب سلطنة عمان بكافة أشكال التعاون والشراكة على مختلف الأصعدة، لا سيما التعاون في تعزيز جوانب تحول الطاقة وتوفير الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر والمنتجات منخفضة الكربون، إلى جانب التعاون في مجالات شهادات الكربون والحلول الطبيعية لامتصاص الكربون ونقل التقنيات وأفضل الممارسات في مشاريع احتجاز ونقل وتخزين الكربون. إضافة إلى تبادل الخبرات في تطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر من المخاطر الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.

التمويل والموارد المالية لتحقيق الحياد الصفري الكربوني

ركزت الاستراتيجية الوطنية الانتقال المنتظم للحياد الكربوني على إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والفنية العالية واعتماد نهج التدرج في خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات الرئيسة.. علاوة على ذلك، تشجيع شركات القطاع الخاص على تنفيذ وتمويل هذه المشاريع والاعتماد على جذب الاستثمارات الخارجية والاستفادة من فرص التمويل الأخضر لتنفيذ مشاريع الطاقة الخضراء ومشاريع الهيدروجين الأخضر والهيدروجين منخفض الكربون. كذلك إطلاق سندات التمويل الأخضر لتعزيز فرص التمويل للمشاريع الخضراء والمشاريع منخفضة الكربون.

برنامج التحول الرقمي الحكومي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

قطعت سلطنة عُمان شوطًا كبيرًا في التحول الرقمي واستخدام التقنيات الحديثة في مجال تغير المناخ في مختلف القطاعات التنموية، حيث تم إطلاق لوحة رقمية لإدارة ومراقبة مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية في القطاعات الرئيسة، كما تم إنشاء نظام لإدارة ونمذجة نظام الطاقة، بهدف التقييم المستمر لخيارات ومسارات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون.

وفي السياق ذاته، يجري العمل على إنشاء منصة وطنية رقمية لجرد ورصد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على مستوى كل القطاعات، بهدف ضمان التناسق في طرق حساب الانبعاثات وتيسير وتسريع تجميع البيانات وإصدار التقارير اللازمة، لا سيما تقارير المساهمات المحددة الوطنية وتقارير الشفافية لاتفاق باريس.

إدارة مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري ومراقبتها

نفذت سلطنة عُمان، مجموعة من السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والجهود والمبادرات والمشروعات المتعلقة بإدارة ومراقبة مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون، منها على سبيل المثال:

- المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، وذلك بموجب مراسيم سلطانية سامية.
- المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون وفقا للمنهجية الدولية المعتمدة في هذا الشأن، منها: تلك الواردة في التقارير الصادرة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ «IPCC».
- اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية في سلطنة عُمان ٢٠٤٠، والبرنامج الوطني للحياد الصفري الكربوني في عام ٢٠٥٠، واستراتيجية عُمان للبيئة، والاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في سلطنة عُمان بحلول ٢٠٣٠م.
- إقرار مجموعة من السياسات والتشريعات واللوائح الخاصة بإدارة ومراقبة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتغير المناخ، وحماية طبقة الأوزون، والتحكم في استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، منها لائحة إدارة الشؤون المناخية، ولائحة تنظيم استصدار موافقات مشاريع آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو، ولائحة حماية طبقة الأوزون.

مشروع الإنذار المبكر والتصدي أو التخفيف من آثار الانواء المناخية والتغير المناخي

قامت هيئة الطيران المدني لتطوير منظومة الإنذار المبكر من المخاطر المتعددة بإنشاء برنامج استراتيجي (برنامج مزن) والذي يسعى لبناء كفاءة بشرية ونظام إنذار مبكر متطور ومتكامل

أهداف البرنامج

- تأهيل وتدريب الكادر البشري الوطني فنياً وعلمياً وتقنياً
- رفع كفاءة ودقة وجودة التحذيرات والتنبيهات وخدمات الأرصاد الجوية والإنذار المبكر
- تحسين وتطوير ورفع كفاءة الأنظمة في المركز الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة
- تعزيز حلول التقنية وعمليات التحول الرقمي

المشاريع المتعلقة بالبرنامج

- **تحديث منظومة الأقمار الصناعية**
- **تحديث منظومة التنبؤات العددية**
- **تحديث محطات الرصد وقاعدة البيانات وتحديث الموقع الإلكتروني والتطبيق**
- **تركيب رادار مسقط**
- **صيانة وإصلاح أنظمة الرادارات المتعطلة**
- **استبدال أجهزة وشاشات المركز الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة**
- **مشروع التنبؤ بفيضانات الأودية**
- **مشروع نمذجة التشتت الجوي لتحديد مسار الملوثات في الغلاف الجوي**

التجمعات الاقتصادية المتكاملة

يعمل البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي على استخدام عدد من الأدوات الاستراتيجية؛ للمساهمة في حلحلة التحديات وتعزيز القاعدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تعميق مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال إيجاد منظومات اقتصادية تعزز العلاقات التشابكية بين هذه القطاعات بأنشطتها الاقتصادية المختلفة. عليه، وتعد التجمعات الاقتصادية موزعة على المحافظات، بناء على الميزة النسبية للمناطق المنشودة، لتساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية واستدامة هذه المناطق من خلال توفير فرص لمشاريع كبيرة ومتوسطة، والتي من خلالها يتم إيجاد فرص عمل وتعزيز القيمة المضافة في هذه التجمعات، وتضم هذه التجمعات عددًا من الصناعات أو القطاعات المتشابكة والمترابطة (من حيث سلاسل القيمة والخدمات والمنتجات) في حيز جغرافي واحد، وتوفر إطارًا تنظيميًّا يسمح بتركيز الموارد والتمويل للشركات والموردين ومقدمي الخدمات المختلفة في التجمعات للربط بين القطاعات بعلاقات تكاملية وتنافسية أمامية، وخلفية، وعمودية، وأفقية.

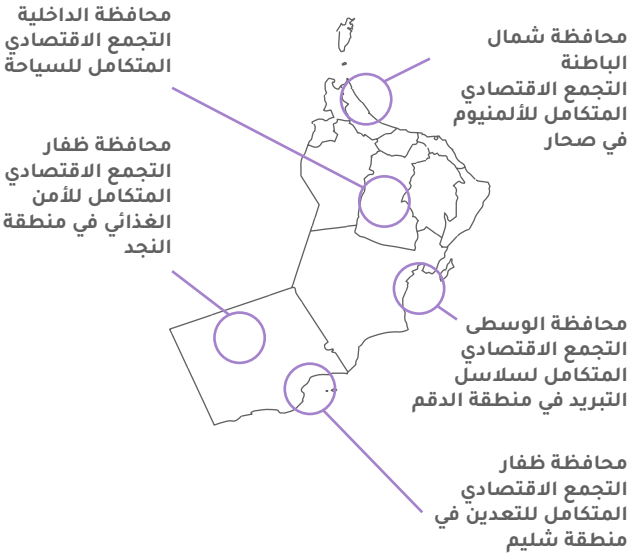

يتم العمل على خمسة تجمعات اقتصادية متكاملة، تشمل على قطاعات: التعدين والصناعات التحويلية والأمن الغذائي والسياحة وقطاع النقل واللوجستيات، وفيما يلي قائمة ونبذة مختصرة لكل منها

التجمع الاقتصادي المتكامل في منطقة شليم

يعد منظومة اقتصادية متكاملة لمنطقة شليم للمعادن الصناعية، ، نظرا لموقعها الجغرافي المطل على ممرات بحرية إقليمية، ومحتواها الجيولوجي الشامل لخامات الجبس، والصخور الكلسية، والدولوميت. يهدف التجمع إلى تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات وتعزيز التشابكات والترابطات بين القطاعات الاقتصادية بهدف

توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، تسعى المبادرة إلى خلق منظومة اقتصادية متكاملة للمنطقة بجميع (المرافق التعدينية، والصناعية، والثروة السمكية بالإضافة إلى السياحة وقطاع اللوجستيات).

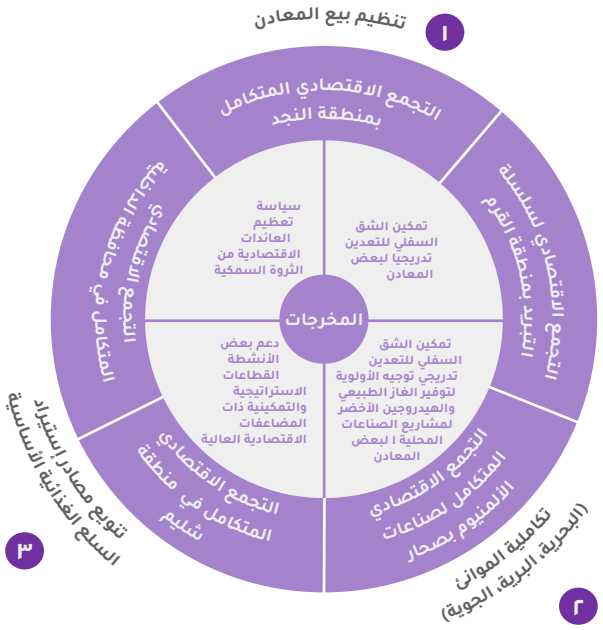

التجمع الاقتصادي المتكامل في محافظة الداخلية

يهدف المشروع لخلَقَ تجمعاتٍ اقتصادية متكاملة بجميع المرافق (السياحية الزراعية والصناعية واللوجستية). ويعد نموذجا يحتذى به في مختلف المحافظات مستقبلا، والمساعدة فى تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، وتعزيز التشابكات والترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

التجمع الاقتصادي لسلسلة التبريد في ولاية الدقم

تسعى هذه المبادرة إلى تطوير وتحسين المنظومة اللوجستية المتكاملة لسلسلة التبريد التي من شأنها أن تعزز من جودة الصادرات، من خلال تعظيم الشق الخلفي والشق الأمامي كالأسماك والمنتجات الزراعية و الصناعات الغذائية الأخرى والخدمات المرتبطة بسلسة التبريد، والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية، بأن تصبح المنطقة الاقتصادية بولاية الدقم مركزا إقليميا لسلسلة التبريد في المنطقة، وذلك من خلال وضع التشريعات والحوافز الجاذبة المرتبطة بسلسلة التبريد وتحسين بيئة الأعمال. وتعزيز التشابكات والترابطات بين القطاعات الاقتصادية، وتمكين القطاعات الفرعية من رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

التجمع الاقتصادي المتكامل بمنطقة النجد

يمثل المشروع منظومة اقتصادية متكاملة لمنطقة النجد الزراعية، حيث تعد المنطقة من المناطق الزراعية الواعدة نظرا لموقعها الجغرافي ومناخها المناسب لزراعة معظم المحاصيل على مدار العام، وتهدف المبادرة المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وسد الفجوة الغذائية، وتنمية المحتوى المحلي، كما يسعى التجمع إلى خلق منظومة اقتصادية متكاملة للمنطقة تشمل الانشطة (الزراعية والصناعية واللوجستية).

التجمع الاقتصادي المتكامل لصناعات الألمنيوم بولاية صحار

يهدف هذا التجمع إلى ربط الشق العلوي لصناعة الألمنيوم بالشق السفلي، من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية في الألمنيوم السائل وإنشاء مجموعة من الصناعات في الشق السفلي للألمنيوم ذات قيمة مضافة أعلى، وتمكين صناعة الألمنيوم من النمو. ويرتبط قطاع الصناعات التحويلية في هذا التجمع بقطاع النقل واللوجستيات من خلال سلاسل التوريد المتكاملة والحلول اللوجستية والتخزينية المبتكرة والمتكاملة بين المصانع جميعها، وتقوم كذلك حول هذا القطاع المركزي مجموعة من الخدمات المشتركة، كمختبرات الجودة ومراكز التدريب والتأهيل ومنافذ التسويق، وكذلك توجد مساحة كبيرة لتكامل هذه المصانع للاستفادة بشكل متكامل من جميع الموارد والخدمات بالمنطقة.

بنية أساسية للتقنيات وتطبيقاتها

يشتمل البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، على مجموعة من المرتكزات الرئيسة والمستهدفات المتوسطة وطويلة الأمد بناءً على التوجهات الوطنية لـ «رؤية عُمان ٢٠٤٠، سعيًا لتحقيقها من خلال مجموعة من المسارات التنفيذية، أبرزها إيجاد صناعات وطنية في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز القيمة المحلية المضافة، وإيجاد فرص مستدامة ومولدة للدخل، وإيجاد شراكة استراتيجية مع مؤسسات القطاع الخاص، وتمكين القطاعات الاقتصادية رقميًا

يعد الاقتصاد رقمي ركن أساسي في التنمية، لما يوفره من فرص عمل وتحسين الإنتاج والكفاءة لمجموعة واسعة من القطاعات، ويسهم في تنويع مصادر الدخل عبر الاقتصاد الرقمي القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار، ويمثل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافدًا للاقتصاد الوطني، كذلك البرنامج الوطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها. والاستفادة من تلك التقنيات لخدمة الاقتصاد الوطني لبناء اقتصاد رقمي قادر على المنافسة وفق ممكنات رؤية عمان ٢٠٤٠، بالاستفادة من التطورات المتلاحقة للذكاء الاصطناعي الذي تتوسع مجالاته يومًا بعد آخر، وهو عالم شاسع جدًا ويوفر فرصا كبيرة لتطوير الاقتصاد الرقمي.

برنامج الذكاء الاصطناعي

يأتي كأحد مكونات البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذي يشمل عدة برامج تنفيذية وهي: التجارة الإلكترونية، الأمن السيبراني، والتحول الرقمي الحكومي، وقطاع الفضاء، والصناعة الرقمية، والبنى الأساسية التقنية، والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة

البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي

تسعى سلطنة عُمان من خلال البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي إلى تحقيق عدة أهداف، من شأنها المساهمة في بناء وتطوير اقتصاد رقمي مزدهر ومستجيب لمتطلبات المستقبل. ويشتمل البرنامج على مجموعة من مرتكزات الاقتصاد الرقمي والمستهدفات المتوسطة والطويلة الأمد المتصلة بالتوجهات الوطنية لرؤية عُمان ٢٠٤٠. والتي سيتم تحقيقها عبر مجموعة من البرامج التنفيذية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

يتضمن البرنامج ثلاثة محاور داعمة لتحقيق الأهداف الوطنية، وهي: الحكومة الرقمية، والمجتمع الرقمي، ورقمنه الأعمال. كما يتكون البرنامج من مجموعة من البرامج التنفيذية الداعمة لمرحلة التنفيذ، والتي تم تصميمها بناءً على المحاور الرئيسية للبرنامج وهي: التجارة الإلكترونية، والصناعة الرقمية، وصناعة الأمن السيبراني (حداثة)، والبنى الأساسية، والتحول الرقمي الحكومي والفضاء.

يستهدف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي رفع ترتيب سلطنة عمان في مؤشر التجارة الإلكترونية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى الترتيب ٣٠ عالميًا بحلول عام ٢٠٢٥، ورفع ترتيب مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي إلى الترتيب ٤٠، ورفع ترتيب مؤشر الجاهزية الشبكية إلى الترتيب ٤٠، ومؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية إلى الترتيب ٤٥، ومؤشر الجاهزية في الأمن السيبراني إلى الترتيب ١٠، كما يستهدف البرنامج إدراج ٥ شركات عمانية تقنية في سوق الأسهم، وإطلاق القمر الصناعي العماني، ومضاعفة نسبة المدفوعات الإلكترونية، ورفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٪.

برنامج التحول الرقمي الحكومي

يعد برنامج التحول الرقمي الحكومي (٢٠٢١- ٢٠٢٥) أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، حيث تم إعداد إطار عمل وخارطة طريق وطنية متكاملة للتحول الرقمي الحكومي بالتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية، بهدف تحديد التوجهات والطموح المستقبلي للسلطنة في مجال الحكومة الذكية والاستفادة من توظيف التقنيات الناشئة لتمكين وتطوير بيئة العمل في القطاع العام. وتعد من الركائز المحورية التي تمكن تحقيق أولويات الرؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال مساهمتها في إيجاد جهاز حكومي مرن ومبتكر صانع للمستقبل، يقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، وأداء خدماتٍ حكومية ذكية بجودة عالية، من خلال التركيز على محورية دورها في خدمة احتياجات المواطن، وتوظيف التقنية للمساهمة في تمكين القطاعات الاستراتيجية الداعمة للاقتصاد..

ثانياً: التنمية المتوازنة بين المحافظات

سعيًا إلى تحقيق تنمية محلية متوازنة وشاملة؛ فقد وضعت سلطنة عُمان الأساس التنظيمي للإدارة المحلية، وأرست بنية إدارية لا مركزية للأداء الخدمي والتنموي في المحافظات، وذلك استشرافا لاستدامة النمو في جميع المناطق واستغلالا للميزات التنافسية للمحافظات وتوسيعًا لروافد التنمية وانعكاساتها على المواطن. ويمثل إصدار نظام المحافظات، وقانون المجالس البلدية، استكمالًا لتنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ للإدارة المحلية وترسيخًا لنهج اللامركزية، سواءً في التخطيط أو التنفيذ، لتمكين المجتمع المحلي من إدارة شؤونه.

جاءت تنمية المحافظات لتهتم بالبعد المكاني (الإقليمي) لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة ولتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

كذلك تهتم بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال تقديم برامج اقتصادية واجتماعية مختلفة، والارتقاء بالخدمات التي يتم توفيرها في مختلف المجالات، وفق الإمكانيات المتاحة. ولتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، كحل للفجوات الجغرافية لضمان تنفيذ المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»،

فقد أكدت الرؤية على التنمية الشاملة جغرافيًا، اعتمادًا على مبدأ «محلية الخدمة» نظرًا لقرب الجهات التنفيذية على مستوى المحافظات من المواطن ولديها قدرة أكبر على معرفة احتياجاته وتلبيتها بكفاءة وجودة أعلى وبتكلفة أقل، وإعطاء دور أكبر للمحافظات والبلديات في إدارة مواردها الاقتصادية، وإيجاد بيئة استثمارية ملائمة في المحافظات وتشجيع الاستثمار المحلي، واستثمار الموارد الطبيعية في المحافظات، وبناء شراكة قوية مع القطاع الخاص المحلي ودعمه، من خلال تنفيذ المشروعات الصغيرة ولمتوسطة ، وكذلك من خلال التعرف على أولويات المواطنين بما يضمن مباشرةً كفاءة أوجه الانفاق العام.

مؤشر تنمية المحافظات

جارى العمل على اصدار مؤشر تنمية المحافظات بهدف تسريع وتيرة توطين التنمية المستدامة بالمحافظات ، والتعرف على التفاوتات الجغرافية، المساهمة في عملية رصد ومراجعة وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، يعتمد على مجموعة مؤشرات القياس مبسطة ومنتقاة بحيث يكون مرتكزاً على سد الفجوات التنموية وتحقيق الأثر الاجتماعي والارتباط ببرامج وأهداف رؤية عمان ٢٠٤٠

تعزيز المزايا النسبية وتضييق الفجوة التنموية

من خلال تحقيق تنمية شاملة جغرافيا، اتباع سياسة واضحة المعالم للتخطيط الحضري والتنمية العمرانية تركز على تحفيز النمو الاقتصادي ، مع التركيز على تطوير عدد من المراكز الحضرية ، وتركيز جهود التنمية فيها وربطها مع محافظات الأطراف، مع عدم إهمال التوازن التنموي وجودة العيش في بقية المناطق العمرانية، وتكوين منظومة من المراكز الإقليمية والثانوية لتكون بمثابة مراكز نمو لدفع عجلة التنمية إلى المناطق المجاورة لها الأمر الذي يشكل أساساً لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق ، بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

١. محافظة جنوب الباطنة
الاقتصاد الأخضر المبتكر
- الرستاق مركز إقليمي إداري
- بركاء المركز الاقتصادي
- الاقتصاد الزراعي والسياحة
- الربط الإقليمي بالقطارات

٢. محافظة مسقط
بوابة عمان للعالم
- مدينة حضرية ذات اهمية عالمية
- اقتصاد المعرفة والابتكار
- السياحة والثقافة
- خدمات المال والأعمال

٣. محافظة جنوب الشرقية
الاقتصاد الأزرق
- صور المركز الإقليمي
- السياحة والأنشطة البحرية
- الاسترزاع السمكي والتصنيع الغذائي

٤. محافظة شمال الشرقية
الاقتصاد المبتكر
- إبراء المركز الإقليمي
- اعمال التكنولوجيا والابتكار
- السياحة الطبيعية
- الثروة الحيوانية والتصنيع الغذائي

٥. محافظة الوسطى
مستقبل الطاقة المتجدد
- هيماء مركز إقليمي
- الدقم بوابة اقتصادية
- مصادر الطاقة المتجددة
- وجهة لسياحة المغامرات

٦. محافظة ظفار
الاقتصاد المتوازن
- صلالة بوابة وطنية اقتصادية
- الصناعات الحديثة
- وجهة سياحية عالمية
- التوسع الزراعي

٧. محافظة الداخلية
الاقتصاد المعرفي
- نزوى مركز الاقتصاد الداخلي
- مركز لاقتصاد المعرفة والابتكار
- التعليم العالي والبحث
- السياحة الطبيعية والثقافية

٨. محافظة الظاهرة
مثلث الانسجام
- عبري المركز الإقليمي
- الصناعات الهندسية للنفط والغاز
- التصنيع الغذائي
- الخدمات واللوجستيات

٩. محافظة البريمي
الاقتصاد الأخضر المبتكر
- مدينة البريمي المركز الإقليمي
- البحوث والتكنولوجيا الخضراء
- دعم مشاريع الثروة الحيوانية
- أنشطة التعدين

١٠. محافظة شمال الباطنة
الاقتصاد اللوجستي
- صحار الكبرى بوابة اقتصادية
- السويق مركز إقليمي
- مركز التجارة الدولية
- الصناعات واللوجستيات

١١. محافظة مسندم
ممر العلاقات الدولية
- السياحة البيئية
- قطاع الصيد والزراعة
- قطاع التجارة

تطبيق «تنمية»

المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية وبرنامج المحافظين، والتي تضم عدة مكونات رئيسية من ضمنها برنامج المحافظين وبرنامج الولاة، بهدف تعزيز القدرات في مجالات الحوكمة واللامركزية الإدارية والاقتصادية، والتزويد بأفضل الممارسات في الإدارة المحلية، بما ينعكس إيجابا على تنمية المحافظات وتعزيز تنافسيتها. التي تسهم في الارتقاء بمنظومة العمل وما يشمله ذلك من دراية بالتشريعات المنظمة لعمل الإدارات المحلية بالمحافظات والخطط والبرامج الوطنية، والاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية

من خلال:

- **يعزز التواصل والشفافية والثقة بين الأفراد والمؤسسات مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة**
- **يسمح التطبيق للمواطنين والمقيمين بالمشاركة في صنع القرارات المحلية وتقديم الملاحظات والتقييمات والمقترحات**
- **يوفر التطبيق معلومات شاملة حول القضايا المحلية والمشاريع التنموية الجارية و ا لمستقبلية**

وتكمن أهمية تنمية المحافظات أيضا في تطوير وتمكين الكوادر الحكومية المحلية لإدارة عملية تنموية متوازنة ومستدامة من خلال تطبيق مديريات اللامركزية الإدارية والمالية بصورة تدريجية وصولًا إلى تمكين إدارات حكومية فاعلة وقادرة إلى إدارة التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

تعزيز القدرات القيادية في المحافظات

المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية وبرنامج المحافظين، والتي تضم عدة مكونات رئيسية من ضمنها برنامج المحافظين وبرنامج الولاة، بهدف تعزيز القدرات في مجالات الحوكمة واللامركزية الإدارية والاقتصادية، والتزويد بأفضل الممارسات في الإدارة المحلية، بما ينعكس إيجابا على تنمية المحافظات وتعزيز تنافسيتها. التي تسهم في الارتقاء بمنظومة العمل وما يشمله ذلك من دراية بالتشريعات المنظمة لعمل الإدارات المحلية بالمحافظات والخطط والبرامج الوطنية، والاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الدولية

الربط المكاني بين مواقع الخدمات والتجمعات السكانية (محلية الخدمة)

إنَّ الربط المكاني بين مواقع الخدمات والمرافق ومواقع التجمعات السكانية يمكّن من سهولة وصول الخدمة ويعمل في الوقت ذاته على تسريع العملية التنموية والارتفاع بمعدلاتها ، الأمر الذي ينعكس على تعزيز توافر فرص العمل وجدوى توفير الخدمات والبنية الأساسية وكفاءة أكبر في استخدامات الأراضي، كذلك يهدف إلى إيجاد هرمية في توزيع الخدمات والأنشطة لتحقيق الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقًا من حقيقة أنه لا يمكن توفير مختلف الخدمات) على اختلاف مستوياتها (في كل التجمعات السكانية بشكل متساوٍ، بل لا بد من تركيزها في مواقع معينة تكون ذات إمكانيات قادرة على تلبية احتياجات السكان في المناطق.

من خلال توزيع الخدمات والموارد بشكل مترابط على مختلف مستويات التجمعات السكانية على أساس الحاجة والفاعلية الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا النهج، إلى تحقيق الاتصال المكاني بين المراكز الحضرية والريفية وتعزيز فعالية العملية التنموية. من خلال ترتيب الخدمات والبنية التحتية وفقًا لهذا النمط، يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة في كافة المناطق، وتعزيز حماية البيئة من خلال تنظيم النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات نحو البنى التحتية الخضراء، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القدرة على خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية

يهدف تطبيق نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية بسلطنة عمان إلى تحديد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للتجمعات السكانية، وتوجيه النمو المستقبلي واستثمارات القطاعين الحكومي والخاص من أجل ضمان فرص اقتصادية مناسبة ومتوفرة للجميع، والاحتياجات اللازمة من الأراضي للتنمية المستقبلية بالإضافة إلى ضمان توفير المرافق والخدمات الاجتماعية اللازمة في مواقعها المناسبة ضمن التسلسل الهرمي.

المدن الذكية

تواجه سلطنة عُمان تحدي التوسع الحضري المستمر وتطور المراكز الحضرية الرئيسية، والذي يفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة. لتحقيق هذه الفرص بطريقة مستدامة ومرنة، وتطوير هذه المدن باتجاه أن تكون «ذكية»، وجاذبة للعيش. ويُعطى أولوية للسكن الجيد والنقل المستدام، بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير مرافق المجتمع التي يمكن الوصول إليها، وإنشاء المساحات المفتوحة والبنية الأساسية الفعالة والمبتكرة. تتضمن الحلول الذكية للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معها، للتعامل مع المخاطر الطبيعية المحتملة. تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل متوازن ومستدام.

ثالثاً: تأهيل الكوادر البشرية

تبنت سلطنة عمان العديد من المبادرات والبرامج لتنمية المواهب البشرية، تشمل تطوير المهارات الشخصية والرقمية لبناء كوادر قادرة على المنافسة في المستقبل، فضلا عن الاهتمام بقطاع التعليم والبحث العلمي كونه أساس البناء العلمي والمعرفي، بالاستناد إلى التقدم التقني والصناعي، وربط مناهج التعليم بمتطلبات النمو الاقتصادي، وتعزيز الفرص بمناهج التفكير العلمي والانفتاح على الآفاق الرحبة للعلوم والمعارف، وتوجيه الطاقات المعرفية والذهنية إلى الإبداع والابتكار والتطوير، مع مواكبة التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها: تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتفتح آفاقا جديدة لاقتصاد المستقبل بما توفره هذه التقنيات من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة، ودورها في تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار.

مبادرة مكين

تُعنى المبادرة الوطنية للكفاءات الرقمية «مكين» بتأهيل الشباب العماني بالمهارات الرقمية الحديثة الأكثر طلباً في سوق العمل، وتهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية اللازمة للعمل في وظائف المستقبل، وتسعى إلى توفير فرص مولدة للدخل للشباب العماني في القطاع الرقمي بحلول ٢٠٢٥م، وتعمل «مكين» بالشراكة مع مجموعة من المؤسسات التعليمية والتدريبية المحلية والدولية الرائدة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على تأهيل ١٠ آلاف شاب بالمهارات الرقمية بحلول ٢٠٢٥م، وهو ما سيسهم في رفد سوق العمل بكفاءات وطنية تتناسب مع التجدد المتسارع في بيئة الأعمال والحاجة المتزايدة للكفاءات التقنية. وقد تم إطلاق هذه المبادرة في سبتمبر ٢٠٢٢م كجزء من مبادرات البرنامج التنفيذي للصناعة الرقمية في البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي.

ويأتي ضمن التطلعات الطموحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تمكين الكفاءات الوطنية، وتطوير ودعم المؤسسات التعليمية، والمراكز البحثية والمعرفية بجميع مستوياتها، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات النمو الاقتصادي، ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة للتقنيات المتقدمة وتطبيقاتها، ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لتفتح آفاقا جديدة لاقتصاد المستقبل والتنويع الاقتصادي والتقدم إلى مصاف الدول المتقدمة بما توفره هذه التقنيات من فرص لتحسين الإنتاجية والكفاءة ، ودورها في تنويع مصادر الدخل القائم على أساس التقنية والمعرفة والابتكار؛ و جعل الاقتصاد الرقمي أولوية ورافدًا للاقتصاد الوطني، وإعداد برنامج وطني لتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي وتوطينها، مع الإسراع في إعداد التشريعات التي ستسهم في جعل هذه التقنيات أحد الممكنات والمحفزات الأساسية لهذه القطاعات.

الأكاديمية السلطانية للإدارة

إيمانًا بأهمية تطوير رأس المال البشري في القطاعين العام والخاص، ومواءمةً مع متطلبات رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي ترنو إلى إعداد الكوادر العُمانية وتدريبها لتعزيز آفاق الاقتصاد العُماني ورفده بالقيادات المُمّكنة والكفاءات الوطنية؛ تأسست الأكاديمية السُّلطانية للإدارة وفقًا للمرسوم السلطاني (٢٠٢٢/٢م)، خطوة نحو السعي إلى بناء جهاز إداري مبتكر وصانع للمستقبل ومولّد للفرص؛ وتطوير القيادات الوطنية بمختلف مستوياتها الإدارية وتمكينها وفق المنهجيات الحديثة عبر منظومة متكاملة من المبادرات والبرامج لتحديد المهارات والمعارف والممارسات الإدارية المطلوبة، تعزيزًا لاستدامة مجالات العمل الإداري وتطويره وارتقائه.

رابعًا: تعزيز الحماية الاجتماعية

تتبنى سلطنة عُمان نهجًا شاملا لنظام الحماية الاجتماعية؛ لينعم الجميع بالعيش الكريم، وتحقيق مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وظلت أولويات البعد الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في صدارة مستهدفات محور الإنسان والمجتمع ضمن «الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠»، من خلال مبادرات وبرامج تعزز البعد الاجتماعي للتنمية، وانتقلت جهود تعزيز التنمية المستدامة إلى تقدم لافت، ببدء تطبيق منظومتها الشاملة والمتقدمة للحماية الاجتماعية التي تغطي كافة العاملين في القطاعات الحكومية الخاصة وتقدم منافع نقدية للعديد من فئات المجتمع.

وتهدف منظومة الحماية الاجتماعية إلى تحقيق منظومة متكاملة عبر برامج منافع اجتماعية نقدية وبرامج تأمين اجتماعية وتطوير برامج حماية اجتماعية أساسية شاملة التغطية تستهدف مختلف الفئات ومراحل دورة الحياة وتوفر الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية للفرد والمجتمع، وتطوير برامج التأمين الاجتماعي الحالية القائمة على الاشتراكات وتعزيز استدامتها المالية وتوسيع شموليتها لمختلف الفئات في سوق العمل، كما تهدف إلى إنشاء إدارة مركزية وقاعدة بيانات مجتمعية موحّدة لتقديم برامج المنافع النقدية وبرامج التأمين الاجتماعي مما يجعلها سهلة الوصول إلى الفئات المستهدفة وبشروط استحقاق واضحة وأحكام موحّدة، بالإضافة إلى الحرص على أن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وصُممت برامج المنظومة وفق أسس تمثلت في المبادئ الموجّهة لسياسة الدولة المنصوص عليها في النظام الأساسي لدولة، وما تضمنته رؤية عُمان ٢٠٤٠ من أولويات وطنية ،

وتتضمن منافع الحماية الاجتماعية «منفعة كبار السن» وهي منفعة نقدية شهرية لكل عُماني، تستهدف كبار السن لتغطية انخفاض قدرة هذه المرحلة العمرية على الكسب. و«منفعة الطفولة»، وهي منفعة نقدية شهرية لكل طفل وتستهدف المخاطر التي تواجه مرحلة الطفولة. كما تتضمن «منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة» و«منفعة الأيتام والأرامل» «منفعة دعم دخل الأسر».

أما برامج التأمين الاجتماعي، فتشمل «برامج التأمين الاجتماعي على مخاطر كبار السن والعجز والوفاة (نظام التقاعد الموحد)» وهو البرنامج التقاعدي الأساسي الموحّد الذي يغطي جميع القطاعات في سوق العمل سواء أكانت حكومية أو خاصة، ويشمل تغطية مرحلة التقاعد ومخاطر الوفاة والعجز، وتم تصميمه بما يحقق توفير التغطية التأمينية المناسبة لمختلف الفئات والوظائف والمهن في سوق العمل، وقد راعى البرنامج منح الفئة التي أكملت عشرين سنة خدمة فعلية واستوفت شروط التقاعد في الأنظمة الحالية من تاريخ صدور القانون، حق التقاعد الاختياري دون الالتزام بسنوات الخدمة المطلوبة في القانون الجديد، مع ضمان قيمة معاشها التقاعدي في تاريخ العمل بهذا القانون.

كما تتضمن «التأمين الاجتماعي على إصابات العمل والأمراض المهنية» وهو برنامج تأميني يغطي المؤمّن عليه أثناء إصابة العمل ببدل نقدي عند الإصابة، وتعويضات نقدية عند العجز بحسب نسب العجز المترتبة على الإصابة أو المرض المهني، أو بمعاش تقاعدي في حالات العجز الكلي أو الوفاة بسبب إصابات العمل أو الأمراض المهنية.

منظومة الحماية الاجتماعية

تلامس كبيرنا وصغيرنا، رجالنا ونساءنا، هدفها الفرد، وغايتها استقرار المجتمع العدالة منطلقها، والرخاء والحياة الكريمة وسيلتها، لأبناء عُمان وفق ما تضمنه النظام الأساسي للدولة ومستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠» فيما يتصل بالجوانب الاجتماعية.

الأطر التنظيمية وتقييم الأداء

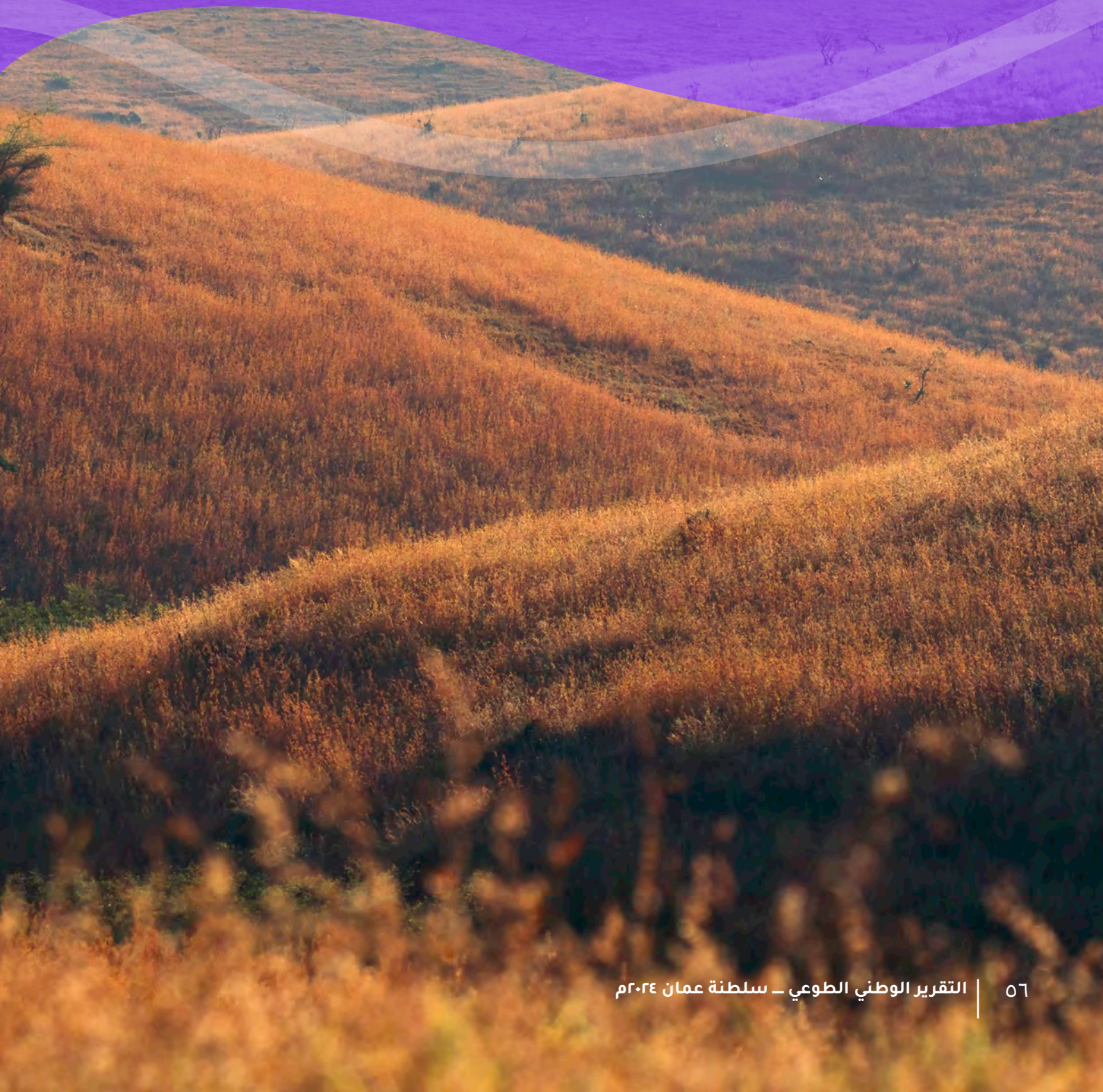

تقديم

منذ عام ٢٠١٢ قامت سلطنة عمان بالعديد من الجهود، حيث ساهمت في المناقشات الأممية للوثيقة رقم (٧٠٠/٦٩/A) والتي حملت عنوان (الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة المجتمع وحماية كوكب الأرض) من خلال المداولات الأممية، ومداولات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من خلال فريق عمل وطني يضم نحو (٢٤) جهة من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية، وذلك لبلورة وصياغة وجهة نظر حول أهداف التنمية المستدامة، وبعد مصادقة سلطنة عمان على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (SDGs) في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥م، تم وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تؤكد التزامها بتحقيق التنمية المستدامة ، في إطار مؤسسي داعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

خطوات في مسار إدماج سلطنة عمان لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الخطط التنموية وقياس النتائج منذ ٢٠١٦:

٢٠١٧

إدماج أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن المرتكزات الرئيسية للخطة الخمسية التاسعة

٢٠١٧

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات يطلق منصة لرصد مؤشرات الاجندة الأممية، ويصدر عددا من التقارير التي تعرض التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة

٢٠١٩

- تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك فريق العمل الوطني الفني لتكون بمثابة «مرصد وطني» يتولى تعزيز الجهود والتنسيق بين الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ((SDGs Observatory
- إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الأول لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي عكس فكر الاستدامة لدى سلطنة عُمان.

٢٠٢١

- اصدار لوحة المعلومات المركزية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs Dashboard OMAN)، والتي تمثل أداة كمية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- المشاركة في الاحداث والنقاشات المحلية والإقليمية والدولية لتعزيز الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

٢٠٢٢

- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في اقتراح وضع السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية خلال الاعداد لخطة التنمية العاشرة (٢٠٢٠-٢٠٢٥)، كأول خطة تنفيذية لرؤية عمان ٢٠٤٠.

٢٠٢٣

إقرار وثيقة عمل اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الإطار الاستراتيجي - محاور العمل والمبادرات - الخطة التنفيذية لتحقيق أهداف اللجنة في المدى القصير والمتوسط.

أولاً: إطار حوكمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الإطار المؤسسي لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تبنت سلطنة عمان نهجا يشمل الحكومة بأكملها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال أربع آليات رئيسية تعمل بشكل متكامل كما يلي

وزارة الاقتصاد

تتولى وضع الخطط التنموية والبرامج والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد الآليات لتطبيق تلك البرامج والسياسات. بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

والذي يعمل على رصد مؤشرات التنمية المستدامة، والعمل على توفير البيانات ومؤشرات الأهداف والغايات وفقا للمنهجيات التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة.

اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وهي آلية رفيعة المستوى تضم أعضاء من كافة الوزارات والهيئات الحكومية، ومجلس عمان، وممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، تعنى بمجموعة من المهام من أهمها:

- الإشراف على إعداد التقارير الوطنية الطوعية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يضمن الاتساق مع الأولويات الوطنية لرؤية عُمان ٢٠٤٠، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.
- متابعة بناء نظام متكامل يستند على مؤشرات القياس (Dashboards)، بهدف رصد مؤشرات التقدم المحرز على مستوى الأهداف، وضمان تحققها طبقاً للمستهدفات الوطنية بشكل دوري
- إعداد التقارير الوطنية بما فيها التقارير الوطنية الطوعية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- المشاركة في الفعاليات الدولية في المجالات ذات العلاقة يرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- توفير الدعم المؤسسي وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة وإشراك أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفريق الوطني وفرق العمل الفنية ا لمصغر ة

تم تشكيلها من كافة الوزارات والجهات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويضم مدراء العموم من الوزارات والهيئات الحكومية وممثلين من القطاع الخاص ومجلس عمان وشركاء العمل في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وفريق عمل من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وممثلين عن المحافظات، بالإضافة إلى عدد من الخبراء الوطنيين والدوليين.

مسارات العمل التنفيذية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

سعياً لتعزيز مسارات التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتحقيق مزيد من اتساق السياسات لدعم توطين أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، وتحقيق أكبر قدر من الشراكات والعمل بمبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب، **وضعت اللجنة الوطنية الخطة التنفيذية للفترة من (٢٠٢٢-٢٠٢٥) من خمس محاور عمل رئيسية وذلك كما يلي:**

١ محور توطين التنمية المستدامة

رصد ومراجعة وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والعمل على اعداد تقارير رصد أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، وقياس مؤشرات تنمية المحافظات.

٢ محور الشراكات التنموية

تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لنشر ثقافة ومفاهيم التنمية المستدامة، وتنفيذ عدداً من المبادرات والأنشطة بالتعاون مع المجتمع المدني.

٣ رصد التقدم وصناعة السياسات المبنية على الأدلة

تطوير وبناء لوحات المعلومات لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

٤ محور الدعم المؤسسي

يستهدف تعزيز ودعم دور «اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» وفرق العمل الوطنية في الوزارات والجهات بما يضمن تنسيق الجهود ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٥ محور رفع الوعي المجتمعي

توسيع دائرة المشاركة ونشر ثقافة التنمية المستدامة، وإتاحة مشاركة أكبر من كافة فئات المجتمع، ليضم (المحافظات، الشباب، والنشء، والمرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة ...).

دور مجلس الشورى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تنوعت جهود مجلس الشورى المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م عبر نتائج العديد من أعماله، سواء المتعلقة بالتشريع أو بالاختصاص المالي أو أدوات المتابعة، أو من خلال مشاركاته مع مختلف المؤسسات البرلمانية الخارجية على المستويين الإقليمي والعالمي،

يعمل مجلس الشورى وفق أربعة محاور رئيسية للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة كما يلي:

- **تعزيز المخصصات المالية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م:** التوصية بضرورة وضع آليات واضحة لتعزيز تنمية المحافظات والمدن المستدامة للوصول إلى مشاريع نوعية مستدامة ومتكاملة تكفل تحقيق الاستفادة من التنوع الجغرافي واستخدام مستدام للأراضي فيها، والإبقاء على تطبيق نهج اللامركزية الاقتصادية والإدارية في المحافظات وتطويره، التوصية باستحداث بند مستقل في مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣م يقيس بكل شفافية المخصصات الحكومية المعتمدة للتمويل الأخضر ، لضمان تنفيذ برنامج الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ ، وإنشاء مركز عمان للاستدامة كإطار مؤسسي للتخطيط والتنفيذ للبرنامج .
- **الاختصاص التشريعي:** شهدت الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) العديد من مشروعات القوانين المحالة من الحكومة، ومقترحات مشروعات القوانين الجديدة والمعدلة التي اقترحها المجلس لتتواكب مع رؤية عمان ٢٠٤٠ وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية، المرتبطة بمختلف أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، والمتمثلة في مشروعات القوانين المحالة من الحكومة المقترحة والمقرة بمجلس الشورى، بالإضافة الى مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية المحالة من الحكومة.
- **أدوات المتابعة:** قدم من قبل أعضاء المجلس أكثر من ألف أداة متابعة في شكل (مناقشة بيانات وزارية، طلب استجواب، طلب احاطة ومناقشة .....) خلال الفترة التاسعة (٢٠١٩-٢٠٢٣) للمجلس تختص بمختلف قطاعات التنمية، والتي ترتبط بتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بشكل فاعل.
- **الشراكات من أجل التنمية المستدامة:** يدعم مجلس الشورى، الشراكات المحلية وعلى المستويين الإقليمي والدولي من خلال العلاقة مع مختلف المؤسسات والبرلمانات العالمية. بالإضافة الى المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م لتوسيع قاعدة الرأي والمشاركة.

ندوة حول دور المجالس التشريعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نظم مجلس الشورى ندوة لمناقشة الرؤى حول الدور الرقابي والتشريعي للمجالس البرلمانية في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاطلاع على الخطط العملية التي تتبعها المجالس التشريعية في تنظيم وإنجاز أدوارها بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ضرورة إصدار قانون استرشادي موحد للتنمية المستدامة، يوفق بين الخطط التنموية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة الكلية، العمل على إنشاء لجنة معنية بمتابعة أهداف التنمية المستدامة لكل مجلس. وكذلك إيجاد دليل برلماني استرشادي موحد يخص أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمجالس التشريعية الخليجية.

الآليات الوطنية لإشراك أصحاب المصلحة

تعد منهجية التخطيط التشاركي أو ما يعرف «بالنهج التشاركي» هي المرتكز الأساسي في إعداد خطتها متوسطة الأجل ورؤيتها طويلة الأجل ، والذي يركز على المشاركة المجتمعية الواسعة بطريقة تحقق أكبر قدر من التوافق المجتمعي وتستوعب الأولويات والتطلعات المستقبلية للمجتمع بكافة فئاته، فيما يلي بعض امثلة لتلك المبادرات :

مبادرة « كل عمان » .... وتعزيز النهج التشاركي في إعداد رؤية عمان ٢٠٤٠:

أُعدّت رؤية عُمان ٢٠٤٠ وفق نهج تشاركي، والتي تضمنت مشاركة واسعة من مختلف القطاعات والفعاليات وشرائح المجتمع، تمثلت في القطاعين الحكومي والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، والمجالس البلدية، والمؤسسات والهيئات الأكاديمية، وقطاعات أخرى مثل المرأة، والشباب، والإعلاميين، والأشخاص ذوي الإعاقة، وطلاب الجامعات والمدارس، إضافة إلى مجموعة من المقيمين. وقد شكلت عملية إشراك ذوي العلاقة والإشراك المجتمعي أهمية بالغة، باعتبارها همزة وصل بين فئات المجتمع وصناع القرار،

ومساحة لكسب التأييد المجتمعي لأنشطة إعداد الرؤية، وما يتبعها من تحولات تنموية في مختلف المجالات. وتعد مبادرة «كل عمان» من المبادرات الاتصالية التي تم اطلاقها ضمن استراتيجية الاتصال وإشراك ذوي العلاقة لتعزيز النهج التشاركي في عملية إعداد وصياغة الرؤية المستقبلية «عُمان ٢٠٤٠»، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية عبر إشراك فئات المجتمع المختلفة في إعداد وصياغة رؤية عُمان ٢٠٤٠.

مبادرة « كل عمان »

وتهدف المبادرة إلى الأخذ في الحسبان أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتهم المستقبلية عند إعداد وثيقة الرؤية، وإتاحة الفرصة لشرائح المجتمع المختلفة في المحافظات، إذ قامت فرق عمل الرؤية بزيارة محافظات السلطنة كافة، وعقد ورش العمل المعنية بمناقشة التوجهات والأهداف الاستراتيجية، التي شارك فيها في كل محافظة: المحافظون، والولاة، وممثلو الجهات الحكومية، وأعضاء مجلسي الدولة والشورى، وأعضاء المجالس البلدية، ومؤسسات المجتمع المدني، ورؤساء الأندية الرياضية، والهيئات التدريسية والأكاديمية، وجمعيات المرأة العمانية، والشباب، وطلبة المدارس، وطلبة التعليم العالي، وأصحاب الأعمال، وذوي العلاقة، ومختلف فئات وشرائح المجتمع.

٢ التخطيط بالمشاركة في إعداد الخطط متوسطة المدى

تطبيق منهجية التخطيط بالمشاركة جزء رئيسي في إعداد استراتيجيات وخطط التنمية الخمسية منذ ٢٠١٦ ، بهدف إدماج تحديد البرامج الاستراتيجية ذات الأولوية لتحقيق أهداف أولويات الرؤية التي تعكس الأهداف والغايات الأممية للتنمية المستدامة٢٠٣٠ ، يتم ذلك عبر إجراء مشاورات موسعة مع كافة الأطراف المعنية بالخطة، والتنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالتنفيذ وتعزيز الثقة بينهم، بالإضافة إلى التأكيد على الملكية المجتمعية للخطة.

النهج التشاركي في إعداد خطة التنمية الخمسية العاشرة

١٩٥ فعالية بحضور ١٩٠٠ مشارك منذ شهر ديسمبر ٢٠١٩ وحتى نهاية إعداد الخطة

٢٥ ورشة عمل
٩٠٠ مشارك

١٢٠ اجتماع فني وتنسيقي
٧٨٠ مشارك

٥٠ اجتماع افتراضي
٢٢٠ مشارك

٣ مختبرات القطاعات التخصصية

ايماناً من أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارهم مساهمين في الإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتحقيقها على أرض الواقع، انتهجت سلطنة عمان مبدأ المشاركة المجتمعية وذلك من خلال اتباع آلية منفردة تتمثل في عمل مختبرات تخصصية يتم فيها مناقشة موضوع أو هدف أو حتى الخطة التنموية والرؤى طويلة المدى ، وهي في ذلك تشرك جميع أصحاب المصلحة من جهات حكومية وقطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني والشباب وأصحاب الخبرات والمهتمين ومواطنين من كل الفئات ودعوتهم لأخذ مرئياتهم وملاحظاتهم ومساهماتهم الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك تحت سقف واحد ، إن ذلك يجعلهم شركاء فاعلين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ونستعرض فيما يلي أهم المختبرات التي تم إنجازها .

مختبرات القطاعات
SDGs in Focus

تعد المختبرات أحد الآليات المشاركة الفاعلة لمشاركة أصحاب المصلحة بهدف تطوير حلول مستدامة مبتكرة للإسراع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فرصة لتبادل الخبرات ورصد التحديات وطرح الحلول والمبادرات لمدخل للخطط التنموية في المدى القصير والمتوسط. تستند المختبرات إلى تقليد وممارسة عمانية عريقة تتمثل في مشاركة جميع أصحاب المصلحة (مفهوم السبلة) لإيجاد حلول ناجحة لتحديات أساسية. يتم دعوة مجموعات متساوية من كافة الأطراف ذات الصلة، بالإضافة إلى مشاركة بعض الجهات المشرّعة. يتم إعطاء مساحة كافية من الوقت للنقاش وعرض وجهات النظر المتباينة كلياً؛ في غضون عدة جولات من الحوار وبتدخل محدود من فريق الادارة يتم التوافق على الخطوط العريضة وتقديم بعض الافكار التي يتم البناء عليها لاحقاً لتصبح مبادرات وبرامج قابلة للتطبيق استطاعت تلبية كثير من تطلعات اصحاب المصالح.

الآليات الوطنية لإشراك أصحاب المصلحة

ملخص أهم مختبرات القطاعات SDGs in Focus

المختبر	الوصف	المخرجات	اهداف المعني بها
مختبر إدارة الكربون	لتحقيق الوصول إلى الحياد الصفري في سلطنة عمانK تم نظيم المختبر بمشاركة واسعة من الجهات والمؤسسات المعنية والشخصيات المهتمة. ركز المختبر على أربع قطاعات رئيسية:. -قطاع الطاقة - ويشمل الكهرباء والنفط والغاز-قطاع الصناعة-قطاع النقل-قطاع المدن والمباني	• خارطة طريق لجميع القطاعات ونتج عن ذلك اعتماد مجموعة من المشاريع والمبادرات وتشمل مشاريع التخفيف التي تقلل بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة والتي تعتبر السبب الرئيسي للتغير المناخي والآثار البيئية المرتبطة به. • إنشاء خط الأساس للانبعاثات الكربونية ووضع استراتيجيات وخطط تنفيذ وطنية لكل قطاع على حدة للوصول الى هدف الحياد الصفري.	١٣ العمل المناخي
مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية	تم تنظيم مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية، حيث استهدفت نحو ١٧٣١ خدمة حكومية، يتم فيها إعادة هندسة الخدمات على مدى ٤ مراحل وبمدى زمني ٣ أشهر لكل مرحلة وفي المرحلة الأولى نحو ٣٠٠ مشارك مؤسسي وأكثر من مشاركة مجتمعية واستهدفت عدد من الجهات أهمها: وزارة الصحة ووزارة العمل ومجموعة نماء وشرطة عمان السلطانية ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني. اما المرحلة الثانية شارك فيها أكثر من ١٠٠ مشارك مؤسسي وأكثر من ١٠٠ مشاركة مجتمعية ومن أهم المؤسسات التي تم استهدافها: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والادعاء العام ووزارة التراث والسياحة والمجلس الأعلى للقضاء ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ووزارة الطاقة والمعادن.	المرحلة الأولى: تبسيط نحو ١٤٥ خدمة المرحلة الثانية: تبسيط نحو ١٢٠ خدمة	١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
مختبرات التعليم من أجل التنمية المستدامة	استهدفت مختبرات التعليم المعلمون والإدارة المدرسية والشباب الباحثون عن عمل والشباب بشكل عام والمجالس البلدية (الإدارات المحلية) وواضعي المناهج والمشرفين التربويين. تناول المختبر مساهمة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والجهود التي تقوم بها سلطنة عمان في التعليم من أجل التنمية المستدامة.	• عدد من المبادرات والمشروعات الوطنية، مثل تسليم المبادرة القطرية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لليونسكو، والانضمام للشبكة العالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة التي تم إطلاقها في أكتوبر ٢٠٢١. • وضع المعايير الوطنية المرجعية للهدف الرابع للأعوام ٢٠٢٥ و٢٠٣٠، والانضمام "للشراكة من أجل تخضير التعليم التي أطلقتها اليونسكو مثل أحد مخرجات قمة تحويل التعليم	٤ التعليم الجيد
مختبر الأمن الغذائي	ركز المختبر على قطاعات معينة محددة هي الثروة الزراعية بفرعيها الحيواني والنباتي والثروة السمكية وموارد المياه، وذلك من حيث التركيز على التحديات المرتبطة بكل من وفرة الغذاء وقدرة الحصول عليه وسلامة وجودة الغذاء إضافة إلى استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها. شارك في المختبر ٢٠٠ مشارك ومشاركة ممثلو نحو ١٠٠ جهة وبعدد ٢٠,٠٠٠ ساعة عمل لمواجهة نحو ٥٩ تحدي.	• ٤٠ مبادرة تمكينية و١٣٩ مشروع استثماري. • الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ٢٠٢٦- ٢٠٣٠ والخطة التنفيذية لها. • تحديد الفرص الاستثمارية عالية الجودة في القطاع السمكي بتكلفة استثمارية ١٢٩ مليون ريال عماني. • مبادرة إنشاء محفظة تمويلية للصناعات التحويلية والقيمة المضافة في القطاع السمكي بالتنسيق مع بنك التنمية. • مبادرات تمكينية وتدريبية وتشغيلية تستهدف كل الفئات (باحثين عن عمل -خريجين جدد-أصحاب أعمال حرة -موظفين في القطاعات).	٢ القضاء التام على الجوع

الآليات الوطنية لإشراك أصحاب المصلحة

ملخص أهم مختبرات القطاعات SDGs in Focus

المختبر	الوصف	المخرجات	اهداف المعني بها
مختبر الاستثمار في الرياضة	ركز المختبر على ٣ مرتكزات في الاستثمار الرياضي وهي: المشروعات الاستثمارية، والفعاليات والأحداث الرياضية، والسياحة الرياضية، تضم أربعة محاور وهي: القوانين والتشريعات، والبنية الأساسية والكوادر المؤهلة ومصادر التمويل، وكذلك البحث عن الفرص الاستثمارية والمستثمرين في هذا القطاع، إضافة إلى حوكمة القطاع والدعم الإعلامي والترويج والتشريعات والقوانين والإجراءات، وبناء القدرات الوطنية في الاستثمار الرياضي.	خلص المختبر إلى أن السوق الرياضي يشمل البنية الأساسية والفاعليات الرياضية والتدريب وتنمية المهارات وبيع المنتجات الرياضية والصناعة والتكنولوجيا الرياضية، ويؤثر اقتصاديا على قطاع العقارات وقطاع الإعلام وقطاع السياحة وقطاع النقل والاتصالات وقطاع الصحة وقطاع التعليم، ومن فوائد الاستثمار الرياضي تغيير أسلوب حياة صحي ونشط وتنمية لقدرات الشباب وإيجاد فرص وظيفية جديدة والمساهمة في التنوع الاقتصادي ورفع معدلات الإنفاق والاستهلاك وزيادة نسبة سلسلة الإمداد والمبيعات وزيادة الإيرادات الضريبية	٣ الصحة الجيدة والرفاه ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
مختبر تطوير خدمات الأشخاص ذوي الاعاقة	تم تنظيم المختبر تحت شعار «متحدون في العمل لتفعيل أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة - معهم وبوجودهم» شارك في المختبر أكثر من ١٥٠ مشارك ومشاركة على مدى ٤ أسابيع مثلوا جميع الشركاء الحكوميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأشخاص ذوو العلاقة. تناول المختبر طرح القضايا والبرامج والخدمات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتجويدها وتطويرها والخروج بمبادرات ليتم تنفيذها.	• ٣٠ مبادرة تمكينية • ٣ مبادرات كفرص استثمارية منها مبادرة بعنوان « إعداد دليل وطني لمعايير ترخيص وتصنيف ومعايير جودة الجهات الحكومية والخاصة والأهلية التي تقدم برامج وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة».	١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
مختبر الاستراتيجية الوطنية للشباب	عقدت المختبرات التخصصية للاستراتيجية الوطنية للشباب بمشاركة واسعة فاقت ١٢٠٠ مشارك ومشاركة من الفئة العمرية (١٨ - ٣٥ سنة) من الجنسين، ويتم عقده في كل محافظة من المحافظات. وتضمن برنامج المختبرات على ستة محاور رئيسية هي: التعليم ومهارات المستقبل، والمشاركة السياسية، والمشاركة المجتمعية، والتمكين الاقتصادي، والصحة والنشاط البدني والبيئة، والهوية والمواطنة الفاعلة.		٥ المساواة بين الجنسين ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
مختبر أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية	تجلى الاهتمام بالتعليم لكونها كأولوية تصدرت كافة الأولويات لرؤية عمان ٢٠٤٠ من حيث الأهمية والأولوية الوطنية في جميع محافظات سلطنة عمان وكذلك من حيث التأثير على كافة توجهات الرؤية عمان ٢٠٤٠م وبالتالي فهي تعبر قاطرة للتطوير. تم التركيز عند إعداد الخطة الخمسية العاشرة على عدد من القضايا الرئيسية تمثلت في البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال ونوعية التعليم واستدامته وحوكمة التعليم إضافة إلى تطوير القدرات الوطنية. شارك في المختبر ١٨٥ مشارك ومشاركة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي والمدارس الخاصة والمختصين بالتعليم والشباب والمرأة	• ٧٦ برنامج استراتيجي تنفذ خلال فترة خطة التنمية الخمسية العاشرة • مؤشرات لقياس الأداء وتم ربطها بالمؤشرات الدولية التي تعكس أداء سلطنة عمان في التقارير الدولية وربطها مع مؤشرات رؤية عمان ٢٠٤٠	٤ التعليم الجيد

الآليات الوطنية لإشراك أصحاب المصلحة

ملخص أهم مختبرات القطاعات SDGs in Focus

المختبر	الوصف	المخرجات	اهداف المعني بها
مختبر تقنية المعلومات	تم خلال المختبر مناقشة واقع القطاع والتحديات التي تواجهه أو ما يتعلق بالفرص والمقترحات التي تهدف إلى تطوير هذا القطاع وتحويله إلى قطاع اقتصادي من جهة، وقطاع مُمكّن للقطاعات الأخرى من جهة أخرى؛ ناقش المختبر ثلاثة محاور أساسية الأول في الأجهزة والبرامج (الحلول والتطبيقات) والمحور الثاني الخدمات والمحور الثالث الممكنات ومنها تحفيز الطلب وبرنامج الحوافز والمكافآت والقوانين والتشريعات.	٢٥ مشروع و١١ مبادرة للمحاور الثلاثة	
أولوية القطاع الخاص	تم اعتماد التوجه الاستراتيجي للقطاع الخاص في رؤية عمان ٢٠٤٠ تحت عنوان «قطاع خاص ممكن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي-بلغ عدد المشاركين في المختبر نحو أكثر من ١٠٠ مشارك من مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد المهتمين.	١٧ برنامج استراتيجي تنفذ خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة • مؤشرات لقياس الأداء	
أولوية التشريع والقضاء والرقابة	تم عقد مختبر لهذه الأولوية شارك فيه أكثر من ٤٢ جهة حكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبلغ عدد المشاركين أكثر من ٦٠ مشارك ومشاركة يمثلون تلك الجهات إضافة الى المهتمين وأصحاب الخبرات في هذا المجال	٧ برامج استراتيجية تنفذ خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة • مؤشرات لقياس الأداء	
أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية	شاركت أكثر من ٤٢ جهة حكومية وخاصة في الاعداد لمختبر الرفاه والحماية الاجتماعية، قام فريق العمل باتباع منهجية «مجموعات التركيز» أو «المجموعات البؤرية» وهي عبارة عن مجموعات تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين يتم استدعاءهم للمشاركة في جلسات نقاش وعصف ذهني وتهدف إلى مناقشة لموضوع محدد والتوصل إلى أفكار بناءة تخدم وتحقق أهداف الفريق أو المجموعة.	٧ برامج استراتيجية تنفذ خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة • مؤشرات لقياس الأداء	
أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية	شاركت في المختبر أكثر من ٦٠ جهة موزعة بين الجهات والمؤسسات الحكومية والشركات والمؤسسات التابعة لها ومؤسسات المجتمع المدني والشركات الخاصة والشخصيات ذات العلاقة	٨ برامج استراتيجية تنفذ خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة • مؤشرات لقياس الأداء	
مختبر الصناعات التحويلية وصناعات المستقبل	شارك في المختبر أكثر من ١١٦ مشاركا من ٨٣ جهة تمثل المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي في مختبر الصناعات التحويلية وصناعات المستقبل ، والذي ارتكز على ٥ مرتكزات رئيسية وهي صناعات المستقبل، ومراجعة الاستراتيجية الصناعية، ومخرجات عيادات حلحلة مشروعات قطاع الصناعات التحويلية، والفرص الاستثمارية، ومرتكز حوكمة مشروعات ومبادرات القطاع .	عدد من البرامج أبرزها برنامج إنشاء التجمعات الصناعية القائمة على الشراكات الجديدة والمستندة إلى المعرفة وبرنامج ريادة الأعمال والابتكار الصناعي. وتضمن مرتكز الفرص الاستثمارية ١٤ فرصة استثمارية في قطاعات الصحة والخدمات وإدارة النفايات والمعادن و٢٤ مشروعا استثماريا منها ١٢ مشروعًا جاهزًا و١٢ مشروعًا قيد التطوير.	
مختبر تطوير جمعيات المرأة العمانية	تم تنظيم مختبرات تطوير جمعيات المرأة العمانية بمشاركة مختلف الشركاء من عضوات جمعيات المرأة العمانية وشركاء المسؤولية الاجتماعية من كافة القطاعات والداعمين	١٩ مبادرة تمكينيه واستثمارية، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في أدوار جمعيات المرأة العمانية بما يتناسب مع وطموحات وتطلعات المرأة والطفل، انطلاقًا من المرتكزات الثلاثة الرئيسة لهذا المختبر، وهي: الحوكمة والقوانين والتشريعات، والبيئة الداعمة، والتمويل والاستثمار.	

١-أسبوع عمان للاستدامة

يهدف أسبوع عمان للاستدامة إلى تنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتعزيز الوعي بالممارسات المستدامة من خلال خلق حوارات بين مختلف المعنيين، كما يعد فرصة لتبادل الخبرات والمعرفة، والدعوة نحو تبني أسلوب حياة مستدام. ويجذب الأسبوع باعتباره الحدث الأبرز للمهتمين والمختصين المعنيين بالاستدامة، ويخلق زخماً حول تكريس ودعم المؤسسات للممارسات المستدامة، مما سيسهم في تسريع وتيرة الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستدامة

يعرض خلاله المبادرات والنماذج والممارسات الوطنية والدولية، في مجال بناء مجتمعات واقتصادات مرنة، ومتساوية ومستدامة. أيضًا المجالات والحلول المرتبطة بالطاقة، المتجددة وحصول الجميع على الطاقة والحد من التلوث بأشكلها المختلفة.

جائزة أسبوع عمان للاستدامة

هي جائزة لتصنيف الشركات تبعاً لممارساتها المستدامة في محاور البيئة والمجتمع والحوكمة، حيث تم تصميم معايير ثابتة لتقييم الشركات وقياس أدائها في ميدان الاستدامة ودمج الممارسات المثلى في استراتيجياتها المؤسسية، إلى جانب تقييم التزامها بمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يُفتح الباب أمام الشركات للترشح، إعلان الفائزين بالجوائز ضمن فعاليات أسبوع عُمان للاستدامة الذي يأتي هذا العام ٢٠٢٤ تحت شعار «العيش المستدام في مجتمع مترابط».

٢-عملية تشاور شاملة للشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يحظى والشباب باهتمام بالغ في سلطنة عُمان، وهو ما أكد عليه حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - بقوله: «**إن الشباب هم ثروة الأمم ومواردها الذي لا ينضب وسواعدها التي تبني، هم حاضر الأمة ومستقبلها، وسوف نحرص على الاستماع لهم وتلمّس احتياجاتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، ولا شك أنها ستجد العناية التي تستحق**»، ويتجلّى ذلك في المبادرات والمشاركات سواء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، واحتضان قدرات ومهارات ومواهب الشباب، وتؤمن سلطنة عمان بالشباب الذين يحملون الكثير من الطاقات والأفكار الجديدة التي تتناسب مع متطلبات التنمية، **وكان أنشاء مركز الشباب كإطار مؤسسي وتنفيذي ترجمة لتلك الرؤية من خلال عدة مسارات كما يلي:**

يوم الشباب العماني

شهدت فعالية يوم الشباب لعام ٢٠٢٣ العديد من الفعاليات التي تدعم تمكين الشباب، شهدت فعالية يوم الشباب توقيع ٧ اتفاقيات، وتكريم الفائزين في جائزة الإجادة في مجال الاقتصاد الرقمي، مجال الإعلام الرقمي، مجالات التي تعنى بالبيئة البيئة والحد من التغير المناخي، مجال التدريب وتنمية القدرات.

- **برامج لرفع وعي الشباب بأهداف التنمية المستدامة**: التي تمكنهم وتبني مهاراتهم، من خلال العديد من المبادرات لتمكين الشباب وإشراكهم. في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت حوالي ٣٠٠ برنامج تتناول الأهداف السبعة عشر، استفاد منها ما يقدر ٥٠ ألف شاب.

- **مختبر أهداف التنمية المستدامة (SDGs Youth Lab) للتجمع الدولي لخريجي سفينة شباب العالم ٢٠٢٣ في سلطنة عمان / نوفمبر ٢٠٢٣:**

جاء التجمع بهدف تعزيز التواصل والتفاعل بين الشباب العماني ونخبة من شباب العالم بالتعاون، مع اللجنة العمانية لسفينة شباب العالم؛ حيث يوفر فرصة للشباب للتعرف على خريجي سفينة شباب العالم بمختلف دفعاتهم وجنسياتهم للقاء والتواصل المباشر لمناقشة المواضيع المشتركة المتعلقة بدور الشباب في خدمة المجتمع والقضايا العالمية وأهداف التنمية المستدامة. هدف مختبر أهداف التنمية المستدامة (SDGs Youth Lab) من العام ٢٠٢٣، بتحليل الأوضاع

الراهنة ومن ثم طرح الحلول، للأهداف (٦، ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٧)، وخرج المختبر بما يقرب من (٢١) من المبادرات موزعة الأهداف.

- **مختبرات توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى الأقاليم والولايات:** برنامج تعليمي تنموي مكثف يجمع المهتمين من المحافظات بأهداف التنمية المستدامة، يتم من خلاله تبادل الأفكار وتوظيف مهارات ومبادرات الشباب للخروج بمشاريع تعزز تطبيق أهداف التنمية المستدامة تم من خلاله الخروج بحوالي (٥٨مشروعا ومبادرة) تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بالنسبة كل محافظة.

مركز الشباب
YOUTH CENTER

تسخير إرث الأجداد للمضي نحو المستقبل

هي مؤسسة حكومية تم انشائها سنة ٢٠٢١، حيث سيعمل المركز على توفير بيئة شبابية تعزز التواصل المباشر مع الشباب والتعاون فيما بينهم، وتخلق مجتمعاً شبابياً متماسكاً مرتبطاً بالثقافة العمانية الأصيلة، وتنمي ثقافة تشجع على التعليم والإبداع والابتكار لديهم وتعظم الاستفادة من خلال مشاركة الخبرات في مختلف المجالات. وتستثمر أوقات فراغهم وتسهم على توسيع مداركهم الإبداعية من خلال المشاركة والبحث والحوار.

أهداف مركز الشباب

- تنمية معارف وخبرات الشباب في مجالات الإبداع والابتكار
- تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات الشبابية المحلية والإقليمية والدولية في الأهداف المتعلقة بالمركز
- توفير مساحات تتناسب مع متطلبات الشباب من مختلف المجالات والاهتمامات
- التكامل مع الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتطوير قطاع الشباب في مختلف المجالات
- اكتشاف وتطوير مهارات ومواهب الشباب وتنميتها وتقديم الاستشارات اللازمة للشباب
- تعزيز مشاركة الشباب في مختلف المشاريع والمبادرات والفعاليات المتنوعة، وتنفيذ برامج ومبادرات تسهم في صقل مهارات ومواهب الشباب
- المساهمة في بناء مجتمع شبابي قادر على المشاركة بفاعلية وكفاءة لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠

ثانياً: منظومة التقييم اتاحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

منظومة متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

منذ عام ٢٠١٩، وضعت اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظاما متكاملاً لمتابعة وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومنهجية لتقييم قياس التقدم المحرز لتضمن التحقق من بلوغ المستهدفات، وامداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة بشكل دوري. حيث تم إطلاق لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عُمان SDGs Dashboard OMAN. تتضمن رصدًا معلوماتياً للتقدم المحرز ف وتقييما للأهداف السبعة عشر بشكل إجمالي، وكذلك تقييما للغايات والمؤشرات المندرجة تحتها، من حيث مدى الإنجاز فيها ومطابقتها للمستهدف، لنحو ١٤٨ مؤشرا، **عبر ثلاث مداخل رئيسية للرصد كما يلي**

- **المدخل الأول: التقييم العام لأهداف التنمية المستدامة** يتم التقييم العام استنادا لمتوسط أداء الغايات الخاصة بكل هدف، من خلال تقييم أداء المؤشرات المكونة لكل غاية (كنسب من المستهدف الخاص بكل مؤشر)، ومن ثمَّ تجميع تقييمات غايات كل هدف.
- **المدخل الثاني: المؤشر العام للإنجاز لأهداف التنمية المستدامة** يتم أولا حساب مؤشرات الإنجاز لكل هدف، وذلك بتجميع نسب الإنجاز في المؤشرات التي يتضمنها كل هدف (وهي نسبة المحقق من المستهدف)، يلي ذلك حساب المؤشر العام كمتوسط لمؤشرات الأهداف السبعة عشر.

١ تقييم الأداء العام

تصنيف للأهداف وفقاً لمستوى الأداء المحقق في الغايات

(تصنيف ثلاثي الفئات)

٢ مؤشرات الإنجاز

تمثل مقدار الأداء المحقق في كل هدف

(مؤشرات للأهداف+ مؤشر مركب)

٣ تقييم الاتجاه

تصنيف الأهداف وفقاً لمستوى الأداء نحو المستهدفات

(تصنيف رباعي الفئات)

● **المدخل الثالث: تقييم اتجاه أهداف التنمية المستدامة** يتم تقدير اتجاه أهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠م (الاتجاه الخطي لبيانات المؤشرات بين عامي ٢٠١٥م باعتبارها نقطة البداية و (٢٠٣٠ م)، استناداً إلى أداء البيانات التاريخية وتوقع الاتجاه في المستقبل من خلال تصنيف رباعي، ويحسب للمؤشرات التي يتوفر لها أكثر من نقطة بيانات، ثم يتم تجميعه على مستوى الهدف. إضافة لذلك، هناك ا استعراض للمؤشرات على مستوى المحافظات، وتحليل العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة ورؤية عمان ٢٠٤٠.

بلغت عدد المؤشرات المستخدمة في إعداد لوحات التنمية المستدامة (١٤٨ مؤشرا) وفقا للتحديث الأخير لإطار المؤشرات (أبريل ٢٠٢٤م)، بنسبة (٦٠٪) من إجمالي المؤشرات الأممية المستهدفة)، تندرج تحت (١١٠) غاية من غايات التنمية المستدامة بنسبة (٦٥٪) من الغايات الاهداف. من الجدير بالذكر أن هناك عدد من المؤشرات على المستوى الأممي (لا تنطبق على مستوى الدول)، وفي حالة استبعاد هذه المؤشرات والتي تُقدر بحوالي (٣٠ مؤشرا)، تصبح نسبة استكمال المؤشرات ما يقارب من (٦٨٪) ٪) .

- نسبة توافر المؤشرات موزعة على غايات وأهداف التنمية المستدامة

الهدف	الغايات المتوافرة	نسبة توافر الغايات	المؤشرات المتوفرة	نسبة توافر المؤشرات
1	٥	٧١٪	٨	٦٢٪
2	٤	٥٠٪	٧	٥٠٪
3	١٢	٩٢٪	٢٣	٨٢٪
4	٩	٩٠٪	١١	٩٢٪
5	٨	٨٩٪	١١	٧٩٪
6	٧	٨٨٪	٩	٨٢٪
7	٤	٨٠٪	٥	٨٣٪
8	٧	٥٨٪	٧	٤٤٪
9	٥	٦٣٪	٨	٦٧٪
10	٣	٣٠	٣	٢١
11	٦	٦٠٪	٨	٥٣٪
12	٦	٥٥٪	٧	٥٤٪
13	٣	٦٠٪	٦	٧٥٪
14	٨	٨٠٪	٨	٨٠٪
15	٨	٦٧٪	٧	٥٠٪
16	٦	٥٠٪	٩	٣٨٪
17	٩	٤٧٪	١١	٤٦٪
الإجمالي	١١٠	٦٥٪	١٤٨	٦٠٪

كما بلغ عدد المؤشرات المتوفرة على مستوى المحافظات (٣٠) مؤشرًا، ما يشير إلى وجود تحدي كبير فيما يتعلق بتوفر البيانات على المستوى المحافظات. يتولى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بصفته المكتب الإحصائي الوطني مسؤولية توفير البيانات والمؤشرات على المستوى الوطني والمحلي، سواء بإنتاج الإحصاءات ذاتيا أو من خلال الجهات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، وفي حالة توفر البيانات لدى جهات أخرى، فإن المركز يقوم بمراجعتها وتدقيقها؛ للتأكد من جودتها ومطابقتها للمعايير والتصنيفات الدولية المُحددة في مجال إعداد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

المبادرات الوطنية لإتاحة وتمكين الافراد من الوصول إلى المعلومات

ويتم ذلك كم خلال عدد من الاستراتيجيات والبرامج نحو مسار البيانات المفتوحة وحرية الوصول إليها، مما يسمح بالمساهمة في تعزيز الشفافية، وترسيخ مبدأ المساءلة، وتمكين الحصول على المعلومات، **وتحقيق «العدالة المعلوماتية"** من أهمها:

- **إصدار استراتيجية البيانات الوطنية**، والتي تهدف إلى تحقيق الى: تعزيز المنفعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية من البيانات، رفع مستوى موثوقية البيانات وجودتها وشموليتها لتمكين الحكومة من اتخاذ قرارات متوازنة، الإسهام في خلق بيئة محفزة للحلول الذكية والمدن الذكية، تمكين تبادل البيانات ووضع آلية مناسبة لها لرفع إنتاجية وحدات الجهاز الإداري وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، والشركات الحكومية، وكفاءة الخدمات المرتبطة بالمرافق والخدمات الأساسية ذات العلاقة بالمواطنين والمقيمين ورجال الأعمال ، إتاحة البيانات المفتوحة لبناء مجتمع معرفي واع ودعم نهج الاقتصاد الرقمي، ضمان حماية سرية المعلومات والبيانات الشخصية.

- **مبادرات رصد أهداف التنمية المستدامة**: يقوم ا المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بالمتابعة المستمرة لمؤشرات التنمية المستدامة مع المنظمات الدولية، التأكد من صحة البيانات ودقتها والرد على المنظمات لتعديل وتوفير البيانات الوطنية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفى هذا السياق، يتم إعداد التقرير الاحصائي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، كذلك إطلاق مشروع تحسين الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع منظمة الاسكوا لإنشاء شبكة وطنية تضم الخبراء المعنيين. لبناء الكوادر الوطنية في احتساب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتحقق من توافق البيانات الوطنية مع المنهجيات الدولية المعتمدة، تقديم أجندة واضحة بمواعيد الإبلاغ عن المؤشرات للمنظمات الراعية، تدقيق البيانات في قواعد بيانات المنظمات الدولية، بالإضافة الى الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان في منصة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) باستخدام أدوات تبادل البيانات والبيانات الوصفية (SDMX).

- **بوابة البيانات المفتوحة** لدعم مبدأ الشفافية، وتشجيع المشاركة الإلكترونية، أطلق المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بوابة البيانات المفتوحة لتوفير معلومات وبيانات من كافة المصادر الرسمية الحكومية، ، وإتاحتها للاستخدام من قبل كافة المستفيدين بشكل مجاني، سواء كانوا باحثين أو مستثمرين أو غيرهم بحرية ودون قيود تقنية. وتوفر البوابة ما يزيد على ٣٥٥ مجموعة من البيانات المفتوحة صادرة عن ٣٠ مؤسسة حكومية، ويتم تحديث المحتوى وإضافة بيانات جديدة بشكل مستمر.

- **موقع وتقارير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة**: يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات برصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وموقع محدث يضم أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك وإعداد التقارير عن التنمية المستدامة) بالتعاون مع منظمة اليونيسف، وذلك بهدف حصر البيانات والمؤشرات المتوفرة، والتخطيط لضمان توفيرها بصفة دورية ومنتظمة. ولهذا الغرض، تم تشكيل فرق عمل تعنى بالتواصل مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة وتوفير البيانات المطلوبة وفقا للمنهجيات التي تم اعتمادها من قبل الأمم المتحدة.

- **بوابة التعداد الإلكتروني ٢٠٢٠م**: والذى يعد نموذجاً رائداً في تجربة الانتقال من التعداد الميداني (التقليدي) إلى التعداد الإلكتروني، وتعد آلية عمل نحو تكامل وترابط قواعد بيانات القطاعين الحكومي والخاص، وتوفر كماً هائلاً من البيانات التفصيلية لعدد من الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وتمكن مستخدمي البيانات من الحصول على بيانات تفصيلية عالية الدقة ومحدثة بشكل آني للمساهمة في خدمة الخطط التنموية المستقبلية وذلك من خلال قواعد بيانات وطنية ذات جودة عالية، قواعد بيانات متكاملة ومرتبطة إلكترونيًا، تشمل جميع البيانات المتعلقة بالأفراد والمساكن والمنشآت، يستفيد من بياناته الافراد، و المؤسسات الحكومية والخاصة.

- **اصدار قانون حماية البيانات الشخصية**: صدر قانون حماية البيانات الشخصية بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٦، ونص على معالجة البيانات الشخصية في إطار الشفافية والأمانة، واحترام كرامة الإنسان، وبعد الموافقة الصريحة لصاحب البيانات الشخصية.

- **مبادرة عمان الرقمية**: التي تهدف إلى تفعيل تقنية المعلومات والاتصال لتعزيز الخدمات الحكومية، وإثراء قطاع الاعمال، وتمكين الأفراد من التعامل الرقمي. وتشتمل هذه المبادرة على إنشاء بنية أساسية متكاملة لتوفير الخدمات الحكومية الإلكترونية المتميزة للمواطنين وقطاع الأعمال، وبناء صناعات تعتمد على المعرفة، وتوفير فرص عمل واسعة ومتنوعة للمواطنين.

- **مبادرة الاحتواء الالكتروني**: تهدف المبادرة إلى تمكين أفراد المجتمع من استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتحسين أنماط حياتهم في المجتمع الرقمي، عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات أن تمنح الجميع فرصا متساوية في المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، وفرص

عادلة للتعليم وبناء المهارات، تمكين المناطق النائية ذات الكثافة السكانية المنخفضة في المشاريع الرامية لنشر الثقافة الرقمية، وتحسين مستوى المعيشة، لجميع أفراد المجتمع، وحصول المرأة على فرص عادلة للتعليم وبناء المهارات ، ودعم كبار السن للاستفادة من التسهيلات الصحية وتمكينهم من استخدام المعلومات الموجودة على الشبكة دون الاعتماد على طرف مساعد، وتمكين ذوي الإعاقة من استخدام التقنيات المساعدة بصورة فاعلة ومستقلة وضمان تمتعهم بما يتمتع به بقية أفراد المجتمع.

التحديات التي تواجه عملية جمع وقياس المؤشرات وآليات التغلب عليها

تواجه عملية قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العديد من التحديات، تتطلب تضافر الجهود سواء على المستوى المحلي أو الدولي للتغلب عليها. وفيما يلي نورد أهم هذه التحديات: تعدد المواضيع التي تتطرق لها أهداف التنمية المستدامة، والتي تتطلب جهدا كبيرا وتعاون مع الجهات المعنية والوزارات ومؤسسات القطاع الخاص؛ توفير المؤشرات على مستوى المحافظات، عدم واكتمال المنهجيات لبعض المؤشرات **وهناك آليات للتغلب على تلك التحديات منها،** تبادل الخبرات وتعزيز المعرفة في كافة الأوساط المحلية والدولية حول أهداف التنمية المستدامة، وتنمية القدرات الوطنية فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠، اتاحة ونشر مؤشرات التنمية المستدامة، ٤-الاستفادة من تقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل رئيس في رصد أهداف التنمية المستدامة.

الخطط المستقبلية لرصد المؤشرات التنمية مستدامة

ترتكز عملية استكمال رصد مؤشرات التنمية المستدامة على مبادرات جارى تطويرها، كما يلي

- **إطلاق المنظومة الوطنية للتنمية مستدامة**: وهو نظام معلوماتي متكامل يضم قواعد بيانات إحصائية مترابطة إلكترونيا، وذلك لتوفير البيانات والمؤشرات على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، وتصميم لوحات معلوماتية تفاعلية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تأسيس منتدى إلكتروني لشركاء التنمية سواء من القطاع الحكومي أو الخاص وفئات المجتمع لمشاركة المبادرات التنموية والخطط والبرامج الحكومية، والاستفادة من تبادل الخبرات على المستوى الوطني والدولي.
- **توسيع درجة شمولية وتغطية المؤشرات**: تطوير مشروع تحسين الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بالمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، لتطوير الخطط والآليات اللازمة لجمع البيانات لقياس المؤشرات على مستوى المحافظات وسد الفجوات الحالية في البيانات.
- **نشر وإتاحة البيانات والمؤشرات**: تعد إتاحة المعرفة وتنمية الوعي بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة من أهم المجالات التي تتطلب تنسيقاً كبيراً وتعاوناً مع الجهات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص، لذا تعد المنظومة الوطنية للتنمية المستدامة المزمع أنشاؤها بمثابة منصة للتواصل مع المعنيين على الصعيدين المحلي والدولي.
- **بناء القدرات الوطنية الإحصائية**: يمثل فجوات البيانات لبعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أحد التحديات والتي يتطلب التعامل معها رفع وتعزيز القدرات الإحصائية للقائمين على جمع وتحليل البيانات والمؤشرات، والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات وتعزيز قدرات فريق العمل فى قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات بحلول عام ٢٠٣٠.

رصد وتتبع التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة

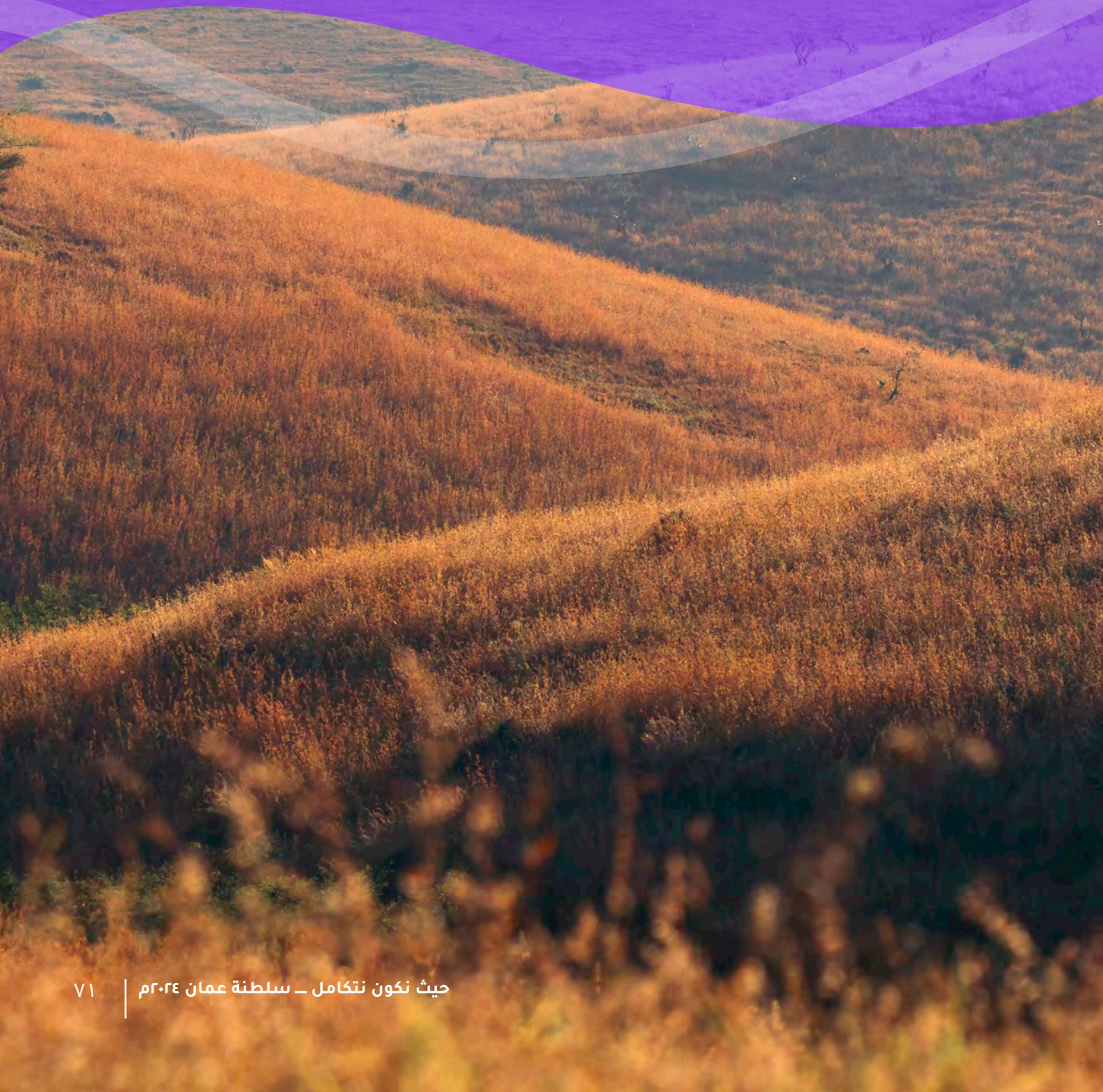

القضـــاء على الفقر

حمايةاجتماعية وحياة كريمة

الرفاه لأبناءُعمان

تبنت سلطنة عمان مظلة للحماية الاجتماعية لتوفير الحياة الكريمة المواطنين حاضراً ومستقبلاً لتحقيق الرفاه الاجتماعي وضمان حياة كريمة للجميع استنادا إلى النظام الأساسي للدولة رقم (٦/٢٠٢١)، ومستهدفات (رؤية ُعمان ٢٠٤٠) بتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها الإيجابية على حياة المواطنين بتوفير سبل العيش الكريم، وتحسين مستويات المعيشة، بما يلبي طموح المواطنين في التقدم والازدهار، وتحقيقا لهذه الغاية.

ركزت الاستراتيجيات والبرامج التنموية على أربع محاور رئيسية:

> أن يكون نظام الحماية الاجتماعية، الذي أطلقناهُ شاملًا مستهدفا كافةَ فئات المجتمع؛ لينعم الجميع بالعيش الكريم، وإننا لن ُنتوانى عن بذل كل ٍّما هو متاح ٌ لتحقيق ما رسمْناهُ من أهداف وتطلعات ُرؤية ُعما َن٢٠٤٠.
>
> **الخطاب السامي لجلالة السلطان أمام مجلس عُمان**
> **١٤ نوفمبر ٢٠٢٣**

البعد المكاني (الإقليمي) لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات

تعزيز المراكز الحضرية وتضييق الفجوة التنموية

مظلة أمان شاملة للمواطنين في مختلف القطاعات

تعزيز المجتمع الرقمي

- **البعد المكاني (الإقليمي) لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات**، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بحسب المزايا النسبية لكل محافظة، والتوزيع المتوازن للبرامج والمشروعات لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة.

ولتعزيز توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، لضمان تنفيذ المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، فقد صدر في عام ٢٠٢٢ نظام المحافظات الذي منحها الاستقلال المالي والإداري، كخطوة استراتيجية لتعزيز اللامركزية في الأداء الحكومي، وتمكين المحافظات من تعزيز مزاياها النسبية والتنافسية، وفرص استثمارية وتنمية المشروعات الخدمية والاقتصادية لكل محافظة.

وتأتي أهمية برنامج تنمية المحافظات في تطوير وتمكين الكوادر الحكومية المحلية لإدارة عملية تنمية متوازنة ومستديمة، من خلال تطبيق مديريات اللامركزية الإدارية والمالية بصورة تدريجية، وصولاً الى تمكين إدارات حكومية فاعلة وقادرة على إدارة دفة التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

- **تعزيز المراكز الحضرية وتضييق الفجوة التنموية** من خلال تحقيق تنمية شاملة جغرافيا، مع التركيز على تطوير عدد من المراكز الحضرية وفقا للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. ويتم ذلك من خلال تصنيف المدن، بحيث يتم تحديد السياسات والبرامج التي تتناسب مع كل نوع من أنواع المدن، ويتم إعادة توزيع السكان في كافة المحافظات. وكذلك تنفيذ نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية، يوجه التنمية الحضرية المستدامة لاستيعاب النمو السكاني المتنامي ويوفر الخدمات والمرافق الأساسية، وتوفير مناطق حضرية وريفية ومحميات تراث طبيعي وثقافي تتميز بمرونة وقدرة عالية على التعامل مع التغيرات المناخية، ومدن ذكية ومستدامة، ووسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول، متكاملة مع التنمية العمرانية الموجهة بشكل سليم، وبنية أساسية مستدامة عالمية المستوى.
- **مظلة أمان شاملة للمواطنين** تحقق التغطية التأمينية اللائقة والكافية لمختلف فئات المجتمع، ويقوم صندوق الحماية الاجتماعية على توفير التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية اللائقة والعادلة والكافية لمختلف فئات المجتمع. ويتضمن الصندوق عدداً من البرامج لكبار السن والطفولة والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأرامل ودعم دخل الأسر، وبرامج التأمين الاجتماعي المتمثلة في تأمين كبار السن والعجز والوفاة وإصابات العمل والأمراض المهنية والأمان الوظيفي وإجازات الأمومة والمرضية وغير الاعتيادية.
- **تعزيز المجتمع الرقمي** من خلال تسهيل وتحسين تقديم خدمات للمواطنين بشكل شامل وعادل، والعمل على تعزيز المجتمع الرقمي عبر تمكين وتنمية المهارات والكفاءات لضمان مواكبتها مع متطلبات المستقبل التقني المتسارع، وعلى تمكين رقمنه الأعمال في القطاعات الاقتصادية والاستراتيجية وتأهيل البنية الأساسية المتقدمة الداعمة للاقتصاد الرقمي. فقد تم إطلاق البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي لبلوغ نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي ١٠٪ مع نهاية رؤية عُمان ٢٠٤٠، وأن تصل مساهمة حصة تقنية المعلومات من ٣٠٪ إلى ٣٥٪.
- **وتتويجا لتلك البرامج والمبادرات،** وبالمقارنة مع معدلات الفقر المقاس بخطوط الفقر الدولية ٢,١٥ دولار و٣,٦٥ دولار للفرد يوميًا، قدرت معدلات الفقر الوطنية نسبة ٠٪ (عند ٢,١٥ دولار في اليوم للفرد) و٠٪ (عند ٣,٦٥ دولار في اليوم للفرد) طبقاً لنتائج مسح الدخل والانفاق على مستوى الأسرة للفرد (٢٠٢٠/ ٢٠٢٣)، **كذلك تصنف سلطنة عمان ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً، حيث تجاوزت المتوسط العالمي البالغ (739.)،** طبقاً لمؤشر التنمية البشرية، لعام ٢٠٢٤.

وتظهر المؤشرات الوطنية، زيادة مطردة في نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة ومنظومة الحماية الاجتماعية) منذ عام ٢٠١٥، حيث بلغت في عام ٢٠١٩م نحو (٢٣,٣٪)، وارتفعت في العام ٢٠٢٢ لتصل إلى (٢٥,٨٪) من إجمالي الانفاق.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الأول

تشير نتائج مؤشرات الهدف الأول، إلى أن سلطنة عُمان استطاعت تحقيق هدف القضاء على الفقر، وذلك منذ بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

يتمتع جميع السكان بتغطية شاملة بالخدمات الأساسية (مستشفيات، المدارس، والبنية التحتية، وهناك ارتفاع مطرد في نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، والأنفاق على التعليم في صدارة بنود الإنفاق الحكومي.

كما أن ١٠٠٪ من السكان لديهم حق مضمون في تملك الأراضي، وذلك على حد سواء بين الذكور والإناث. والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الأول، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات

نسبة السكان الذين لديهم حق مضمون في تملك الأراضي.

↑ تقدمت سلطنة عمان في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بتقرير عام ٢٠٢٠ وارتفعت درجتها من (٠,٨١٣) إلى (٠,٨١٩).

المصدر: مؤشر التنمية البشرية، لعام ٢٠٢٤

↑ تحسن ترتيب سلطنة عمان في مؤشر التقدم الاجتماعي لتحل في المرتبة ٦٨ عالميًا في عام ٢٠٢٤م مقابل المرتبة ٨٣ في عام ٢٠٢١.

المصدر: The Social Progress Imperative,٢٠٢٣

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الأول

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-١-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي) - (٢٠٢٣)	صفر	●	↑
١-٣-١	نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية - (مبدئي ٢٠٢٢)	٣٦,٩٪	●	↑
١-٤-١	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية - (٢٠٢٣)	١٠٠٪	●	↑
٢-٤-١	نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة - (٢٠٢٣)	١٠٠٪	●	↑
١-٥-١	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠٬٠٠٠ شخص - (٢٠٢٣)	٦٤,٦	●	↑
٣-٥-١	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
٤-٥-١	نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
٢-أ-١	نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) - (٢٠٢٢)	٢٥,٨٪	●	↑

تقييم الأداء:	●	وفق المستهدفات	●	في سبيل تحقيق الهدف	●	أقل من المستهدفات	●	لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑	على مسار صحيح	↗	زيادة معتدلة	→	ثبات	↓	تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

١- صندوق الحماية الاجتماعية... مظلة أمان شاملة للمواطنين.

تتمثل أهداف صندوق الحماية الاجتماعية، في تنفيذ رؤية سلطنة عُمان المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتوفير التغطية التأمينية والحماية الاجتماعية اللائقة والعادلة والكافية لمختلف فئات المجتمع. وتشمل هذه التغطية التالي

معاش **كبار السن**

الذي يوفر حماية تأمينية للمؤمّن عليه بصرف معاش شهري له عند بلوغه سن (٦٠) عاما.

معاش **الوفاة**

يصرف «معاش الوفاة لسبب غير مهني» عند وفاة المؤمّن عليه للمستحقين عنه المستوفين شروط الاستحقاق المحددة في القانون.

نظام **الادخار**

هو نظام محدد الاشتراكات، ويعد أساسًا لتغطية مكافأة نهاية الخدمة للعاملين غير العمانيين.

معاش **التقاعد المبكر**

يوفر معاش التقاعد المبكر غير الخاضع لنسب الخصم حماية تأمينية للمؤمّن عليه / الرجل ببلوغه سن ٦٠ عامًا، أو بلوغ المؤمّن عليها/ المرأة سن ٥٥ عامًا وإكمال مدد خدمة معينة.

إصابات العمل **والأمراض المهنية**

يغطي هذا البرنامج مخاطر الإصابة في العمل أو الأمراض المرتبطة بالمهنة، سواء كان العجز المترتب على الإصابات مؤقتًا أو دائمًا.

معاش العجز **لسبب غير مهني**

يصرف للمؤمّن عليه عند ثبوت عدم قدرته على العمل بسبب العجز الناشئ عن سبب غير مهني ولأسباب صحية لا تتعلق بالعمل وتحول دون استمرار المؤمّن عليه في الخدمة.

نظام **الإجازات**

هو برنامج تأمين يغطي فترات الإجازات المرضية والإجازات الأخرى غير الاعتيادية مثل إجازات الزواج وإجازات وفاة الأقارب وإجازات مرافقة مريض ونحوها، بحيث تصبح هذه الإجازات حقوقًا تأمينية للمؤمّن عليه متى ما ثبت حاجته لها، أما مستحقات البرنامج فتكون بدل الإجازة المرضية بما لا يجاوز (١٨٢) يومًا في العام، وتلتزم جهة العمل بتغطية أجور الـ (٧) أيام الأولى بكامل الأجر.

تأمين **الأمان الوظيفي**

يغطي هذا البرنامج مخاطر انتهاء الخدمة لأسباب خارجة عن إرادة المؤمّن عليه، حيث يوفر للمنتفع دخلًا مؤقتًا يعينه خلال فترة البحث عن فرصة عمل بديلة، ويغطي إلزاميًا العُمانيين العاملين في سلطنة عُمان، ويشمل ذلك جميع أنواع العقود بما فيها العقود المؤقتة.

إجازات **الأمومة**

يغطي تأمين إجازات الأمومة فترات الولادة للأمهات العاملات أثناء فترة الحمل وبعد الولادة ويضمن لهن الوقت الكافي للراحة ورعاية المولود. كما يمنح برنامج التأمين إجازة أبوّة للسماح للأب بدعم الأسرة

كما تتولى **وزارة التنمية الاجتماعية**

تقديم برامج الحماية والرعاية الاجتماعية للحالات والأسر المستحقة للدعم الاجتماعي والمادي (ذات الظروف الخاصة والطارئة)، حيث تم تقديم معاشات شهريه للفئات مشمولة بقانون الضمان الاجتماعي وهو أحد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي في سلطنة عمان. بالإضافة إلى ذلك صرف الأجهزة التعويضية والوسائل المساعدة، والتي تقدم لجميع المواطنين ممن تحدد الجهة الطبية حاجتهم للأجهزة.

٢-القوانين واللوائح والتشريعات:

- **قانون العمل:** رقم ٥٣ / ٢٠٢٣ والذي منح الحق والاولوية في التشغيل للعمانيين.
- **قانون الحماية الاجتماعية:** رقم ٥٢ /٢٠٢٣، والذي تضمن عددا من المنافع، وتشمل منفعة كبار السن، منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، منفعة الأيتام والأرامل، منفعة الطفولة، ومنفعة دعم دخل الأسر.
- **نظام الأمان الوظيفي:** ليقدم مساعدات مالية شهرية مؤقتة للمستحقين للمنفعة، ويتم أيضا تقديم تسهيلات وإعفاءات ودعم لمستحقي منفعة الأمان الوظيفي، بحيث تكفل لهم ولأسرهم الحياة الكريمة والرفاه الاجتماعي. وتمثلت أبرز تلك التسهيلات في الآتي: (دعم الأجهزة التعويضية، تقديم كوبونات تغذية، تقديم قروض ميسرة مدعومة الفائدة لإقامة مشاريع خاصة وفق الضوابط والشروط، تقديم الاستشارات لتصحيح مسارات المشاريع، تسهيل عملية نقل أبناء المستحقين للمنفعة والملتحقين بالتعليم الجامعي إلى المكان الأقرب لمقر سكنهم، توجيه المؤسسات المصرفية المرخصة بتأجيل الأقساط الشهرية المستحقة على فئة المسرحين عن العمل).

٣-مبادرات متعددة لمد مظلة الحماية الاجتماعية:

- تطبيق النظام الموحد لمد الحماية التأمينية للعسكريين من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو في المجلس.
- تطبيق خطة الدعم الحكومي (الكهرباء، المياه، والسلع الأساسية) حيث بلغ الدعم في قطاع الكهرباء عام ٢٠٢٠ (٥٤٦,٢) مليون ريال عماني، ودعم قطاع المياه (٧٥) مليون ريال عماني ودعم السلع الغذائية (١٩,٨) مليون ريال عماني.
- في إطار المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، بعض الشركات والمؤسسات بالقطاع الخاص، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية بعض المبادرات منها

مبادرة (كادر) للطلبة المتعثرين دراسيا: وتهدف إلى مساعدة أبناء أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود المتعثرين ماليا لمواصلة دراستهم الجامعية، وتشجيعهم على الدراسة الجامعية.

مبادرة استقرار: بهدف تأثيث منازل أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود وتوفير الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية لهم، وقد بلغ عدد الاسر المستفيدة من المبادرة في عام ٢٠٢٢م نحو (١٩٠) أسرة من مختلف المحافظات.

- كذلك هناك العديد من المبادرات المجتمعية بهدف دعم المحتاجين والمعسرين، ومن بينها مبادرة فك كربة، وهي مبادرة أطلقتها جمعية المحامين العُمانية، تهدف إلى جمع التبرعات المالية لفك أسر المعسرين القابعين في السجون بسبب مطالبات مترتبة عليهم في قضايا مدنية، أو تجارية، أو شرعية، أو عمالية.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها

- توسيع إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية من خلال استهداف المناطق والمجتمعات غير المستفيدة.
- تعزيز الشمول المالي من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الحلول الرقمية لذوي الدخل المنخفض وسكان المناطق الريفية.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً

- **تشجيع برامج الشمول المالي:** من خلال تسهيل الوصول على الخدمات المالية وتعزيز الخدمات المالية الرقمية، وخاصة للمناطق النائية والريفية.
- **تنمية رأس المال البشري:** الاستثمار في التعليم والتدريب على المهارات لتوفير فرص عمل في الاعمال الحرفية واليدوية، والمشروعات المتناهية الصغر.

حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية للحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت بسبب تفشي جائحة كورونا

- تعزيز حجم الدعم المقدم لبرامج وزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بمعالجة وضع الأسر المعسرة.
- تقديم بنك التنمية العماني تسهيلات مالية بدون فوائد ورسوم للعاملين لحسابهم الخاص.
- توسيع قائمة السلع الغذائية الأساسية التي تخضع لضريبة القيمة المضافة بمعدل (٠٪) من (٩٣) سلعة إلى (٤٨٨) سلعة غذائية.
- إعفاء كافة المواطنين الذين يقل دخلهم الشهري عن (٣٥٠) ريال من مديونيات برامج القروض السكنية الميسرة لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني.
- إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج تمويلي طارئ موجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة.
- تحمل الحكومة تكلفة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على خدمتي الكهرباء والمياه.
- إعفاء كافة المواطنين المستفيدين من برنامجي سند وموارد الرزق (سابقا) من أداء المبالغ غير المسددة عليهم.
- تمديد مدة صرف منفعة الأمان الوظيفي للطلبات المستوفية للشروط المقررة، والسماح بقبول الطلبات المتأخرة عن المدة المحددة، وذلك حتى نهاية عام ٢٠٢١م.
- توفير خدمات بالمجان للمواطنين عن طريق قطاع الإغاثة والايواء وتمثلت في: (توفير مراكز العزل وتجهيزها، التغذية، السلة الغذائية، النقل البري والجوي، والاتصالات) فقد بلغ عدد الأفراد المستفيدة من هذه الخدمات في عام ٢٠٢٠م عدد (٤٩٨,٥) ألف مستفيد، بمبلغ إجمالي (٣,٣) مليون ريال عماني.
- زيادة كمية الوقود المدعوم والمستهلك من قبل حاملي بطاقة الدعم الوطني من (٢٠٠) لتر إلى (٤٠٠) لتر شهريا، وتحمل الحكومة تكلفة ضريبة القيمة المضافة لتلك الكمية بحيث يبقى بذات السعر المدعوم والبالغ (١٨٠) بيسة للتر.
- مجموعة من التسهيلات والقرارات التي أصدرتها اللجنة العليا للتعامل مع فيروس كوفيد-١٩ والتي تمنع إنهاء خدمات العمال والموظفين العمانيين في فترة كورونا (كوفيد ١٩).
- مجموعة من القرارات الصادرة عن البنك المركزي العماني بتأجيل القروض والديون وترحيلها خلال فترة جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠.

القضـــاء على الجوع

ضمان الأمن الغذائي والتغذية المحسنة:

حظيت قطاعات الزراعة والأسماك والمياه وسلامة الغذاء والاحتياطي الغذائي في سلطنة عمان، بقدر كبير من اهتمام الحكومة، لدورها البارز في توفير الغذاء. وتعتبر هذه القطاعات من ركائز التنمية الاقتصادية، لما تتمتع به من موارد متجددة خاصة في ظل إدارة واعية وحصيفة لهذه الموارد. كما تساهم هذه القطاعات بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وتقوم سلطنة عمان بإدارة هذه القطاعات بطريقة تضمن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة الاستغلال الأمثل والمستدام، وتسعى إلى تطوير البرامج الرامية للنهوض بقطاعات الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وسلامة الأغذية والاحتياطي الغذائي والأنشطة المصاحبة لها، وذلك من خلال إدخال وتطوير ونشر التقنيات الحديثة، والاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية المتاحة وتطوير نظم الإنتاج والانفتاح على التجارب العالمية والرغبة في التجديد والتطوير.

كما تبنت سلطنة عمان مسارات جديدة لتعزيز الاستثمارات الزراعية، وتكثيف الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات الزراعية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لإنشاء المشروعات الاستثمارية الكبيرة، والتي يُعول عليها في زيادة الإنتاج المحلي للغذاء ورفع نسب الاكتفاء الذاتي وتعزيز منظومة الأمن الغذائي.

وفي هذا السياق، أولت سلطنة عُمان اهتماما لبناء وتطوير منظومة متكاملة للأمن الغذائي، شملت بناء منظومة المخزون الاستراتيجي للغذاء وتحرير استيراد السلع مع استقرار أسعارها، ودعم بعض السلع والاهتمام بزيادة انتاج الغذاء استناداً للميزات التنافسية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والقطاع السمكي، وإنشاء العديد من الشركات الحكومية المعنية بإنتاج الغذاء، الى جانب اصدار التشريعات والقوانين المنظمة لإنتاج الغذاء، وتهيئة المناخ الاستثماري للقطاعين الزراعي والسمكي وفي مسارات مختلفة، للارتقاء بإنتاج الغذاء وزيادة نسب الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي.

> "التزام سلطنة عمان بتحويل أنظمتها الغذائية والزراعية إلى النظام الغذائي المستدام، وهو النظام الذي يوفر الغذاء للجميع بطريقة لا يتم فيها المساس بالأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذوي للأجيال القادمة.
>
> **ممثلة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في سلطنة عمان - قمة الأمم المتحدة للأنظمة الغذائية - سبتمبر ٢٠٢١**

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الثاني

تشير نتائج مؤشرات الهدف الثاني، إلى أن سلطنة عُمان نجحت في خفض نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، لتكون من أقل النسب العالمية، كما حققت انخفاضا ملحوظا في معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر) لدى الأطفال أقل من خمس سنوات، لتصل إلى ١١,٤٪ مقارنة بنحو ١٤,١٪ عام ٢٠١٤.

معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر) بين الأطفال دون سن الخامسة

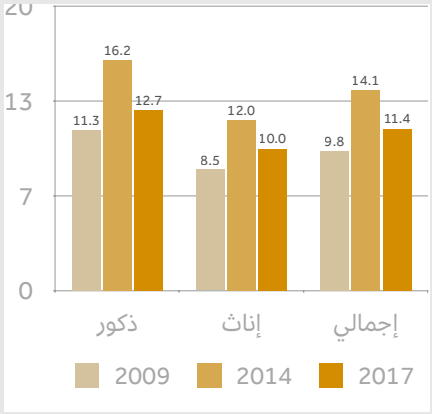

كما بلغ معدل الهزال (٩,٣٪)، وتهدف منظمة الصحة العالمية إلى الوصول إلى خفض معدلات إصابة الأطفال بالهزال إلى نسبة (٥٪) بعام ٢٠٢٥م.

وكذلك الحال بالنسبة إلى نقص الوزن بلغ معدل (١١,٢٪).

مؤشرات سوء التغذية لدى الاطفال دون سن الخامسة من العمر

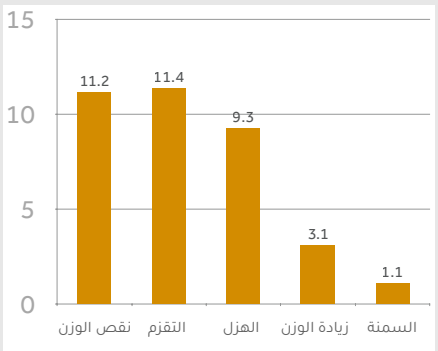

وقد أنخفض معدل فقر الدم (الانيميا) لدى الأطفال دون سن الخامسة من (٦٠,٦) إلى (٢٣,٨) وفقا لما هو موضح.

وقد بلغت نسبة انتشار فقر الدم بين النساء، وخاصة بين الحوامل نحو ٢٩٪، كما تبلغ النسبة بين غير الحوامل نحو ٢٧,٨٪.

كما شهدت نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة انخفاضا بما يقرب النصف تقريبا خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وارتفعت مجددا بشكل طفيف في عام ٢٠٢١، ثم تحسن كبير عام ٢٠٢٢.

معدل فقر الدم (الانيميا) لدى الأطفال دون سن الخامسة

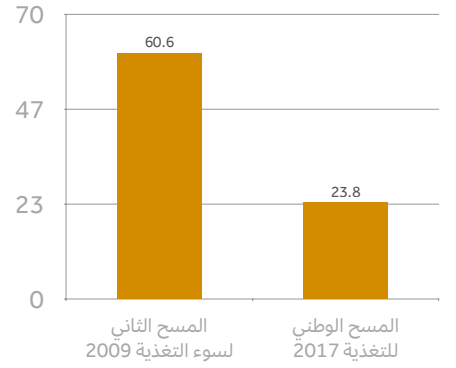

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثاني، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثاني

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٢. ١. ١	معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر) بين الأطفال دون سن الخامسة - (٢٠١٧)	١١,٤٪	●	↑
٢. ٢. ١	معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة (الهزال وزيادة الوزن) - (٢٠١٧)	الهزال: ٩,٣٪ زيادة الوزن: ٣,١٪	●	↑
٢. ٢. ٢	انتشار فقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة، حسب حالة الحمل (نسبة مئوية) - (٢٠١٧)	الحوامل: ٢٩,٣٪ غير الحوامل: ٢٧,٨٪	●	
٢-٢-٣	عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل - (٢٠٢٢)	النباتية: ١٠ الحيوانية ١٣٠٠	●	
٢. أ. ١	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية - (٢٠٢٢)	١٪	●	↑
٢. ج. ١	مؤشر مفارقات أسعار الغذاء - (٢٠٢٢)	١١١,٢	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

تبذل سلطنة عمان جهودًا كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لجميع مواطنيها، وذلك من خلال إطلاق العديد من الأطر المؤسسية والمبادرات التي تستهدف زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد الغذائية، وتعزيز الوعي الغذائي. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي تؤكد على أهمية الأمن الغذائي كأحد ركائز التنمية المستدامة.

١-استراتيجيات وطنية متكاملة لتوفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي:

تبنت سلطنة عمان منهجية شاملة ومتكاملة للأمن الغذائي، اشتملت على مجموعة من الأهداف، تسعى في مجملها للارتقاء بمنظومة الأمن الغذائي والتغذية، من خلال التركيز على ال**محاور الأساسية: محور وفرة الغذاء، ومحور قدرة الحصول على الغذاء؛ محور سلامة وجودة الغذاء، محور الإنتاج المحلي للغذاء؛ ومحور تأمين الواردات من الخارج، بالإضافة إلى محور الاستدامة البيئية.** وهذه المنهجية مبنية على مواءمة الاستراتيجيات الوطنية المختلفة مع اهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، كاستراتيجية الزراعة والتنمية الريفية واستراتيجية تنمية الثروة السمكية حتى ٢٠٤٠، والاستراتيجية الوطنية للتغذية (٢٠٢٠-٢٠٣٠). وتطمح هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز القطاع الزراعي والسمكي، وزيادة العائد الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للمواطنين، ودعم المجتمعات الريفية، والحد من الاختلالات الهيكلية في القطاع.

- **الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (٢٠٢٤-٢٠٢٨):**

تنطلق الأهداف الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، من الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠ لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لتنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتأهيل الإنتاج المحلي بما يمكنه من الاندماج في السوق العالمي والمنافسة في إطار بيئة تتمتع بالحرية الاقتصادية اللازمة.

- **استراتيجية الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في سلطنة عمان ٢٠٤٠**

توفر استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة نحو عام ٢٠٤٠ توجهات استراتيجية وبرامجية للسياسات والاستثمارات في القطاع الزراعي والريفي العُماني. وتتألف الاستراتيجية من مجموعة شاملة من التدابير اللازمة لضمان الاستدامة الاقتصادية والبيئية لأنشطة التنمية الزراعية والريفية في المستقبل، مما يسهم في الرفاه العام للشعب العُماني.

- **استراتيجية القطاع السمكي ٢٠٤٠:**

تركز استراتيجية تطوير القطاع السمكي التي يتم تنفيذها على مرحلتين: الأولى من (٢٠١٣ - ٢٠٢٠م) والثانية من (٢٠٢١ - ٢٠٤٠م) على عدة أهداف رئيسية تتضمن: رفع كفاءة أسطول صيد الأسماك، وتطوير البنى الأساسية، وتطوير القطاعات السمكية ذات القيمة المضافة، وتطوير نشاط الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج، وتطوير التسويق السمكي، وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة.

٢- الاستثمار في قطاع إنتاج الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي

يأتي الاستثمار في قطاع إنتاج الغذاء والأمن الغذائي في مقدمة أولويات الحكومة، إذ سارعت الجهات المعنية إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأمين توافر السلع في الأسواق المحلية، ووجود مخزون كافٍ من السلع الأساسية خاصة القمح.

وتركز سلطنة عمان على زيادة الاستثمارات في مشاريع الأمن الغذائي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي المحلي من خلال توفير فرص استثمارية في مختلف القطاعات، ومن ضمنها مشاريع استثمارية في مجال الأمن الغذائي (زراعي، حيواني، سمكي، مائي) بغرض زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل. وفيما يلي نستعرض معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية والحيوانية الأساسية، مما يساهم في تعزيز منظومة الأمن الغذائي.

٣- المبادرات الرئيسية

تولي سلطنة عمان الأمن الغذائي وتوفير الغذاء اهتماما كبيرا، وتبذل جهودا مستمرة لتعزيز منظومة الأمن الغذائي، وتطمح استراتيجية الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ٢٠٤٠، واستراتيجية القطاع السمكي ٢٠٤٠ ،إلى تعزيز استدامة القطاعين الزراعي والسمكي وزيادة العائد الاقتصادي وإيجاد فرص العمل ودعم المجتمعات الريفية ، لتنفيذ برامج ومشاريع استثمارية على المدى القصير والمتوسط ووضع خارطة استثمارية في منظومة الأمن الغذائي والمائي تتجاوز كلفتها الاستثمارية ١,٣ مليار ريال كمستهدف حتى ٢٠٢٥م، أي ما يقدر بحوالي ٤ مليار دولار أمريكي.

مبادرات تعزيز منظومة الأمن الغذائي وضمان استقرار الإمدادات الغذائية، وتحسين الإنتاجية الزراعية:

مبادرة دعم إنتاج القمح العُماني

تهدف المبادرة إلى تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة القمح باعتباره من المحاصيل الاستراتيجية المهمة. وفي إطار الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي، تم اعتماد خطة دعم إنتاج القمح المحلي بمبلغ وقدره (٥) ملايين ريال عُماني حتى عام ٢٠٢٧م. وتشمل هذه المبادرة على تخصيص أراض للانتفاع في بعض المحافظات لزراعة القمح، ودعم عدد من المزارعين بتقاوي القمح العُمانية، وشراء المحصول (الزراعة التعاقدية)، بالتعاون مع شركاء القطاع الخاص.

برنامج الإدارة المتكاملة لحشرة سوسة النخيل الحمراء

يهدف البرنامج إلى مراقبة انتشار الحشرة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحتها والحد من انتشارها، بما في ذلك معالجة الأشجار المصابة بالمبيدات أو إزالتها والتخلص منها بطريقة آمنة.

يساهم البرنامج في الحفاظ على ثروة النخيل ورفع إنتاجية التمور، وبالتالي المساهمة في تحقيق أمن غذائي مستدام. كما أنه يعمل على حماية أشجار النخيل والنارجيل ويبلغ عدد النخيل في سلطنة عُمان حوالي (٩) ملايين نخلة. وعلى اعتبار أن ٦٠٪ من هذه النخيل منتجة، فإن البرنامج يساهم في تأمين منتج غذائي من التمور تقدر قيمته بحوالي (٥٣٠) مليون ريال عماني سنويًا.

حماية وتأمين مصائد الأسماك

تتبنى سلطنة عمان سياسات ولوائح تنظم حجم وأساليب الصيد وتعزز من الحفاظ على التوازن البيئي وضمن سياق رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٤٠. هذا بالإضافة إلى السعي لتعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، من أجل تبادل المعرفة والخبرات والمشاركة في صنع القرار، لضمان تفعيل السياسات والبرامج المستدامة في قطاع الثروة السمكية المعني بمصائد الأسماك الصغيرة.

تشجيع مشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبرامج التصنيع الزراعي كأحد السياسات التنويع الاقتصادي:

إنشاء صوامع القمح في ميناء صحار

تم إنشاء صوامع تخزين الحبوب بميناء صحار الصناعي بطاقة تخزينية تبلغ ٦١ ألف طن كأحد المشاريع الاستراتيجية؛ إذ يعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية من الغلال بما يضمن وجود كميات كافية لتغطية استهلاك السكان لفترات طويلة. كما يشكل المشروع إضافة نوعية لمنظومة الأمن الغذائي، حيث يسهم في تحقيق توجهات تنويع الاقتصاد الوطني، ومواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، كما أنه يشكل دعامة أساسية لتنويع القدرات الصناعية والإنتاجية لسلطنة عمان.

مبادرات لزيادة كفاءة سلاسل الإمدادات الغذائية:

● **المبادرة الحكومية لدعم استقرار أسعار القمح:** تماشياً مع التقلبات الاقتصادية والسياسية والتغييرات المناخية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الحبوب، أعلنت الحكومة عن مبادرة لدعم شركات المطاحن المحلية من خلال تحمل الفارق بين سعر الأساس للقمح (٣٠٠ دولار أمريكي) وسعر السوق لشراء الطن الواحد. ويشمل هذا الدعم جميع أنواع الطحين المباع في السوق المحلي، بما في ذلك مبيعات شركات المخابز المحلية باستثناء الصادرات. كما أكدت الحكومة على ضرورة احتفاظ الشركات باحتياطاتها من القمح في مخازنها.

تحسين إدارة المياه، وضمان الاستخدام الفعال للموارد المائية، وتعزيز الزراعة المستدامة

● **تطوير منظومة الاستمطار الاصطناعي:** يهدف المشروع إلى زيادة منسوب المياه الجوفية والتقليل من العجز المائي عن طريق تعزيز كميات الهطول المطري، بالأخص خلال فصل الصيف باستخدام الطريقة الايونية، حيث أنشأت أول محطة استمطار عام ٢٠١٢م وتم تفعيل المحطات عام ٢٠١٣م، ويوجد حالياً ٣١محطة استمطار، منها إحدى عشرة محطة موزعه على جبال الحجر الشرقي والغربي ومحطتين على جبال محافظة ظفار.

لوائح سلامة الأغذية وزيادة وعي المستهلك، تدريب المزارعين وأصحاب المصلحة على بناء القدرات

يعتبر قطاع سلامة وجودة الغذاء أحد القطاعات المهمة، وذلك لارتباطه المباشر بالصحة العامة للأفراد والمجتمع وتأثيره على الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، ويعتبر مركز سلامة وجودة الغذاء، الجهة الحكومية التي تشرف على «ضمان سلامة وجودة الغذاء وفق الضوابط والتشريعات ومتابعة تنفيذها»، ويقوم المركز بتحقيق هذا الهدف عبر خمسة أهداف استراتيجية: ١-الابتكار والتطوير في المجالات التشريعية والالكترونية، ٢-الإنتاجية وجودة

العمل عبر رفع كفاءة المنشآت الغذائية والعاملين بها، وضمان جودة المنتجات، ٣- البحث العلمي وخدمة المجتمع، ٤- التعاون الدولي والمحلي، ٥- تمكين الموظفين وتطوير قدراتهم.

الحملة الوطنية للتغذية تحت شعار «غايته تقلل»:

تهدف هذه الحملة، إلى تعزيز معارف واتجاهات وممارسات المجتمع المتعلقة باستهلاك الملح والسكر والدهون الضارة باستخدام طرق تواصل مبتكرة وحديثة، كما تعمل على تحليل محتويات الأغذية الأكثر استهلاكا في المجتمع ومقارنتها بالبطاقة الغذائية، وكذلك التعاون مع الشركات المحلية لإعادة تركيب المنتجات الغذائية لتصبح قليلة الملح والسكر والدهون من منطلق الرعاية التغذوية، للوقاية والعلاج من الكثير من الأمراض

المزمنة. بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومؤسسة الجسر للأعمال الخيرية، وقد تم بتدشين الحملة ديسمبر ٢٠٢٠م، وشملت كافة المحافظات.

● الحملة الوطنية للرضاعة الطبيعية

تعد الحملة الوطنية للرضاعة الطبيعية التي أطلقتها وزارة الصحة بالتعاون مع مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية، من الأعمال التي كان لها الاثر الكبير في رفع الوعي والسلوك لدى الأمهات والآباء عن أهمية الرضاعة الطبيعية. بهدف رفع معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة من نسبة (٣٢٪) طبقاً للإحصائيات المسح الوطني لعام ٢٠١٧م، إلى المستهدف العالمي المقدر (٥٠٪).

● التوعية والإرشاد الزراعي والحيواني

تتمثل في مبادرات توعوية إرشادية للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية بهدف تطوير مشاريعهم وتحويلها من النظم التقليدية إلى النظم والتقنيات الحديثة ذات قيمة اقتصادية. وزيادة الإنتاجية، وتحسين وزيادة دخول صغار المنتجين، لا سيما المرأة، والمزارعون الأسريون، والصيادون.

وتشمل المبادرات تقديم الدعم الفني والتدريبي للمنتجين، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية والحيوانية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق. فضلا على تنفيذ برنامج تدريبيه للمرأة الريفية يهدف تمكين المرأة الريفية من تحسين دخلها وتطوير مشاريعها الزراعية والحيوانية.

البحوث التطبيقية لتبني التقنيات المبتكرة لتحسين استخدام الموارد الزراعية التي تساهم في الزراعة المستدامة:

تسعى سلطنة عمان للحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات من خلال بعض المشاريع البحثية، لأجل التركيز على جودة المنتجات الزراعية

والحيوانية،ومن تلك المشاريع:

١ البرنامج البحثي لاستحداث واستخدام تقنيات الإنتاج الزراعي لتعزيز القدرة التنافسية للمحاصيل الزراعية المحلية

٢ البرنامج البحثي لرفع إنتاج وجودة عسل النحل والقيمة المضافة

٣ البرنامج البحثي للهندسة الوراثية والتقنيات الجزيئية لتطوير المحاصيل الاقتصادية

٤ البرنامج البحثي لتطوير ورفع الإنتاج النسيجي لفسائل النخيل والمحاصيل الزراعية الرئيسية لرفد القطاع الزراعي بالأصناف المحلية والمستوردة الواعدة

٥ البرنامج البحثي لحفظ وصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية الحيوانية وإدارة البنوك الوراثية لضمان استدامتها

٦ البرنامج البحثي لتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتعظيم العائد الاقتصادي للمزارع المتأثرة بالملوحة وحمايتها من التدهور

خطط التنويع في مصادر الحصول الغذاء وتقليل الاعتماد على الواردات:

● مشروع استزراع الأقفاص العائمة

يعتبر الاستزراع السمكي أحد الحلول والبدائل لضمان وفرة الأسماك واستدامتها، خصوصا مع تناقص أو ثبات الإنتاج من المصائد الطبيعية، منها مشروع استزراع الأسماك الزعنفية بنظام الأقفاص العائمة بولاية السيب، بمساحة (٢٥١) هكتار وبتكلفة تصل الى (٠٣) مليون ريال عماني وإنتاج متوقع يصل إلى (١٠٠٠,٠١) طن سنوياً. ويسهم المشروع في توفير الأسماك الزعنفية في الأسواق المحلية والعالمية.

يهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي والتسويق للتمور العمانية ومشتقاتها على المستوى

● المجمع الصناعي للتمور

المحلي والعالمي وفق المعايير الدولية، بالإضافة إلى تطوير منتجات ابتكارية قائمة على التمر تستهدف وتتناسب مع مختلف شرائح المجتمع وتعزز المعرفة الاقتصادية باستخدام التقنيات الحديثة في مجال تصنيع التمور ومشتقاتها. وتقدر مساحة المجمع بـ٥٣ ألف متر مربع، وبسعة إنتاجية تتعدى ٣٠ ألف طن في السنة.

تنمية المجتمعات الريفية، وتمكين المرأة الريفية:

التنمية الريفية تهدف إلى إيجاد السبل لتحسين جودة حياة سكان الريف العاملين في الأنشطة الزراعية والسمكية وخاصة النساء والفتيات وذلك بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج والخدمات الارشادية وبرامج تمكين القدرات وصقل المهارات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية، وخلق منافذ تسويقية وشبكات التواصل، وتعزيز ريادة الاعمال النسائية وبناء الثقة بالمنتجات ورفع مساهمة المرأة في نمو اقتصاديات الأسرة والمجتمع.

- **مشروع تربية الملكات الملقحة عالية الإنتاجية والعسل والطرود لسلالة النحل العمانية**

تتمتع سلطنة عمان بظروف مناخية زراعية ملائمة لتربية وإكثار نحل العسل، حيث تمارس هذه الحرفة منذ عدة قرون. ويستخدم العسل في الطب التقليدي، كما يُعدّ غذاءً مهمًا على المائدة العمانية. ونظرًا لأهمية تربية النحل، فقد شجعت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه على زيادة عدد مربي النحل وإنتاج منتجات النحل ذات القيمة المضافة، وقد أثمر ذلك حصول العسل العماني على جوائز عالمية في السنوات الأخيرة، مما يعكس جودة هذا المنتج.

سلطنة عمان تحل على المرتبة (٥٣) عالمياً، وعلى المرتبة (٣) عربياً في تقرير مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠٢٢م

الذي أصدرته مجلة الإيكونمست البريطانية شهر سبتمبر ٢٠٢٣م. ويستند المؤشر على معايير تقييم مستمدة من عناصر مفهوم الأمن الغذائي المعتمدة عالميا وهي سهولة الحصول على الغذاء، ووفرة الغذاء، سلامة وجودة الأغذية، واستدامة الغذاء والتكيف، وتشمل المقارنة (١١٣) دولة.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

لقد استجدت في السنوات الأخيرة الكثير من التحديات - الداخلية والخارجية-المؤثرة على أداء منظومة الأمن الغذائي، من أهمها الاعتماد على الاستيراد السلع الغذائية الأساسية، مما قد يتسبب في نقص السلع عند حدوث امر طارئ مثل الحروب والكوارث الطبيعية في الدول المستورد منها، فضلا عن التحديات التي تواجه استدامة الموارد الطبيعية، وتركز استيراد المواد الغذائية من دول محدودة، والمعدلات المرتفعة للفاقد والمهدر الغذائي، والتكلفة المرتفعة للاحتياطي والخزن الاستراتيجي للأغذية.

وبالرغم من التحديات السابق الإشارة إليها، إلا أن سلطنة عمان تمتلك إمكانات كبيرة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، حيث تتمتع بتنوع بيئي كبير ومصادر طبيعية متنوعة، وقد حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال الأمن الغذائي والتغذية، حيث انخفضت معدلات سوء التغذية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي يجب الاهتمام بها لتعزيز منظومة الأمن الغذائي والتغذية، ومن أهم هذه المجالات ما يلي

- إدارة وتنمية الثروات (الزراعية والحيوانية) والسمكية بما يضمن استدامتها ومساهمتها في إجمالي الناتج المحلي.
- تعزيز منظومة الأمن الغذائي من خلال وضع السياسات والضوابط والتشريعات والبرامج الفاعلة.
- ضمان سلامة وجودة الغذاء وفق الضوابط والتشريعات ومتابعة تنفيذها، وتعزيز الوعي بأهمية التغذية السلمية.
- زيادة فرص الاستثمار في المجالات (الزراعية والحيوانية) والسمكية وتعزيز قيمتها المضافة والخدمات المرتبطة بها، وخلق فرص عمل للمواطنين.
- تعزيز تنافسية المنتجات المحلية، والاهتمام بالميزة النسبية للمحافظات والتنمية المحلية والاهتمام بالمحتوى المحلي.
- توفير الحلول التمويلية لدعم المشاريع الصغيرة و ا لمتو سطة .

الخطوات الرئيسية للمضي قدما:

- بناء منظومة وطنية متكاملة لبرامج السيطرة النوعية لتطوير أنظمة الفحص والرقابة والكشف عن الغش التجاري أو المواد الضارة.
- تطوير برنامج الكتروني متكامل لإدارة وتتبع الغذاء المنتج محليًا والمستورد ابتداءً من المصدر وحتى وصوله إلى المستهلك.
- بناء مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية لفترات زمنية لكل سلعة ووضع نظام لحركة المخزون السلعي وتدويره.
- تنفيذ حملات توعية صحية حول أهمية التغذية السليمة.
- تطوير نظام الإنذار المبكر ضد أزمات الغذاء
- العمل على مشروع التعداد الزراعي الالكتروني، وتحسين جودة البيانات الإحصائية.
- تعزيز التنمية الريفية، بما في ذلك الزراعة على نطاق صغير، وخلق فرص عمل في المناطق الريفية.

A-SAFFA

٣ الصحة الجيدة والرفاه

مظلة الرعاية الصحيةللجميع:

إن سلطنه عمان تمضي قدماً في تطوير النظام الصحي من خلال الاستمرار في نشر مظلة الخدمات الصحية في جميع المحافظات، وتحديث الاستراتيجيات والخطط الصحية، وكذلك العمل على تنمية مهارات العاملين الصحيين بما يتواكب مع التطور العلمي والتقني الصحي، كل ذلك من أجل الوصول إلى مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تضمن توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة (الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتعزيزية) بما يتماشى مع السياسة الصحية في سلطنة عمان.

ومن أجل الوصول بالوضع الصحي إلى مراتب متقدمة، أولت الخطط الصحية المتعاقبة اهتماما بتطوير البنى الأساسية والمرافق والمؤسسات الصحية، كما عُنيت برفع مخصصات الانفاق على هذا القطاع، **والتحول نحو النظام اللامركزي في تقديم الخدمات الصحية، وإتاحة المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.**

ونتيجة لهذه التطورات التي أدت إلى رفع قدرة وكفاءة المنظومة الصحية، فقد تم توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تقديم حزمة من الخدمات التخصصية بالمستشفيات المرجعية المنتشرة في جميع المحافظات، وتعزيز الشفافية والمحاسبة وآليات قياس جوده الخدمات الصحية المقدمة، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الحكومية والخاصة ذات العلاقة،نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الثالث

> نصت المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة على أن «تكفل الدولة المساعدة للمواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وفقا لخطة الضمان الاجتماعي، وأن تعمل الدولة من أجل تحقيق التضامن في المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن النكبات والكوارث الوطنية»، كما نص النظام الأساسي للدولة أيضا على أن « الدولة تهتم بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن»

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الثالث:

أخذت سلطنة عمان على عاتقها تحقيق جميع الأهداف المتعلقة بالصحة في الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والذي هو بعنوان ‹› ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ، حيث قامت بموائمة هذه الأهداف مع الأهداف الاستراتيجية الصحية في رؤية عمان ٢٠٤٠ من أجل مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة << الصحة مسؤولية الجميع >> ولتحقيق هذه الأهداف فقد شهد القطاع الصحي تطورا كبيرا في العديد من المجالات والخدمات الصحية ، من أبرزها

- توسيع نطاق مظلة الخدمات الصحية في جميع المحافظات، والعمل على لامركزية الخدمات الصحية من اجل مواكبة التطور في شتى مجالات العلوم الصحية. وانطلاقا من مبدأ إن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية بجودة عالية، فقد تم العمل على نشر وتوزيع الخدمات الصحية التخصصية في جميع المحافظات، لتحقيق أقصى كفاءة وجودة ممكنة.
- انعكس هذا التوسع على نمو عدد المؤسسات الصحية، حيث إنه بنهاية عام ٢٠٢٢م، كان هناك ٨٨ مستشفى (٥٧ مستشفى تابع للقطاع الحكومي و٣١ مستشفى تابع للقطاع الخاص) بالإضافة إلى ٣٠٩ مجمعا ومركزا صحيا حكوميا، و١٥٠٣ مجمعا /مركزا/ وعيادة صحية تابعة للقطاع الصحي الخاص، متوزعة على جميع المحافظات.
- تحقيق مبدأ استدامة الموارد الصحية، من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة وبدائل مستدامة للتمويل الصحي وتفعيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق منهجية علمية وعملية واضحة، حيث من المؤمل أن يسهم الاستثمار في القطاع الصحي إلى تطوير هذا القطاع ورفع نسب توطين الوظائف الصحية في القطاع الصحي الخاص، مما سيسهم في رفع كفاءة النظام الصحي.

إن التطور في مسيرة التنمية الصحية في جميع مستويات الرعاية الصحية الذى شهدة القطاع الصحي في سلطنة عمان، انعكس إيجابا على العديد من المؤشرات الصحية ،حيث تشير أحدث الإحصائيات والمؤشرات إلى انخفاض معدل الوفيات الخام في عام ٢٠٢٢م ليبلغ ٢,٠ وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان، مقارنة بعامي ٢٠٢٠ م و٢٠٢١م بمعدلات ٢,٤ و٢,٨ على التوالي. كما انخفض معدل وفيات الأمهات من ٢٨,١ وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠٢٠م إلى ١٧,١ في عام ٢٠٢٢من، أما بالنسبة لمعدلات الأطفال خلال عام ٢٠٢٢م، فقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع (الأقل عن سنة) ٨,٨ لكل ١٠٠٠ مولود حي، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ١١,٤ لكل ١٠٠٠ مولود حي، وأدى ذلك إلى ارتفاع توقع الحياة عند الولادة في نهاية عام ٢٠٢٢م ليصل إلى ٧٨,٣ سنة لإجمالي السكان و٧٧,٠ سنة للعمانيين. وفي مجال خطط مكافحة الأمراض، خاصة الأمراض المعدية وأمراض الطفولة الخطرة، بقيت سلطنة عمان خالية من مرض شلل الأطفال منذ عام ١٩٩٣م، وكذلك لم تسجل أية حالة من تيتانوس (كزاز) لدى الأطفال حديثي الولادة منذ عام ١٩٩٥ ومرض الدفتريا (أو الخناق) منذ عام ١٩٩٢.

حصل القطاع الصحي على العديد من الإشادات والجوائز من المنظمات العالمية ذات العلاقة بالصحة، والذي

نسبة التغطية الصحية الشاملة

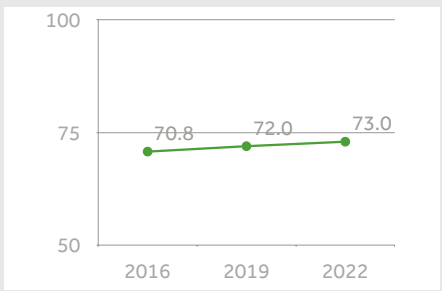

معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف مولود حي

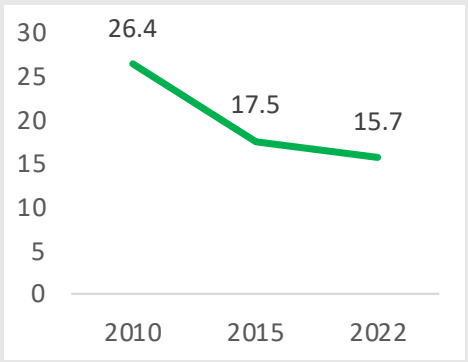

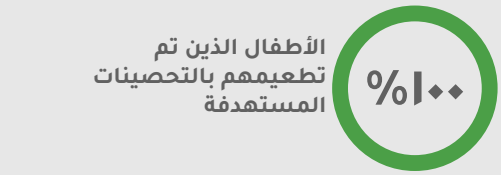

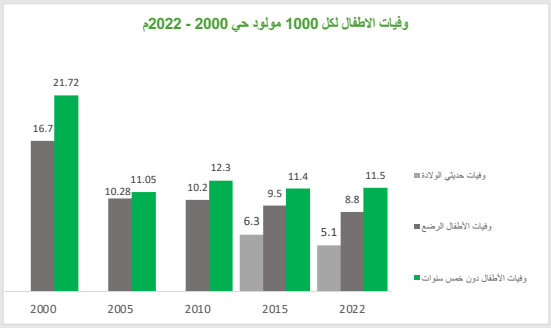

البنية الأساسية ديسمبر ٢٠٢٢

٣١ مستشفيات القطاع الخاص

٢٣٣ مجمع ومركز صحي تابع لوزارة الصحة

٧٦ مركز صحي حكومي غير تابع لوزارة الصحة

١٥٠٣ عيادة ومركز تشخيصي تابع للقطاع الصحي الخاص

٥١ مستشفيات وزارة الصحة

٦ المستشفيات الحكومية غير تابع لوزارة الصحة

تحسين
صحة الامهات

تشير الإحصاءات الى انخفاض مضطرد في معدلات الوفاة المرتبطة الأمهات، حيث بلغ معدل وفيات الأمهات في عام ٢٠٢٢ حوالي ١٥,٧ وفاة لكل مائة ألف مولود حي، وهو ما يمثل نسبة انخفاض تقدر ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠م. يعزى هذا التحسن إلى ارتفاع معدل الولادات التي تجري تحت الإشراف الطبي، الذي وصل ٩٩,٩٪ خلال عام ٢٠٢٢م. كما يعود أيضا إلى خدمات الرعاية الصحية للمرأة قبل وأثناء وبعد الولادة التي تجاوزت ٩٩٪ حيث بلغ متوسط عدد الزيارات لعيادات رعاية الحمل ٦,٢ زيارة أثناء الحمل الواحد خلال عام ٢٠١٩م.

تحسين
صحة الاطفال

إن التحسن المطرد في الخدمات الصحية المقدمة الى المواليد والأطفال، أدى إلى التحسن في جميع المؤشرات الخاصة والأطفال، لاسيما الانخفاض المطرد في معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال الرضع والأطفال دون خمس سنوات. ولعل ارتفاع معدلات التحصين لدى الاطفال دون الخامسة، أدى إلى انخفاض أو انعدام ملحوظ في الإصابة بالأمراض المعدية الفتاكة، مما أدى في المحصلة إلى تحسن هذا المؤشر. ويتضح أن أهم أسباب الوفيات ضمن هذه الفئات حاليا تعود لأسباب خلقية أو جينية، ترتبط غالبا بأسباب وأعراف اجتماعية، الأمر الذي يتطلب تدخلات غير تقليدية وطويلة الأمد مثل دعم وتعزيز برامج الفحص قبل الزواج وإصدار التشريعات اللازمة لذلك وهو ما تسعى سلطنة عمان الى اقراره.

تحسن العمر
المتوقع عند الولادة

توضح المؤشرات أن هناك انخفاضا مطردا في معدل الوفيات الخام من ١٣,٣ وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في العام ١٩٨٠م إلى ٢,٩ وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في العام ٢٠٢٢م. ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن الوضع الصحي العام للسكان، لاسيما في الفئات العمرية الصغيرة، مما انعكس على طول أمد الحياة المتوقع عند الولادة والذي بلغ ٧٧ سنة في عام ٢٠٢٢م.

وفي مجال تحسين جودة الحياة الصحية، فقد استهدفت رؤية عمان ٢٠٤٠، أن تصل عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة (HALE) إلى ٧٠ سنة، مقارنة بالعام ٢٠١٦ حيث قدر هذا المؤشر ب (٦٤,٧) سنة. وكما هو معلوم فإن زيادة العمر المتوقع عند الولادة كان على قائمة أهداف الخطط الصحية والديموغرافية للدول، إلا أن هذا الهدف لابد أن يترافق مع ضمان أن يتمتع الافراد بحياة صحية طويلة ورفاه اجتماعي

الحد من
الأمراض المعدية

يعتبر نظام التحصين في سلطنة عمان من الأنظمة الرائدة في مجال التحصين على مستوى العالم، والذي من خلاله تتم المحافظة على لقاحات التحصين ومتابعتها بشكل مستمر حتى تقديم اللقاح للفئة المستهدفة، ويعمل برنامج التحصين والأمراض المشمولة بالتحصين على توفير جميع جرعات التحصينات الأساسية للوقاية من الأمراض المعدية للفئة المستهدفة، ونتيجة لذلك فإن البرنامج يعمل على تحقيق نسب عالية للتغطية بالتحصينات لتلامس نسبة ١٠٠٪ في معظم طعوم التحصينات، مما يؤدي بلا شك إلى خفض معدلات الأمراض المعدية خاصة في فئة الأطفال، وبسبب ارتفاع نسب التغطية بالتحصينات بين الأطفال فقد تم استئصال مرض شلل الأطفال ومرض تيتانوس (كزاز) حديثي الولادة و مرض الدفتريا (أو الخناق).

لا يقتصر برنامج التحصين على الأطفال دون السنتين فقط، وإنما يمتد لتغطية الطلاب في سن المدرسي، حيث يهدف إلى تغطية الفئات المستهدفة لطعم الشلل الفموي والالتهاب الكبد الفيروسي (B)، وتشير النتائج أن نسب التغطية بالتحصين لطعم الشلل الفموي (جرعة منشطة) : للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢ ٩٩,٨٩٪ و ٩٩,٩٨٪ للصف الأول والصف الحادي عشر على الترتيب، كما يتم تنفيذ حملات لتحصين طلاب المدارس الثانوية الذين لم يسبق لهم التحصين ضد التهاب الكبد الفيروسي (ب)، وبذلك يكون قد تم تطعيم جميع أفراد المجتمع الذين تم ولادتهم منذ عام ١٩٨٥م إلى نهاية عام ٢٠٢٢م.

يسعى برنامج التحصين والأمراض المشمولة بالتحصين إلى التطوير المستمر من خلال مراقبة الحالات المرضية للأمراض المعدية وتحليل بياناتها، وبما فيها تعزيز صحة المرأة الحامل، فقد تم في عام ٢٠٢١م إدراج لقاح الثلاثي البكتيري للحوامل (Tdap)، حيث كانت نسبة التغطية ٩٨٪.

في اطار السعي لوضع نهاية لأوبئة الايدز والسل والملاريا والالتهاب الكبدي الوبائي(ب)، تشير الاحصائيات في عام ٢٠٢٢ الى ان معدلات الإصابة الجديدة بفيروس العوز المناعي المكتسب لا تتجاوز ٠,٧ لكل ١٠٠٠ من السكان وهي تعتبر من الحدود الدنيا وبالمثل فأن معدل الإصابة بالسل لكل مائة الف من السكان بلغ ٧,٥ إصابة ولا يتجاوز معدل الإصابة بالملاريا ٠,٠٥ إصابة لكل ١٠٠٠ من السكان وبلغ معدل الإصابة بالالتهاب الكبدي الوبائي(ب) حوالي ٠,٤ لكل مائة الف من السكان

الحد من الأمراض
غير المعدية

تتبنى المنظومة الصحية خطة لتعزيز الأنماط الصحية للحد من عوامل الخطورة التي قد تؤدى إلى الإصابة بالأمراض غير المعدية ، مثل تعاطي التبغ والخمول البدني والنظم الغذائية غير الصحية، وغيرها من الممارسات الصحية الضارة بصحة الانسان، وقد أظهرت نتائج المسح الصحي الوطني للأمراض غير المعدية وعوامل خطورتها في عام ٢٠١٧م، إلى أن ١٥,٨٪ من الذكور البالغين يدخنون يوميا (أي شكل من أشكال التبغ)، مقارنة بنسبة ١٤,٣٪ عام ٢٠٠٨م، وفقا للمسح الصحي العالمي في عام ٢٠٠٨م. كما أوضح المسح أيضا، أن نسبة السكان الذين يمارسون نشاطا بدنيا بشكل كاف بلغت ٦١,٤٪.

تشير إحصاءات الوفيات الناجمة امراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والسكري والامراض التنفسية المزمنة أن احتمالية الوفاة في الفئة العمرية ٣٠-٧٠ سنة انخفض من ٨,٣٪ في عام ٢٠٢١ م. الى ٧,٣٪ خلال عام ٢٠٢٢ م.

تعزيز الوقاية
من المؤثرات على الصحة

يشهد جانب الصحة العقلية النفسية اهتماما بالغا، من خلال الارتقاء بالبرامج الوقائية والعلاجية للسكان، لما لها من دور كبير في إضفاء حالة من المعافاة للأفراد. تمثل هذا الاهتمام من خلال انشاء المؤسسات الصحية المتخصصة بالإضافة إلى نشر بعض خدمات الصحة العقلية في المؤسسات التي تقدم رعاية صحية أولية المنتشرة في كافة المحافظات. كما تم تبني البرامج التوعية التي من شأنها توعية النش˚ على مخاطر هذه المؤثرات إضافة إلى وضع أنظمة ولوائح. كما أن الرصد المستمر للاضطرابات النفسية وقياس انتشار تعاطي المؤثرات على الصحة من خلال أنظمة المعلومات الصحية ساهم في تقدير حجم انتشار هذه الظواهر في المجتمع.

الحد من الوفيات
والاصابات الناتجة عن حوادث المرور

سعت سلطنة عمان لتحقيق هذه الغاية المعنية بالحد من عدد الوفيات والاصابات الناتجة عن حوادث المرور إلى النصف، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التنظيمية والوقائية والعلاجية والتثقيفية، ونتج عن هذه الجهود تسجيل انخفاض في معدل الوفيات الناتجة عن حوادث المرور، انخفض من ١٥,٧ وفاة لكل مائة ألف من السكان في عام ٢٠١٦ الى ١٠,٨ وفاة لكل مائة ألف من السكان في عام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار ٣١,٢ ٪.

الصحة
الإنجابية

قامت سلطنة عمان بتعميم خدمات صحة الأمهات والصحة الإنجابية بدءا من عام ١٩٨٧م، من خلال التوسع في تقديم وإتاحة حزمة رعاية صحية انجابية متكاملة، إضافة إلى سعيها تحسين السلوك الانجابي في المجتمع. ولتحقيق اهداف هذا البرنامج، فقد تم العمل على تقديم المشورة الطبية وتوفير خيارات مناسبة للزوجين لتنظيم الخصوبة والمباعدة بين الولادات، بما يساهم في صحة المرأة الإنجابية ويجنبها عوامل الخطورة المرتبطة بتقارب الولادات.

وتشير الإحصاءات الى تحسن نسبة النساء في سن الانجاب (١٥- ٤٩) سنة اللاتي لبيت حاجتهن الى وسائل مباعدة لتصل الى ٣٩,٦ ٪ طبقا للمسح العنقودي الذي نفذ عام ٢٠١٤م. كما تشير الإحصاءات، الى انخفاض معدل الولادات بين المراهقات من ١٣,٥ مولود حي لكل ١٠٠٠ فتاة في سن ١٥-١٩ سنة في عام ٢٠١٦ الى ٦,٨ مولود حي لكل ١٠٠٠ فتاة في سن ١٥-١٩ سنة في عام ٢٠٢٢ وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار ٤٩,٦٪

التغطية
الصحية الشاملة

يتميز النظام الصحي في سلطنة عمان بتغطيته الشاملة للمواطنين والمقيمين على السواء. ويبلغ إجمالي الانفاق الصحي ما يعادل ٤,١٪ من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، ويتم توفير الرعاية الصحية في المرافق التي تمتلكها وتديرها الحكومة، حيث تتحمل الحكومة ما يقارب من ٨٦,٤ ٪ من مجموع النفقات الصحية، وهي تدير ما يقارب من ٦٤,٨٪ من المستشفيات و ٧٩٪ من أسرة المستشفيات. وقد بلغ الانفاق الشخصي في العام ٢٠٢٠م على الصحة ٦,٦ ٪ من إجمالي الانفاق الصحي.

القوى
العاملة الصحية

إن القوى العاملة الصحية تعد عصب الأساس لأى نظام صحى في العالم ، مما يجعل اهتمام سلطنة عمان في توفير الكادر الوظيفي وتنمية قدراتهم لتواكب تطور الخدمات الصحية عالمياً ، وتشير الإحصائيات أن معدل الأطباء قد ارتفع من ١٨,١ طبيباً كل ١٠, الالف من السكان في عام ٢٠١٠ إلى ١٩,١ طبيباً في عام ٢٠٢٢، بارتفاع قدرة ٥,٥٪ ، كما ارتفع معدل الممرضين من ٣٩,٧ ممرضاً لكل ١٠ الاف من السكان في عام ٢٠١٠ ، إلى حوالى ٤٣,١ ممرضا في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٨,٧٪ .

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثالث، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثالث

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٣-١-١	نسبة الوفيات النفاسية (في الألف) - (٢٠٢٢)	١٥,٧	●	↑
٣-١-٢	نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة - (٢٠٢٢)	٪١٠٠	●	↑
٣-٢-١	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة - (٢٠٢٢)	١١,٥	●	↗
٣-٢-٢	معدل وفيات المواليد حديثي الولادة - (٢٠٢٢)	٥,١	●	↗
٣-٣-١	عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ١ ... شخص غير مصاب من السكان (للعمانيين فقط) - (٢٠٢٢)	٠,٠٧٠	●	→
٣-٣-٢	معدل انتشار داء السل لكل ١٠٠ ألف شخص - (٢٠٢٢)	٧,٥	●	↗
٣-٣-٣	عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ١ ... شخص - (٢٠٢٢)	٠,٠٥	●	↑
٣-٣-٤	عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي لكل ١٠٠ ... من السكان - (٢٠٢٢)	٠,٤	●	↑
٣-٣-٥	عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة - (٢٠٢٢)	١٩٨٩	●	↑
٣-٤-١	معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة - (٢٠٢٢)	٦٣,٣	●	
٣-٤-٢	معدل وفيات الانتحار لكل ١٠٠ ألف شخص - (٢٠٢٢)	١,١	●	↑
٣-٦-١	معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق لكل ١٠٠ ... شخص - (٢٠٢٢)	١٠,٨	●	↑

٣-٧-١	نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة - (٢٠١٤)	٪٣٩,٦	●	↗
٣-٧-٢	معدل الولادات لدى المراهقات (١٥-١٩ سنة) لكل ١٠٠٠ امرأة في تلك الفئة العمرية - (٢٠٢٢)	٥,٨	●	↑
٣-٨-١	نسبة السكان المستهدفين المشمولين بالخدمات الصحة الأساسيةً - (٢٠٢٢)	٪٧٣	●	↗
٣-٨-٢	نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها - (٢٠١٩)	٪١,٣	●	
٣-٩-١	معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط لكل ١٠٠٠٠٠ شخص - (٢٠٢٢)	١٤,٧	●	↑
٣-٩-٢	معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية لكل ١٠٠٠٠٠ شخص (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) - (٢٠٢٢)	٠,٠١	●	↑
٣-٩-٣	معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد لكل ١٠٠٠٠٠ شخص - (٢٠٢٢)	٠	●	↑
٣-أ-١	معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنه فأكثر - (٢٠١٧)	٨	●	↑
٣-ب-١	نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني للتحصين - (٢٠٢٢)	٪١٠٠	●	↑
٣-ج-١	معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم: (لكل عشرة آلاف من السكان) - (٢٠٢٢)	الأطباء البشريون: ١٩,١ أطباء الأسنان: ٣,٤ الممرضون: ٤٣,١ الصيادلة: ٦,٧	●	
٣-د-١	القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية - (٢٠٢٢)	٪٨٠	●	→

تقييم الأداء:	●	وفق المستهدفات	●	في سبيل تحقيق الهدف	●	أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑	على مسار صحيح	↗	زيادة معتدلة	→	ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

٣-١ السياسات والبرامج لاستدامة النظام الصحي لتوفير خدمات رعاية صحية عالية الجودة شاملة ومتاحة لكافة السكان:

تسعى سلطنة عمان في تطوير النظام الصحي وذلك تماشيا مع مسيرة النهضة الشاملة والمتجددة التي تشهدها البلاد، حيث تطورت الاستراتيجية الصحية بشكل متسارع لتواكب التطور التقني في شتى مجالات العلوم الصحية، مع العمل على إشراك المجتمع بكافة شرائحه في تحمل المسؤولية في الحفاظ على حالته الصحية والبدنية، وإشراكه مع القطاعات الأخرى ذات العلاقة في التخطيط وتنفيذ الخطط الصحية. ويرتكز إطار السياسة الصحية على الاستراتيجية الوطنية للصحة والتي تهدف الى تقديم خدمات رعاية صحية شاملة ومتاحة لجميع السكان، وتتلخص رؤية الصحة في (مجتمع يتمتع بعناية راقية وصحة مستدامة) تمكنه من الحياة الآمنة والمنتجة اجتماعياً واقتصاديا، بينما تظل رسالتها هي الوصول بالحالة الصحية للمجتمع إلى أفضل مستوى؛ من خلال توفير رعاية صحية عالية الجودة بجميع مستوياتها وفئاتها، آخذة في الاعتبار أن الإنسان محورها الرئيسي؛ وذلك من خلال مراعاة قيم الجودة وعدم التمييز والعدالة والشفافية والشراكة والالتزام بتحقيق الأهداف والكفاءة.

تؤكد الاستراتيجية الوطنية لأولوية الصحة في رؤية عمان ٢٠٤٠ على أن يكون لدى سلطنة عمان « نظام صحي رائد بمعايير عالمية». ويتم قياس هذا التوجه الاستراتيجي من خلال المؤشر الاستراتيجي الذي حددته رؤية عمان ٢٠٤٠، والمتمثل في متوسط العمر الصحي المتوقع عند الولادة، ولتحقيق هذا التوجه الاستراتيجي فقد تم تحديد ٥ أهداف استراتيجية وهي

- مجتمع يتمتع بصحة مستدامة تترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع» ومصان من الأخطار ومهددات الصحة.
- كوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي.
- نظام صحي يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة.
- مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي.
- أنظمة وخدمات طبية تقنية ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها.
- **كما انبثق من هذه الأهداف ٦ برامج استراتيجية وهي:**

البرامج الاستراتيجية للقطاع الصحي في رؤية عمان 2040

البرنامج الاستراتيجي الأول
التغطية الصحية الشاملة

البرنامج الاستراتيجي الثاني
حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة

البرنامج الاستراتيجي الثالث
منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة أكثر كفاءة ويتصف بالإستدامة

البرنامج الاستراتيجي الرابع
تنمية الموارد البشرية من أجل الصحة

البرنامج الاستراتيجي الخامس
إستدامة توافر المنتجات والمعدات الطبية والصيدلانية

البرنامج الاستراتيجي السادس
التحول الرقمي في القطاع الصحي

٣-١-١ برنامج حوكمة وإعادة هيكلة قطاع الصحة

تعمل سلطنة عمان على مجموعة من الموجهات، تسعى من خلالها إلى إعادة هيكلة قطاع الصحة، مع تحديد دقيق للمهام والأدوار والمسئوليات للجهات المقدمة والداعمة للخدمات الصحية، وتحديد الصلاحيات التي يجب أن تبقى على مستوى المركزي ، وتلك التي يجب نقلها للمحافظات لتعزيز لامركزية الخدمات الصحية ،وذلك من خلال توفير حزمة من الخدمات التخصصية بالمستشفيات المرجعية، وتعيين قيادات صحية وتنمية قدرات قطاع الصحة في المحافظات للاضطلاع بالمهام والأدوار والمسئوليات التي تتولاها في إطار اللامركزية، وتحديد مصادر التمويل وتحديد الموازنات الجارية والاستثمارية اللازمة لقيام المحافظات بالمهام والأدوار والمسئوليات التي يتم نقلها لها بكفاءة، وتعزيز الدراسات الاقتصادية الصحية لتوجيه الاستراتيجيات إلى فعاليات عالية المردود، وتبني مبادئ اقتصاديات الصحة في إدارة المنظومة الصحية، وتعزيز الشفافية والمحاسبة وآليات قياس جودة الخدمات الصحية، وتفعيل مركز ضمان الجودة لمتابعة مستوى الخدمات الصحية مع تمتعه بسلطة الرقابة على الخدمات وتوفير آليات المساءلة بما يساهم في تحسين جودة الخدمة، وإعداد دليل معايير ومؤشرات جودة الخدمات الصحية الحكومية والخاصة، وتطوير آليات لقياس احتياجات السكان وترتيب الأولويات ومدى رضاهم عن جودة الخدمات الصحية المقدمة، ومواكبة توجه الحكومة والتطبيق الفاعل للنظم الإدارية (الإجادة المؤسسية والأداء المؤسسي)، إضافة إلى مجموعة واسعة من مشاريع التحول الرقمي التي تهدف إلى أتمته النظم والبرامج.

٣-١-٢ كفاءة الانفاق والاستدامة المالية نحو التغطية الصحية الشاملة

تسعى حكومة سلطنة عمان نحو تحقيق التوازن المالي وضمان استدامته في ظل استمرار التحديات المالية والاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا وغيرها من التحديات الجيوسياسية والتجارية. ومن أجل تحقيق استدامة التمويل الصحي يتم العمل على مجموعة من الموجهات والسياسات والإجراءات والبرامج والمعايير والأسس المتبعة؛ لتعزيز كفاءة الإنفاق في قطاع الصحة، ورفع كفاءة المشاريع والمشتريات الحكومية، وتعزيز المحتوى المحلي المرتبط بهما. من أهمها:

- السعي لضمان تحقيق التغطية الصحية الشاملة بتوفير جميع خدمات الرعاية الصحية؛ التعزيزية والوقائية والأولية والتخصصية والتأهيلية.
- التوسع في مظلة الخدمات الصحية للتناسب مع الزيادة في الاحتياج للرعاية الصحية نتيجة زيادة أعداد السكان وتغير الخارطة المرضية، وزيادة أعداد المرضى المصابين بالأمراض المزمنة، بالإضافة إلى الاستعداد للتعامل مع الحوادث الطارئة نتيجة الكوارث الطبيعية والجوائح التي تسببها الأمراض المعدية.
- الاستثمار في البرامج الوقائية، مثل: أمراض السرطان، أمراض السكري الضغط الدم ، وتقديم خدمات الفحص عن امراض الدم الوراثية، وغيرها من التحديات للوصول إلى مجتمع صحي.
- اعتماد العديد من المشاريع الجديدة للإنشاء وتوسعة وتطوير المؤسسات الصحية، وتم تخصيص موازنات إضافية للصيانة واستبدال الأجهزة وسيارات الإسعاف وتعزيز الموازنة الجارية للأدوية والمستلزمات الطبية.
- العمل بالاستراتيجيات الوقائية من خلال الأنشطة التوعوية وأنشطة تعزيز الصحة لمواجهة التحول الوبائي في الأمراض غير المعدية من خلال مخصصات مالية مرصودة لضمان تنفيذها والحد من تفاقم هذه الأمراض والعبء المترتب عليها.
- الاعتماد على المفهوم الاقتصادي وليس المالي في تحديد الأولويات وآلية توزيع وتكثيف دراسات الاقتصاد الصحي، لمعرفة الحلول الأنسب والأكثر فاعلية لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الصحي بسلطنة عمان
- تحليل هيكل وبنود وتوزيع المصروفات الجارية والاستثمارية خلال السنوات العشر الماضية، وأهم العوامل المؤثرة في هيكل الإنفاق،
- تعزيز استخدام الأدوية (Generics) قدر المستطاع والتي عادة ما تكون بنفس الفاعلية، ولكن بتكلفة أقل، وتعزيز صرف الأدوية المبرر فقط وبالكميات المناسبة، وتعزيز حوكمة المستشفيات.
- المضي قدما نحو تطوير موازنتها وتطبيق موازنة البرامج والأداء والبدائل المقترحة؛ لتلائم السياسات والتشريعات والهياكل التنظيمية في تعزيز كفاءة الإنفاق العام في قطاع الصحة.

٣-١-٣ برامج صحة المرأة والطفل

- **الخدمات الصحية الموجهة لصحة المرأة**

يهتم النظام الصحي بالمرأة في جميع مراحل حياتها، إلا أن الاهتمام الأكبر يتركز أثناء فترة الحمل وحتى الوضع وفترة النفاس، فهناك رعاية متكاملة في فترة الحمل من حيث المتابعة المستمرة لفحص ومتابعة صحة الأم والطفل. لقد أثمرت هذه الجهود في استمرار ارتفاع نسبة التغطية للرعاية الصحية للنساء الحوامل لتصل إلى أكثر من ٩٩٪ وكذلك نسبة الولادة تحت إشراف طبي إلى ٩٩,٩٪ في عام ٢٠٢٢م.

- **الخدمات الصحية الموجهة لصحة الطفل**

تعتبر صحة الطفل من ضمن أولويات النظام الصحي في سلطنة عمان، حيث قامت الوزارة بتدشين برنامج خدمة الفحص الطبي قبل الزواج لتقصي أمراض الدم الوراثية الشائعة بالمجتمع العماني، وذلك لضمان ولادة مولود يتمتع بصحة جيدة بقدر الإمكان. كما يتم أيضا فحص حالة الجنين وهو في بطن أمه ومتابعة نموه بشكل مستمر حتى الولادة، كما يعتبر اهتمام النظام الصحي بالطفل بعد الولادة من خلال الفحص الشامل لحالة المولود والتحصينات وفحص السمع والغدة الدرقية من أهم الخدمات المقدمة للأطفال حديثي الولادة.

ويهدف النظام الصحي إلى أن ينمو جميع الأطفال نموا طبيعيا، وذلك من خلال متابعة ومراقبة الحالة التغذوية للطفل وعمل الفحوصات اللازمة مثل: اكتشاف الأمراض المرتبطة بسوء التغذية مثل نقص الوزن، والهزال والتقزم والسمنة وأنيميا الحديد وإعطاء العلاج اللازم لها، والكشف المبكر عن اضطراب طيف التوحد والاضطرابات النمائية الأخرى، كما يوفر البرنامج الوطني للتدابير المتكاملة لعلاج الأطفال مجموعة من الإجراءات الطبية التي تضمن سلامة الأطفال وتقديم العناية والرعاية الطبية الكاملة والمناسبة لهم. كما يسعى النظام الصحي في التوسع لعمل عدد من الفحوصات التي تُجرى للأطفال حديثي الولادة، حيث يجري العمل حاليا على التوسع في خدمة الكشف المبكر عن أمراض الاستقلاب الأيضية وأمراض الغدد الصماء للأطفال حديثي الولادة، ليشمل ٢٢ نوعا من الأمراض وذلك للحد من المراضة والوفيات المتعلقة بالتشخيص المتأخر لهذه الأمراض.

٣-١-٤ برنامج التحصين والأمراض المشمولة بالتحصين

يعمل برنامج على تحقيق نسب عالية للتغطية بالتحصينات تلامس نسبة ١٠٠٪ في معظم لقاحات التحصينات، والذي من خلاله تتم المحافظة على جرعة التحصين ومتابعتها بشكل مستمر حتى تقديم الجرعة للفئة المستهدفة، ويعمل برنامج التحصين والأمراض المشمولة بالتحصين على توفير جميع جرعات التحصينات الأساسية للوقاية من الأمراض المعدية للفئة المستهدفة.

٣-١-٥ برامج العمل على ترسيخ ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع»

لترسيخ ثقافة « الصحة مسئولية الجميع ، اعتمد النظام الصحي وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومع الجهات الحكومية والخاصة ومن المجتمع، برنامج «القرى الصحية»، وهو برنامج صحي تنموي مجتمعي يديره أفراد المجتمع و يمولونه جزئياً، و يهدف إلى تقوية و تأهيل أفراد المجتمع لتحديد احتياجاتهم حسب الأولوية و تلبيتها وفق خطة تنفيذية متّفق عليها، حيث يتم تنظيم القرية من خلال تشكيل لجنة تنمية القرية تتفرع منها لجان فنية تخصصية و تكون تحت إشراف اللجنة الصحية بالولاية، و يتم تقسيم القرية إلى أحياء، و في كل حي توجد ممثلة للأسر و التي تقوم بجمع و تحديث البيانات الخاصة بالأسر في ذلك الحي و التي من خلالها يتم تحليل الواقع الراهن للقرية و تحدد وفق نتائجه أولويات وخطة العمل في القرية، وتعمل وزارة الصحة على التوسُّع في تطبيق برنامج القرى الصحية في مختلف المحافظات، وتعميق العمل بمكوناته، حيث يوجد حاليا حوالي ٣٣ قرية تطبّق منهجية القرى الصحية.

٣-١-٦ البرنامج الوطني لزراعة الأعضاء

كانت سلطنة عُمان من أوائل الدول التي بدأت بزراعة الأعضاء في المنطقة؛ حيث كانت أول عملية نقل أعضاء في عام ١٩٨٨، وقام النظام الصحي بالتشجيع على التبرع بالأعضاء. واستكمالا لهذا الأمر، فقد تم سن القوانين والإجراءات التي تُنظم هذا الجانب حسب معايير عالمية ومبادئ الإسلام. وتحترم المتبرِّع والمتبرَّع له، فقد قامت وزارة الصحة وبالتعاون مع الرابطة العمانية لزراعة الأعضاء بالعديد من الفعاليات والنشرات والندوات التثقيفية في هذا الجانب، كما جاءت فكرة التطبيق الإلكتروني التثقيفي لزراعة الأعضاء «عطاؤك حياة « لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن التبرع بالأعضاء لدى البعض في المجتمع، ليكون هذا التطبيق مصدرًا موثوقًا به في هذا الجانب.

وتعتبر الموافقة الاختيارية للمتبرع في حياته ومع ذويه بعد وفاته من الشروط الأساسية، كما لا يكون هناك مقابل مادي أياً ما كان نوعه مقابل هذا التبرع، وتشير الإحصائيات، بأنه خلال عام ٢٠٢٢م تم التبرع بعدد ١٢ كلية و١٠ أكباد، والجدير بالذكر إنه تم اعتماد ١٩ ديسمبر يوما عُمانيا للتبرع بالأعضاء، ليكون مناسبة سنوية، لتذكير المجتمع بأهمية التبرع بالأعضاء ومساعدة المرضى، لما لها من أهمية في إسعاد الناس.

٣-٢ تلبية لاحتياجات المجتمعات المحلية لتحقيق العدالة الصحية، ومرافق الدعم في المناطق الطرفية والنائية.

يسعى النظام الصحي في سلطنة عمان إلى توفير خدمات طبية متخصصة بمعايير عالمية لجميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال التكامل بين المستشفيات والمرافق الصحية وتفعيل التطبيب عن بعد وتعزيز دور القطاع الصحي الخاص، مما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية المتخصصة وتلبية احتياجات المرضى بشكل أفضل، فقد تم تدشين خدمة «العيادة الافتراضية»، وهي عبارة عن خدمة صحية يتلقاها المريض عن بعد بالتواصل السمعي/البصري مع الطبيب الاستشاري، بدون زيارة المؤسسة الصحية، ويقوم الطبيب الاستشاري/الاختصاصي بتشخيص حالة المريض، وفي حال تطلب الأمر لعمل بعض الفحوصات التشخيصية فيتم تحويل المريض إلى أقرب مؤسسة صحية لديه، على أن يقوم الطبيب بمتابعة هذه الفحوصات وإرسال الدواء المباشر إلى أقرب مؤسسة لهذا المريض، وبدأت هذه الخدمة خلال جائحة كورونا (كوفيد-١٩) ، إلا أنه تم تطويرها خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، حيث بلغ إجمالي الزيارات لخدمة العيادة الافتراضية حوالي ١٧٦ ألف زيارة خلال عامي ٢٠٢٢م و ٢٠٢٣م، وجاري العمل على تقليل الفوارق بين المحافظات وتعزيز تقديم الرعاية الصحية في بيئات المجتمع المحلي.

٣-٣ القطاع الصحي الخاص شريكًا أساسيًا في تقديم الخدمات الصحية.

يعد القطاع الصحي الخاص شريكًا أساسيًا في تقديم الخدمات الصحية، كما أنه ركيزة أساسية في النظام الصحي، وفي هذا الجانب، فإن النظام الصحي يدعم القطاع الصحي الخاص ويشجعه لرفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، من خلال تقييم هذه المؤسسات للحصول على اعتمادات وشهادات دولية للجودة وسلامة المرضى.

إن الشراكة مع القطاع الصحي الخاص وإيجاد بدائل تمويل والاستثمار في القطاع الصحي تعتبر من الركائز المهمة في تطوير النظام الصحي، ومن أجل جعل القطاع الصحي الخاص

شريكا استراتيجيا ومحورا مهما لرفع قدرة وكفاءة المنظومة الصحية، والعمل على تعزيز تلك الشراكة برؤية بعيدة المدى من خلال دعم القطاع الصحي الخاص؛ ليكون شريكا استراتيجيا للمنظومة الصحية. بإيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي، ولرفد المخصصات المالية الحكومية لقطاع الصحة بمصادر رديفة لمواكبة الاحتياجات المتزايدة، تم وضع البرنامج الاستراتيجي: «منظومة التخطيط والتمويل لقطاع الصحة أكثر كفاءة ويتصف بالاستدامة»، لتنبثق منه عدة مشاريع، أهمها:

- إسناد بعض الخدمات الصحية لتقدم من قبل القطاع الصحي الخاص كخدمات الولادة، وغسيل الكلى، وفحص اللياقة، والتأهيل.
- تبسيط إجراءات التراخيص الاستثمارية ورقمنه تلك الخدمات المقدمة من خلال توحيد الإجراءات بمنصة إلكترونية لجميع التراخيص عبر البوابة الصحية الالكترونية والتي تقدم ٨٧١ خدمة الكترونية.
- العمل على إصدار الاعتماد الوطني للمؤسسات الصحية.
- العمل حاليا على إصدار الدليل الوطني للمواصفات والمقاييس الهندسية لتلك المؤسسات الصحية الخاصة.
- التأمين الصحي للعاملين في القطاع الصحي الخاص ودوره في تفعيل القطاع الصحي الخاص، وذلك من خلال حوكمة هذا القطاع بتشريعات منظمة وسياسات وطنية محكمة من خلال منصة «ضماني» والتي باتت هي الأخرى من أولويات الحكومة لتشجيع الشراكة مع القطاع الصحي الخاص.

ثلاث أدوار رئيسية لوزارة الصحة مع القطاع الخاص

تنظيم	● الحوكمة ● الموارد البشرية ● التمويل
تمكين	
شراكة	● الأدوية واللقاحات والأجهزة الطبية ● نظم المعلومات الصحية ● تقديم الخدمات الصحية

لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تعزيز توطين الأمن الدوائي، تسعى الحكومة لتشجيع وجذب الاستثمارات في مجال التصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية، بهدف زيادة الإنتاج المحلي من الأدوية والذي لا يتعدى نسبة ١٠٪ في الوقت الحالي، وعليه، قامت وزارة الصحة بإصدار الدليل الإرشادي الخاص بترخيص مصانع الأدوية البشرية والعشبية والأجهزة والمستلزمات الطبية والذي يوضح كافة الإجراءات والاشتراطات الخاصة بكل مراحل الترخيص، كما تم تحديد المدة الزمنية لإنجاز كل مرحلة، وبلغ عدد مصانع الأدوية والمستلزمات الطبية القائمة في نهاية عام ٢٠٢٢م ١٤ مصنعا، منها ٧ مصانع أدوية و٧ مصانع للمستلزمات الطبية، كما يوجد ٩ مصانع أخرى تحت الإنشاء (٧ مصانع أدوية و ٢ مستلزمات طبية). حيث قامت وزارة الصحة بدورها في تسهيل الإجراءات، حيث بلغ عدد الطلبات التي تم منحها موافقات مبدئية لإنشاء مصانع للأدوية والمستلزمات الطبية منذ عام ٢٠١٥ حتى بداية يناير ٢٠٢٣م عدد ٦٠ طلبا.

مختبر الاستثمار في القطاع الصحي ديسمبر ٢٠٢٢

٤٢ مشروع استثماري

١٢ فرصة أستثمارية

١٤ مبادرة تمكينية

الصناعة الطبية
٥١ مشاريع أستثمارية

الخدمات الصحية
٢ مشاريع استثمارية
٨ فرص استثمارية

تعزيز الصحة
٥ مشاريع استثمارية
٣ فرص استثمارية

الممكنات العامة
٢ مشاريع استثمارية
١ فرصة استثمارية

الرقم المستهدف للاستثمار

١٦٠ مليون ريال عماني من عام ٢٠٢٢ إلى

٣-٤ تحسين نوعية حياة المسنين، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

تم إطلاق العديد من مبادرات الصحة العامة الرئيسية، والتي تهدف إلى تحسين نوعية حياة المسنين، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وتحسين إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومرافق رعاية صحية متخصصة وتطوير التقنيات المساعدة بهدف تقديم خدمات وقائية وتثقيفية وتشخيصية وعلاجية وتأهيلية لفئة كبار السن ابتداء من عمر ٦٠ سنة، كما يقوم برنامج الرعاية المجتمعية على تقديم العديد من الإجراءات التمريضية والتأهيلية والاستشارات الطبية والغذائية للمستفيدين من الخدمة بالمجتمع، حيث تقدم هذه الخدمات مجموعة مؤهلة من الأطباء والممرضين وفنيي العلاج الطبيعي وأخصائي التغذية. ويهدف البرنامج الى تقييم احتياجات المسنين الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتوفير خدمات وقائية، وتأهيلية بالإضافة إلى الرعاية المجتمعية المنزلية.

٣-٥ جيل مدرسي وجامعي معافى بدنيًّا، سليم عقليًّا ونفسيًّا، متميز علميًّا، متفاعل اجتماعيًّا»

لتقديم عناية صحية شاملة تشمل احتياجات الطلبة البدنية و النفسية و الاجتماعية و توفر لهم الخدمات الصحية اللازمة، بدأ برنامج الصحة المدرسية في نهاية عام ١٩٩٠، حيث يتضمن البرنامج عدد من الانشطة والخدمات مثل :الفحص الطبي الشامل و فحص البصر لطلبة الصف الأول والرابع والسابع والعاشر، و كذلك اختبارات السمع وصحة الأسنان و مسح التراكوما لطلبة الصف الأول، كما يتم أيضا توفير التحصينات لطلاب الصف الأول و السادس والحادي عشر، و ذلك للوقاية من أمراض شلل الأطفال ، الدفتريا و التيتانوس وجدير بالذكر أن التغطية بالتطعيمات بين طلبة المدارس قد قاربت ١٠٠٪ .

وتعد أنشطة الصحة البيئة من الأنشطة الهامة والأساسية في برنامج الصحة المدرسية، حيث يتم تحقيق البيئة الصحية السليمة من خلال التأكد من: وجود الإضاءة المناسبة كل مباني المدرسة وبالصورة الصحيحة، وكذلك توفير التهوية الضرورية اللازمة، تزويد المدرسة بالماء الضروري النقي وتوفير الوسائل الصحية اللازمة للتخلص من النفايات والصرف الصحي الآمن، التخزين السليم للمواد الغذائية ونظافة مكان إعداد وبيع الأطعمة، خلو المدرسة من الحشرات أو القوارض ومكافحتها.

لضمان تأمين البيئة الملائمة للطلبة داخل المدرسة، يتم الكشف عن البيئة أثناء زيارة الفريق الصحي للمدرسة ويتم تقديم تقرير البيئة المدرسية مرتين سنويا. كما يتم إرسال عينة من مياه الشرب بالمدارس للتحليل بكتريولوجيا وكيميائيا مرتين سنويا، و جاءت مياه الشرب مطابقة للمواصفات القياسية العُمانية في تقرير النصف الأول من العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في٩٦,٣٪ من المدارس. وأصبحت دورات المياه متوفرة بصورة كافية لعدد الطلبة وذلك في حوالي ٩٨٪ من المدارس.

كما يهدف برنامج الصحة المدرسية أيضاً إلى تغيير مفاهيم واتجاهات وممارسات الطلبة وذلك عن طريق تقديم المعلومات الصحية السليمة والكافية لهم، حيث يمكن لهؤلاء الطلبة التأثير على أسرهم و مجتمعاتهم المحلية. ويتم ذلك من خلال برنامج متكامل للتثقيف الصحي لجميع الطلبة في المراحل العمرية المختلفة. وقد تم تفعيل هذا البرنامج من خلال كتاب « حقائق للحياة » حيث تم تقسيم الكتاب إلى جزأين، الجزء الأول يكون لطلبة الصف التاسع ويشتمل على المواضيع الخاصة بفترة المراهقة والصحة العامة. أما الجزء الثاني فيكون لطلبة الصف العاشر ويشتمل على المواضيع الخاصة بالصحة الإنجابية وأمراض العصر.

٣-٦ تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية "

تعتبر «الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي والحكومة الإلكترونية»، المنطلق الرئيسي في تطوير البنية الأساسية المتكاملة للحكومة الالكترونية ، والتي من خلالها انبثقت «الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية» ، والتي تعتبر من الركائز الرئيسية في تطوير النظام الصحي من خلال استخدام التقنيات الحديثة ، وتسهيل وصول جميع أفراد المجتمع إلى الخدمات الصحية .

ويهدف مشروع «الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية» إلى توظيف تقنيات الثورة الصناعية (الطب الافتراضي - الذكاء الاصطناعي - البيانات الضخمة) والاستخدام الأمثل في تحليل البيانات من أجل الفعالية والجودة في مخرجات الرعاية الصحية، وتفعيل التكامل والربط الالكتروني بين جميع القطاعات ذات العلاقة وتبادل بيانات الملف الطبي الموحد للمريض، وتحقيق الفعالية والاستدامة في إدارة الموارد المالية لتطوير الأنظمة بما يخدم جودة المخرجات والحد من الهدر والازدواجية، كما يساعد في تعزيز جودة وكفاءة الخدمات الصحية من خلال قياس رضا المستفيدين.

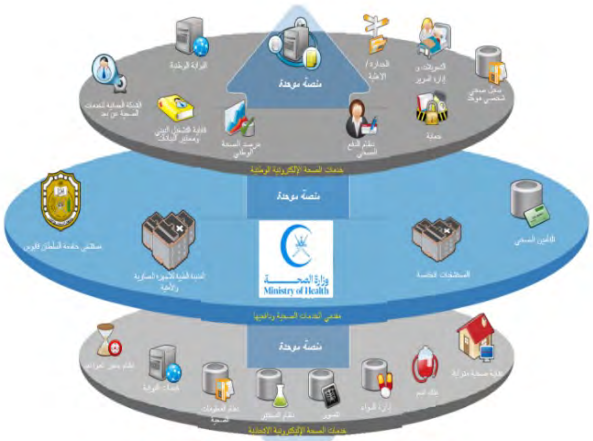

الإستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية

٣-٧ الاستثمار في البحث والتطوير والإطار المؤسسي الداعم.

إن مجال البحث العلمي والابتكار يُعَد ركيزة أساسية في التقدم، وأحد المُمَكّنات التي تتيح المجال لتطوير المعارف والمفاهيم، وتزويد صانعي القرار لاتخاذ قرارات مستنيرة لتصبح أكثر كفاءة وشفافية ولتعزيز البحث العلمي والابتكار في المجال الصحي ، فقد تم تنظيم ملتقى «تمويل البحوث الصحية»؛ بهدف تعزيز الشراكة البحثية مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، بما يعزز الارتكاز على المعرفة والابتكار وتطوير المهارات والقدرات البحثية. وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، كما قامت وزارة الصحة مع الجهات الحكومية والمؤسسات الاكاديمية ومراكز البحوث المحلية والعالمية بتوقيع مذاكرات تفاهم لتبادل الخبرات وتمويل البحوث الصحية .

٣-٨ الاستجابة الصحية والتدابير المتخذة خلال جائحة كوفيد_١٩بشكل متكامل (المواطنين والوافدين)، التعاون مع منظمات دولية

لقد اعتمدت سلطنة عمان في استجابتها للجائحة على عدة مرتكزات للصحة العامة ،وذلك من خلال القيادة الحكومية الموحدة والتي تمثلت في تشكيل لجنة عليا تضم جميع الجهات والقطاعات ذات العلاقة ، كما عملت الحكومة على تعزيز القدرة الاستيعابية وزيادة مرونة النظام الصحي بحيث يستطيع توفير الرعاية لحالات كوفيد-١٩ دون الإخلال بخدمات الرعاية الصحية الأساسية، كما كان للشراكة المجتمعية وتفعيل دور الاعلام وقنوات التواصل المجتمعي على كافة المستويات دور هام في الحد من انتشار فيروس كوفيد-١٩، واستفاد النظام الصحي بشكل كبير من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في الاستجابة للجائحة بما يشمل التواصل وتقديم الخدمات الحكومية، و في استطلاع للرأي قام به المركز الوطني للإحصاء و المعلومات، تبين أن حوالي ٩٥٪ من المبحوثين راضون عن القرارات والاجراءات المتخذة على المستوى الوطني للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ وذلك خلال المراحل الأولى لها (فبراير الى مايو ٢٠٢٠).

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

رغم ما شهده المجال الصحي من تحسن واضح ، حسب ما تؤكده الكثير من المؤشرات، إلا انه لايزال يستشرف جملة من الجوانب التطويرية التي من شأنها تحسين الحالة الصحية للسكان بجميع فئاتهم، منها على سبيل المثال حلحلة مركزية بعض الخدمات الصحية ذات الرعاية الصحية المتقدمة في العاصمة والمدن الأساسية، والعمل على زيادة الموارد البشرية بما يساهم في الوصول لمعدلات كافية من الكوادر الطبية ومعدلات أعداد الأسرّة نسبة للسكان، بالإضافة إلى إيجاد خطط للتصدي للتحديات المرتبطة بالتحول في الخريطة الوبائية ومواكبة التقنيات الحديثة في مجالات التشخيص والعلاج. وفيما يلي عددا من المجالات التي يجب الاهتمام بها ومنها:

- تقييم الاحتياجات العاجلة والطارئة والتخصُّصية لكل المحافظات لرفع جودة الخدمات على أساس مبدأ سهولة الوصول للخدمة في أقصر وقت ممكن.
- تطوير خدمات الطوارئ لتسريع عملية تقديم الخدمات الصحية في الوقت المناسب، وذلك من خلال إضافة العديد من الأجهزة الطبية والجراحية اللازمة في مختلف أقسام الطوارئ.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- العمل على توظيف مزيد من تقنيات الثورة الصناعية المتمثلة في الطب الافتراضي والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، واستخدامها الاستخدام الأمثل في تحليل البيانات من أجل الفاعلية والجودة في مخرجات الرعاية الصحية.
- الإسراع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية عبر أتمتة ورقمنه الخدمات المقدمة.
- تعزيز دور القطاع الصحي الخاص ومشاركته في تقديم وتجويد الخدمات الصحية ورفع كفاءتها
- العمل على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للأطفال الأقل من خمس سنوات.
- تبني استراتيجيات وبدائل لتمويل الخدمات الصحية بما يحافظ على جودة وإتاحة الخدمات الصحية
- تعزيز الاستثمار في تأهيل الكوادر الطبية والطبية المساعدة الوطنية تأهيلا عاليا لمواجهة عدم كفاية الموارد البشرية كما ونوعا.

التعليم الجيد

تحقيق التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع

انطلاقا من التوجه الاستراتيجي للتعليم في رؤية عمان ٢٠٤٠ بتوفير تعليم شامل وتعلم مستدام وبحث علمي، يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنية منافسة، تعمل سلطنة عمان على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والهدف الرابع منها بشكل خاص في ضمان توفير هذا الحق للجميع دون استثناء مدعوما بالقوانين والتشريعات الوطنية المنسجمة مع التوجهات الدولية. وأصبح الاهتمام أكبر بمجالات البحث العلمي، والابتكار والابداع في التعليم، ورعاية الموهوبين، والتعليم الإلكتروني وتخضير التعليم، متناغمًا مع ما تضمنته رؤية عمان ٢٠٤٠ من محاور مرتبطة بمجال التعليم والتعلم والبحث العلمي.

توفير فرص التعليم للجميع

يعمل النظام التعليمي على توفير فرص التعليم لكل من يقطن على أرض سلطنة عمان، وتوجيه الجهود لرفع جودة التعليم وتعزيز البنية الأساسية لمخرجات تواكب تطلعات مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠م، وتعكس المؤشرات النجاحات التي يقدمها قطاع التعليم والاهتمام بجودته، ومراعاة توفير الموازنات والموارد المالية اللازمة، حيث بلغت نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي (١٥٪) في العام ٢٠٢٢م، وحققت سلطنة عمان المرتبة (٩) في نسبة الانفاق الحكومي على التعليم لكل طالب، والمرتبة (٢)في نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين في مؤشر الابتكار العالمي ٢٠٢٣.

ويكفل النظام الأساسي للدولة التعليم المجاني كحق أساسي للجميع، وأن الانصاف والشمول والمساواة تعد من المبادئ الأساسية للنظام التعليمي في البلاد، دون تمييز من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، ويكون إلزاميا حتى الصف العاشر، بموجب المادة (٢٤) من قانون التعليم المدرسي رقم (٣١/ ٢٠٢٣) وقانون الطفل رقم (٢٢/ ٢٠١٤).

تحسين نوعية التعليم واكساب المهارات

لتحقيق متطلبات الجودة، وتحسين نوعية التعليم والتعلم واكساب المهارات اللازمة والأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وتحقيق نتائج تعلم جيدة، فقد استمرت مشاركة وزارة التربية والتعليم في الدراسات الدولية لقياس مهارات القراءة والكتابة والحساب ونوعية التعليم (PIRLS) و(TIMSS)، ما يعكس التوجه لاستخدام معايير تقويم دولية تتميز بالمصداقية العالمية. وحافظ طلبة سلطنة عمان على تقدمهم في مستوى أدائهم في الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة (**PIRLS**) للصف الرابع، حيث حققوا ٤٢٩ نقطة مقارنة بـ ٤١٨ نقطة في دورة عام ٢٠١٦.

وفي الدراسة الدولية (TIMSS ٢٠١٩) للرياضيات في الصف الرابع والثامن، فقد حقق الطلبة تقدما مقارنة بدورة عام ٢٠١٥، حيث حصلوا في الصف الرابع على ٤٣١ نقطة في الرياضيات مقارنة بـ ٤٢٥ نقطة في العام ٢٠١٥، وفي مادة العلوم للصف الرابع حصلوا على ٤٣٥ نقطة في دورة عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٤٣١ نقطة في العام ٢٠١٥.

ويسعى القائمون على قطاع التعليم في سلطنة عمان إلى إيجاد بيئة تعليمية متوازنة بين الكم والكيف، والاهتمام بالجودة في تقديم الخدمة التعليمية، حيث تشير آخر الإحصاءات بأن نسبة الالتحاق الإجمالية في الصف الأخير في المرحلة الابتدائية ١٠٠,٥٪ ونسبة الالتحاق الإجمالية في الصف الأخير في المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي ١٠٠,٧٪ للعام ٢٠٢٢.

التحاق كل الطلبة بالتعليم

نظرا لتبني السياسات والبرامج لتعزيز تقدم الطلبة في مراحل التعليم المدرسي عبر المراحل الدراسية، فقد بلغت نسبة الأطفال خارج المدرسة في عمر التعليم الابتدائي (٤-١) ١,٦٪ ونسبتهم في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (١٠-٥) ٣,٤٪، في العام ٢٠٢٢م.

ويشير انخفاض نسبة الأطفال الأكبر سنا من أعمار صفهم الدراسي في مرحلة التعليم الأساسي (١٠-١) إلى نجاعة السياسات والبرامج والتشريعات والقوانين التي تضمن التحاق كل الطلبة بالتعليم، حيث بلغت النسبة في الحلقة الأولى من التعلم الأساسي (٤-١) ٠,٠٢٪، وفي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (١٠-٥) ١,٥٠٪ في العام ٢٠٢٢.

وتولي سلطنة عمان اهتماما كبيرًا بتنمية الطفولة المبكرة في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية إيمانا منها بأهمية الاستثمار في هذه الفئة والتي تمثل إحدى الدعائم الأساسية لبناء المجتمع، وينظم العمل فيها قانون الطفل رقم (٢٢/٢٠١٤) وقانون التعليم المدرسي رقم (٣١/ ٢٠٢٣)، وفق ما ورد من استراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦-٢٠٢٥) والاستراتيجية الوطنية للطفولة (٢٠١٦-٢٠٢٥).

ويتولى القطاع الخاص مسؤولية توفير التعليم قبل المدرسي مع وجود رياض الأركان التعليمية المنتشرة في كل المحافظات وصفوف التهيئة قبل التعليم الابتدائي التي تقدمها وزارة التربية والتعليم في المناطق البعيدة التي لا توجد بقربها أي مدارس خاصة والبالغ عددها ١١٣ صف تهيئة يدرس فيها ما يقارب ٢٦٨٢ طالبًا وطالبة، حيث بلغت نسبة القيد الإجمالية في التعليم قبل المدرسي٥٧٪، ومعدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل الالتحاق بالتعليم الابتدائي) ٨١,٥٪، في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وتتكامل الجهود بين مختلف الجهات المعنية بالطفولة في مجال التغذية والصحة المدرسية من خلال التعاون بين وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم، واللتان تعملان جنبا إلى جنب لتوفير البيئة الصحية والتغذية المناسبة للأطفال في

المدارس.

بيئة داعمة للإبداع والابتكار

تدعم سلطنة عمان التنوع في مجالات المعرفة المختلفة، وتطوير البرامج الدراسية بما يتواكب مع متطلبات التنمية المستدامة والتقدم العلمي. ومن أجل توفير البيئة التعليمية التدريبية والبحثية الداعمة للإبداع والابتكار وانتاج المعرفة وريادة الأعمال فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان (٧٠) مؤسسة أكاديمية (٤١) منها حكومية و (٢٩) مؤسسة خاصة موزعة جغرافيًا على مختلف المحافظات حسب احصاءات العام الأكاديمي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م. وتعمل الحكومة على توفير التعليم العالي المجاني للطلبة الملتحقين بالمؤسسات الحكومية، وتقوم السياسات التعليمية على ضمان إتاحة فرص المنافسة للالتحاق بالتعليم العالي لكل الطلبة المستوفين لشروط القبول من مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله سواء من الذكور أو الإناث على حد سواء. ووفقاً لإحصائيات العام الأكاديمي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ فقد بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي (٤٧,٦٪).

تعزيز التعاون والشراكة الإقليمية والدولية

وفي إطار التبادل الثقافي وتعزيز التعاون والشراكة الإقليمية والدولية في مجال التعليم العالي، يتم ابتعاث عدد من الطلبة للدراسة خارج البلد، وبلغ عدد المبتعثين في العام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ نحو (٦٠٦) طالباً وطالبة، شكلت الإناث ما يقارب ٤٢٪ منهم، خصص جزء من هذه البعثات للطلبة من ذوي الإعاقة بالإضافة إلى قبولهم أيضا في مؤسسات التعليم العالي المحلية. وتستقطب سلطنة عمان عدد اً من الطلبة الدوليين سنويا للدراسة بمؤسسات التعليم العالي، إذ بلغ عددهم في العام الدراسي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ ما يقارب (٣٤٥٤) طالبا وطالبة. وتعمل الجهات المختصة على تمكين أبناء الضمان الاجتماعي وتأهيلهم لتنمية قدراتهم وتطويرها للاعتماد على أنفسهم، حيث قُدّم لهم خلال العالم الأكاديمي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ ما يقارب (٦٧٥) منحة للدراسة في الجامعات والكليات الخاصة المحلية للدراسة الجامعية ممن لم يستوفوا شروط القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

تنمية المهارات لسوق العمل

وفي إطار الجهود الكبيرة التي تبذل لتنمية المهارات التقنية والكفاءات اللازمة لممارسة ومزاولة الأعمال، والسياسات المتبعة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يشير استطلاع قياس النفاذ واستخدام تقنية المعلومات والاتصالات في دورته الثالثة لعام ٢٠٢١ إلى العديد من النتائج الإيجابية، حيث أشار إلى أن ٩٤٪ من الأسر المعيشية لديها نفاذ إلى الانترنت.

بيئة تعليمية جاذبة

يضمن قانون التعليم المدرسي توفير بيئة مدرسية آمنة وجاذبة، واكتساب الطلبة للمعارف والمهارات والكفايات المحددة في كل مرحلة تعليمية، والحصول على الرعاية الصحية المناسبة، والحصول على خدمة النقل المدرسي المجاني الآمن من مقر الإقامة إلى المدرسة والعكس، وتوفير الخدمات اللازمة لتعزيز الصحة النفسية، والبدنية، والاجتماعية، وخدمات التوجيه والإرشاد المهني للطلبة.

كما تعمل على توفير البنية الأساسية الجيدة للاتصال بشبكة الانترنت، حيث تشير آخر الإحصاءات لعام ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى توفير شبكة الانترنت لأغراض تعليمية لحوالي ١٠٠٪ من المدارس، و١٠٠٪ نسبة توفر أجهزة الحاسوب لأغراض التعليم فيها، وتتوفر الطاقة الكهربائية في كل المدارس بنسبة تغطية ١٠٠٪، كما تتوفر المرافق الصحية الأساسية لكلا الجنسين في المدارس، ومرافق غسل الأيدي وأماكن شرب المياه الصالحة غير المختلطة بنسبة ١٠٠٪، مع توفير وسائل النقل الآمنة والمجانية لكافة الطلبة دون استثناء.

تعد البيئات التعليمية الآمنة والشاملة والمنصفة، حاسمة لتحقيق التعلم الفعال، وتحسين الكفاءة والفعالية، وتعمل كافة الجهات المعنية في سلطنة عمان على توفير بيئة تعليمية تتكامل فيها كافة العناصر، وتتحقق فيها كافة المعايير المرتبطة بالإدارة والمعلمين والطلبة والمناهج والمجتمع المحلي وأولياء الأمور، بحيث لا يشعر فيها الطالب بالخوف أو القلق، والحرص على تعلمه ونمائه، وإزالة كافة المعيقات التي تمنع من الوصول إلى فرص تعليمية عادلة للجميع دون استثناء، و وضع سياسات لحماية الدارسين وكافة العاملين في التعليم، ومعالجة بعض السلوكيات المتعلقة بالعنف والتنمر من خلال وجود خطط إجرائية للحد من ظاهرة التنمر، وبرامج تدريبية مستمرة للأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين في المدارس، وتنفيذ المحاضرات وبرامج تدريبية حول التدخل المبكر تجاه ظاهر التنمر.

رعاية الطلبة ذوي الإعاقة

تنص المادة (٥١) من قانون الطفل على أن «للطفل المعاق كافة الحقوق المقررة بموجب أحكام القانون دون تمييز بسبب الإعاقة» وتنص المادة (٥٢) من نفس القانون على أن «تكفل الدولة رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة وفقا لأحكام قانون رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعمل الدولة وولي الأمر على تمكين الطفل المعاق من التمتع بكافة خدمات رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة».

ووفق لإحصاءات للعام الدراسي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، بلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين يتلقون الخدمة التعليمية (٢٣٨٠) طالبا وطالبة، سواء كان في صفوف الدمج بالمدارس الحكومية أو في مدارس التربية الخاصة لمختلف أنواع الاعاقات.

التكافؤ والمساواة بين الجنسين

تشير آخر المؤشرات إلى تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين في التعليم، وإن وجدت فروقات بسيطة فإن ذلك يرجع إلى طبيعة التركيبة السكانية لصالح الذكور، حيث بلغ مؤشر التكافؤ في معدل الالتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي للصفوف (١-٤) ٠,٩٩، ومعدل التكافؤ في البقاء في التعليم الأساسي ١,٠، ومعدل التكافؤ في الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم ما بعد الأساسي ١,١.

تضمين مفاهيم التنمية المستدامة والمواطنة في المناهج الدراسية

تعمل الجهات المعنية بالتعليم على تضمين مفاهيم التنمية المستدامة والمواطنة في المناهج الدراسية من خلال عدد من وثائق السياسات، كوثيقة المفاهيم العامة في المناهج الدراسية، وهي وثيقة مرتبطة بإدماج التربية البيئية ومفاهيم حقوق الانسان والطفل والكوارث الطبيعية في المناهج الدراسية.

ويحرص النظام التعليمي على تعزيز إتباع أساليب العيش المستدام والتركيز على الجوانب المعرفية، وإكساب الطلبة المعارف والمهارات والقيم، من أجل مزاولة حياة سليمة ومنتجة، وتقوم وزارة التربية والتعليم بجهود كبيرة لتعليم مهارات حياتية عديدة بشأن التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، وتطبيق برامج الأقران وإعداد كتيبات «شخصيتي الإيجابية»، حيث وصلت نسبة التغطية بالتوعية بالإيدز في المدارس إلى ١٠٠٪.

تعزيز قدرات الهيئة التعليمية

تعمل الجهات المعنية على تعزيز قدرات المعلمين وضمان تأهيلهم المهني، وتقديم أوجه الدعم اللازمة، إيمانا بدورهم الكبير في تحسين نتائج التعلم، من خلال تزويدهم بالمهارات التكنولوجية اللازمة والدراية الإعلامية ومهارات التعامل النقدي، وطرائق التدريس الحديثة لضمان وجود تأثير إيجابي وتعزيز قيادتهم للعمل.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الرابع

تشير نتائج مؤشرات الهدف الرابع إلى تحسّن ملحوظ في مستوى طلاب الصفين الرابع والثامن في مهارات القراءة والرياضيات، الإناث الأعلى كفاءة في المهارات المختلفة.

وتزامناً مع الجهود الرامية إلى زيادة ورفد الحقل التربوي بالمعلمين تم تعيين أكثر من ٥٦٠٠ معلمًا ومعلمة في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، إذ بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم مؤهل (١٢.٦)، كما أن النسبة المئوية للمعلمين المؤهلين في سلطنة عمان وفقاً للمعايير الدولية بلغت ١٠٠٪، فيحمل ٨٥,٧٪ منهم درجة البكالوريوس، و٩,١٪ درجة الدبلوم العالي، و٢,٢ درجة الماجستير، و٢,٧ درجة الدبلوم. وخلال العام ٢٠٢٣ نفذ المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين ٢٧ برنامجاً مركزياً استهداف ١٢٦٦ متدربًا، و١٠٩ برنامجاً لا مركزيا استهدف ٥٣٥١ متدربًا.

وبالنسبة إلى معدلات إكمال الدراسة بالمراحل التعليمية، نجد أن ٩٧٪ من السكان أتموا التعليم الابتدائي، ٨٨٪ أتموا التعليم الإعدادي، و٧١٪ أتموا التعليم الثانوي، والإناث أفضل أداء من الذكور، وهناك تقارب كبير بين الذكور والإناث في نسب الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة.

وعلى صعيد مسارات النمو للأطفال، يعتبر المجال الصحي هو أفضل مسارات النمو للأطفال أقل من خمس سنوات في سلطنة عُمان، يليه المجال التعليمي. وتحقق الإناث معدلات أفضل من الذكور في مسارات النمو المختلفة.

٩٨٪ من السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر يجيدون القراءة والكتابة، وترتفع النسبة بين الذكور إلى أكثر من ٩٨٪.

يتمتع الشباب بالكثير من مهارات تقنيات المعلومات، ويحصل نحو نصف الشباب في العمر (١٥ - ٢٤) سنة على تدريب.

يتم تضمين قيم المواطنة العالمية وتعميم البيئة والتنمية المستدامة على مختلف الصُعُد (المناهج الدراسية، السياسات التعليمية، تقييم الطلبة، تعليم المعلمين)، بدرجة كبيرة

كما يحصل جميع المعلمين في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، على تأهيل مناسب.

تتمتع كافة المدارس بالخدمات الأساسية، مثل المرافق والبنية التحتية الملائمة للمعاقين والطاقة الكهربائية ... وغيرها، وفي سبيلها للتغطية الشاملة بالإنترنت والتي وصلت إلى ١٠٠٪.

مستوى طلاب الصفين الرابع والثامن في مهارات القراءة والرياضيات

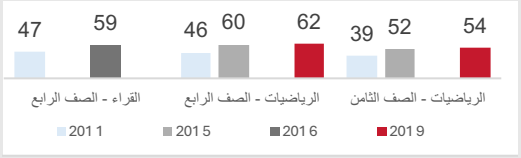

معدل إكمال الدراسة ٢٠٢٠

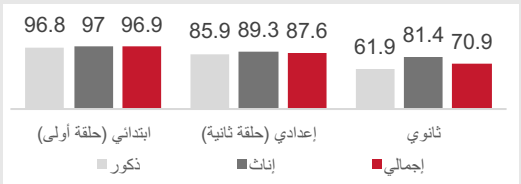

نسبة السكان الذين يحققون مستوى ثابتا من الكفاءة في مهارات القراءة والحساب٢٠٢٢

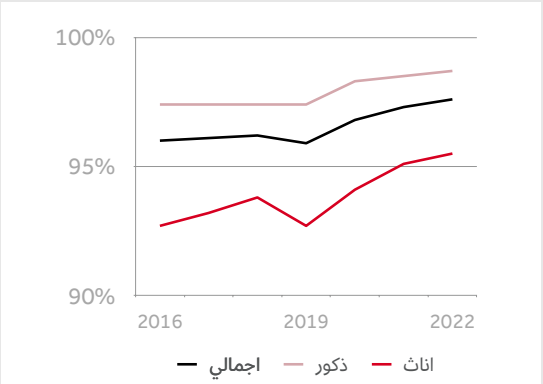

مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) في الالتحاق في التعليمي ٢٠٢٢

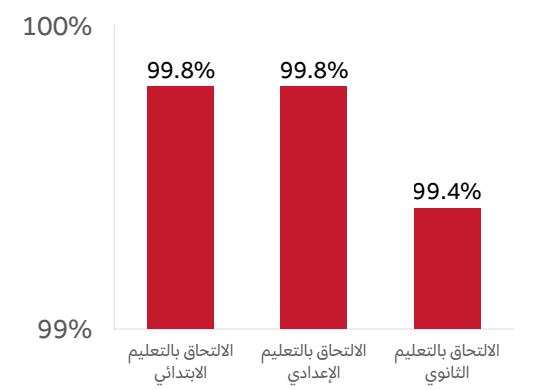

تضمين قيم المواطنة العالمية وتعميم البيئة والتنمية المستدامة على مختلف الصُعُد ٢٠٢٠

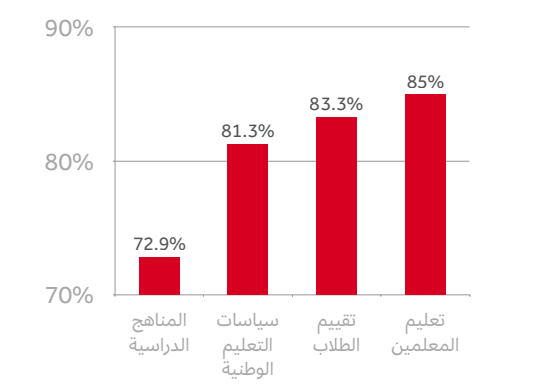

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٤-١-١	نسبة الأطفال / الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (أ) القراءة، (ب) والرياضيات - (٢٠١٩)	الرياضيات - الصف الرابع:٦٢ الرياضيات - الصف الثامن:٥٤	●	↗
٤-١-٢	معدل إكمال الدراسة (التعليم الابتدائي، والتعليم الإعدادي، والتعليم الثانوي) - (٢٠٢٠)	الابتدائي-الحلقة الأولى: ٩٧٪ الإعدادي -الحلقة الثانية: ٨٨٪ التعليم الثانوي: ٧١٪	●	↑
٤-٢-١	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي. - (٢٠١٤)	الصحة:٩٢٪ التعليم ٨٤٪ الرفاه النفسي.٦٨٪	●	↑
٤-٢-٢	معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس - (٢٠٢٢)	الذكور: ٨٠,٤٪ الإناث: ٨٢,٥٪ الإجمالي: ٨١,٥٪	●	↑

٤-١-٣	معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية. - (٢٠٢٠)	٥١	●	
٤-١-٤	نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تقنيات المعلومات والاتصالات. - (٢٠٢١)	٥٧,٤	●	↑
٤-١-٥	مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من النزاعات، متى توافرت البيانات عن ذلك) مؤشر المساواة (نسبة الاناث/نسبة الذكور) في الالتحاق في التعليم - (٢٠٢١)	٪٩٩,٧	●	↑
٤-١-٦	نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و (ب) الحساب، بحسب الجنس - (٢٠٢٢)	الذكور: ٪٩٨,٥ الإناث: ٪٩٥,١ الإجمالي: ٪٩٧,٦	●	↑
٤-١-٧	مدى تعميم: (أ) تعليم المواطنة العالمية (ب) والتعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل مساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، في جميع المستويات في (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) والمناهج، (ج) وتربية المعلم، (د) وتقييم الطالب. - (٢٠٢٠)	سياسات التعليم الوطنية: ٪٨١,٣ المناهج الدراسية: ٪٧٢,٩ تدريب المعلمين: ٪٨٥ تقييم الطلاب: ٪٨٣,٣	●	↑
٤-أ-١	نسبة المدارس التي تحصل على: (١) الطاقة الكهربائية، (٢) شبكة الانترنت لأغراض التعليم، (٣) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (٤) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة، (٥) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (٦) مرافق أساسية لغسل الأيدي (بحسب تعريفات مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع - (٢٠٢١)	-توفر طاقة كهربائية: ٪١٠٠ -توفر انترنت لأغراض التعليم: ٪٩٧ -توفر أجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم: ٪١٠٠ -بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين: ٪١٠٠ -مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة: ٪١٠٠ -مرافق أساسية لغسل الأيدي: ٪١٠٠	●	↑
٤-ج-١	نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين - (٢٠٢٢)	٪١٠٠	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

انطلاقا من مبدأ الحق في التعليم، وإتاحته للجميع دون تمييز، تأكد كل التشريعات والسياسات في سلطنة عمان على هذا الحق في الحصول على تعليم مجاني وإلزامي، ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع، حيث أكد قانون التعليم المدرسي رقم (٢٠٢٣/٣١) في المادة (٤٢)، على أن للطلبة حقوق متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب آخر، وفي المادة (١٤) على مجانية التعليم في المدارس الحكومية، وفي المادة (٢٤) على أن التعليم الأساسي من الصف الأول إلى الصف العاشر إلزامي لجميع الأطفال.

القوانين والسياسات الوطنية

تدعم القوانين والسياسات الوطنية والوثائق التوجهات الرامية إلى الدفع بتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة، كوثيقة فلسفة التعليم، وهي المرجع الأساسي لكل السياسات التعليمية، وتضمينها لمجموعة من المبادئ (١٦ مبدأ) التي تنبثق منها الأهداف التعليمية العامة، كمبدأ التربية على حقوق الانسان وواجباته، ومبدأ التربية من أجل التنمية المستدامة ومبدأ التربية من أجل السلام والتفاهم، ومبدأ التعلم مدى الحياة، ومبدأ الهوية والمواطنة.

التعليم من أجل التنمية المستدامة

تدعم سلطنة عمان النظرة إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة أحد المكونات الأساسية للتعلم مدى الحياة، وتعمل كافة المؤسسات التعليمية على دعم الكفاءات المتصلة بالاستدامة من خلال التعليم في الموضوعات المتعلقة بتغير المناخ وأنماط الاستهلاك المستدامة والمواطنة والتسامح والقيم وحقوق الانسان واحترام التنوع الثقافي في المناهج الدراسية، وتوفير بيئة تعليم وتعلم تفاعلية تركز على الدارسين، من أجل إيجاد مخرجات واعية بكل هذه المفاهيم. **وأسفرت عن هذه الجهود إلى انضمام ثلاث مدن عمانية (مسقط- نزوى- صور) إلى الشبكة العالمية لمدن التعلم في العام ٢٠٢٤.**

كما انضمت سلطنة عمان إلى الشبكة العالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ESD-Net والتي أسستها منظمة اليونسكو في العام ٢٠٢٢م، مما حدا بالمعنيين تطوير وتنفيذ مبادرة وطنية لتسريع وتيرة العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وصياغة المبادرة القطرية لتحقيق الأهداف عن طريق التعليم، كما انضمت عمان إلى مبادرة الشراكة من أجل تخضير التعليم، وهي إحدى مخرجات قمة تحويل التعليم في نيويورك ٢٠٢٢م، لتطوير المناهج والتقييمات والبنية التحتية والثقافة المدرسية الخضراء ولتعزيز التوعية والمشاركة في مواجهة التحديات البيئية.

انضمام مدن (مسقط، نزوى، صور) إلى الشبكة العالمية لمدن التعلم

الشبكة العالمية لمدن التعلم هي شبكة دولية ينسقها معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة موجهة لدعم سياسات وتحسين ممارسات التعلم مدى الحياة من خلال تعزيز الحوار حول السياسات والتعلم من الأقران بين المدن والأعضاء، وإقامة الروابط وتعزيز الشراكات، وتوفير تنمية القدرات وتطوير أدوات للتشجيع والاعتراف بالتقدم المحرز في بناء مدن العالم.

وفي ١٤ فبراير ٢٠٢٤ أعلنت منظمة اليونسكو عن ضم الثلاث مدن عُمانية إلى شبكة اليونسكو العالمية لمدن التعلم؛ وذلك لنشر الوعي عن التعليم من أجل التنمية المستدامة في المجتمع المحلي، وللارتقاء بترتيب سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

تحرص هذه المدن على حشد مواردها في جميع القطاعات بما يعزز التعلم الشامل للجميع منذ مرحلة التعليم الأساسي حتى مرحلة التعليم العالي، وتقوم بتنشيط التعلم داخل الأسر والمجتمعات المحلية، وتيسر التعلم من أجل العمل وأثناء العمل، وتوسع نطاق استخدام تكنولوجيا التعلم الحديثة، وتعزز الجودة والتميز في مجال التعلم، وتعزز ثقافة التعلم مدى الحياة، وتعزز مدينة التعلم بفضل ذلك قدرات الأفراد والتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والثقافي والتنمية المستدامة.

علماً بأن سلطنة عمان قد استبقت العالم وطبقت مشروع المدارس الخضراء في العام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إذ يعتبر أحد المشاريع الرائدة في سلطنة عمان التي تعني بالتوعية بأهداف التنمية المستدامة في البيئة المدرسية، حيث بدأ المشروع بتطبيقه في ١٢ مدرسة موزعة على محافظتين، وانضمت ٥٣ مدرسة للمشروع في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وقد وثق هذا المشروع العلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الدعم.

مشروع المدارس الخضراء

يعد مشروع المدارس الخضراء من المشاريع التي تحقق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، إذ يهدف إلى تثقيف الطلبة والمجتمع المحلي وتوعيتهم بقضايا البيئة والاقتصاد الدائري والاستدامة، ويساعد المشروع أيضا على تربية الطلبة على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة وهو يعمل على توجيه الطلبة والمعلمين إلى الاهتمام بالجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي من التنمية المستدامة، والعمل من خلال المدرسة على حل القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع في جوانب التنمية، وذلك بمشاركة أولياء الأمور والطلبة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

قضايا البيئة والمناهج التعليمية

تعد سلطنة عمان من الدول الناشطة في حفظ وحماية مواردها الطبيعية، وتوجد وحدات معنية بالتعليم البيئي في عدد من الكتب الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة، تناقش قضايا تغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المستدام والنمو الاقتصادي والمهارات الحياتية وزيادة وعي الطلبة في طريقة حصولهم على المعلومات في القضايا ذات العلاقة بالتنمية المستدامة والمواضيع الحاسمة.

وتعمل وزارة التربية والتعليم على تعزيز بناء القدرات في مواضيع التنمية المستدامة، والعمل على تدريب المعلمين من خلال البرامج التي ينفذها المعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، وتم تنفيذ ورشة عمل متخصصة **بعنوان «مختبرات التعليم من أجل التنمية المستدامة»** لكل أصحاب المصلحة في التعليم من أجل التنمية المستدامة من جهات حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني ومؤسسات شبابية، خلال العام ٢٠٢٣.

التعليم التقني والمهني

يعد قطاع التدريب المهني والتقني منظومة متكاملة تعمل على إعداد مخرجات تقنية ومهنية ذات جودة عالية تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية. حيث بدأت وزارة التربية والتعليم في مشروع تطبيق التعليم المهني والتقني في التعليم ما بعد الأساسي وفق أفضل الممارسات الدولية في مرحلته الأولى في عدد من المدارس بشكل تدريجي، على أن تراعي الخطة الدراسية المعتمدة استحداث مناهج دراسية وفق متطلبات برامج مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، تتيح للطالب المرونة في اختيار المناهج الدراسية التي تتوافق مع ميوله ورغباته.

وتشرف كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية على التعليم التقني والمهني لمرحلة الدبلوم والبكالوريوس. حيث توجد ٧ كليات مهنية، و٨ فروع لجامعة التقنية والعلوم التطبيقية تطرح أكثر من (٥٧) برنامجاً في تخصصات الهندسة، والدراسات التجارية، والعناية بالصحة والجمال، وتقنيات الزراعة، وتقنيات الملاحة البحرية والصيد والهندسة البحرية، والمحاسبة، وخدمة العملاء، والتخصصات اللوجستية، وتقنية المعلومات، والعلوم التطبيقية والصيدلة، وتصميم الأزياء، والتصوير الضوئي. ويمنح التعليم التقني والمهني في سلطنة عمان مؤهلات مختلفة، بداية من شهادات الدورات التدريبية، كالكفاءة المهنية (محدود المهارة - ماهر - مهني) والدبلوم المهني بعد البرنامج التأسيسي، والدبلوم المتقدم (ثلاث سنوات) والبكالوريوس بعد البرنامج التأسيسي.

مسار التعليم التقني والمهني في التعليم ما بعد الأساسي

تعليم مدته سنتان يهدف إلى تنمية معارف الطلبة وتطوير مهاراتهم العملية في تخصصات مهنية وتقنية وفق ميولهم ورغباتهم، ويتكون البرنامج الدراسي من مواد أساسية وتخصصية لتهيئة الطلبة لسوق العمل وتمكينهم من مواصلة دراستهم في مرحلة التعليم العالي. ويعد أحد المسارات التعليمية المعتمدة، ويشمل تخصصات في مختلف المجالات المرتبطة باحتياجات سوق العمل.

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

في ظل سوق العمل ومتغيراته، تأتى أهمية البرنامج التنفيذي للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، من خلال العديد من البرامج والمشاريع الرقمية. والتي تهدف إلى تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغرس المهارات اللازمة للتقنيات المتقدمة، وثقافة الأمن والسلامة الرقمية.

ويأطر كل ذلك نظام متكامل لحوكمة المنظومة التعليمية بما يضمن مرونتها وفاعليتها واستمرار تطورها وتقييمها وفق المعايير الوطنية العالمية من خلال مؤسسة وطنية مستقلة وهي الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم.

برنامج EBOLG البيئي

هو برنامج عالمي يهتم بالعلوم والتربية البيئية حيث يربط البرنامج بين طلبة المدارس بكافة مراحل التعليم والمعلمين والمجتمع الدولي المتخصص في العلوم، ومجتمع البحث العلمي من أجل دراسة القضايا المتعلقة بالبيئة العالمية، وتعلم المزيد عن بيئتنا المحلية والعالمية من خلال إجراء قياسات علمية بيئية دقيقة وإعداد دراسات وأبحاث باستخدام التقانة الحديثة من خلال إدخال البيانات الخاصة بالقياسات في حساب خاص باسم كل مدرسة ضمن الموقع الرسمي للبرنامج، مما يفتح قنوات اتصال بين طلابنا وأقرانهم حول العالم، ويكرس البرنامج جهوده لتزويد المتخصصين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المستقبل بالمعرفة العلمية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل على زيادة الوعي لدى الطلبة في العالم عن القضايا المؤثرة في البيئة العالمية، ويسعى ودعم التقدم في التحصيل العلمي للطلبة في مادتي العلوم والرياضيات والجغرافيا، والتعاون في مجال القيام بعمليات الرصد على المستوى الدولي لصالح برنامج البيئة.

ويركز تطبيق البرنامج على: القضايا العالمية: حماية البيئة، خطر التغيرات المناخية، الحياد الصفري الكربوني، والتلوث (تلوث الهواء، تلوث الماء).

التعاون الثقافي والعلمي

وفي مجال تفعيل مبدأ التنوع الثقافي، تقدم سلطنة عمان برنامجًا للتعاون الثقافي والعلمي مع الدول الصديقة من خلال توفير المنح الدراسية لأبناء هذه الدول في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغ عددها في العالم الدراسي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ (٩٧) منحة، استفاد منها (٢٥) دولة. كما يوجد في سلطنة عمان ما يقارب من (٣٤٥٤) طالبًا دوليًا في مؤسسات التعليم العالي.

البرنامج التنفيذي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم المدرسي

يعد البرنامج إطارا شاملا في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، حيث يعتبر الرؤية التخطيطية المستقبلية في استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم في العديد من المجالات والمحاور الرئيسية وبما يتوافق مع التوجهات الوطنية في هذا المجال، ومع توجهات رؤية عمان ٢٠٤٠.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

- تعزيز بيئة تعلم مستدامة من خلال تكامل قضايا الاستدامة في المناهج التعليمية وتشجيع على التفكير النقدي حول قضايا البيئة والمجتمع.
- تعزيز توفير بنية تحتية تعليمية والعمل على تعزيز التمويل والبنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية لضمان بيئة تعليمية محفزة تراعي جوانب الاستدامة تتجاوز التحديات الاقتصادية من خلال خلق شراكات مع مختلف القطاعات.
- تبني نهج تفاعلي في التعليم والتحول إلى تجارب تعلم تفاعلية تشجع على المشاركة الفعّالة وتحفز الإبداع من خلال تقديم برامج تدريب مستمرة للمعلمين لتعزيز مهارات التدريس والاستفادة من أحدث الطرق التعليمية.
- تعزيز الحوكمة من خلال نظام متكامل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها، ومواصلة العمل على بناء نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية.

الخطوات المستقبلية للمضي قدمًا:

- اتخاذ الإجراءات المناسبة على مستوى السياسات لمتابعة تنفيذ مخرجات قمة تحويل التعليم، وزيادة التمويل لتحقيق هذا التحول.
- متابعة الالتزام بمبادرة تخضير التعليم، من خلال زيادة عدد المدارس الخضراء إلى ٥٠٪ من المدارس، وبالتالي الانتقال إلى اقتصادات خضراء رقمية، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع والجمعيات والمؤسسات الشبابية.
- استكمال الخطوات والاجراءات اللازمة لتمهين مهنة التدريس، من خلال الإطار الوطني لمهنة التعليم.
- التحول الرقمي في التعليم ورفع نسبة الخدمات التعليمية المرقمنة.
- تعزيز تنفيذ الخطة التنفيذية لاستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم.
- رفع مستوى أداء الطلبة في الدراسات الدولية.
- تعزيز عمليات الرصد والتقييم للهدف الرابع ومؤشرات تمويل التعليم.

المساواة بين الجنسين

المرأة العُمانية ممكنة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديا

تلعب المرأة العمانية دورًا فاعلا في بناء سلطنة عُمان جنبا إلى جنب مع الجهود التي تدفع عجلة التطور قُدمًا، وتساهم في الارتقاء والتقدم في كافة المجالات. أكّد النظام الأساسي للدولة في الفقرة الثالثة من المادة (١٥) منه على أن « الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتلتزم برعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والنشء وذلك على النحو الذي يبينه القانون». ووضع قاعدة عامة تضمّنتها المادة (٢١) مفادها أنّ «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ونصّت كذلك على أن «المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

وانطلاقا من هذا المبدأ، أخذت المرأة حقها من التعليم، والصحة، والعمل، والمشاركة في اتخاذ القرار، وغيرها من المجالات دون التخلف في واجبها تجاه أسرتها ومجتمعها. وساهمت في بناء النهضة العمانية بعد أن كانت اسهاماتها لا تخرج عن حدود المنزل والمجتمع سابقا. كما عملت التشريعات والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية على تجسيد ذلك في المجالات المختلفة.

لقد جعلت رؤية «عُمان ٢٠٤٠" تمكين المرأة ورفاه الأسرة غاية من أهم غاياتها التي تسعى إلى تحقيقها، حيث شملت **أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية** في هذه الرؤية على هدف استراتيجي معني بتمكين للمرأة في المجتمع، إذ نص على «مجتمع واع متماسك ممكن اجتماعيا واقتصاديا خاصة المرأة والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجا «كما اشتملت هذه الأولوية على خطط وبرامج تسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، وركزت الاستراتيجيات والخطط الوطنية والتي تضمنت سياسات وبرامج ومبادرات تدعم المشاركة الإيجابية للمرأة في مختلف المجالات، وتوفير البيئة الملائمة لمشاركتها في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، بما يعزز وضعها ويُمكّنها من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي مجال التعليم حظيت الفتاة العمانية بحقها في التعليم المدرسي والعالي، حيث أن للطلبة حقوقًا متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن، أو المركز الاجتماعي، أو لأي سبب آخر.

وفي مجال الصحة، لم تكتفِ المرأة العمانية بأن تكون متلقية للرعاية الصحية فقط، بل عزمت على أن تقدمها لمن يحتاجها كممرضة وطبيبة وصيدلانية، وكان لها دوراً بارزاً في هذا المجال على مدار العقود الخمسة الماضية.

> إن شراكة المواطنين في صناعة حاضر البلاد ومستقبلها دعامة أساسية من دعامات العمل الوطني، ونحرص على أن تتمتع فيه المرأة بحقوقها التي كفلها القانون وأن تعمل مع الرجل جنبا إلى جنب في مختلف المجالات خدمة لوطنها ومجتمعها، مؤكدين على رعايتنا الدائمة لهذه الثوابت الوطنية التي لا نحيد عنها ولا نتساهل بشأنها.
>
> **من النطق السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق - ٢٣ فبراير ٢٠٢٠**

المادة (١٢) من النظام الأساسي للدولة

«المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي».

وفي مجال المشاركة السياسية، أضافت المرأة مشهداً هاما من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة في عملية صنع القرار وتوليها المناصب القيادية، إضافة إلى مشاركتها في العملية البرلمانية من خلال عضويتها في مجلسي الدولة والشورى، كما يمثل تخصيص السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للاحتفاء بالمرأة في سلطنة عمان، تقف المرأة خلاله على إنجازاتها وتناقش تطلعاتها وفق مؤشرات للأداء تساهم في صياغة واقع أجمل لها.

وفي مجال العمل، كفل المشرع العماني حق المرأة في العمل في القطاعين العام والخاص، ووضع لها الضوابط والامتيازات ففي قانون العمل رقم (٢٠٢٣/٥٣)، تطرَّق المشرِّع في الفصل الثاني من الباب الخامس إلى الضوابط الخاصة لتشغيل المرأة؛ حيث أصبح من حقها العمل مثلها مثل الرجل؛ سواءً كان في القطاع العام أو القطاع الخاص، كما كفلت المادة (٨٠) من القانون حقها في العمل في منشآت القطاع الخاص، وتسري عليها جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال، دون تمييز في العمل الواحد بينهم»، بالإضافة إلى عددًا من الامتيازات تتمثل في تخصيص ساعة يوميًّا لرعاية طفلها، وإجازة وضع لمدة ٩٨ يومًا، كما يجوز لها التمتع بإجازة من دون أجر لمدة سنة واحدة لرعاية طفلها،

وإلزام صاحب العمل بتوفير مكان مخصّص للاستراحة في المؤسسات التي يزيد فيها عدد العاملات على ٢٥ عاملة.

مساهمة المرأة العمانية في صياغة وتنفيذ كل من رؤية عُمان ٢٠٤٠ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠:

تؤدى المرأة العُمانية دورا حيوياً في إعداد وتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠؛ إذ جاءت مشاركتها بنسب تراوحت بين (٣٠-٣٥٪) في أكثر من ٤١ ألف مشارك/ة في مراحلها المختلفة، وهذا يعكس التزامها القوي بتحقيق التقدم والتنمية في البلاد حيث شملت هذه المراحل مرحلة التحضير والتشخيص، ومرحلة الاستشراف والسيناريوهات، ومرحلة التوجهات والمستهدفات، ومرحلة المبادرات الاتصالية، وأخيرا مرحلة المؤتمر الوطني للرؤية. كما شاركت المرأة في الاعداد للخطة الخمسية العاشرة والخطة التنفيذية الأولى لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠.

جهود تمكين المرأة وتعزيز قدراتها للمشاركة بفعالية مما يسهم في تحقيق مبدأ الشراكة والمساواة وتكافؤ الفرص:

١-التمكين الاقتصادي للمرأة العمانية:

- تعد مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية من الأهداف الرئيسية التي تحرص عليها سلطنة عُمان لتمكين المرأة في القطاعات المختلفة، ويتضّح ذلك من خلال النسب المتزايدة التي حققتها المرأة في الالتحاق بسوق العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص، حيث ارتفعت معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة للعُمانيات (١٥ سنة فأكثر (في عام ٢٠٢٢م الى (٣٢,١٪) مقارنة (٢٧,٧٪) في العام السابق، وإنّ (٨٢٪) من إجمالي العُمانيات (١٥سنة فأكثر (النشطات اقتصادياً في عام ٢٠٢٢م هن عاملات. كما ارتفع اجمالي العُمانيات العاملات بنحو (٧٪) في عام ٢٠٢٢م مقارنة بالعام السابق. وبلغت نسبة الاناث المشتغلات من إجمالي العُمانيين المشتغلين (٢٩٪) لعام ٢٠٢٢م.
- بلغت نسبة مساهمة المرأة العُمانية في الاقتصاد الوطني (٩,٢٪)، وبلغ معدل مشاركة المرأة في قوة العمل (المساهمة الاقتصادية) (٣٢,١٪) لعام ٢٠٢٢م، وبذلك بلغ إجمالي صاحبات الأعمال العُمانيات (١٤,١٩٤) لعام ٢٠٢٢م بنسبة (٦,١٪).
- إن حوالي (٤٠٪) من إجمالي مالكي أرض أو أكثر هن من الإناث، وأن (١٦٪) من إجمالي مالكي الوحدات السكنية لعام ٢٠٢٢م هنّ إناث.
- زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء عمانيات، حيث أن أكثر من (٤٠) ألف مؤسسة مسجلة لدى هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تديرها نساء عُمانيات، بالإضافة الى اكثر من (٢١) الف مؤسسة حاصلة على بطاقة ريادة الاعمال والتي تملكها رائدات عُمانيات، والعديد من المبادرات التي تستفيد منها مثل توفير فرص عمل من خلال مركز سند للخدمات، وفرص استثمارية من خلال برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة، وبرامج الأنشطة التجارية المنزلية، والمشاركة في البرامج التسويقية، لدعم تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي .
- بلغت عدد النساء المستفيدات برنامج (تمكين) لدعم للنساء من فئة الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود خلال الأعوام من ٢٠٢١-٢٠٢٣م (١٩٤٦) مستفيدة، والذي يهدف إلى تبني وتنفيذ مشاريع صغيرة، والمشاركة في تنفيذ معارض تسويقية وترويجية للأسر المنتجة وإيجاد منافذ تسويقية لها، وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية مشتركة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي.
- كما نُفّذ برنامج تمكين المرأة النزيلة منذ عام ٢٠٢٠ بهدف تحديد احتياجات المرأة النزيلة وتطوير قدراتها من خلال برنامج متكامل يهيئ لها الفرص التأهيلية لبناء مفهوم العمل الذاتي والإنتاجية بتأسيس مشاريع مستقبلية وتحديد نوافذ تسويقية.
- وسعيًا لتمكين المرأة الريفية، تم تأسيس برنامج تمويلي لدعم مشاريع المرأة بعنوان (ريفي) في عام ٢٠٢١م والذي يهدف إلى زيادة دخل الأسرة الريفية وتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وتمكين قدرات المرأة الريفية الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية، كذلك تعزيز دور المرأة الريادي في تنمية اقتصاد المجتمع المحلي وربط منتجاتها بالأسواق المحلية والإقليمية ودعم وتشجيع ريادة الأعمال النسائية بالمناطق الريفية، وبلغ إجمالي عدد المشاريع الممولة حتى يونيو ٢٠٢٣م (١٧٨) مشروعاً.
- تعمل سلطنة عُمان على دمج النساء ذوات الإعاقة في المجتمع وتمكينهن اقتصادياً من خلال إتاحة الفرص التأهيلية لهن للحصول على التدريب، الذي يتوافق مع قدراتهن ويؤهلهن للحصول على فرص عمل تساعدهن في التطوّر الوظيفي والنفسي والاجتماعي. حيث بلغت نسبة النساء العاملات من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة (٤٤,٢٪) من اجمالي الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في القطاع الخاص. وتأكيدًا على بناء قدرات النساء ذوات الإعاقة، تم تنفيذ عدد من البرامج التدريبية المهنية للطالبات ذوات الإعاقة بالشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تثقيفهن في مجال ريادة الأعمال، وافتتاح شركات طلابية خاصة بهن في مجالات تتناسب وقدراتهن مع دعم مشاركتهن في الأنشطة التربوية والمسابقات المعتمدة، كما خصص مشروع التأهيل المهني المقرون بالتشغيل فوق سن ١٨ سنة، ويستهدف الحالات من الذكور والإناث من ذوي الإعاقة والملتحقين بالمراكز الحكومية؛ لتأهيلهم كمرحلة أولى تهدف إلى تدريبهم على رأس العمل.

  ونفذت وزارة العمل بالتعاون مع القطاع الخاص ملتقى «قادرون» في نسخته الثانية بهدف إيجاد مشروعات مستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في مجال ريادة الأعمال بما يتناسب مع خبراتهم وقدراتهم، كما تم إطلاق مبادرة

«كن معنا لأجلهم»، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات القطاع الخاص لتدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المؤسسات خلال عام ٢٠٢٣م.

٢-التمكين السياسي للمرأة العمانية:

سجّلت المرأة حضورًا في الحياة العامة والحياة السياسية، ووصلت إلى العديد من مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإن المرأة كانت من بين أوائل المشاركات على المستوى السياسي في المنطقة، سواء في المجالس القيادية أو البرلمانية أو التمثيل الخارجي والمناصب الدبلوماسية.

- شكلت المرأة العُمانية (١٦٪) في مجلس الوزراء الحالي بعدد (٣) وزيرات، وتم تعيين عدد (٥) وكيلات وزارة، كما تم تعيين (١٨) امرأة في عضوية مجلس الدولة للفترة الثامنة (٢٠٢٣- ٢٠٢٧م) أي ما يشكل نسبة (٢١ ٪) من أعضاء المجلس، كما تم تعيين عدد (٨) سفيرات حتى عام ٢٠٢٣م.
- لم يميز قانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى بين الرجل والمرأة في حق الترشح والانتخاب، وكانت نسبة مشاركة المرأة في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠٢٣م أكثر من (٤٠٪)، وبلغت نسبة الناخبات المصوتات لانتخابات مجلس الشورى للفترة العاشرة للفترة العاشرة (٦٥,٤٨ ٪) من إجمالي نسبة الناخبين، كما بلغت نسبة الناخبات المقيدات في السجل الانتخابي لانتخابات مجلس الشورى للفترة العاشرة (٤٨,١٤٪) من إجمالي نسبة الناخبين.
- في إطار بناء قدرات ومهارات المرأة في العملية الانتخابية، نُفذت خلال عام ٢٠٢٣م حُزمة من برامج التمكين القيادي للمرأة في مواقع صنع القرار، تمثلت في عقد لقاءات للقيادات النسائية ولقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني بهدف دعم ومساندة المرأة للمشاركة في العملية الانتخابية والتصويت للأكفأ، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تدريبية تمكينية للمترشحات في الفترة الانتخابية.
- إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين للتنافس على جميع الفرص المتاحة العامة والسياسية دون قيود، وحق الانتخاب (الترشّح والترشيح). كما أكّد قانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى رقم (٥٤ / ٢٠٢٣) التوجُّه الوطني نحو التصويت الإلكتروني عبر وسائل تقنيَّة المعلومات كوسيلة معاصرة وحديثة لاختيار الأعضاء، وإيماناً بأحقية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كافة المعلومات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات، وضمان ممارسة الجميع لحقهم الانتخابي، كذلك تضمّن تطبيق (انتخب) لغة الإشارة للصم، وتعليمات سمعية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية.
- إبرازًا لمكانة المرأة العُمانية وتتويجًا لمساهمتها التنموية، تحتفل سلطنة عُمان سنويًا بيوم المرأة العُمانية في السابع عشر من أكتوبر من كل عام، ويعتبر هذا اليوم منجزًا هامًا من الإنجازات التي نالتها المرأة.

يوم المرأة العمانية

تكريما لدور المرأة الرائد في المجتمع، واستذكارا لجهودها التنموية على مختلف الأصعدة، تم تخصيص يوم ١٧ أكتوبر من كل عام يوما للمرأة العمانية.

٣- التمكين الاجتماعي للمرأة العمانية:

أولت سلطنة عُمان اهتماماً واضحاً بمشاركة المرأة العُمانية في التنمية ودعم دورها وتمكينها في مختلف المجالات. وفيما يلي أبرز مجالات التمكين الاجتماعي للمرأة:

تعليم المرأة:

- توفر الدولة التعليم العام، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة من الدولة؛ ولضمان مكافحة الأميّة للجنسين، كفل قانون التعليم المدرسي رقم (٢٠٢٣/٣١) المساواة في التعليم، إذ نصّت المادة (٤٢) «للطلبة حقوق متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن، أو المركز الاجتماعي، أو لأي سبب آخر».
- التزامًا بتوافر الفرص المتساوية في التعليم، نصّت المادة (٣٦) من قانون الطفل رقم (٢٠١٤/٢٢) بأن للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، كما وضّحت المادة (٣٨) منه الأهداف التي يسعى التعليم إلى تحقيقها ومن بينها ما نص عليه البند (د) من ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو العرق أو العنصر أو المركز الاجتماعي أو أي سبب من أسباب التمييز الأخرى.
- بلغت نسبة الالتحاق الصافي المعدلة للإناث (٩٨,٥٪) مقابل (٩٨,٢٪) للذكور للعام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢١م)، وفي الجامعات والكليات، أصبحت فيها أعداد الإناث يفوق أعداد الذكور حيث شكلت الإناث في التعليم العالي ما نسبته (٥٣,٣٪) من اجمالي المقبولين في العام الدراسي (٢٠٢٢/٢٠٢٠م).
- تم إحراز تقدم في خفض معدل الأمية للإناث العُمانيات بمقدار (٠,٥٪) بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، ليصل الى (٥,٨٪) في عام ٢٠٢٢م، وهناك تكافؤ من حيث معدلات التحاق الفتيات والفتيان بالتعليم الابتدائي والثانوي، كما أن (٦٠٪) من إجمالي الحاصلين على مؤهل البكالوريوس فأعلى هن إناث.
- بلغت أعداد الطلبة المقيدين بمؤسسات التعليم العالي حسب النوع الاجتماعي داخل سلطنة عُمان وخارجها خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١م للذكور (٥٣٩٨٩) مقارنة بعدد (٦٦,٦٨٩) للإناث، كما بلغ إجمالي الخريجين للذكور (١١,٥٥٨) مقارنة بعدد (١٩,٢٥٩) للإناث في العام الدراسي ذاته، كما بلغ معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء للعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ للذكور (٩٨,٧١) مقارنة ب (٩٥,٥٤) للإناث، وبلغت النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للتعليم المحددة بمصروفات وزارة التربية والتعليم من اجمالي الناتج المحلي

الإجمالي (٣,١) ٪ للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م.

- لتعزيز وصول النساء ذوات الإعاقة إلى التعليم الشامل، فقد وضعت مجموعة من الخدمات التأهيلية منذ سن مبكر للأشخاص ذوي الإعاقة؛ لتمكنهم من الاندماج في المدارس، حيث بلغت مراكز التأهيل (٩٧) مركزًا، حيث بلغ عدد الملتحقين بها (٦٥٦٨) حالة، وذلك حتى عام ٢٠٢٣م، وتأكيدًا لتوفير التعليم للفتيات من ذوي الإعاقة، فقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تقديم الخدمات التربوية والتعليمية النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام، والمرأة من ضمنهم وتوفير مدارس للتربية الخاصة تتيح الالتحاق بها للإناث مثل الذكور. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة الإناث بلغت ما يقارب (٤٢٪) من إجمالي المقيدين في مدارس التربية الخاصة للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١م. كما تبنت وزارة التربية والتعليم برنامج الدمج لذوي الإعاقة في المدارس الحكومية؛ لإتاحة فرصة الالتحاق بالتعليم النظامي لذوي الإعاقات، وقد بلغ إجمالي الطلبة الملتحقين ببرنامج الدمج للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (١٨٠٥) طالبًا وطالبةً وبلغ عدد الإناث (٨٦٩). كما تحرص سلطنة عُمان على توفير فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة من ضمنهم النساء من ذوات الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية من خلال التعاون القائم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وجامعة السلطان قابوس بشأن دعم المسارات التعليمية والمهنية لذوي الإعاقة، وتوفير فرص التدريب والانخراط في سوق العمل.

صحة المرأة:

- توسّعت خدمات وزارة الصحة في الكشف المبكر عن سرطان الثدي لتستهدف الفئة العمرية من ٣٥ الى ٦٩ سنة لتشمل جميع المحافظات، وقد انعكست هذه الجهود على عدد النساء اللاتي تلقين خدمة الكشف المبكر عن سرطان الثدي حيث بلغ عددهن (١٣٠٠٢) امرأة خلال عام ٢٠٢٢م، وارتفعت نسبة حالات سرطان الثدي المكتشفة في المراحل المبكرة (المرحلة الأولى) من (١٣٪) خلال عام ٢٠١٨م إلى (٢٧٪) خلال عام ٢٠١٩م حسب بيانات السجل الوطني للسرطان.
- أحرزت سلطنة عمان تقدّما كبيراً في تمكين النساء من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية، حيث بلغت نسبة الولادات تحت إشراف طبي متخصص (٩٩٪) في عام ٢٠٢٢م، كما نُفذت العديد من التدخلات الرامية لخفض معدلات المراضة والوفاة خاصة للأطفال والأمهات
- لتوفير الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة ، أصدرت وزارة الصحة تعميم رقم (٢٠٢٣/٥) بشأن تسهيل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية ، والذى تضمّن توفير الأولوية في الحصول على مواعيد الاستشارات الطبية، و إجراء الفحوصات التشخيصية، و في مواعيد العمليات الجراحية، و في الحصول على خدمات التأهيل وتقليل فترة الانتظار لتلقي الخدمة، وتخصيص مقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة، والتمكين من تلقي الخدمة في أقرب مؤسسة لمكان الإقامة، وتقديم المساعدة والدعم النفسي عند مراجعة المؤسسة، وتخصيص مواقف خاصة قريبة من مداخل المؤسسة.
- إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلون لدى وزارة التنمية الاجتماعية من سداد كافة الرسوم، كما صدار القرار الوزاري رقم (٨٤ / ٢٠٢٠) بشأن لائحة العلاج في الخارج وفي المؤسسات الصحية الخاصة، يجوز للجنة الطبية إيفاد مرافقين اثنين مع المريض إذا كان من ذوي الإعاقة،
- تنفيذ مختبر لتطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يُعنى بصياغة المبادرات التمكينية والاستثمارية، وتوظيف التقنيات ومجالات الابتكار العلمي في مجال تقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، تعزيز الوقاية والكشف المبكر للمقبلين على الزواج للحد من الإعاقات الناتجة عن أسباب وراثية.

صحة المرأة في الإستراتيجية الصحية لسلطنة عمان ٢٠٥٠

يسعى الإستراتيجية الصحية إلى «لتعزيز صحة الفتيات والنساء في سن الإنجاب وما بعد الإنجاب» وذلك من خلال استدامة التغطية بالرعاية الصحية للمرأة في أثناء الحمل والولادة والنفاس وزيادة استخدام وسائل المباعدة بين الولادات لأجل أمومة آمنة وتعزيز خدمات أمراض النساء في مؤسسات الرعاية الصحية، ورفع مستوى التغطية بخدمات الكشف المبكر للوقاية من الأمراض من خلال زيادة التغطية بخدمة الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم وزيادة التغطية بخدمة الفحص الطبي قبل الزواج.

المرأة في الثقافة والإعلام والرياضة:

- عملت سلطنة عُمان على توفير فرص المشاركة في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جوانب الحياة الثقافية لكافة السكان ومنهم النساء؛ فخصصت مقعد المرأة الإلزامي في الاتحادات الرياضية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤م مما يعزز فرص تطوير الرياضة النسائية، حيث بلغ عدد المستفيدات من الأنشطة المقدمة في المجمعات الرياضية اكثر من (١٠٠ الف) لعام ٢٠٢٢م. كما تم مؤخراً إشهار عدد (٢) من الأندية التخصصية كنادي المرأة للرياضة والإبداع الثقافي في أكتوبر ٢٠٢١م ونادي الأمل الرياضي الى جانب إشهار(٧) من اللجان النسائية في الأندية الرياضة، حيث بلغ متوسط عدد الأندية المشاركة في برامج دائرة الرياضة النسائية (٢٠) ناديًا كفرق رياضية نسائية.
- حققت المرأة مراكز متقدمة محليا ودوليا ضمن البطولات الرياضية المختلفة. ازداد تمثيل المرأة في وسائل الإعلام وأصبحت أصوات النساء ووجهات نظرهن أكثر بروزا. وازدادت مشاركة المرأة في الألعاب الرياضية، كما أقامت دائرة الرياضة النسائية بوزارة الثقافة والرياضة والشباب وبالتعاون مع

اللجنة العُمانية للبولينج، بطولة البولينج للمرأة في نسختها الخامسة عشرة بعام ٢٠٢٣م وذلك في إطار السعي نحو تطوير الرياضة النسائية، كما تم اطلاق أول دوري منظم لكرة القدم النسائية داخل الصالات في سلطنة عُمان، وذلك ضمن خطط وبرامج الاتحاد العُماني لكرة القدم للاهتمام بكرة القدم النسائية وتطويرها حيث بلغت عدد الأندية الرياضية النسائية المشاركة في دوري كرة القدم للصالات (٧) أندية للموسم ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣م.

- تم إنشاء قسم لرياضة الأشخاص ذوي الإعاقة بوزارة الثقافة والرياضة والشباب، يختص بالعمل على تشجيع ذوي الإعاقة من الجنسين على ممارسة الرياضة والتعبير عن قدراتهم وتميزهم في هذا المجال بما يناسب أوضاعهم الصحية ولياقتهم البدنية، وكذلك المساهمة في إعداد وتدريب الكوادر والقيادات اللازمة لرعاية وتنفيذ الأنشطة الرياضية المختلفة لذوي الإعاقة.
- تدشن فريق صباحات إبداعية وبالتعاون الاستراتيجي مع وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة والرياضة والشباب مبادرة «ويكي نساء عمُانيات» بعام ٢٠٢١م لإثراء المحتوى الرقمي حول النساء العُمانيات المؤثرات في مجالات تنموية مختلفة، من خلال رفع تمثيلهن الرقمي بتوثيق عدد (١٠٠) شخصية نسائية عُمانية مُنجزة في الموسوعة العربية «ويكيبيديا".
- أطلاق جائزة الإجادة الشبابية للعام ٢٠٢٣م في نسختها الرابعة، والتي تأتي امتدادًا لتكريم الشباب العُماني المُجيد خلال الأعوام (٢٠١٤-٢٠٢٢م)، وحصلت المرأة خلال الأعوام الماضية على مراكز متقدمة ضمن هذه الجائزة.

المرأة في العلوم والتكنولوجيا:

حصلت المرأة العُمانية على العديد من فرص التدريب الخاصة بالتكنولوجيا، من خلال مختلف المشاريع والمبادرات والتي من بينها:

- إتاحة فرص البرامج التدريبية وبناء القدرات والمهارات في المجالات التقنية بشكل متساوٍ للنساء والرجال، الإعلان عبر مختلف القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي عن البرامج التدريبية التقنية المتاحة لضمان وصول المعلومات عنها للجميع دون تمييز.
- تعمل وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على المبادرة الوطنية للكفاءات الرقمية «مكين» لتأهيل الشباب العُماني من الجنسين بالمهارات الرقمية الحديثة والأكثر طلبا في السوق لفتح فرصة جديدة مولّدة للدخل، وتأهيل ١٠ آلاف شاب/ة بالمهارات الرقمية بحلول عام ٢٠٢٥م. استهدفت المبادرة الخريجين والباحثين عن عمل ورواد الأعمال، وتضمّنت على برنامج لتدريب المرأة والباحثات عن عمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث بلغ عدد المتدربين في البرنامج (٥١٧٥) من الإناث مقابل (١٥٧١) من الذكور، وحصلت هذه المبادرة على شهادة تميّز تحت فئة أفضل مبادرة للتمكين الرقمي للمرأة ضمن جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون الخليجي بعام ٢٠٢٣.
- تزايد نسب التحاق الإناث بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهناك تشجيع مستمر للفتيات للانخراط في المجالات العلمية، إذ بلغت نسبة اختيار الإناث للرياضيات البحتة (٤٦٪) مقارنة بـ (٤٤,٣٪) للذكور، وفي الكيمياء (٤٦٪) للإناث مقابل (٤٥,٢٪) للذكور في العام ٢٠١٧، في حين بلغت نسبة الإناث في المجالات العلمية في العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ أعلى من الذكور أيضا إذ بلغ عدد الإناث في الرياضيات البحتة(٩٠٧٨) بما نسبته (٥٣,٠٪) مقارنة بـ (٨٠٤٦) للذكور بما نسبته(٤٧,٠٪)، وفي الكيمياء بلغ عدد الاناث (٩٠٨٥) بما نسبته (٥٣,١٪) مقابل (٨٠٢٩) للذكور بنسبة (٤٦,٩٪)، وفي الفيزياء بلغ عدد الإناث (٨٥٨٥) بما نسبته(٥١,٩٪) مقابل (٧٩٥٦) للذكور بنسبة (٤٨,١٪).
- بلغ أعداد الطلاب والطالبات الدارسين في الكليات المهنية حسب النوع الاجتماعي عدد (١,٣٤٩) للذكور مقابل (١,٩٢٠) للإناث وذلك للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢م.
- بلغت عدد الطلبات المقدمة لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (٥٤٩) طلبا لبراءات اختراع وطنية ودولية منها (١١٥) طلبا مسجّل بأسماء نساء بشكل منفرد أو مشترك مقارنة بـ (١٧) طلبا فقط في العام السابق.

المرأة في مجال العمل البيئي:

للمرأة دور فاعل في مختلف الأزمات في تقديم الخدمات والمساندة والمشاركات التطوعية بالتعاون مع قطاع الإغاثة والإيواء، ودورها البارز كذلك والمهم في قطاع الاستجابة الطبية، وتساهم جمعيات المرأة العُمانية بمختلف ولايات سلطنة عُمان في تقديم الدعم ونشر التوعية بين أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص النساء العاملات وربات البيوت، كما يتم حصر وتسجيل المتطوعين من كلا الجنسين لتقديم الدعم الميداني سواء كان في أيصال مواد الإغاثة أو المشاركة في الأعمال الميدانية والإدارية وبقية الجوانب الأخرى.

كما تشارك المرأة في جهود حماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال قيامها بالعديد من الأدوار في التخطيط البيئي ورصد الملوثات البيئية في الأوساط المختلفة (الماء والهواء والتربة والبيئة البحرية)، والإدارة السلمية والمتكاملة للماد الكيمائية والنفايات، وحماية البيئة والإنسان من المصادر الإشعاعية ومشاركتها في دارسات التقييم البيئي وبرامج التفتيش والرقابة البيئية المختلفة. بالإضافة إلى أدوار المرأة العُمانية في إعداد البيانات ومؤشرات البيئية في التقارير العالمية، ومتابعة الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بالبيئة. كما أن المرأة العمانية عضوة فاعلة في العديد من اللجان الوطنية ذات العلاقة بالبعد البيئي منها "اللجنة الوطنية للطوارئ، وعضوية عدد من الجهات المختصة كالمركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة ، ومراكز الرصد والإنذار المبكر، وأطلقت هيئة البيئة مبادرة «تارتل كوماندوز» بقيادة إمراه عُمانية وبمشاركة واسعة من الشباب حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع الشباب

على التطوّع البيئي وتوعية المجتمع لحماية السلاحف التي تعشش على الشواطئ العُمانية ويستهدف البرنامج اشراك (٤٠) مشاركاً من الجنسين أسبوعياً في محمية رأس الحد بولاية صور وحصلت هذه المبادرة على جائزة الاجادة الشبابية في مجال البيئة بعام ٢٠٢٣م.

حماية المرأة العمانية:

تسعى سلطنة عُمان بجميع مؤسساتها إلى القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياة المرأة وسلامتها وكرامتها وتحول بينها وبين مشاركتها الفعالة في كافة المجالات، بما في ذلك مواجهة جميع أشكال العنف ضدها، وتتمثل أهم الإنجازات في مجال حماية المرأة فيما يلي:

- تنفيذا لالتزاماتها الدولية، صادقت سلطنة عُمان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة (سيداو) في فبراير ٢٠٠٦م، وشُكلّت لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، تشمل الاتفاقية الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والإنسانية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة وكفالة حقوقها، وتنفيذاً للمادة (١٨) من الاتفاقية فقد قدّمت سلطنة عُمان تقريرها الأول في عام ٢٠١١م وتقريريها الثاني والثالث في عام ٢٠١٦م وتقريرها الرابع في عام ٢٠٢٢م وتسلمّت قائمة القضايا والمسائل في مارس ٢٠٢٣م والرد عليها في يونيو ٢٠٢٣م، وتم استعراض ومناقشة التقرير الوطني الرابع للاتفاقية أمام اللجنة الدولية المعنية بالمرأة بمدينة جنيف السويسرية في فبراير ٢٠٢٤م، وحصلت سلطنة عُمان على تقدير وإشادة أُمَمية لما تحقق للمرأة العُمانية من إنجازات في شتى المجالات.

صادقت سلطنة عُمان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة (سيداو) بالمرسوم السلطاني رقم(٢٠٠٥/٤٢م) وتم إيداع وثيقة الانضمام في فبراير ٢٠٠٦م، وشُكلّت لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

- وجدت سلطنة عُمان قنوات متعددة للتواصل والإبلاغ، بالتنسيق بين الجهات لتوجيه المرأة إلى المؤسسة المعنية بحمايتها ودعمها، كما تعمل تلك الجهات على نشر حملات توعوية على نطاق واسع سواء عبر الوسائل المعتادة المباشرة أو باستثمار التقدم التكنولوجي الذي يوفر وسائل سريعة وواسعة الانتشار يسهل الوصول إليها، وتعد جمعيات المرأة العُمانية شريكًا أساسيًا في تأهيل النساء وتوعيتهن بسبل حماية أنفسهن.
- إنشاء إدارة متخصصة بقضايا الأسرة والطفل، تختص بالتحقيق والترافع في قضايا العنف الأسري على وجه الخصوص، وتعين عدد من أعضاء الادعاء العام ذوي الخبرة في هذا المجال، كما قُدِّمت لهم برامج لبناء القدرات في مجال الاتفاقية والتحقيق في قضايا العنف الموجهة للمرأة، واتخاذ كل السبل للوصول إلى العدالة.

أكد قانون الجزاء رقم (٢٠١٨/٧م)، على حماية المرأة من جميع أشكال العنف الجسدي والعنف النفسي والاغتصاب وهتك العرض، والذم والتحقير والحرمان من الحق الشرعي في الميراث والإكراه على البغاء والدعارة.

- تزامنًا مع النشاط العالمي لحملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، دشّنت وزارة التنمية الاجتماعية حملة توعوية تحت شعار (قَري عينًا) تنطلق فعالياتها من ٢٥ نوفمبر - ١٠ ديسمبر خلال الأعوام ٢٠٢٠ -٢٠٢٣م ، وقد طرحت الحملة أهدافها وبرامجها في وسائل التواصل الاجتماعي؛ لسهولة وصول الرسالة وسرعتها، وركزت على بث رسائل توعوية إعلامية، وتصميم بوسترات تثقيفية لحماية المرأة، ونشر عبارات تحفيزية للمرأة، وإصدار أفلام توعوية، بالإضافة إلى تنفيذ لقاءات حوارية شبابية في مؤسسات التعليم العالي؛ لاستعراض التشريعات المعنية بحماية المرأة، والجهود الوطنية لتمكين المرأة.
- تعمل الدوائر التخصصية في وزارة التنمية الاجتماعية على توفير المأوى والرعاية والتأهيل لهن إلى أن تستقر ظروفهن، وتمكينهن للاندماج في المجتمع، حيث توفر لهن الدعم النفسي والقانوني إضافة إلى صور الرعاية الاجتماعية والترفيهية وغيرها من الإجراءات التي تتم مع الأسرة التي يستفيد أفرادها من خدمات التوجيه والإرشاد.
- الخطة التنفيذية (٢٠١٦ -٢٠٢٥) لاستراتيجية العمل الاجتماعي تضمنت وضع سياسات وتشريعات وبرامج أسرية وطنية منصفة ومبنية على المؤشرات وداعمة لاستقرار الأسر وتماسكها من خلال تفعيل مبادرات وبرامج وقائية وعلاجية تعزز من التماسك الأسري والدور الإيجابي للمرأة.
- إنشاء مركز اتصالات لوزارة التنمية الاجتماعية يستقبل المركز الاتصالات في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الاختصاص في الجوانب المعيشية « الضمان والمساعدات الاجتماعية»، والاستشارات الأسرية، وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والطفولة والمرأة والأحداث، والخدمات المتعلقة بمراكز التأهيل ومؤسسات المجتمع المدني، ودور تنشئة الطفولة «دور الحضانة»، والاستفسارات العامة المتعلقة باختصاص الوزارة.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الخامس

تشير نتائج مؤشرات الهدف الخامس، إلى أن ١,٢٪ من النساء تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة، ٤٪ تزوجن قبل بلوغ الثامنة عشرة، ويُستهدف تقليل هذه النسب إلى الصفر في ٢٠٣٠.

بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، نجد أن١٠,٧٪ نسبة مشاركة النساء في البرلمان (مجلسي الشورى والدولة)، وتبلغ نسبة مشاركتهن في المجالس المحلية والبلدية ٠,٨٪ فقط.

وبالنسبة لتقلد المناصب العامة، ارتفعت نسبة مشاركة النساء من المناصب الإدارية خلال عام ٢٠٢٢ (وخاصة مناصب سفير ومستشار) ودرجة «رئيس قسم» هي الأكثر مشاركة من جانب المرأة، بنسبة ١٧٪.

على صعيد تملك الأراضي الزراعية أقل من نصف السكان من الذكور لديهم مستند قانوني بالأرض الزراعية الخاصة بهم، وترتفع النسبة بين الإناث إلى ٥٣,٧٪.

٩٤٪ من السكان (١٨ سنة فأكثر) يمتلكون هاتفا نقالا، وترتفع نسبة امتلاك الهاتف النقال قليلا بين الإناث مقارنة بالذكور.

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية ٢٠٢٢

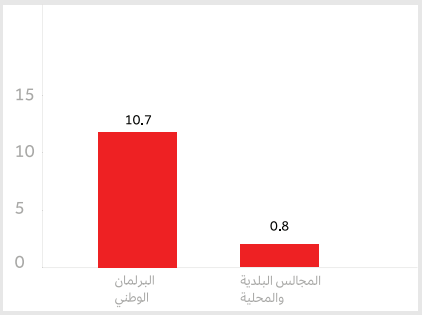

نسبة الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية ٢٠٢٠

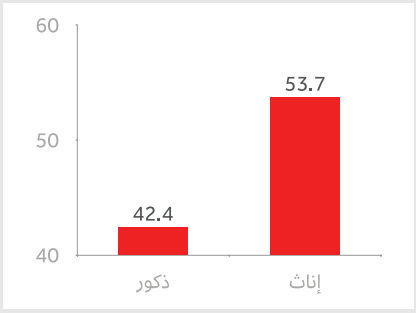

نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، بحسب نوع الجنس ٢٠٢١

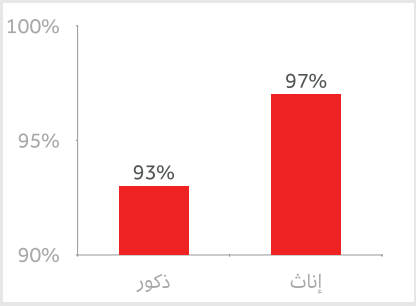

كافة النساء تقريبا في العمر (١٥-٤٩ سنة) يحصلن على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية.

بالنسبة للمشاركة في الاعمال المنزلية تشارك النساء بنسبة ١٩,٢٪، مقابل ٨,١٪ من الذكور.

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الخامس، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الخامس

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٥-١-١	ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس - (٢٠٢١)	نعم	●	↑
٥-٢-١	نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق واللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر - (٢٠٢٠)	٠,٠٠١٤	●	↑

٥-٣-١	نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٤ و٢٠ سنة واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن ١٥ عاما و١٨ سنة - (٢٠١٤)	٪١,٢	●	→
٥-٤-١	نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر - (٢٠٠٧)	الذكور: ٨,١ الاناث: ١٩,٢	●	
٥-٥-١	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية و (ب) الحكومات المحلية - (٢٠٢٣)	البرلمانات الوطنية: ١٠,٦٩٪ المجالس المحلية والبلدية: ٨.٪	●	→
٥-٥-٢	نسبة النساء في المناصب الإدارية - (٢٠٢٢)	وكيل وزارة ومن في مستواه: ١٢,٥٪ سفير: ٧,١٪ مدير عام ومن في مستواه: ١١,٧٪ مستشار: ٨,٦٪ مدير دائرة: ٧,٩٪ رئيس قسم: ١٧,٩٪	●	→
٥-٦-١	نسبة النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة اللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية - (٢٠١٧)	الرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية: ٩٩٪	●	↑
٥-٦-٢	عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال من سن ١٥ سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كامل وعلى قدم المساواة - (٢٠٢٠)	نعم	●	↑
٥-أ-١	أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة - (٢٠٢٠)	الذكور: ٤٢,٤ الاناث: ٥٣,٧	●	↑
٥-أ-٢	نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها - (٢٠٢٠)	نعم	●	↑
٥-ب-١	نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، بحسب نوع الجنس - (٢٠٢١)	٩٤٪	●	↑

تقييم الأداء:	●	وفق المستهدفات	●	في سبيل تحقيق الهدف	●	أقل من المستهدفات	●	لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑	على مسار صحيح	↗	زيادة معتدلة	→	ثبات	↓	تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

تم إطلاق العديد من الأطر المؤسسية والمبادرات لتعزيز بيئة شاملة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ركزت عليها رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والاستراتيجيات الوطنية، في ظل بيئة قانونية داعمة لتوسيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد شملت تلك الأطر والمبادرات ما يلي

كفالة حقوق المرأة العُمانية

أكّد النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٢١/٦) في الفقرة الثالثة من المادة (١٥) منه على أن " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق الوطنية، وتعمل الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها، وتكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وتلتزم برعاية الطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب والنشء وذلك على النحو الذي يبينه القانون". ووضع قاعدة عامة تضمّنتها المادة (٢١) مفادها أنّ "المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ونصّت كذلك على أن "المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي".

المساواة في فرص بالعمل والامتيازات

توسع قانون العمل رقم (٥٣ / ٢٠٢٣) في منح الامتيازات لصالح المرأة أهمها تعديل إجازة الأمومة لتصل إلى ٩٨ يومًا، واجازة الابوة وغيرها من الامتيازات التي تحقق التكافؤ في الفرص بين الجنسين، وجاء قانون العمل منسجماً مع توجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠، ومتوائماً مع ما ورد في قانون الحماية الاجتماعية وبشكل يكفل كافة فئات المجتمع ويتوافق مع معايير العمل الأساسية في منظمة العمل الدولية.

قانون الحماية الاجتماعية

اقرّ قانون الحماية الاجتماعية عدة منافع للمرأة، والطفل، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم دخل الأسرة، وتوفير العيش الكريم لهم، تمت تغطية المرأة بشكل خاص في معظم منافع الحماية الاجتماعية التي نص عليها القانون (الأرملة، المطلقة، النساء من ذوي الإعاقة وكبار السن)، تمت تغطية المرأة في جميع برامج التأمين الاجتماعي (تأمين كبار السن والعجز والوفاة، تأمين إجازات الأمومة، تأمين الأمان الوظيفي، تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، تأمين الإجازات المرضية وغير الاعتيادية، تأمين الأجانب).

تضمن قانون الحماية الاجتماعية برنامج تأمين إجازات الأمومة، وهو برنامج تأمين اجتماعي يغطي فترات الولادة للأمهات العاملات أثناء فترة الحمل وبعد الولادة، ويضمن لهن الوقت الكافي للراحة ورعاية المولود. كما يمنح برنامج التأمين إجازة أبوة للسماح للأب بدعم الأسرة في هذه المرحلة المهمة.

ساوى قانون الحماية الاجتماعية رقم (٢٠٢٣/٥٢) بين الرجل والمرأة في الحصول على منافع الضمان ومنفعة كبار السن ومنفعة الطفولة والأيتام والأرامل والمنافع الأخرى.

قانون التعليم المدرسي (المساواة في التعليم)

نصت المادة (٤٢) في القانون المدرسي رقم (٢٠٢٣/٣١) بأن للطلبة حقوقًا متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن، أو المركز الاجتماعي، أو لأي سبب آخر. وهو ما يتوافق مع قانون الطفل الذي يكفل للطفل الحق في عدم التمييز بسبب اللون، أو الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو المركز الاجتماعي، أو غير ذلك من الأسباب.

جمعيات المرأة العُمانية

كفل النظام الأساسي للدولة في المادة (٤٠) حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية، ويجري حالياً مناقشة إصدار قانون جديد يواكب تطلعات مؤسسات المجتمع المدني، بما يعزز دورها من الإسهام الفاعل في بناء الوطن والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات عمل الجمعيات. ويجدر القول، بأن المرأة العُمانية كان لها السبق في تأسيس أول جمعية أهلية بسلطنة عُمان حيث بادرت بإنشاء جمعية المرأة بمسقط عام ١٩٧١م كأول جمعية نسائية، إلى أن وصل حالياً عدد الجمعيات (٦١) جمعية و(٦) أفرع نسائية بمختلف المحافظات.

ولأجل تطوير أدوار جمعيات المرأة العمانية، نظّمت وزارة التنمية الاجتماعية "مختبر تطوير جمعيات المرأة العُمانية " خلال الفترة من ٥ - ١٦ يونيو ٢٠٢٢م، بحضور (٥٦) مشاركا يمثلون (٤٠) جهة حكومية وخاصة وأهلية، وخرج المختبر بعدد (١٩) مبادرة تمكينيه واستثمارية، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في أدوار جمعيات المرأة العُمانية.

مبادرة (خذ بيدي لحياة كريمة) لجمعية المرأة العمانية بالرستاق

تهدف المبادرة إلى الأخذ بيد الأسر المعسرة ودعمها لتكون مشروعًا خاصًا بها ليصبح مصدر دخل لها يعينها على توفير وسد احتياجاتها لتحيا حياة كريمة. بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة للأسر المعسرة ودعم المشاريع المنزلية وتعزيز المهارات والخبرات والمهن التي يمتلكها أفراد الأسرة المعسرة، من خلال مساعدتهم على إنشاء مشروعهم المنزلي ودعمهم ماديًا ومعنويًا، علمًا أن المشروع يستهدف المرأة فى الرستاق ويستمر طوال العام.

الجمعيات الأهلية والمهنية

لضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني، تضمنت المادة (٦) من قانون الجمعيات الأهلية الشروط القانونية المقررة لتسجيل الجمعيات الأهلية غير الحكومية، ووفقا للقانون النافذ، فإن النساء بمقدورهن تأسيس جمعيات أهلية غير حكومية لممارسة أنشطتهن النسائية بحرية، وذلك في ضوء ما أكدته المادة (٤) من القانون بتحديد المجالات التي تعمل فيها الجمعية ومن بينها (الخدمات النسائية).

وقد بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية حتى بداية عام ٢٠٢٣م (٦١) جمعية (منها ٦ أفرع لعدد من الجمعيات)، في حين وصل عدد الأندية الاجتماعية للجاليات الأجنبية (١٣) ناديًا بالإضافة إلى (٨) أفرع على مستوى المحافظات.

نماذج من مبادرات المجتمع المدني:

برنامج تمكين المرأة في مجال تصنيع حليب الإبل

البرنامج تنفذه وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). ويستهدف النساء في ولاية رخيوت بمحافظة ظفار في إطار دعم المرأة' الريفية وتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ خاصة في مجال تمكين المرأة العمانية، ويهدف البرنامج إلى تمكين المرأة الريفية من ممارسة دورها بفاعلية وكفاءة في تنمية المجتمع والمحافظة على الموروث الثقافي والاجتماعي وتطويره

مشروع تنمية قدرات المرأة الساحلية على مصايد الأسماك

المشروع عبارة عن شراكة مجتمعية بين وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومركز الزبير لتطوير المؤسسات الذي يمول المشروع في إطار المسؤولية المجتمعية لمؤسسة الزبير. وبهدف المشروع إلى تمكين مجموعة من النساء العاملات في قطاع صيد الأسماك في المناطق الساحلية وتعزيز مشاركتهن الفعّالة في مجال تطوير الصناعات السمكية، من خلال دعم منتجاتهم وصناعتهم وتحسينها لتعزيز استدامتها ووصولها للأسواق المحلية والخارجية

مبادرة «تسمو» لتطوير الكفاءات القيادية للمرأة العُماني

تستهدف المبادرة المرأة التي تشغل وظيفة اشرافية في القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني، وذلك للارتقاء بإمكانات المرأة العمانية وتعزيز مساهماتها في مسيرة التنمية الشاملة من خلال

- تطوير القدرات والمهارات والمعارف في مجال القيادة للمرأة العُمانية في مواقع صنع القرار.
- نقل الخبرات وتسليط الضوء على التجارب الناجحة للنساء العُمانيات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

تعزيز مهارات القيادة الذاتية على المستوى الشخصي والمهني.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

على الرغم من الجهود التي بذلتها وتبذلها سلطنة عمان في سبيل رفع شأن المرأة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حصولها على الحقوق ومشاركتها في الواجبات أسوة بشريكها الرجل، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها المرأة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، إلا أنه ما يزال هناك بعض من مجالات الاهتمام التي يتوجب العمل عليها، منها:

- تعزيز السياسيات والآليات الوطنية لدعم مشاركة المرأة في المجالس الانتخابية والبلدية وغرفة تجارة وصناعة عُمان والاتحادات الرياضية واتحاد عمّال سلطنة عُمان ومجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدني وغيرها.
- بذل جهود إضافية لضمان توظيف المرأة في المناصب الإدارية وفي القطاعات الأكثر إنتاجية وذات القيمة المضافة العالية.
- تعزيز الجهود لإيجاد بيئة مواتية لتمكين المرأة اقتصادياً وخاصة في مجال ريادة الأعمال.
- إنشاء منصات أو قواعد بيانات واحصائيات حول المرأة، لصياغة الخطط والمشاريع والمبادرات الوطنية الداعمة للمرأة.
- مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الخاص ووضع تشريعات تسهّل وتشجع عمل المرأة في هذا القطاع وتعزيز إسهام المرأة في القوى العاملة.
- تفعيل ومتابعة القوانين واللوائح التنفيذية المتعلقة بحماية المرأة في بيئات العمل المختلفة.
- تعزيز الشراكة وتفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التمكين ورفع الوعي بقدرات وإمكانات المرأة في مواقع اتخاذ القرار.
- إبراز الخبرات النسائية الممكّنة إعلامياً وتبادل التجارب الناجحة للمرأة.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- صياغة خطة تنفيذية للمرأة العُمانية تتواءم مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والاتفاقيات الدولية بالتعاون والتشارك مع أصحاب المصلحة.
- تعزيز السياسات والممارسات المراعية للجنسين التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.
- الانخراط مع المجتمعات لزيادة الوعي بمشاركة المرأة في صنع القرار وتعزيز المساواة.
- رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال المساواة بين ا لجنسين .
- تحسين النصوص والمواد القانونية واللوائح التنظيمية لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني.
- تعزيز دور المرأة في مجال العلوم، والتكنولوجيا، والبحث العلمي والابتكار.
- تعزيز المبادرات الشبابية للمشاريع ذات الطابع المُستدام.
- يجري حالياً مناقشة إصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية يواكب تطلعات مؤسسات المجتمع المدني بما يعزز دورها من الإسهام الفاعل مسيرة التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات عمل الجمعيات

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر واستدامة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع

تعتبر سلطنة عمان حالها حال دول شبه الجزيرة العربية ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، ومع تكاثف الجهود وسعيًا لتحقيق أمن مائي مستدام وتوفير مياه نظيفة للجميع، تم اصدار عدد من القوانين والتشريعات المنظمة للموارد المائية، وتعمل بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من القطاع الحكومي والقطاع الخاص على ضمان توفير خدمات مياه صالحة للشرب وذات جودة وخدمات صرف صحي بتكلفة مقدور عليها وتوصيلها لكافة المحافظات. في سبيل تحقيق حماية وترميم للنظم الأيكولوجية، تتجلى أهمية بناء السدود التخزينية والاستفادة منها، وكذلك تبرز أهميتها لتوفير المياه فقد تم عمل العديد من المشاريع والمبادرات والمتمثلة في إدخال وتقييم وتبني ونشر تقنيات حديثة في مجال الري وبرامج بحثية لتعظيم الإنتاجية الاقتصادية للمياه واستخدام المياه غير التقليدية في تعزيز الإنتاج الزراعي، حيث تبني البرنامج الوطني لحصاد المياه من أجل الزراعة. كذلك العمل على تحديث وتطوير عدد من القوانين منها قانون حماية الثروة المائية (٢٠٠/٢٩) ولوائحه التنفيذية. كما تقوم حاليًا بإعداد قانون لتنظيم المياه والصرف الصحي وذلك لبناء شبكات صرف صحي بمواصفات عالمية.

كذلك تم اصدار عدد من اللوائح والقوانين والتي تمثل صفة إدارة وتنظيم القطاع المائي ومن خلالها يتم تنظيم العمل في مختلف المجالات المائية وحمايتها من التلوث والنضوب ولتأمين مصادر مياه نظيفة للجميع وخدمات صرف صحي للجميع منها

- قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به رقم ٢٠٠٤/٧٨
- قانون حماية الثروة المائية رقم ٢٠٠/٢٩
- قانون حماية مصادر الشرب من التلوث رقم ٢٠٠/١١٥
- قانون تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي واللائحة الخاصة به
- قانون تنظيم وحماية مواقع الأفلاج المدرجة بقائمة التراث العالمي رقم ٢٠١٧/٣٩
- لائحة تنظيم الآبار والأفلاج رقم ٩٥/١٣
- لائحة تنظيم استخدام وحدات تحلية المياه على الآبار رقم ٢٠٠٩/٤
- لائحة تعرفة التزود بالمياه الصالحة للشرب رقم ٢٠١٩/٢
- لائحة تنظيم جودة المياه الصالحة للشرب رقم ٢٠٢٣/٣١
- لائحة رعاية مصالح مشتركي خدمات التزويد بالمياه والمياه الصالحة للشرب ونقل مياه الصرف الصحي رقم ٢٠٢٣/٨
- لائحة الإبلاغ عن الحوادث في قطاع المياه والصرف الصحي رقم ٢٠٢٣/٩

> أشاد مكتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بسلطنة عمان نتيجة الدور الحيوي والجهود الذي تقوم به سلطنة عمان ممثلة في وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في اتخاذ التدابير الفاعلة التي تعكس أهمية المياه الجوفية في صنع سياسات التنمية المستدامة من خلال مشروعات مختلفة في مجالات الزراعة والصناعة والنظم البيئية والتكيف مع تغير المناخ في كافة أنحاء سلطنة عُمان.
>
> **المصدر: منظمة الفاو، ٢٠٢١.**

لتحقيق الاستدامة للمياه النظيفة، تم تطوير الاستراتيجية الوطنية الموحدة للمياه. والتي راعت الحد من التلوث الناتج من إلقاء النفايات في المياه، وكذلك قامت بجهود ملموسة للحد من تملح التربة، وذلك من خلال الاستراتيجية الوطنية لمعالجة مشكلة ملوحة المياه وحماية مصادر المياه من التلوث.

تمتلك سلطنة عمان مجموعة من المقومات الداعمة للقطاع المائي، حيث تتميز بتنوع بيئي ومناخي، حيث كانت نسبة الارتفاع في إنتاج المياه ٥,١٪ خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة ٢٠٢١. وكانت نسبة كمية المياه المنتجة من محطات التحلية ٨٤,٧٪ وبلغت كميتها ٥١٢,٤ (م. م٣)، وبالنسبة للآبار كانت كمية المياه المنتجة ٧٨,٢ (م. م٣) عدد الآبار المصرح بها ١,٦٢٠ بئر لعام ٢٠٢٢ مقارنة بنحو ٧٣٥ لعام ٢٠٢١، ومن أهم الاكتشافات المائية الجوفية والتي اشتملت على اكتشاف خزانات جوفية استراتيجية من أهمها حوض رمال الشرقية، وحوض المسرات، وحوض وادي رونب، وحوض النجد. وبلغ عدد السدود لعام ٢٠٢٣م ٦٧ سدا لتغذية الخزانات الجوفية مقارنة بعام ٢٠١٩ كان عدد سدود التغذية ٤٧ سدا، وكذلك في ٢٠٢٣ أصبح عدد سدود التخزين السطحي ١١٥ سد، وللحماية من مخاطر الفيضانات تم إنشاء ٣ سدود بسعة ١٢١,٢٠ مليون م٣.

كما تم استحداث شبكات مراقبة هيدرومترية عددها ٤٦٧٥ محطة منها ٦٣٩ تعمل عبر الاتصال عن بعد لقياس كميات هطول الأمطار، وتدفقات الأودية، وجريان الأفلاج والعيون، والمياه المحتجزة بالسدود، ومستويات المياه الجوفية ونوعيتها بالآبار، كما بلغ عدد محطات الاستمطار الاصطناعي ١٢ محطة لتعزيز كميات هطول الأمطار لزيادة منسوب المياه الجوفية. وتوجد العديد من الأفلاج يصل عددها ٤١١٢ منها ٣٠٤٨ أفلاج حية والتي يتم استخدامها لأغراض الري ولأغراض منزلية كمصدر للمياه صالحة للشرب.

بلغت محطات معالجة مياه الصرف الصحي (٦٧) محطة، وتقدر كمية المياه المعالجة (١٠٨,٦ م٣) في عام ٢٠٢٢م. وتزايدت قيمة الاستثمارات خلال اخر عامين حيث بلغت الاستثمارات في مشاريع المياه ما يقارب ٣٢٠مليون ريال عماني ولمشاريع الصرف الصحي ٥٠ مليون ريال عماني.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف السادس

تشير نتائج مؤشرات الهدف السادس إلى تمتع جميع السكان في سلطنة عُمان بخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، كذلك يتمتع جميع السكان بخدمات الصرف الصحي ذات الإدارة السليمة. وجميع تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية يتم معالجتها بطريقة آمنة.

وفي ذات السياق، ثلاثة أرباع الكتل المائية تأتي من مياه محيطة ذات نوعية جيدة. كما بلغ متوسط تكلفة إنتاج المتر المكعب من المياه نحو ٤٧ دولار للمتر المكعب. كما بلغت نسبة سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة ١٢٨٪، وقد بلغت درجة الإدارة المتكاملة للموارد المائية ٧٩٪، وذلك خلال عام ٢٠٢٠.

درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية ٢٠٢٠

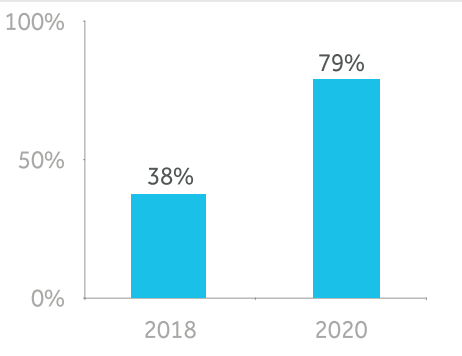

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السادس، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السادس

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٦-١-١	نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة - (٢٠١٩)	٩٩,٨	●	↑
٦-٢-١	نسبة السكان الذين يستفيدون من (أ)الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، و (ب) مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه - (٢٠١٩)	٩٨	●	↑
٦-٣-١	نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة آمنة - (٢٠١٩)	١٠٠	●	↑
٦-٣-٢	نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة. - (٢٠١٨)	٧٥٪	●	↑
٦-٤-١	التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن - (٢٠١٨)	٤٧دولار/م٣	●	
٦-٤-٢	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة. - (٢٠١٨)	116	●	
٦-٥-١	درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - ١٠٠) - (٢٠٢٠)	٧٩٪	●	↑
٦-٦-١	نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن - (٢٠٢١)	20%	●	
٦-ب-١	نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي - (٢٠١٩)	٧٥	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

تبنت سلطنة عمان العديد من المبادرات والخطط الاستراتيجية عن طريق مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها، لضمان توفير خدمات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي لمختلف شرائح وفئات المجتمع، بما يتواكب مع توجهات رؤية عمان ٢٠٤٠.

١- حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة

أولت سلطنة عمان أهمية كبيرة لتحقيق غاية حصول جميع السكان في كافة المحافظات على مياه شرب نظيفة وبتكلفة جيدة، حيث كانت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الشرب التي تدار بطريقة مأمونة ٩٩,٨٪ في ٢٠١٩، وتقوم بشكل مستمر بتوفير إمدادات المياه للمحافظات وتلبية حجم الطلب المتزايد في المستقبل. وجاءت لائحة تنظيم خدمة المياه الصالحة للشرب لتنظيم توفير الخدمة على نحو منصف للجميع. ومن أحدث المبادرات في هذا الجانب هو مشروع خط نقل المياه من محطة تحلية المياه بولاية صحار إلى ولاية عبري، ويهدف المشروع لتوفير إمدادات مياه مستدامة للولايات التابعة لمحافظة الظاهرة وذلك بتوصيل مياه من محطة تحلية صحار كمصدر بديل للمياه الجوفية الحالية، وذلك لتلبية حجم الطلب على مياه الشرب القائم ولتلبية الاحتياجات المستقبلية المتزايدة في محافظة الظاهرة، كما روعي في المشروع الاحتياجات المائية المستقبلية للمحافظات المجاورة.

نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

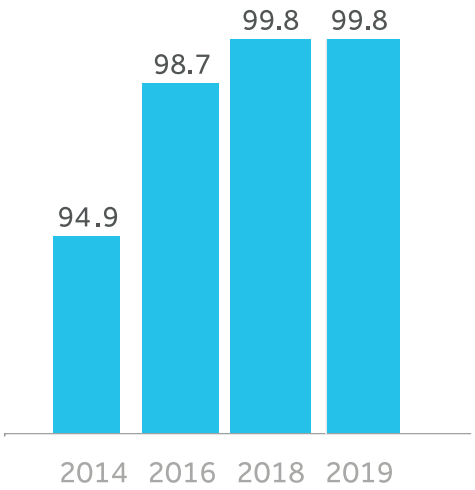

٢- حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية

تحقيقاً لهدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي، حيث كانت نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، ٩٩٪ في ٢٠١٤.ولأهمية تلبية الاحتياجات المتزايدة والمستمرة للمياه لمختلف الاستخدامات المتنوعة، تم العمل على تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي، واستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في هذا المجال، كذلك صدر قانون لتنظيم قطاع المياه والصرف الصحي رقم ٢٠٢٣/٤٠، واللوائح التنفيذية المنظمة، وتحديد للمواصفات والشروط الخاصة بشبكات ومعدات المياه والصرف الصحي والمياه المعالجة وآلية تسجيلها والموافقة عليها، ويضع الضوابط المهنية للمخاطر في قطاع المياه والصرف الصحي، ويحدد المعايير والمواصفات والشروط الخاصة بهذا القطاع. كما جاءت اللوائح التي تراعى وتحفظ مصالح مشتركي خدمات التزويد بالمياه والمياه المعالجة وتجميع ونقل مياه الصرف الصحي لضمان حصول جميع السكان على نحو منصف من خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي.

٣- تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث

يعد قانون حماية الثروة المائية من أهم التشريحات التنظيمية لحماية الثروات المائية وتنظيم حفر الآبار والأفلاج وحقول امدادات المياه العامة وحمايتها من التلوث والاستنزاف عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير للحيلولة دون حدوث أي تدهور في كمية ونوعية المياه في جميع المحافظات. وكذلك جاء قانون حماية مصادر الشرب من التلوث ليخدم بشكل مباشر تحقيق هدف الحد من تلوث مصادر مياه الشرب، والتي تشمل مياه الأمطار والمياه السطحية والجوفية سواء كانت عذبة أم مالحة أو شبه مالحة. كما أن لائحة تنظيم جودة المياه الصالحة للشرب من أهم الجهود المبذولة في تحقيق وتنفيذ هذه الغاية، كونها تنظم عملية فحص جودة المياه ومطابقة هذه العينات للمواصفات المعتمدة وتقييم المخاطر المتعلقة بجودة المياه واتخاذ التدابير اللازم للحول دون ذلك. جدير بالذكر أن كمية المياه العادمة المعالجة خلال عام ٢٠٢٢م وصلت إلى ١٠٨,٦م.م٣، ومن أهم المبادرات لتحقيق هذه الغاية مشروع استخدام المياه المعالجة، حيث يهدف المشروع إلى تنفيذ مشروع زراعي ذو قيمة مضافة باستخدام المياه المعالجة ثلاثيا لإنتاج محاصيل تساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي في الأراضي الزراعية المتأثرة بالملوحة واستغلال تلك المياه الاستغلال الأمثل وتحسين دخل أصحاب المزارع.

٤- زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وكفالة سحب المياه العذبة وإمداداها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه

في تقرير «التقدم المحرز بشأن التغير في كفاءة استخدام المياه « الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في روما ٢٠٢٣ تم تصنيف سلطنة عمان أنها من الدول التي زادت كفاءة استخدام المياه لديها بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، حيث تبنت مجموعة

من المشاريع والمبادرات التي من شانها تحقيق الغاية أهمها

- **تأهيل مصانع انتاج وتعبئة مياه الشرب:** بالاستناد إلى نتائج الزيارات الميدانية التي تم تنفيذها وضع التصور بما يتناسب مع الواقع الميداني للمصانع القائمة، ولأبرز الملاحظات التي تتطلب معالجتها، والتي قد تؤدي الى التأثير على سلامة المنتج وتحديد أوجه التحسين والتطوير لرفع المستوى الصحي بهذه المصانع وتأهيلها لتطبيق نظم سلامة الغذاء وبرامج الممارسات الصحية الجيدة
- **مشروع تحديث الميزان المائي:** تعتبر سلطنة عمان من الدول التي تولي اهتماما كبيراً في إدارة الموارد المائية والتحديث المتواصل للميزان المائي، فتقديرات الميزان المائي تمثل دروا أساسياً في إعداد الاستراتيجيات والسياسات المائية والخطط التنموية في مجال الاستثمار الزراعي، ويساهم المشروع في تحديث بيانات الوفرة أو العجز في المستجمعات المائية لتلبية الطلبات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الزراعي (عقود الانتفاع) وإصدار العديد من الموافقات على حفر آبار جوفية جديدة لهذه المشاريع.
- **مشروع تطوير النظم المزرعية التقليدية:** نظام ري متكامل ينفذ في القرى الزراعية التي تروى عن طريق الأفلاج والعيون التي تعاني من قلة تدفقات المياه، حيث يقوم هذا النظام بتجميع مياه الري في خزانات ارضية ذات سعات مختلفة، ثم يتم ضخ المياه بواسطة وحدة التحكم (أجهزة ومضخات) عبر شبكة أنظمة رّي حديث ليصل الماء إلى المحاصيل الزراعية وفقاً للاحتياجات المائية الفعلية.
- **تطوير منظومة الاستمطار الاصطناعي:** يهدف المشروع إلى زيادة منسوب المياه الجوفية والتقليل من العجز المائي عن طريق تعزيز كميات الهطول المطري بالأخص خلال فصل الصيف باستخدام الطريقة الايونية، وأنشأت أول محطة استمطار في سلطنة عمان عام ٢٠١٢م وتم تفعيل المحطات عام ٢٠١٣م، ويوجد حالياً ١٣محطة استمطار، منها إحدى عشر محطة موزعة على جبال الحجر الشرقي والغربي ومحطتين على جبال محافظة ظفار.

٥- الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات

أكدت سلطنة عمان أهمية وجود إدارة متكاملة لموارد المياه، حيث اصدار قانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به رقم ٢٠٠٤/٧٨ وتنفيذ الخطة الرئيسية للموارد المائية الوطنية ٢٠٠١-٢٠٢٠، وكذلك استحداث الاستراتيجية الوطنية للمياه ٢٠١٠-٢٠٣٠. وتعد الاستراتيجية الوطنية للمياه من المبادرات المحققة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها لتحقيق الأمن المائي والغذائي وتكون استكمالاً للخطة الاستراتيجية السابقة.

٦- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه

انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية رامسار في عام ٢٠١٢، والتي تهدف الى الحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها، للحفاظ على النظم الإيكولوجية، حيث تم اختيار محمية القرم الطبيعية كأول موقع ذات الأهمية الدولية التي تصل إلى ٨٠ هكتار من غابات أشجار القرم، وتأتي وبحيرات الأنصب كثاني موقع حيث تبلغ مساحتها ٥٤ هكتار وهي عبارة عن منشأة معالجة مياه الصرف الصحي متصلة بسلسلة من البرك المائية ويتم إعادة استخدام مياهها في مجالات الري. بالإضافة إلى الاهتمام بمنظومة الاستمطار الاصطناعي التي من شأنها تعزيز كميات هطول الأمطار ودعم المخزون من المياه الجوفية، كما أن تشييد السدود التخزينية لها دور ملحوظ في تعزيز كميات المياه الجوفية حيث وصل عددها ٦٣ سدا في عام ٢٠٢٢، من أهم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية هو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمعالجة مشكلة ملوحة المياه وحماية مصادر المياه من التلوث التي تهدف لتقييم حجم مشكلة الملوحة وتلوث موارد المياه الجوفية وتقييم التكاليف الاقتصادية للملوحة وتحديد الممارسات الإدارية والتقنية لمكافحة تلوث المياه والملوحة.

استراتيجية الأراضي الرطبة: تسهم استراتيجية حماية الأراضي الرطبة في الحفاظ على الأراضي الرطبة وإدارتها، ويؤدي هذا الهدف الاستراتيجي إلى «الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها بشكل أمثل، كما سوف تساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق اهداف اتفاقية رامسار للحفاظ على جميع الأراضي الرطبة والاستخدام الرشيد لها من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي.

مشروع النمذجة الهيدرولوجية لمجاري الأودية الرئيسية في الولايات المتأثرة بإعصار شاهين بمحافظة شمال الباطنة:

أدت الفيضانات الكبيرة لأودية عدة ولايات خلال إعصار شاهين (٢-٤ أكتوبر ٢٠٢١م) إلى حدوث خسائر كبيرة في الممتلكات والبنى التحتية والأرواح، وعليه فقد تم التوجيه بعمل نمذجة هيدرولوجية للأودية في الولايات المتأثرة بالفيضانات وإعداد خرائط مرجعية لمخاطر الفيضانات، تتضمن تحليل بيانات الأمطار والأودية ، واستخراج جداول معدلات الهطول المطري وقيم التدفقات القصوى للفيضانات خلال فترات التكرار المختلفة لجميع محطات قياس الأمطار والأودية في منطقة المشروع.

مشروع تحديث وإعداد خرائط مخاطر الفيضانات: تمثل خرائط مخاطر الفيضانات ركيزة أساسية من ركائز التخطيط العُمراني السليم، وذلك لضمان توفير الحماية للمواطنين والمنشآت القريبة من مجاري الأودية، كما تضم هذه الخرائط الاشتراطات العُمرانية الواجب إتباعها أثناء التخطيط أو إقامة أي إنشاءات في مجاري الأودية أو قريباً منها. تم إصدار الخرائط السابقة في عام ١٩٩٢م في بعض المدن الرئيسية، ومع النمو العُمراني المتسارع واتساع رقعته، ومع المتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة، عمل المشروع على تحديث الخرائط السابقة وإعداد خرائط مخاطر الفيضانات للأودية الرئيسية والفرعية في جميع المستجمعات المائية، وستساهم في عمليات اللجنة الوطنية للدفاع المدني والإنقاذ وتسهيل مهمتها لإنقاذ الأرواح والممتلكات أثناء حدوث الحالات المناخية المختلفة.

٧- تعزيز نطاق التعاون الدولي

تشارك سلطنة عمان في مجالات التعاون الدولية من خلال الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية، منها الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام ٢٠٠٤، حيث تهدف الاتفاقية على حماية مياه البحار من التلوث الناتج من مياه صابورة السفن وتحث الاتفاقية في بنودها على التعاون الإقليمي والدولي البحثي والتقني لمعالجة المشكلة. كما قدمت دعما ماليا لإسكوا بقيمة ٥٠،٠٠٠ دولار أمريكي مخصص لتمويل مشاريع التنمية وانشطة التعاون والدعم الفني للدول الأعضاء ضمن أولويات منها المياه والطاقة. كما تم تأسيس مركز تحلية الشرق الأوسط (MEDRC) ومقره مسقط في عام ١٩٩٦ للتعامل مع التحديات البيئية والإقليمية والعابرة للحدود.

٨- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

القرى الصحية: أن تحسين المستوى الصحي لمجتمع ما يستلزم رؤية تنموية شاملة ومندمجة تهدف بالأساس إلى تحسين نوعية الحياة. تتضمن أنشطة القرى الصحية، زيادة فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي المحسنة والإدارة السليمة للنفايات والتخلص منها والحد من التلوث ورفع الوعي لكيفية تطبيق عوامل النظافة، مما يعزز تحقيق هدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

سدود الشراكة المجتمعية: تعد مبادرة سدود الشراكة المجتمعية احدى المبادرات التي تبناها المجتمع العماني والتي تعنى بتمويل بناء السدود الصغيرة بتمويل من الأهالي، وذلك للاستفادة منها في توفير المياه، وتكون المساهمة الحكومية بنسبة (٢٠٪) من قيمة المشروع. حيث جاءت هذه الشراكة المجتمعية تجاوبا مع رغبة المواطنين في إنشاء السدود الصغيرة، والتي تخدم المواطنين وتساهم في تنمية الموارد المائية، وذلك من خلال آلية تم وضعها للتعامل مع طلبات إنشاء السدود الاهلية.

والجدير بالذكر، منذ عام ٢٠١٧، بلغ عدد سدود الشراكة المجتمعية حتى الآن بلغت (١٦) سدا، وتتراوح اطوالها من (٣٠-٢٣٠) متر وارتفاعاتها من (٥-١٤) متر وسعة تخزينية من ٥٠٠٠ إلى ٣٥٧٠٠٠ متر مكعب للسد الواحد.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

تسعى سلطنة عمان جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تنفيذ وتطوير البرامج والمبادرات والاستراتيجيات المحققة للهدف، ومع ذلك يواجه تحقيقها عدة تحديات أهمها، تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، حيث تشكل محدودية الموارد المائية الطبيعية تحدي كبير بالتزامن مع الاحتياجات المتزايدة للمياه النظيفة في المستقبل. وهناك تحدى آخر في ملوحة المياه الجوفية عائق كبيرة لاستدامة المياه العذبة خاصة في المناطق الساحلية.

الخطوات الرئيسية للمضي قدمًا:

وفي سبيل تخطي التحديات، تقوم سلطنة عمان باستحداث عدد من الاستراتيجيات والقوانين واللوائح، أبرزها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ٢٠٢٦-٢٠٤٠ التي تعكس في رؤيتها تحقيق أمن مائي مستدام من خلال استدامة الموارد الطبيعية.

تعتبر البيئة والموارد الطبيعية إحدى أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠، التي تهدف لتحقيق أمن غذائي ومائي قائم على موارد متجددة وتقنيات متطورة، وأوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث واستخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية، و**التي تستهدف رفع مؤشر عمان للمياه من ٣٩٥ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٥ إلى ٦٥٠-٧٠٠ في عام ٢٠٤٠.** وسعياً لتحقيق ذلك، وضعت عدد من البرامج منها: برنامج التوسع في شبكات نقل وتوزيع المياه وفق الخطة الشاملة لقطاع المياه، والذي يتم تنفيذه في الفترة بين ٢٠٢١-٢٠٢٥، وبرنامج المنظومة الوطنية للرصد والرقابة البيئية الذي يستهدف لتشديد قواعد الرقابة عل كافة مصادر التلوث منها التلوث المائي. وتقوم بذلك عن طريق

- إدارة المياه بفعالية وتعزيز الكفاءة واستخدام المياه وتحسين إدارتها لتحقيق التوزان بين الاستدامة وتلبية احتياجات السكان.
- استخدام تكنلوجيا حديثة لتحلية مياه البحر.
- تعزيز تجميع وتخزين المياه التقية لضمان توفرها في فترات الجفاف والحالات الطارئة.
- توسيع شبكات الصرف الصحي لضمان وصولها لكافة شرائح المجتمع.
- توعية وتثقيف المجتمع حول أهمية النظافة الشخصية لمنع انتشار الأمراض المرتبطة بنقص خدمات الصرف الصحي.
- توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع ذات الصلة لتعزيز خدمات المياه والصرف الصحي.
- تبادل المعارف والخبرات بين الدول والاستفادة من التجارب المتقدمة لتحسن الأداء.

٧
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

تسعى سلطنة عمان لتحقيق الاستدامة كمنظومة عمل متكاملة، تتجسد من خلال رؤية عمان ٢٠٤٠، والتي تم بناء أبعادها المختلفة، سعيًا إلى مواصلة التقدم المستمر، وبناء مستقبل يجمع بين استدامة إمدادات الطاقة والنمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاجتماعية من جهة، وحماية البيئة بمختلف أبعادها من جهة أخرى. ولتحقيق هذا الهدف تم التركيز على المجالات التالية:

تتمتع سلطنة عمان بموارد طبيعية تنافسية من الطاقة المتجددة منها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويتيح موقعها الجغرافي الوصول الى أهم موارد الطاقة في العالم، كما تم تصنيف سلطنة عمان كواحدة من المحاور الرائدة في العالم لإنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء.

تعزيز التوجه نحو الطاقة المتجددة والمستدامة:

إن التوجه الاستراتيجي في التحول إلى الطاقة المتجددة سيعزز من مكانتها في الاضطلاع بدور أساسي وموثوق يساهم في تأمين إمدادات الطاقة محلياً وعالمياً، والعمل على تمكين نمو قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر من خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة و الهيدروجين

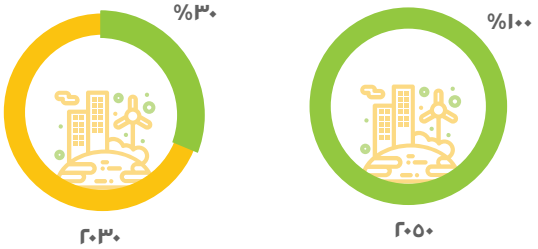

تسعى سلطنة عمان إلى أن تصل نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء في عام ٢٠٣٠ إلى ٣٠٪، وإلى ١٠٠ ٪ في عام ٢٠٥٠.

حيث تم انجاز عدد من محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتوليد الكهرباء، كما أن الهيدروجين بات أحد جوانب الاستثمارات المهمة في الطاقة الخضراء ، من خلال تخصيص مساحات من المواقع المناسبة لإنتاجه، والفرص والحوافز التي تم إطلاق جزءاً منها، وسيعلن عن الفرص الأخرى على مراحل قادمة.

وقد سعت سلطنة عمان الى تطوير قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين لتصبح مركزا رائدا للطاقة منخفضة الكربون، والذي بدوره سوف يعزز من تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتعزيز الاستثمار على نطاق واسع.

تم التركيز على هدفين استراتيجيين لقطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين وهما: تفعيل دور الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء والهيدروجين، ورفع كفاءة الطاقة الكهربائية في جانبي العرض والطلب.

- **تقليل الانبعاثات الضارة**: اعتمدت سلطنة عمان استراتيجية وطنية للتحول في الطاقة، أخذت في الاعتبار المحافظة على البيئة بمختلف مكوناتها، لتقليل الانبعاثات دون التأثير على النمو الاقتصادي وإمدادات الطاقة عالميا، كما وضعت خارطة طريق لتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ويتكفل مركز عمان للاستدامة متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتحول في الطاقة. كما أن إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات هو أحد المبادئ التوجيهية لمشروع السياسة الوطنية للتحول في الطاقة.
- **استخدام التكنولوجيا:** تمثل التكنولوجيا جانباً مهماً وأساسًياً في تطوير التقنيات المتعلقة بتقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة، كتحسين كفاءة المباني والمركبات بهدف التقليل من احتياجات استهلاك الطاقة.
- **تكامل عالمي:** التأكيد على أهمية الدور الذي يجب أن تتحمله جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية الإطارية للمناخ لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، من خلال محددات وخطط واضحة تصل إلى الحياد الصفري، كما أن حماية البيئة تمثل مصلحة مشتركة عالمياً للمحافظة على التنوع الإحيائي والتوازن البيئي والموارد الطبيعية، والتي بدورها تساهم في تحقيق التنمية

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف السابع

تشير نتائج مؤشرات الهدف السابع إلى أن جميع السكان في سلطنة عُمان يتمتعون بالحصول على خدمات الكهرباء. وتعتمد الغالبية العظمى من السكان على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة. وقد بلغت قدرة توليد الطاقة المتجددة حوالي ٥٥٠ واط لكل فرد في عام ٢٠٢٣م.

بدأت سلطنة عُمان في إطلاق مشروعات لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، وبلغت نسبة الإنتاج من هذه المصادر ٤٪ في عام ٢٠٢٢، وهي في توسع مستمر.

كذلك معدلات استخدام الطاقة لإنتاج وحدة من الناتج المحلي، لا تزال من المعدلات الجيدة على المستوى العالمي.

وقد شهدت سلطنة عُمان طفرة كبيرة في إنتاج الطاقة المتجددة، من ١١,٢ واط للفرد في المتوسط في عام ٢٠٢٠ إلى ١٢١,٥ واط للفرد في ٢٠٢١.

حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة ٢٠٢٢

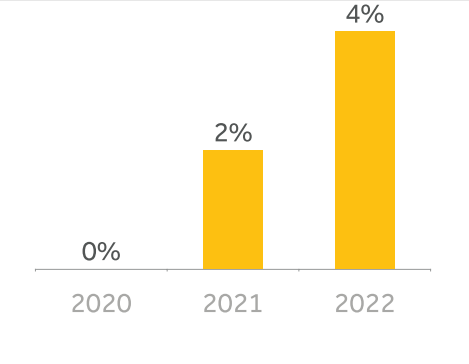

كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٢

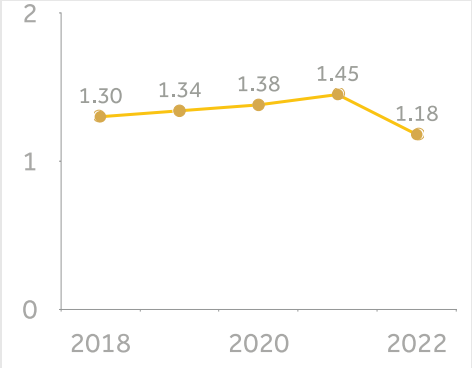

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السابع، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

جدول () نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السابع

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٧-١-١	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء - (٢٠٢٢)	١٠٠	●	↑
٧-١-٢	نسبة السكان الذي يعتمدون أساسا على الوقود والتكنولوجيا النظيفين - (٢٠١٤)	الوقود النظيف: ٩٨,٩٪ التكنولوجيا النظيفة: ٩٩,٣٪	●	↑
٧-٢-١	حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة - (٢٠٢٢)	٤٪	●	↗
٧-٣-١	كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي - (٢٠٢٢)	١,١٨	●	
٧-ب-١	قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية (بالواط لكل فرد) - (٢٠٢٢)	١١١,٥	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

١- تحقيق الوصول الى نسبة٣٠% من مساهمة الطاقة المتجددة من اجمالي انتاج الكهرباء بحلول عام٢٠٣٠ في سلطنة عمان:

تتميز سلطنة عمان بمقوماتها الجاذبة لمشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين، ويعزز ذلك ما تتمتع به من موارد طبيعية كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث تعتبر من بين أعلى الدول في الكثافة الشمسية وتهب فيها رياح مستمرة طوال العام. ويتيح موقع سلطنة عمان الجغرافي المميز في طرق التجارة العالمية وتمتعها بالأراضي الممتدة أن تكون مركزاً للطاقة النظيفة ومحطة عالمية لتزويد الدول بالهيدروجين.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم تخصيص مناطق امتياز تزيد عن ٥٠ ألف كيلو متر مربع في محافظتي الوسطى وظفار لمشروعات الهيدروجين الأخضر، تتميز بتوافر الخامات والموارد الأولية التي تدخل في تصنيع المعدات الأساسية في إنتاج الطاقة المتجددة والبنية التحتية والموانئ بالقرب من مواقع إنتاج الهيدروجين. وتخصيص ١٥ ألف كيلو متر في المحافظات الأخرى لمشروعات الطاقة النظيفة.

مشاريع الطاقة المتجددة: تعد مشاريع الطاقة الشمسية من ضمن الاستراتيجية الوطنية، والتي تحث جميع القطاعات على الاستفادة من تقنيات الطاقة البديلة وعلى رأسها الطاقة الشمسية، عن طريق استخدام الألواح الشمسية ذات الكفاءة العالية. وقد اصدرت هيئة تنظيم الخدمات العامة اللوائح المنظمة لأنظمة الطاقة الشمسية المتصلة بالشبكات الكهربائية الصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠١٧، وقد بلغ عدد المشاريع المتصلة في المنظومة الكهربائية ٤٥٢ موقعا بطاقة اجمالية مركبة بلغت ٥١,٠٣ ميجا وات المنتجة من الالواح الشمسية، والذي يعادل ٤٣,٩٤ ميجا وات والمتصلة بشكل مباشر بالشبكة الكهربائية على جميع مستويات التوصيل الكهربائي، ويبلغ عدد المشاريع الجاري العمل عليها حوالي ٢٤٨ طلبا بطاقة اجمالية منتجه حوالي ٣٥,٥٩ ميجا وات.

إن الاستمرار في توصيل الألواح الشمسية إلى المنظومة الكهربائية سيساعد في خفض الانبعاثات الكربونية، والتي تندرج ضمن البرنامج الوطني للوصول الى الحياد الصفري للانبعاثات الكربونية بحلول عام ٢٠٥٠. يلخص الجدول التالي الوضع الحالي للمشاريع الموصلة على شبكة التوزيع (ما عدى شبكات محافظة ظفار والقطاعات الاخرى)

البيان	القيمة
عدد المشاريع الموصلة بالشبكة	٤٥٢
كمية الطاقة المنتجة من الالواح الشمسية (تيار مستمر مجا واط)	٥١,٠٣
كمية الطاقة المنتجة من الالواح الشمسية (تيار متغير مجا واط)	٤٣,٩٤
عدد المشاريع في طور التنفيذ	٢٤٨
كمية الطاقة المتوقع توصيلها للمشاريع تحت التنفيذ (تيار مستمر ميجا وات)	٣٥,٥٩
كمية الطاقة المتوقع توصيلها للمشاريع تحت التنفيذ (تيار متغير ميجا وات)	٣٤,٦١

سياسة تنويع الوقود: تماشياً مع المستهدف في رؤية عمان ٢٠٤٠ المتمثل في الحصول على ٣٥-٣٩٪ من توليد الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٤٠، تتواصل الجهود في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. وتعتبر التكاليف الاقتصادية المواتية لتقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية دافعةً لعجلة تطوير مشاريع الطاقة المتجددة.

ويبين الشكل أدناه توقعات حصص توليد الطاقة حسب نوع الوقود بين المولدات المتعاقدة مع مشروع الأشغال العامة. وبحلول عام ٢٠٢٥، سيتم توفير حوالي ١١٪ من توليد الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة، وفي المقام الأول الطاقة الشمسية.

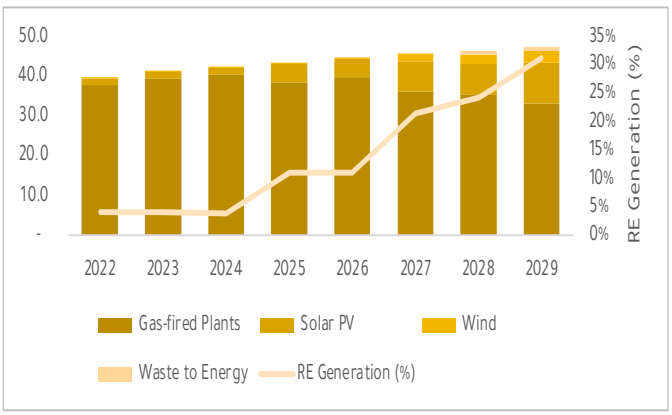

مساهمة الوقود في توليد الكهرباء

رفع كفاءة الطاقة الكهربائية في جانبي العرض والطلب: منذ العام ٢٠٠٥، ومن خلال إدخال محطات توليد أكثر كفاءة بشكل تدريجي، تحقق بنسبة ٤٧٪ في الغاز المطلوب لكل وحدة إنتاج الكهرباء، من ٣٧٤ مترًا مكعبًا/ ميجاوات في الساعة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٩٩ مترًا مكعبًا / ميجاوات في الساعة في عام ٢٠٢٢. ويعزى ذلك الى إدخال مشاريع الطاقة المتجددة وشراء محطات طاقة على أحدث التقنيات في ٢٠١٩، ومحطات تحلية المياه الجديدة التي تستخدم تقنية التناضح العكسي لإنتاج المياه، والجهود المستمرة لتحسين كفاءة الشبكة. ومع إدخال الطاقة

الشمسية وطاقة الرياح والنفايات في محطات الطاقة جنبًا إلى جنب مع ربط الشبكة الرئيسية بالشبكات الاخرى في الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ ، يتوقع أن تنخفض متطلبات الغاز لتوليد الكهرباء إلى حوالي ١٤٠ متر مكعب / ميجاوات في الساعة بحلول عام ٢٠٢٩ فصاعدًا، أي أقل بنسبة ٦٢٪ من المطلوب في عام ٢٠٠٥.

تخفيض كمية الغاز المستخدم لتوليد الكهرباء المتوقع حتى عام ٢٠٢٩

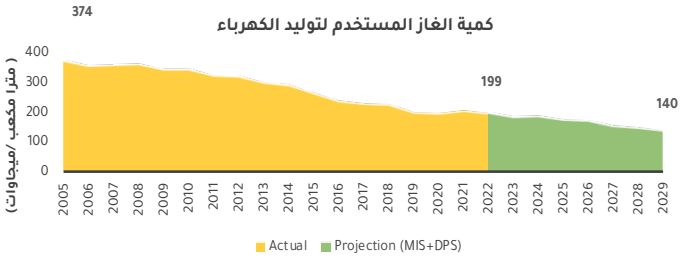

كما سعت سلطنة عمان إلى التمهيد لرسم السياسات التي ستساهم في رفع كفاءة الطاقة الكهربائية في جانبي العرض والطلب، حيث اعتمدت عدداً من المشاريع الممكنة في هذا الشأن، وهي مشروع اعداد الخطة الرئيسية للطاقة، وتم الانتهاء من تنفيذ المشروع بالشراكة مع شركة شل بنسبة ١٠٠٪، ومشروع السياسة الوطنية للتحول في الطاقة.

أهم المشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية بالرياح والطاقة الشمسية

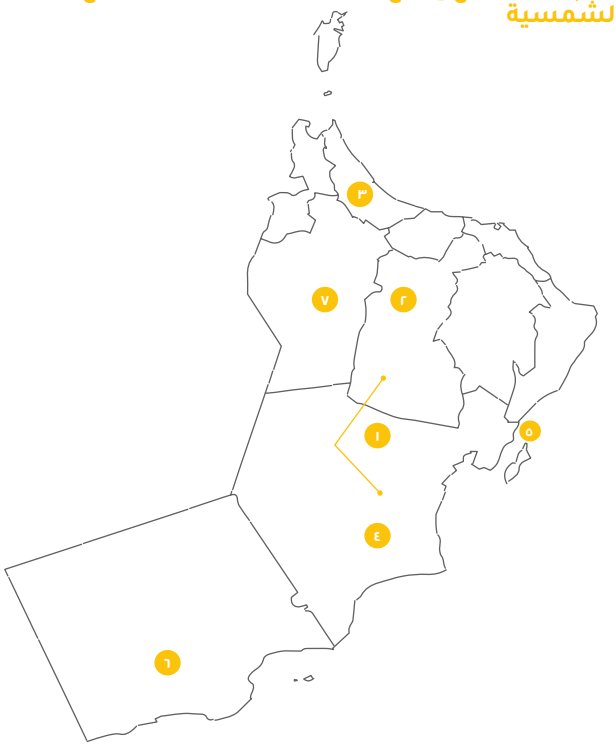

١ **مشروع ربط الشمال بالجنوب:** يعد مشروع الربط الكهربائي بين شمال سلطنة عمان وجنوبها، مشروعا ذا أولوية عالية نظراً للدور الاستراتيجي الفعال الذي يساهم به في دعم الاقتصاد العماني وتسهيل الاتصال بالنظام الرئيسي لإنتاج الطاقة المتجددة في المستقبل. ويهدف المشروع الى تلبية متطلبات احتياطي الغاز والدعم المتبادل خلال الحالات الطارئة والتقليل من استخدام الغاز لإنتاج الكهرباء وتسهيل الربط مع مشاريع الهيدروجين وتوفير الوقود وتسهيل توليد الطاقة المتجددة بالعمل كنقاط اتصال مع مشاريع الطاقة المتجددة. سيتم تنفيذ المشروع خلال مرحلتين، تم الانتهاء من المرحلة الأولى لربط مجموعة من المحطات (نهضة، باريك، الصويحات، الدقم ومحوت) بخط جهد عالي ٤٠٠ كيلو فولت (حوالي ٦٦٧ كم، وتشمل المرحلة الثانية ربط محطة الدقم بمحافظة ظفار بخط جهد عالي ٤٠٠ كيلو فولت (حوالي ٥٥٨ كم)، من المخطط الانتهاء العام ٢٠٢٦.

٢ **محطتي منح للطاقة الشمسية:** والتي تقع في محافظة الداخلية في ولاية منح بمساحة كلية حوالي ١٤ كم² وبقدرة إنتاجية حوالي ١٠٠٠ ميجا واط وسيسهم في خفض مكافئات ثاني اكسيد الكربون بمقدار ٦٨٠ ألف طن.

٣ **مشروع محطة قبس للطاقة الشمسية:** تأسست عام ٢٠٢١ بمحافظة الباطنة في ولاية صحار وبقدرة انتاجية حوالي ٢٥ ميجا واط وبمساحة كلية ٠.٥ كم² ومن المتوقع خفض انبعاثات الكربون بحوالي ٢٥ ألف طن سنويا.

٤ **مشروع محطة أمين للطاقة الشمسية:** تم تشييد أول محطة لإنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية الضوئية وتشغيلها في عام ٢٠٢٠ في حقل أمين في محافظة الوسطى بنظام المنتج المستقل للطاقة بمساحة اجمالية حوالي ٤ كم² وبتكلفة ٩٤ مليون دولار وتبلغ القدرة الانتاجية للمشروع ١٠٠ ميجاواط من الكهرباء، ويعد أول مشروع ضخم للطاقة الشمسية، وبلغ كمية خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون نحو ٢٢٥ ألف طن سنويا من خلال استخدام الطاقة الشمسية بديلاً عن الغاز الطبيعي.

٥ **محطة الطاقة الشمسية لتحلية المياه بولاية صور:** ويعد أكبر نظام للطاقة الشمسية في محطات تحلية المياه حيث تتجاوز قدرته السنوية على إنتاج الكهرباء الخضراء والمتجددة الـ ٣٢ ألف ميغاواط في الساعة. وسيُستخدم هذا الإنتاج لتغطية نسبة ١٠٠٪ من استهلاك محطة التحلية خلال فترة النهار، وتبلغ قدرة المحطة ١٧ ميغاواط ويستخدم نظام التتبع الشمسي للحصول على اعلى كفاءة للطاقة المنتجة من الالواح الشمسية. وتشكّل المحطة خطوة مهمة تندرج في إطار الجهود الرامية إلى إزالة الكربون حيث ستسهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا بمعدل يناهز الـ٢٧,٢ ألف طن، أي ما يعادل الانبعاثات الناتجة عن حوالي ٦٠٠٠ مركبة تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي خلال الفترة نفسها.

٦ **مشروع ظفار لطاقة الرياح:** يهدف المشروع الى تزويد الشبكة الكهربائية بالطاقة الكهربائية. وتتكون محطة الرياح من ١٣ مولد (توربين) تنتج طاقة كهربائية تقدر ب ٥٠ ميجاواط على أن تلبي احتياجات ما يوازي تغذية حوالي ١٦ ألف منزل في محافظة ظفار من الكهرباء.

٧ **مشروع محطة عبري ٢ للطاقة الشمسية:** تأسست المحطة عام ٢٠٢٢ في محافظة الظاهرة بعبري بقدرة انتاجية ٥٠٠ ميجا واط. ويعد المشروع الأكبر من نوعه في سلطنة عمان كمشروع مستقل لتطوير وبناء وتشغيل محطة للطاقة الكهروضوئية، بمساحة كلية ١٣,٢٧ كم² وبتكلفة ٤١٧ مليون دولار ومن المتوقع خفض انبعاثات الكربون بحوالي ٣٤٠ ألف طن سنويا.

«مشروع السياسة الوطنية للتحول في الطاقة»

يتم تطوير مشروع سياسة التحول في الطاقة، كخارطة الطريق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتحول في الطاقة والتكامل مع سلاسل إمداد الطاقة الحالية فيما يتعلق بالممكنات الرئيسية للتحول في الطاقة بما في ذلك الهيدروجين الأخضر وتقنيات احتجاز الكربون وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

وسيساهم في تسريع التحول الوطني للطاقة في عمان، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية والأهداف الاستراتيجية التالية

- تحقيق أمن الطاقة على المدى الطويل
- الحفاظ على القدرة التنافسية في قطاع الطاقة
- تنمية الوطن والمجتمع
- إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات
- تنمية الاقتصاد منخفض الكربون

ركز المشروع على صياغة رؤية سلطنة عمان للتحول في الطاقة:

«تحقيق عمان الحياد الكربوني الصفري بحلول عام ٢٠٥٠ مع ضمان أمن الطاقة والقدرة التنافسية والنمو في الاقتصاد منخفض الكربون والقيمة للمجتمع»

مما يساهم في تحقيق أولوية التنويع الاقتصادي في «محور الاقتصاد والتنمية»

٢- سلطنة عمان تتقدم بخطى ثابتة في قيادة سوق الهيدروجين الأخضر بالشرق الأوسط:

تهدف سلطنة عمان لتكون في مقدمة الدول المنتجة للهيدروجين الأخضر، وقد حددت خمسة أهداف استراتيجية لتحقيق الانتقال نحو الهيدروجين الأخضر وهي: تنويع الاقتصاد وسلسلة التوريد؛ قطاع هيدروجين أخضر بتكلفة تنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ خفض مستوى الانبعاثات الكربونية لتحقيق الاستدامة؛ توطين الصناعات وخلق الوظائف المستدامة؛ دعم الابتكارات وتنمية المهارات.

> تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تصبح سلطنة عمان سادس أكبر مُصدّر للهيدروجين عالميًا، والأكبر في الشرق الأوسط بحلول عام ٢٠٣٠، إذا صارت خريطة طريق إنتاج الهيدروجين في مسارها الصحيح.

حيث يستهدف إنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. وإنتاج ما يقارب ٨,٥ مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول ٢٠٥٠. عبر استغلال ٣٠٪ من الأراضي المخصصة حاليا، وبحجم استثمارات تقدر بما يقرب من ١٤٠ مليار دولار أمريكي، بسعة انتاج الطاقة المتجددة ١٨٠ جيجاوات.

> حدّدت سلطنة عمان أهدافها لإنتاج مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠، و٣,٧٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٤٠، ثم ٨,٥ مليون طن بحلول عام ٢٠٥٠.
>
> من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى أن تصبح البلاد سادس أكبر مصدر للهيدروجين في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، بحسب ما أعلنته وكالة الطاقة الدولية.

وسيتم ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- **وضع الإطار القانوني والسياسات العامة للقطاع**، حيث تم حوكمة الأطر التنظيمية والقانونية في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين واعداد الخطة الرئيسية للطاقة واعداد السياسة البيئية للطاقة واعداد السياسة الوطنية للتحول في الطاقة.
- **تأسيس شركة هيدروجين عمان** والتي تم تدشينهما في عام ٢٠٢٢ م. كذلك مديرية للطاقة المتجددة والهيدروجين بوزارة الطاقة والمعادن
- **تخصيص مناطق امتياز للهيدروجين الاخضر:** حيث تم تخصيص مساحة تزيد عن ٥٠ ألف كم٢ من سبع مناطق رئيسية والتي ستطرح على مراحل. حيث بلغت القيمة الاستثمارية للجولة الأولى للمزيدات العامة على مناطق الامتياز الهيدروجين الأخضر ٣٠ مليار دولار أمريكي و١٨ جيجاوات من سعة الطاقة المتجددة، ومساحة الأرض المخصصة ١٦٠٠ كم مثر مربع و٧٥٠ كيلو طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر.

وفي إطار جذب الاستثمارات الأجنبية، وقعت عددا من الاتفاقيات، كما يلي:

- اتفاقية تأسيس التحالف الوطني للهيدروجين باسم (هاي-فلاي) في اغسطس ٢٠٢١، ليقوم التحالف على تعزيز الهيدروجين النظيف من خلال العمل على جذب الاستثمارات والتقنيات والسياسات والخبرات في سلسلة توريد الهيدروجين بأكملها،
- اتفاقية اطارية للعمل الاستراتيجي مع شركة BP في يناير ٢٠٢٢، بالإضافة الى اتفاقية جمع بيانات الطاقة المتجددة لدعم مشاريع تنمية الطاقة المتجددة وتطوير الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان بحلول ٢٠٣٠م.
- توقيع ست اتفاقيات للشروط التجارية للاستثمار لإنتاج الهيدروجين الاخضر في مارس ٢٠٢٣، بمساحة ١٥٠٠ كم٢ في الوسطى وظفار بقيمة استثمارية تتجاوز ٢٠ مليار دولار أمريكي، لمدة ٧ سنوات.
- ثلاث اتفاقيات في يونيو ٢٠٢٣ لعقود تطوير المشاريع وحق الانتفاع بأراضي للهيدروجين الأخضر مع هايبوت الدقم بمساحة وقدرها ٩٦٠ كيلومتر مربع، بقدرة إنتاجية متوقعة بإجمالي وقدره ٥٠٠ ألف طن متري من الهيدروجين الأخضر.
- اتفاقيتين لتطوير مشروعين لإنتاج الهيدروجين الأخضر في محافظة الوسطى مع تحالف بوسكو- إنجي وتحالف هايبوت الدقم (بقدرة إنتاجية متوقعة ٢٥٠ كيلوطن متري من الهيدروجين الأخضر، باستخدام حوالي ٦,٥ جيجا واط من سعة الطاقة المتجددة)
- توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدد من الدول لتعزيز التعاون في مجال الطاقة وتطوير التعاون في الطاقة الخضراء والهيدروجين خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣:

وفي إطار الشراكة العالمية، نظمت وشاركت سلطنة عمان في العديد من مؤتمرات الطاقة المتجددة والهيدروجين خلال العامين ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

- نظمت سلطنة عمان قمة الهيدروجين الاخضر بنهاية ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ وبمشاركة العديد من الدول لمناقشة اخر المستجدات والبحث في سبل التعاون.
- شاركت سلطنة عمان في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ (كوب) حيث تم فيه نقل المعرفة في تقنيات الحياد الصفري والطاقة المتجددة والهيدروجين والتأكيد على الحرص بأن تكون الطاقة متوفرة بتكلفة ميسرة ومستدامة ونظيفة.

٣- الطريق الى التنقل الأخضر

تبذل سلطنة عمان جهودا لتشجيع زيادة استخدام السيارات الكهربائية، وذلك من خلال زيادة وحدات الشحن الكهربائي، حيث يوجد حوالي ١٠٠ موقع ويتم توزيعها في بعض مراكز التسوق ومحطات تعبئة الوقود ومواقع المؤسسات. وقد

قامت هيئة تنظيم الخدمات العامة بإصدار اول لائحة تنظيمية الخاصة في تركيب الاجهزة الخاصة في شحن السيارات الكهربائية في شهر يوليو ٢٠٢٣، وتقوم شركات التوزيع بوضع اللوائح الخاصة في توصيل هذه الأجهزة لضمان أمن وسلامة المستخدمين.

دشنت سلطنة عمان إنتاج أول سيارة تعمل بالكهرباء عام ٢٠٢٠، حيث قامت شركة ميس بصنع أول سيارة تعمل بالكهرباء وهي أحد استثمارات الصندوق العُماني للتكنولوجيا

٤- خفض الحرق الروتيني للغاز:

التزمت سلطنة عمان مع البنك الدولي في ٢٠١٨، بخفض الحرق الروتيني للغاز، وذلك لتقليل الانبعاثات الدفيئة إلى صفر حرق روتيني بحلول عام ٢٠٣٠، كما قامت بإنشاء اللجنة الوطنية للحد من الحرق الروتيني والعمل لإيجاد آليات تقليدية وغير تقليدية للحد من الحرق الروتيني من خلال بلوغ صفر حرق روتيني في نهاية عام ٢٠٢٧، وذلك بتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية و بناء مرافق جديدة لإعادة استخدام الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية وكذلك استخدام تقنيات جديدة لمعالجة ورفع إنتاج الغاز أو حقن الغاز في المكامن النفطية من أجل تعزيز الاستخلاص الثانوي للنفط.

وفيما يلي خارطة الطريق للخفض منذ عام ٢٠١٩ الى عام ٢٠٣٠.

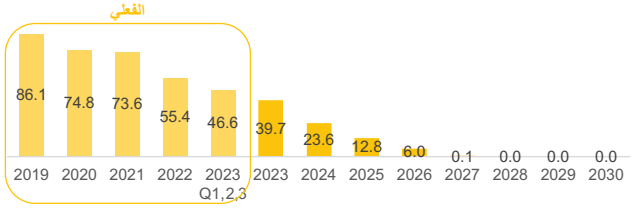

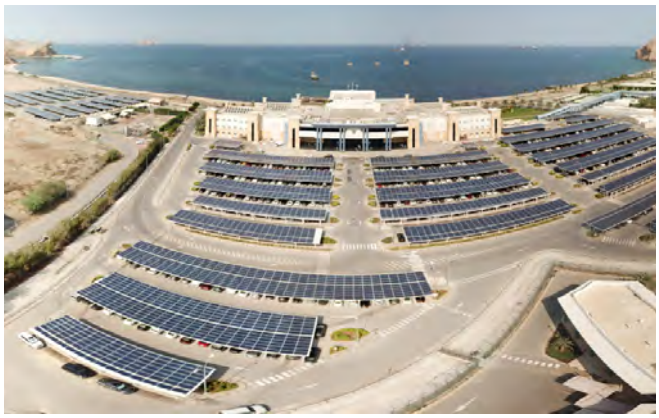

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

على الرغم من التقدم المحرز والجهود المبذولة في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين والتحول في الطاقة وتقليل الانبعاثات الكربونية، لا يزال هناك الكثير من، ومنها ما يلي:

- يشكل دمج مصادر الطاقة المتجددة تحدياً كبيرا في التحول في الطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في شبكات الطاقة الحالية.
- يشكل تخزين الطاقة تحديا رئيسيا، حيث يعد تطوير حلول تخزين الطاقة الفعالة والقابلة للتطوير أمرا ضروريا لتخزين الطاقة الزائدة المتولدة.
- مواصلة البحث والتطوير لتحسين كفاءة وفعالية تكنولوجيا الطاقة المتجددة والتخزين من حيث التكلفة، وجعلها أكثر قدرة على المنافسة مع مصادر الطاقة التقليدية.
- مواءمة بين العرض والطلب على المستوى الوطني (ازدياد طلبات إنتاج الكهرباء الذاتي).
- تغيير ثقافة استهلاك الطاقة وتشجيع الوعي بأهمية استخدام مصادر الطاقة المستدامة.
- التأثير الاقتصادي على قطاعات الطاقة التقليدية، مثل الوقود الأحفوري وتحقيق توازن بين التحول إلى طاقة أنظف قد يسبب احتمالية إزاحة بعض الوظائف، والتحولات الاقتصادية في هذه الصناعات يتطلب التخطيط الدقيق وتنفيذ السياسات الداعمة.
- التكاليف الأولية للاستثمار مرتفعة، تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- تعزيز الشراكات الإقليمية وتبادل الخبرات، حيث يمكن للاتفاقيات والشراكات الدولية أن تسهل تبادل المعرفة والتقنيات والموارد اللازمة لتحول عالمي ناجح في مجال الطاقة.
- تقديم حوافز مالية لجذب القطاع الخاص لتبني التقنيات النظيفة، لتشجيع التبني الواسع النطاق لحلول الطاقة المتجددة.
- الاهتمام بتطوير ونشر أنظمة تخزين الطاقة المتقدم للتغلب على الطبيعة المتقطعة لمصادر الطاقة المتجددة.
- الاستثمار في البحث والتطوير وتخصيص الموارد للبحث والتطوير لتعزيز كفاءة التقنيات المتجددة والقدرة على تحمل تكاليفها.

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

أولاً: الطريق نحو مهارات المستقبل

تبذل سلطنة عمان جهودًا حثيثةً لتحقيق مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠ من تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بنسبة ٥٪ سنويا، ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٩٠٪ بحلول ٢٠٤٠، من خلال تهيئة البيئة ووضع الأطر التشريعية والمؤسسية المحفزة لضخ رؤوس الأموال والاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالتنويع الاقتصادي، لتعزيز التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا، يشارك في صياغتها القطاع الخاص، بالإضافة على إحداث تغييرات في ديناميكية سوق العمل لزيادة مرونته وتعزيز إسهام المرأة في القوى العاملة واطلاق مبادرات تساهم تأهيل القوى العاملة في اطار التحول الى الاقتصاد الرقمي .

استمرار الاقتصاد العُماني في مسار إيجابي:

حقق الناتج المحلي الإجمالي نموًّا قدره ٤,٣ ٪ في عام ٢٠٢٢م، مدفوعًا بشكل أساسي بنموّ الأنشطة النفطية وغير النفطية، وقد جاء التسارع في وتيرة نمو الأنشطة غير النفطية من ١,٢ ٪

التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023

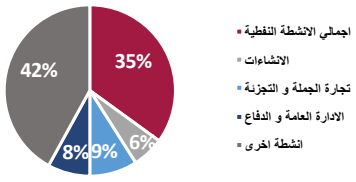

في عام ٢٠٢٢م إلى ٢,٧ ٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٣م، بفضل تعافي نشاط الزراعة وصيد الأسماك ونشاط الإنشاءات وتحسن أداء الأنشطة الخدمية.

استطاعت سلطنة عمان من احتواء التضخم نتيجة استمرار جهود ترسيخ استدامة المالية العامة، حيث شهد معدل التضخم السنوي تراجعًا ملحوظًا من ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٢م إلى ٠,٢٪ في ابريل ٢٠٢٤م ، كما سجل مستوى الدَّيْن العام انخفاضًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٤م ؛ ما أدى إلى رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، ومن المتوقع أن تستمر مستويات الدَّين العام في الانخفاض لتصل إلى ٢٩,٤ ٪ في عام ٢٠٢٨م.

فيما يتعلق بالاستقرار النقدي، يشكل نظام سعر الصرف الثابت المتبع ركيزة نقدية ملائمة وذات مصداقية للسياسة النقدية المتبعة.\

يتعاظم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة إلى ما يقرب من (١٣٥ الف)) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حتى نهاية أكتوبر الماضي، بنسبة زيادة بلغت ٢١٪، مقارنة بعام ٢٠٢٢.

رصد تقرير البنك المركزي العُماني حول التطورات المالية والاقتصادية، أن التعافي في القطاعات غير النفطية يعد واسع النطاق، حيث أظهرت جميع القطاعات الرئيسة نموا

تطور معدل التضخم من ٢٠٢٢ الى ٢٠٢٣م

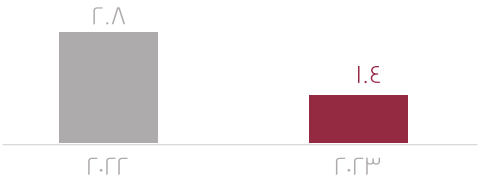

إيجابيا خلال عام ٢٠٢٢، وتوسعت الأنشطة الصناعية غير النفطية بنسبة ٢٣,٥٪، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية.

الانتاج السياحي: سجل إجمالي الإنتاج السياحي بنهاية عام ٢٠٢٢م ما قيمته ١,٩ مليار ريال عُماني ارتفاعًا من ١,٣ مليار ريال عُماني في عام ٢٠٢١م ونسبته ٤٧,٣٪. وأشارت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، إلى أن القطاع السياحي سجل قيمة مضافة مباشرة بنهاية العام الماضي

إجمالي الإيرادات السياحية
عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م (مليار ريال عماني)

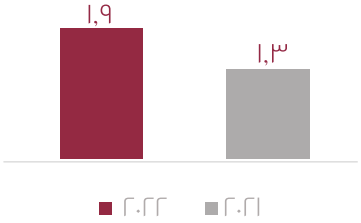

بلغت ١,١ مليار ريال عُماني ارتفاعًا من ٨٠٤,٩ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢١م ونسبته ٣٣٪ وسجلت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٤٪.

سوق العمل ومشاركة المرأة: بلغ اجمالي المشتغلين في عام ٢٠٢٢م ٢,٥ مليون شخص، مسجلاً ارتفاعا بنسبة ١٦,٢٪ عن ٢٠٢١م، من اهم السمات البارزة لسوق العمل الاندماج الناجح للمرأة في القوى العاملة. حيث بلغ اجمالي عدد القوى العاملة للعمانيات النشطات اقتصاديا في عام ٢٠٢٢م نحو ٨٢٪.

معدل مشاركة المرآة في سوق العمل العماني

بلغ معدل الباحثين عن عمل في شهر نوفمبر للعام ٢٠٢٢م نحو ٣٫١٪ مرتفعا مقارنة بشهر أكتوبر من نفس العام والبالغ ٣٪، وسجل معدل الباحثات عن عمل ٩٫٢٪ من معدل الباحثين متراجعا مقارنة بـ ٩٫٧٪ من الشهر الذي سبقه.

صادقت سلطنة عمان على كل من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٥ (اتفاقية حماية الأجور، ١٩٤٩) واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٢٠ (اتفاقية النظافة (التجارة والمكاتب) لعام ١٩٦٤) في ٧ ديسمبر ٢٠٢٠م.

بيئة الاستثمار والأعمال: ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عُمان من ١٩٫٦ مليار ريال عماني في نهاية عام ٢٠٢٢م إلى ٢٣ مليار ريال عماني بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٣م، أي ما يقترب من ٦٠ مليار دولار أمريكي، حيث يبلغ حجم الزيادة في الاستثمارات الجديدة منذ بداية عام ٢٠٢٢م وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٣م نحو ٣٫٤ مليارات ريال عماني أي ما يعادل ٨٫٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما يرصد تقدُّم جهود جلب الاستثمارات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني كمستهدفات أساسية لخطط التنمية والرؤية المستقبلية عُمان ٢٠٤٠، والتي تتبنى طموحات كبيرة للتنويع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص كمحرك للنمو.

- شهدت بيئة الاستثمار والأعمال تطورات جوهرية خلال السنوات الماضية، بدءا من التعديلات التشريعية وإصدار قوانين جديدة لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية ووصولا إلى التسهيلات وبرامج التحفيز وتبسيط الإجراءات والتوسع في التحول الرقمي للخدمات المقدمة لمجتمع المستثمرين، وكان من أهم التطورات التشريعية المعززة للاستثمار إصدار قانون استثمار رأس المال الأجنبي والذي يستهدف تعزيز مكانة سلطنة عُمان كوجهة استثمارية قادرة على استقطاب رأس المال الأجنبي، وتعزيز تنافسيتها في المؤشرات الدولية عبر منظومة تشريعية متطورة تنظم وتشجع ممارسة الأعمال، وتساهم في تبسيط الإجراءات والتصاريح اللازمة لبدء استثمار أجنبي.
- كما ساهمت المساعي الجادة نحو التنويع وتعزيز روافد الإيرادات العامة للدولة في تحولات مهمة في قطاع الطاقة لدعم دوره في النمو الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، وفي هذا الإطار، تأسيس شركتي «تنمية طاقة عُمان» و«الغاز المتكاملة» بهدف تبني الممارسات العالمية لإدارة أصول وثروات الدولة في قطاع النفط والغاز وتنمية قطاع الطاقة المتجددة، وضخ المزيد من الاستثمارات إلى قطاع الطاقة.

ارتفع عدد فروع المصارف التجارية من ١٥٫٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠١٩ لتصل إلى ١٧٫٣ لكل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٢٠م وعاد للانخفاض في ٢٠٢٢م، في المقابل هناك ارتفاع مستمر في أعداد أجهزة الصرف الآلي ومعدلاتها لأعداد السكان

- ارتفع عدد فروع المصارف التجارية من ١٥٫٩ لكل ١٠٠ ألف نسمة في عام ٢٠١٩م لتصل إلى ١٧٫٣ لكل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٢٠م وعاد للانخفاض في ٢٠٢٢م، في المقابل هناك ارتفاع مستمر في أعداد أجهزة الصرف الآلي ومعدلاتها لأعداد السكان.

الإطار المؤسسي والمبادرات

تطور تزفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٣٣ و٢٠٢٣م (مليار ريال عماني)

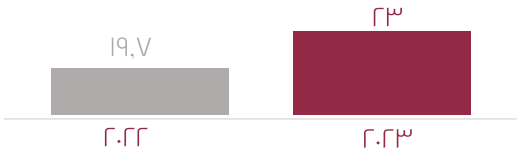

عدد فروع المصارف الآلية وإجهزة الصرف الآلي

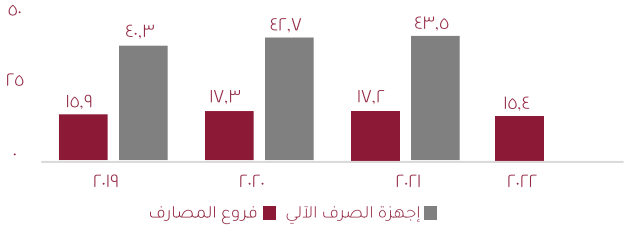

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثامن، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثامن

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٨-١-١	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - (٢٠٢٢)	٠,٦٪	●	→
٨-٢-١	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - (٢٠٢٢)	-٥,٧٪	●	→
٨-٥-٢	معدل البطالة - (٢٠٢٢)	٣,٣	●	→
٨-٦-١	نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب - (٢٠١٦)	١٩,٤	●	→
٨-٧-١	نسبة الأطفال للفئة العمرية بين ٥و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال (الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة)- (٢٠٢١)	٠,٣	●	
٨-٩-١	الناتج المحلي الإجمالي للسياحة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي - (٢٠٢٢)	٢,٤	●	→
٨-١٠-١	أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين - (٢٠٢٢) و (ب) أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة من البالغين - (٢٠٢١)	١٥,٤ ٤٣,٥	●	→

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الرئيسية

قوى عاملة جاهزة للمستقبل:

أولت سلطنة عُمان توظيف وتشغيل وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية وتهيئة بيئة العمل والأعمال أهمية بالغة، حيث أسهمت التشريعات والقوانين ومنها قانون العمل في توفير بيئة آمنة من خلال تحديد الحقوق والواجبات واستقرار العلاقة بين أطراف الإنتاج، ولتهيئة البيئة المناسبة التي تساعد المواطنين على الالتحاق بكافة الأعمال، حيث تهدف رؤية عمان ٢٠٤٠ إلى خفض معدلات الباحثين عن عمل إلى ٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وبما يستدعيه ذلك من تنفيذ تدابير والبرامج توفر الاحتياجات الوطنيَّة المستقبليَّة من التخصُّصات في مجالات البحث العلمي وريادة الأعمال، والذَّكاء الاصطناعي، والتقنيَّات المتقدِّمة والابتكار.

لتنظيم سوق العمل بما يتلاءم مع مستهدفات «رؤية عُمان ٢٠٤٠»، صدر قانون العمل رقم ٢٠٢٣/٥٣، كمظلة منسجمة مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية لتحمي حقوق طرفي الإنتاج وتجعل من بيئة العمل في القطاع الخاص بيئةً جاذبة وآمنة ومستقرة لكلا الطرفين، ويعكس أيضا كافة التطورات التي شهدها سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية. فضلاً عن التطورات التي شهدتها سياسات وظروف سوق العمل وأنماط العمل في ظل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ المستجد.

البرنامج الوطني للتشغيل:

يعمل البرنامج الوطني للتشغيل على تأهيل الباحثين عن عمل وتدريبهم وتهيئة البيئة المناسبة للمواطنين للالتحاق بسوق العمل بما يتواكب والتطورات التكنولوجية والثورة الصناعية الرابعة ومهارات المستقبل، كما يشجع البرنامج على نشر ثقافة العمل الحر في كافة القطاعات، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لخوض تجربة ريادة الأعمال مما يضمن لهم العيش الكريم ولأقرانهم من الشباب العاملين معهم.

وينفذ البرنامج حاليا عددا من الاستراتيجيات التي تسعى إلى بناء القدرات الوطنية وتأهيلهم بما يتناسب مع الأهداف والأولويات الوطنية في رؤية عمان ٢٠٤٠، حيث يقوم بتطوير خيارات للارتقاء بكفاءات الباحثين عن عمل، وتقوية العِلاقة بين متطلبات سوق العمل ومنظومة التعليم والتدريب، وتطوير مبادرات داعمة للتعليم المهني والتقني ومهارات المستقبل، وتطوير خدمات الإرشاد المهني والتوجيه الوظيفي، وتطوير المبادرات ذات الأثر السريع في تطوير منظومة التشغيل، كما يعمل البرنامج تطوير التشريعات لتعزيز دور الاستثمار وبيئة الأعمال، وتحفيز العمل الحر ليصبح موردا رئيسيا لفرص التشغيل ، وتفعيل سياسات القيمة المحلية المضافة لتحقيق الاستدامة للمشروعات وفرص الأعمال ، وربط التعليم باحتياجات سوق العمل واستشراف مهارات المستقبل لضمان زيادة الطلب على الكفاءات العمانية، وتوجيه سياسات التوطين نحو وظائف وفرص تشغيل نوعية ذات عائد اقتصادي واجتماعي عال، وإدارة بيانات سوق العمل واستشراف المستقبل، والعمل مع الإدارات المحلية في المحافظات، وتطوير فرص الأعمال في القطاع التقني، **ويعمل البرنامج من خلال أربعة مسارات تنفيذية كما يلي :**

١ **تطوير سياسات التشغيل؛** قام البرنامج بتطوير سياسة وطنية جديدة للتشغيل، وتشمل أربعة محاور رئيسية وهي؛ محور توفير فرص العمل من خلال التركيز على تعزيز التوظيف في القطاعات الحيوية وتوفير فرص عمل مستدامة فيها، ومحور تحسين بيئة العمل الذي يركز على توفير بيئة عمل ملائمة ومحفزة من خلال تطوير سياسات تحمي حقوق العمال وتشجع على الإبداع والإنتاجية، ومحور تنمية القُوَى العاملة المحلية الذي يسعى إلى تطوير مهارات وكفاءات القُوَى العاملة الوطنية لتحقيق التوافق مع احتياجات سوق العمل، ومحور تطوير منظومة استقدام القُوَى العاملة الأجنبية الذي يحقق التوازن بين توظيف الأيدي العاملة الوطنية واستقدام الأيدي العاملة الأجنبية بناءً على احتياجات السوق وتعزيز التنوع الثقافي وتعدد الجنسيات ضمن القطاع الواحد.

كذلك أطلق البرنامج، **منصة مرصد** (لوحات مؤشرات الأداء)، وهي منصة رقمية تستخدم لاستقراء بيانات سوق العمل وتوظيفها لتطوير سياسات برامج التعليم، والعمل حاليا على إنشاء منصة توطين (الإنفاق والفرص)، وهي منصة تسجيل موحدة للموردين وللقيمة المحلية المضافة ومؤشراتها.

٢ **التعليم وربطه بسوق العمل**: لربط منظومة التعليم بشقّيه العام والعالي والمهني بمختلف التخصصات في سوق العمل وخصوصاً التعليم التقني والمهني، قام البرنامج بتوفير فرص عمل تجمع بين التأهيل المهني في تخصصات فنية ومهنية مختارة تحت مظلة التدريب المقرون بالتشغيل، وتأهيل مجموعة من الباحثين عن عمل من الحاصلين على دبلوم التعليم العام وما دون وإلحاقهم بكليات التدريب المهني الحكومية والخاصة، وتبني برامج تعليمية تربط المؤسسات التعليمية بالمصانع والشركات لتوفير التدريب ومنها برنامج «إعداد»

وأطلق البرنامج **منصة خطى للإرشاد المهني**، وهي منصة وطنية إلكترونية تفاعلية توفر للطلبة والباحثين عن عمل خدمات إرشادية متخصصة وبيانات شاملة عن البرامج الدراسية في التعليم العالي وعن فرص التشغيل وطبيعة المهن في سوق العمل المحلي. كما تقدم دورات تدريبية متخصصة في المهارات الأساسية ومهارات المستقبل.

٣ **التوطين النوعي للوظائف؛** يعمل البرنامج على تحليل الفرص الوظيفية النوعية في الوظائف التخصصية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، منها: التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لرفع نسب التوطين بين الهيئات التدريسية في الجامعات والكليات الخاصة، وايضاً المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) لتمكين العمانيين من شغل الوظائف الإشرافية والتخصصية، والتركيز على إنشاء الشركات التخصصية.

كما يقوم البرنامج بتعزيز سلاسل القيمة في قطاعا ت التكنولوجيا والسياحة والتعدين واللوجستيات والصناعات التحويلية وإدارة النفايات والأمن الغذائي لتوفير فرص العمل المنتجة. والعمل على إنشاء منصة تسجيل موحدة للموردين وللقيمة المحلية المضافة ومؤشراتها بالتعاون مع مختلف الشركاء.

٤ **تطوير حزمة دعم العمل الحر:** تعتبر حزمة العمل الحر كإحدى المبادرات التي يطلقها البرنامج بهدف توفير تسهيلات متكاملة ومترابطة لأصحاب العمل الحر، وقد تم تطوير جملة من الممكنات التشريعية والتنظيمية وتسهيلات تشمل خدمات التمويل ومنصات عرض العمل الحر وخدمة إدارة الحسابات والحماية الاجتماعية بما يسهم في استدامة العمل الحر وتطوره.

تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاستهداف القطاعات الواعدة ذات الإمكانات العالية:

انطلاقا مما يضطلع به قطاعي السياحة من دور ممكن لتحقيق غايات رؤية (عمان ٢٠٤٠) خاصة الاستدامة من خلال تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمل بقواعد التنمية المستدامة، وتمكين القطاع الخاص من دوره في قيادة الاقتصاد التنافسي عبر تعزيز المحتوى المحلي، إضافة إلى أن السياحة المستدامة تحتل موقعاً راسخا في تفعيل أهداف التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠م،

مشاريع التجارب والمغامرات

مشروع أطول سلك انزلاقي فوق الماء،

مركز المغامرات في أتانا خصب

تطوير المسارات الجبلية ومسارات الدراجات الجبيلية، مسارات التسلق الجبلي

مشروع صيانة المسار الجبلي في جبل شمس

تنظيم ملتقى عمان الشباب لسياحة المغامرات

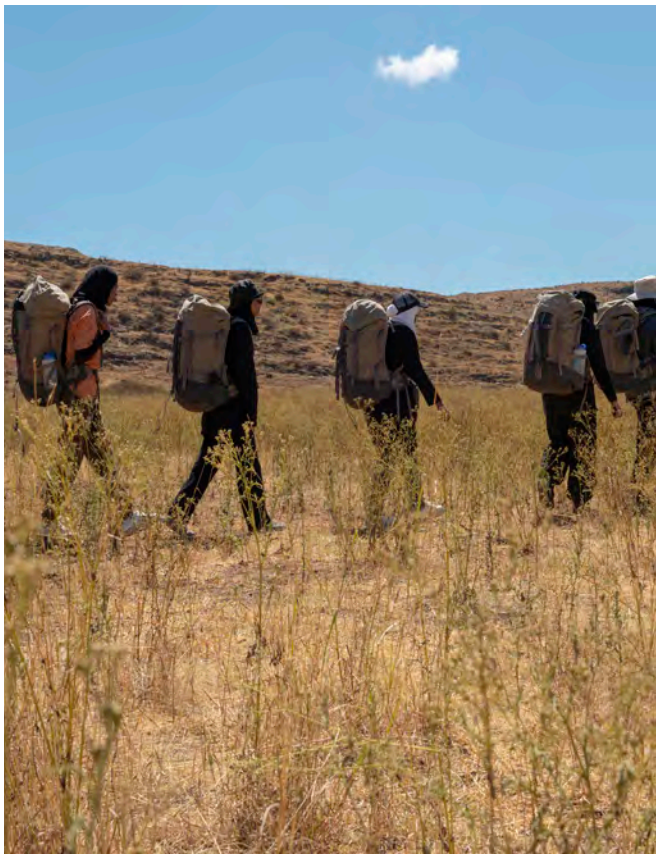

عبر بتعظيم القيمة السياحية للمواقع التراثية والسياحية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم من خلال عدة تدابير وإجراءات لتعزيز السياحة والاستدامة كما يلى :

حماية التراث الثقافي: من خلال ترميم المواقع والمعالم التاريخية والأثرية

تعزيز الوعي البيئي: تنظيم حملات توعية بيئية تستهدف السياح وأصحاب المشروعات السياحية للحفاظ على البيئة

تطوير وتحديث القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة لضمان استدامة القطاع

تعزيز المشاركة المجتمعية: تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال تشجيع المشاركة المحلية في تطوير السياحة وتطوير الخدمات والمنتجات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والترويج لها إلى جانب تطوير البنية الأساسية.

برنامج تطوير الحارات العمانية القديمة سياحيا(حارتنا)

تعتبر الحارات والقرى القديمة من أهم المعالم التراثية، وتشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ التراث العماني، ويعد الحفاظ على هذه الحارات مسؤولية جماعية، ومن هذا المنطلق يأتي برنامج تطوير الحارات كمبادرة لتوجيه الجهود المجتمعية والقطاع الخاص لتطوير الحارات وتمكينها سياحيا.

البرنامج الوطني للسلامة المهنية؛ يأتي البرنامج الوطني للسلامة المهنية متزامناً مع التركيز على التشريعات والأنظمة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، التشريعات والأنظمة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، وتعزيز التعاون بين أصحاب العمل والعمال وممثليهم لتحسين ظروف العمل.

تلبية لاحتياجات المجتمعات المحلية من التشغيل : تؤدى المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التشغيل والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية للمناطق والمجتمعات المحلية ، حيث بلغ حجم الاستثمار التراكمي في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية حتى يونيو ٢٠٢٣م، أكثر من ١٦,١ مليار ريال عماني، حيث بلغت في المدن الصناعية القائمة ٧,٣ مليار ريال عماني، وفى المنطقة الحرة بصلالة ٤,٥ مليار ريال عماني، في حين تجاوزت قيمة الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أكثر من ٣,٨ مليار ريال عماني، وبلغت في المنطقة الحرة بصحار ٥٧٠ مليون ريال عماني، وفي المنطقة الحرة بالمزيونة أكثر من ١٣٩ مليون ريال عماني، بينما بلغ الاستثمار التراكمي الملتزم به حتى الربع الأخير في مدينة «خزائن» الاقتصادية ٣٢٣ مليون ريال عماني.

تعد قرية سوجره إحدى الحارات العمانية القديمة التي تقع بالجبل الأخضر يعود تاريخ قرية سوجره إلى أكثر من ٥٠٠ سنة، مما يجعلها موقعًا غنيًا بالتراث والتاريخ. قامت أهالي القرية بتطوير وتحسين البنية التحتية لاستقبال الزوار، حيث تملك اليوم ١٠ غرف مجهزة للإقامة، تتوفر فيها جميع سبل الراحة والرفاهية، مع الحفاظ على الطابع التراثي العماني القديم، ومن أجل التركيز على الاستدامة فقد تم استخدام مواد بناء تقليدية وصديقة للبيئة في عمليات الترميم والبناء، مما يسهم في الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي للمنطقة. كما تم تنفيذ مشاريع زراعية مستدامة وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية، لتوفير احتياجات القرية من الطاقة.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

- تحظى العديد من القضايا الرئيسية بمزيد من الاهتمام في هذا المجال ومنها
- تعزيز برنامج الوطني للتشغيل بمبادرات وتدابير هادفة لتزويد الشباب بالمهارات والفرص اللازمة للعمل اللائق.
- تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٤٠ لضمان المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في سوق العمل.
- استكشاف أساليب مبتكرة لخلق وظائف في مختلف القطاعات، وضمان فرص عمل للشباب.
- تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات التقنيات وريادة الأعمال.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- تنمية المهارات لتحسين نتائج سوق العمل وزيادة النمو الاقتصادي.
- تطوير برامج بناء المهارات والتدريب المهني الموجهة للشباب.
- تنفيذ السياسات والمبادرات التي تدعم وتشجع مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- خلق حوافز وهياكل دعم الشركات الناشئة في القطاعات ذات الإمكانات العالية لخلق فرص العمل.
- مواصلة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع الاستثمارات في التقنيات والصناعات الناشئة، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي، والاستثمار في تطوير الصناعات المستدامة مثل الطاقة المتجددة والسياحة والتكنولوجيا

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تعزيز فرص الاستثمار والابتكار وتبسيط بيئة الأعمال

شملت جهود سلطنة عُمان وضع واعتماد العديد من الخطط طويلة وقصيرة المدى وفي مقدمتها رؤية عمان ٢٠٤٠م، التي ركزت بشكل كبير على التنويع الاقتصادي، إذ اشتملت الرؤية في محور الاقتصاد والتنمية على أولوية «التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية» وشملت مجموعه من الأهداف الاستراتيجية أهمها « اقتصاد تنافسي متنوع قادر على استشراف المستقبل والابتكار وريادة الأعمال»، كما اعتمدت مجموعة من المسرعات الوطنية في مجال التنويع الاقتصادي منها إطلاق برنامج تنويع الاقتصاد الوطني (تنويع). كما تم اعتماد استراتيجية التنمية الصناعية ٢٠٤٠، وإطلاق مختبر الصناعة التحويلية.

برنامج التنويع الاقتصادي « تنويع»

يهدف إلى تعزيز نمو القطاعات الاقتصادية مثل الصناعات التحويلية، التعدين، الأمن الغذائي، النقل واللوجستيات، والسياحة. برنامج ريادة الأعمال والابتكار يشكل جزءًا أساسيًا من هذه الجهود، حيث يستهدف تحفيز القدرات الريادية والإبداعية في قطاع الصناعة التحويلية ويُشجع على تأسيس حاضنات ومسرعات لمشاريع وأعمال هذا القطاع، خاصة تلك ذات المحتوى التقني المرتفع، للمساهمة في أنشطة اقتصاد المعرفة وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٤٠ إلى تعزيز النمو في الأنشطة الصناعية التي تعتمد على التقنية والابتكار وتنمية وتطوير منتجات نوعية وفريدة تركز على تحسين صحة السكان ورفاهيتهم وتوسيع الرقعة الجغرافية لأنشطة الصناعات التحويلية ودعمها للوصول للأسواق الإقليمية والدولية والارتقاء بالمستوى التقني والتكنولوجي للصناعات ،وتركز الاستراتيجية على الصناعات كثيفة رأس المال والصناعات القائمة على المعرفة والموارد الطبيعية ، وتهدف الاستراتيجية الصناعية إلى مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات القطاع الصناعي، وتقديم مجموعة من الحوافز والضرائب لجذب الاستثمارات الأجنبية. كما تتضمن برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة التحديات التي تواجهها في بداية الاستثمار.

في ضوء الجهود السابقة، تقدم تصنيف سلطنة عمان في مؤشر الابتكار العالمي عشر مراتب في عام٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢ حيث حققت المرتبة ٦٩، كما جاءت ضمن أفضل (١٠) دول في مجال الجاهزية في الأمن السيبراني، بالإضافة إلى المرتبة الأولى في مؤشر البريد الدولي السريع في عام ٢٠٢٢.

كذلك حصلت سلطنة عُمان على المرتبة الـ (٥٦) عالميًّا والخامسة عربيًّا في تقرير الأداء الصناعي التنافسي للعام ٢٠٢٣م، الصادر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وتصدر الصندوق العماني للتكنولوجيا المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن عدد من الصناديق الاستثمارية في رأس المال الجريء المتخصص في الشركات الناشئة.

كما احتلت سلطنة عمان المرتبة (١٤) عالميا من حيث أساسيات مزاولة الاعمال في مؤشر (أجيليتي) اللوجستي للأسواق الناشئة في عام ٢٠٢٢.

حصدت المبتكرة العمانية سمية بنت سعيد السيابية على الجائزة الكبرى في معرض جنيف الدولي للابتكارات، كما نالت المبتكرة العمانية رزان بنت حمد الكلبانية الجائزة الفضية، وشهد المعرض منافسة أكثر من ١٠٠٠ ابتكار من ٤٠ دولة بأنحاء العالم.
المشروع الفائز بالجائزة الكبرى يُقدم حلًّا واعدًا للقضاء والتخلص من الميكرو بلاستيك بطريقة آمنة وصديقة للبيئة؛ من خلال «التحليل الحيوي للميكرو بلاستيك» بطريقة جديدة من البايولوجي والنانو تكنولوجي.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف التاسع

تشير نتائج مؤشرات الهدف التاسع إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون على بعد كيلومترين فقط من طريق صالح للاستعمال عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٩٦,٩٪ مقابل ٩٢,٣٪ في عام ٢٠١٦.

كما انخفض بشكل ملحوظ عدد الركاب وحجم الشحنات في عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب جائحة كورونا، وعودة تدريجية إلى النشاط في العامين التاليين.

ارتفاع شبه مستمر في القيمة المضافة من الصناعة التحويلية، من ٧,٦٪ في عام ٢٠١٥، لتصل أقصاها (٩,١٪) في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وتمثل الصناعات الصغيرة أقل من ١٪ من إجمالي القيمة المضافة من الصناعة.

كما ترتفع نسبة المشتغلين في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة ما بين ١١,٩٪ إلى ١٢,١٪ وذلك خلال الفترة من (٢٠١٢ -٢٠٢٢).

ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي بشكل طفيف في بعض

الأعوام، ولكنها استقرت في عام ٢٠٢٢ عند ٠,٢٨٪ فقط.

ارتفع عدد العاملين بدوام كامل في مجال البحث العلمي من ١٢٩ لكل مليون نسمة في عام ٢٠١٣ ليصل إلى ٣٤٩ لكل مليون نسمة في عام ٢٠٢٢.

ارتفاع كبير في التغطية بشبكات الهاتف المحمول، بمختلف مستويات التكنولوجيا.

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف التاسع، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف التاسع

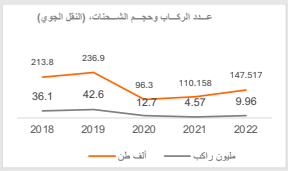

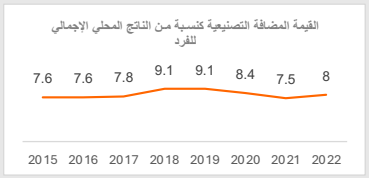

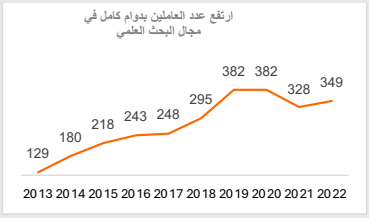

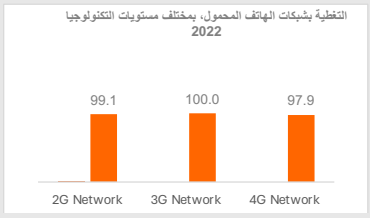

		القيمة	التقييم	الاتجاه
٩-١-	نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول - (٢٠١٩)	٩٦,٩	●	↑
٩-١-٢	عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل (النقل الجوي) - (٢٠٢٢)	١٠ ملايين راكب ١٤٨ ألف طن	●	↗
٩-٢-١	القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد - (٢٠٢٢)	٪ ٨	●	
٩-٢-٢	العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة - (٢٠٢٢)	٪١٢,١	●	↗
٩-٣-١	نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات- (٢٠١٨)	٠,٨	●	↗
٩-٥-١	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - (٢٠٢٢)	٠,٢٨	●	→
٩-٥-٢	العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة - (٢٠٢٢)	٣٤٩	●	↗
٩-ج-١	نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا - (٢٠٢٢)	٪٩٨,٥	●	↑

تقييم الأداء:	●	وفق المستهدفات	●	في سبيل تحقيق الهدف	●	أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑	على مسار صحيح	↗	زيادة معتدلة	→	ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

تتطلع سلطنة عُمان إلى تطوير الفرص الاستثمارية باستخدام مزيجها الغني من الموارد الطبيعية لا سيما قطاعات البتروكيماويات، والتشييد، والرخام، والجبس، ومنتجات البناء والمعادن، وكذلك الأطعمة والمشروبات. والعمل على تصميم منتجات عُمانية واعدة لجذب انتباه المستهلكين محليًا ودوليًا، ومن بين هذه المنتجات بطاريات السيارات، والرخام، وكابلات الألياف الضوئية، والعطور، والصلب، والحلويات المصنوعة يدويًا، والمنسوجات. وفي عام ٢٠٢٢م، بلغت قيمة الصادرات العُمانية غير النفطية (١٩,١) مليار دولار أمريكي إلى أكثر من (١٣٠) بلدًا بزيادة (٤١٪) عن عام ٢٠٢١م.

فقد عزَّز موقع سلطنة عُمان الاستراتيجي على طرق التجارة بين قارات آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، فضلًا عن الاستثمارات في البنية الأساسية، بما في ذلك الطرق، والموانئ، والمدن الصناعية، والمناطق الحرة، والمطارات، مكانتها بصفتها مركزًا لوجستيًا رائدًا. فقد احتلت سلطنة عمان المرتبة (٤٣) عالميا في مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجيستي لعام ٢٠٢٣. واحتلت سلطنة عُمان المرتبة (١٥) عالميا من حيث أساسيات مزاولة الأعمال في مؤشر (أجيليتي) اللوجستي للأسواق الناشئة في عام ٢٠٢٣م.

احتل ميناء صلالة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أكثر الموانئ كفاءة في مؤشر البنك الدولي، ومؤشر ستاندرد آند بورز لأداء موانئ الحاويات لعام ٢٠٢٢

تولت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها، وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، وغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب، وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العماني. ومن أهم المبادرات في هذا المجال توطين الصناعات المرتبطة بالإنتاج الغذائي بالشراكة مع شركة مزون للألبان، وذلك لتوفير فرص أعمال مختلفة لتسهم في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تهدف إلى توطين صناعات محلية متخصصة عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المحتوى المحلي، وزيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

تؤدى مجموعة إذكاء (المجموعة العمانية للاتصالات وتقنية المعلومات) دوراً رئيسياً في ضمان وتركيز **الاستثمارات التي تدعم تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة والبنية الأساسية**، حيث وقعت اتفاقيات استراتيجية خلال العام ٢٠٢٠ مع شركة أوراكل العالمية لبناء نظام متكامل لخدمات السحابة الإلكترونية وانشاء صناديق للاستثمار، مثل صناديق رأس المال الجريء في سلطنة عمان والاستثمار المباشر في (٦) شركات ناشئة في مراحل متقدمة، مما أدى الى المساهمة في التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

البرنامج الوطني لتنمية الشركات الناشئة الواعدة

أنشأ البرنامج في ديسمبر ٢٠٢٣ للتعرف على التحديات والفرص التي يواجها رواد الأعمال، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المشاركين، بالإضافة إلى عرض مخرجات الشركات الناشئة العمانية الواعدة مما يعزز الوعي بالمشاريع الناشئة الناجحة والمبتكرة التي تم دعمها من خلال البرنامج ما يوفر فرصة لرواد الأعمال للتعرف على أحدث التطورات والاتجاهات والاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية في القطاع، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويساهم في بناء مستقبل واعد لرواد الأعمال العمانيين، ويستهدف طلبة الجامعات والكليات، والخبراء والأكاديميين، والجهات الحكومية والخاصة، والمستثمرين ورواد الأعمال.

تصدّر **الصندوق العماني للتكنولوجيا** المرتبة الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن عدد من الصناديق الاستثمارية في رأس المال الجريء المتخصص في الشركات الناشئة، وذلك وفقًا لتصنيف مركز «مجنت» لتقارير الاستثمارات الجريئة لعام ٢٠٢٣. كما حافظت سلطنة عُمان على المرتبة الرابعة إقليميا في الاستثمارات التقنية، وذلك وفقا لعدد الاستثمارات في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، حيث بلغت (٣١) استثمارًا.

تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمناطق الحرة في صحار، وصلالة، والمزيونة، والمناطق الحرة التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بيئات استثمارية تسهم في توطين الاستثمارات الصناعية المحلية واستقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات بالمناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن)، فيما سجلت المناطق الاقتصادية والحرة نسب نمو جيدة سواء على مستوى الاستثمارات التي تم استقطابها أو عدد المشروعات التي وُطنت.

لتحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أولت سلطنة عمان اهتمامها لتحقيق وصول التكنولوجيا لكل البلاد ،وصنفت سلطنة عُمان بين أفضل الدول في مؤشر سرعة الإنترنت في العام ٢٠٢٣، الصادر عن منصة سبيد تيست العالمية ، وصنف مؤشر الإنترنت الشامل سلطنة عُمان في المرتبة ٢ على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي والمرتبة ١٣ على مستوى العالم من حيث الجاهزية للإنترنت، حيث بلغت نسبة انتشار الإنترنت

في عام ٢٠٢٢م ،حيث تم إنشاء مختبرات منجم لتبسيط إجراءات الخدمات الحكومية، والتي بسطّت ما يقارب أكثر من (٨٠٠) خدمة.

المبادرات الوطنية:

البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة؛

أحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي لتشجيع تبني الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وتوطينها، بقياس التجارب الدولية وإعداد برنامج وطني متكامل يشمل السياسات، والتشريعات، وبناء القدرات، والبحث، والابتكار، والتصنيع، والاستثمار، وتطوير الشركات الناشئة حيث يهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان ويشمل مبادرة المدن الذكية من أجل بناء مجتمعات ذكية مستدامة ومتكاملة.

مشروع الدليل الاسترشادي للابتكار المؤسسي للقطاع الحكومي

أشاد معهد الابتكار العالمي بالجهود الحثيثة التي تبذلها سلطنة عُمان في دعم وتبني سياسات الابتكار والإبداع المؤسسي لتعزيز وبناء اقتصاد معرفي متقدم للمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة.

وتأتي هذه الإشادة من خلال مشروع الدليل الاسترشادي للابتكار المؤسسي للقطاع الحكومي، الذي تعكف عليه وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، مستهدفاً أكثر من ٤٤ مؤسسة، وذلك باتباع نموذج معهد الابتكار العالمي، والذي من خلاله تصبح سلطنة عُمان أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفذ دليلاً موحداً للابتكار المؤسسي عبر القطاع الحكومي.

ويهدف المشروع إلى تمهيد الطريق لتحقيق التعاون بين مختلف القطاعات، لضمان إيجاد رؤية موحّدة نحو التنمية القائمة على الابتكار سعياً لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، وذلك من خلال نشر ثقافة الابتكار المؤسسي، ومعالجة عدد من التحديات من بينها: مواءمة استراتيجيات الابتكار، وتنظيم الجهود المتعلقة بالابتكار، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءات في هذا الجانب.

المصدر: معهد الابتكار العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية، أبريل ٢٠٢٤

منصة عُمان تبتكر؛

هي منصة رقمية متكاملة تشمل الشركاء الفاعلين لمنظومة الابتكار الوطنية في سلطنة عمان، حيث تتناغم مع متطلبات المبتكرين والمبدعين ورؤية عمان٢٠٤٠م، وتعمل على تحويل الأفكار إلى عوائد مباشرة وغير مباشرة عبر تكامل الجهود، وتوفير بيئة رقمية فاعلة تسهم في بناء مجتمع واقتصاد قائمين على المعرفة. تتركز أهدافها في تقديم خدمات سريعة وذكية للأنشطة الابتكارية في سلطنة عُمان، تعظيم مخرجات البحث العلمي والإنتاج المعرفي وتحويلها لعائدات اقتصادية. إقامة شراكات قوية وفاعلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتأسيس اقتصاد مبني على المعرفة.

الخطة الوطنية لتحسين أداء مؤشر الابتكار العالمي؛

تم تنفيذ مشروع وطني لتحسين الأداء في مؤشر الابتكار العالمي بدعم من الجهات الحكومية والخاصة وبالتعاون مع البرامج الوطنية ذات العلاقة بالمؤشر وتظافر الجهود بين الشركاء لتحسين أداء سلطنة عمان في مؤشر الابتكار العالمي، وقد تم معالجة بعض المؤشرات ذات الأولوية بالتحسين ونفذت سلسلة من ورش العمل لمعالجة مؤشرات مختلفة، لتحسين أداء سلطنة عمان في مؤشر الابتكار العالمي.

حاضنة الصناعات التحويلية؛

تركز الحاضنة على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية، وإيجاد مجموعة من الشركات الناشئة ذات قدرات فنية وإدارية عالية في مجال الصناعات التحويلية، وتقديم الدعم الفني والخدمات اللازمة في مجالات التوجيه والاستشارات والتسويق، والإسهام في صناعة فرص عمل من خلال تطوير قطاع الصناعات التحويلية.

مركز عُمان للوجستيات؛

تأسس المركز في نطاق الاستراتيجية اللوجستية الوطنية ٢٠٤٠، للاستفادة من أحدث التكنولوجيات لرفع مستوى الكفاءات التشغيلية ودعم توسعة قاعدة المهارات اللوجستية وتطويرها ودعم النمو الاقتصادي لتحتل مركزًا ضمن الدول العشر الأوائل في مؤشر الأداء اللوجيستي الصادر عن البنك الدولي، بالإضافة إلى استحداث ٣٠٠ ألف فرصة عمل في قطاع الخدمات اللوجستية، ومساعدة القطاع على رفع مساهمته في إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٥ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٣. حيث يركز المركز على متابعة تحليل وإعادة هندسة اجراءات الاستيراد والتصدير والعبور وتفعيل المحطة الواحدة للتفتيش الجمركي. وأيضا يعمل على تحسين سلسلة التبريد اللوجستية، وبرنامج تعزيز تنافسية الكفاءة التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع اللوجستي، وتطوير نظام وطني للموانئ في منافذ سلطنة عمان كافة، ويشارك في تعزيز كفاءة الأنشطة اللوجستية في القطاع الخاص.

منصة إيجاد الإلكترونية؛

تأسست «إيجاد» برؤية مشتركة بين أكثر من جهة من القطاع الصناعي والأكاديمي والحكومي كوسيلة لترجمة تطلعات بروتوكول البحث والتطوير بين القطاعين الصناعي والأكاديمي في مجال الطاقة، وتعتبر «منصة إيجاد» هي المنصة الالكترونية الأولى في سلطنة عُمان للتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار والتطوير بين القطاع الصناعي وبين القطاع الأكاديمي، و في عام٢٠٢٣ بلغ عدد التحديات الصناعية في منصة إيجاد (٨٤) تحديا صناعيا، تحول منها (٤٢) تحديا إلى عقود بحثية مشتركة بين القطاع الأكاديمي والصناعي وتنوعت المشاريع بين: (٤١٪) في جانب البحث والتطوير، و(٢٧٪) في جانب الخدمات، و(٣٢٪) في مجال دراسات ممولة بالكامل من

قبل شركاء برنامج إيجاد في القطاع الصناعي، وقام بتنفيذها الباحثون من القطاع الأكاديمي.

مجمع الابتكار مسقط:

أحد مبادرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الداعمة للتحول الى الاقتصاد المبنى على المعرفة، حيث تم اعتماد المجمع كمنطقة علمية تخصصية، ويركز المجمع بشكل أولي على أربعة قطاعات، وهي: الصحة، البيئة والمياه، الغذاء والتقنية الحيوية، والطاقة المتجددة.

الصندوق العماني للتكنولوجيا :

تركز طبيعة عمل الصندوق العماني للتكنولوجيا على تحديد الأفكار الرائدة في القطاع التقني، ورواد الأعمال الذين يملكون أفكاراً أو مشروعات ذات إمكانيات عالية للنمو في هذا القطاع، ويمتلك الصندوق العماني للتكنولوجيا ثلاثة برامج استثمارية وهي: الاستثمار في المرحلة المبكرة من الأفكار تحت اسم البرنامج الاستثماري (تكوين)، ومرحلة التسريع باسم البرنامج الاستثماري (مسرعة الوادي)، ومرحلة النمو باسم (جسور)، حيث يهدف الصندوق إلى أن يصبح مركزاً للابتكار التقني في المنطقة، وجعل سلطنة عُمان الوجهة المفضلة لرواد الأعمال المحليين والدوليين حيث تم الاستثمار في عدد (١٦٣) شركة ناشئة في سلطنة عمان ومنطقة الشرق الأوسط، بواقع (٩٠) شركة في مرحلة الأفكار (تكوين)، و(٥٤) شركة في مرحلة النمو (وادي)، و(١٩) شركة في مرحلة النمو المتسارع (جسور).

برنامج ابجريد :

يعتبر أحد مبادرات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الداعمة للتحول الى الاقتصاد المبنى على المعرفة وتحفيز الباحثين والمبتكرين ودعم المؤسسات لتحويل الأفكار الى شركات ناشئة، مدفوعة بالابتكار ذات قيمة مضافة تسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتوفير مصادر تمويل متنوعة واستراتيجية ومستدامة. ويعمل على تحويل مشاريع تخرج الطلبة إلى شركات ناشئة تناسب مسار الثورة الصناعية الرابعة ومسار الصناعة حيث تم احتضان ١٢ مشروعا وتحويله إلى شركات ناشئة.

مهرجان عمان للابتكار (هاكثون الطاقة):

نظمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مهرجان عمان للابتكار في فبراير ٢٠٢٤ ليكون إضافة نوعية لمنظومة الابتكار لربط جميع الفاعلين في هذه المنظومة لتبادل التجارب والخبرات وبناء الروابط البحثية والابتكارية، ليكون تنفيذا لتوجهات رؤية «عمان ٢٠٤٠». كما يهدف المهرجان إلى نشر الوعي ورفع مستواه بين جميع شرائح المجتمع.

مركز الامتياز لتقنيات الاتصالات المتقدمة وإنترنت الأشياء:

تم تأسيسه بالتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة المالية وشركة إريكسون السويدية والشركة العمانية للاتصالات «عمانتل»، ويأتي مواكبا لتوجهات رؤية عمان ٢٠٤٠ في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القطاعات الواعدة، وتمكين التطورات العالمية في مجال الاتصالات والتحول الرقمي. يهدف المركز إلى نقل المعرفة وتطوير المهارات الأساسية في تقنيات الجيل الخامس وتطبيقاتها وتطوير المهارات الوطنية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التحول الرقمي. ويعنى مركز الامتياز بجميع برامجه المختلفة بتأهيل الموارد البشرية وتمكينها في أهم المجالات الرامية إلى حل التحديات التي تواجه سوق العمل في نطاق الأنظمة الرقمية المعقدة، ووضع خارطة طريق لخدمات البحث العلمي والتطوير والابتكار القائمة على توفير فرص التعاون لنشر وتطوير التقنيات والاتصالات للمساهمة في إحداث العديد من التغييرات والتطورات التي سيتم خلالها توظيف تقنيات الجيل الخامس عالية السرعة في تصميم الشبكات وتحسينها.

البرامج البحثية:

يسعى برنامج «التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة» إلى دعم منظومة البحث العلمي والابتكار، وبناء السعة البحثية وتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الأكاديمية في سلطنة عمان من خلال تمويل المشاريع البحثية القصيرة ومتوسطة الأجل. ويستهدف البرنامج دعم البحوث ذات الأولويات الوطنية من خلال ثلاث منح رئيسية: منح بحوث حملة الدكتوراه، منح بحوث الخريجين ومنح بحوث الطلبة.

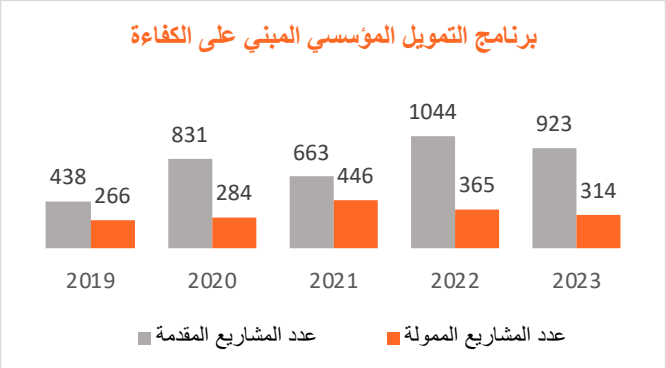

وأيضا برنامج مشاريع البحوث الاستراتيجية وهو أحد أهم برامج دعم وتمويل المشاريع البحثية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ، حيث يخدم البرنامج التوجهات الاستراتيجية ويركز على الأولويات الوطنية في شتى المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية ، بما ينسجم مع رؤية عمان ٢٠٤٠ «مثلا بحوث الأمن الغذائي والمائي، وأمن الطاقة، وأبحاث المياه، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي ومن المؤمل بأن تكون نتائج المشاريع البحثية الممولة في البرنامج عاملا

مهما في صياغة القرار المبني على الأدلة العلمية بغرض رفع الكفاءة والإنتاجية وإيجاد حلول للتحديات التي تواجه القطاع الحكومي» حيث تم اعتماد ٢٩ أولوية بحثية في الدورتين البحثيتين من النسخة المحدثة لعام ٢٠٢٣ و تم تمويل ٤٨ مشروع بحثي.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

رغم الجهود التي تبذلها سلطنة عمان في سبيل تحقيق غايات الهدف التاسع التي تمثلت في دعم قطاع الصناعة التحويلية لا سيما الأنشطة المبنية على الابتكار واستخدام التكنولوجيا والمعرفة، وتقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الشركات الناشئة الواعدة ورواد الأعمال، وتقديم مجموعة من المبادرات المتقدمة والابتكارية، الا أنه لا يزال هناك بعض المجالات التي يجب التركيز عليها ومن أبرزها

- تغير ثقافة عدم المجازفة، والتي تنعكس في النمط الدارج لرواد الأعمال في المراحل المبكرة الذين يعودون إلى عمل أكثر أمنا، ومحدودية فرص التعاون والتواصل بين رواد الأعمال
- القبول الاجتماعي المحدود لريادة الأعمال (<٢٠٪ من العمانيين يعملون في القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الحواجز والعقبات المرتبطة باللوائح التنظيمية التي لا تواكب التقنيات الحديثة التي تعمل الشركات الناشئة في نطاقها ولا طبيعة تكوين هذه الشركات وطبيعة الاستثمار فيها.
- تشكل معايير ومتطلبات القروض تحديا كبيرا للشركات الناشئة العمانية، وأيضا تلعب محدودية عدد الحاضنات، ومسرعات الأعمال تحديا كبيرا في الاستثمار والصناعة.
- معدلات الإنفاق على البحث والتطوير في سلطنة عُمان ما تزال متواضعة، إذ تمثل فقط (٠,٢٨٪) من الناتج المحلي الإجمالي، والسعة البحثية متواضعة، حيث أن إجمالي عدد الباحثين المعادلين بوقت كامل يبلغ (٣٤٩) باحثا في عام ٢٠٢٢م، حسب تقرير المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.
- غياب آلية (برامج) حكومية لتحفيز القطاع الخاص لعمل الأبحاث التطبيقية
- حصر إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي والابتكار كمسؤولية اجتماعية، ومساهمته المتواضعة للانتقال بالأبحاث التطبيقية والابتكارية إلى مرحلة التنفيذ، وعزوف شركات القطاع الخاص عن تمويل المشروعات التطبيقية طويلة المدى.

مختبر الصناعة التحويلية

يهدف إلى معالجة التحديات التي تواجه المشاريع والفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي وإيجاد حلول عملية لتنفيذها، ووضع حلول للتحديات العامة التي تواجه الاستثمار في مشاريع قطاع الصناعات التحويلية والتي من شأنها تحسين البيئة الاستثمارية في ذات القطاع من خلال إشراك القطاع الخاص في دراسة التحديات التي تواجه الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، والخروج بحلول قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى حوكمة المشاريع والمبادرات المرتبطة بالقطاع الصناعي بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة. وجاء المختبر لتحقيق أهداف القطاع الصناعي كأحد قطاعات التنويع الاقتصادي الواعدة التي تركز عليها الحكومة في رؤية ٢٠٤٠ وتحسين أدائه ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. والاستماع إلى مرئيات الشركاء وأصحاب المصلحة والمعنيين لوضع حلول وممكنات تعمل على تجاوز تحديات القطاع، ورصد الفرص الاستثمار والتوسع فيه. مضيفا أنه في الفترة الماضية أطلقت الوزارة عدة مبادرات لتمكين هذا القطاع. وتضمن المختبر خمسة محاور رئيسية وهي: محور تقييم الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠، ومحور الفرص الاستثمارية، ومحور الحوكمة، ومحور عيادات الحلحلة، ومحور صناعات المستقبل. ويركز المختبر على ٣ مرتكزات، تتمثل في الابتكار والفرص الاستثمارية والطاقة.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- تفعيل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار التي تسهم في بناء اقتصاد المعرفة من خلال إيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي، وإيجاد كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافسة محليا وعالميا والتي تتمركز في مبادرة الحاضنات العلمية.
- تعزيز دور الحاضنات العلمية من خلال دعم وتمويل الحاضنات العلمية بمؤسسات التعليم العالي، لتعمل على احتضان المشروعات الابتكارية ومخرجات البحوث وتحويلها إلى شركات ناشئة مبنية على الابتكار والتكنولوجيا، وقادرة على المنافسة الاقتصادية، وضمان نموهم في المسار المستدام.
- زيادة حجم المبادرات في مجال اللوجستيات والنقل، وتتطلع استراتيجية سلطنة عمان اللوجستية ٢٠٤٠ لتوفير ما يصل إلى (٣٠٠,٠٠٠) فرصة عمل، والارتقاء بالقطاع ليصبح ثاني أكبر مساهم اقتصادي في البلاد بعد قطاع الهيدروكربونات.
- تطوير موانئ متوسطة الحجم لخدمة الأسواق المحلية، وزيادة النمو في مجال نقل الشحنات، ودراسة الفرص

الاستثمارية بالمناطق الاقتصادية والمناطق الحرة ضمن خطة ٢٠٢٤.

- إنشاء معمل إنتاج الهيدروجين الأخضر في منطقة الدقم، لتوليد ٣٣٠ ألف طن من الأمونيا الخضراء سنويًّا، حيث سيُلبّي المشروع -المخطط بدء تشغيله في عام ٢٠٢٧م- الطلب العالمي على الهيدروجين الأخضر، فيما سيتم خلال المراحل التالية للمشروع تطوير سلسلة القيمة وتُوسَّع بحيث تتحول منطقة الدقم إلى مركز لإنتاج الهيدروجين الأخضر في سلطنة عُمان والمنطقة.
- صياغة قانون للبحث العلمي والابتكار يعنى بتنظيم شؤون البحث العلمي والابتكار بسلطنة عمان، وضمان مواكبته ودعمه لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠
الحد من أوجه عدم المساواة

مجتمع يتمتع جميع فئاته بالمساواة

أولت سلطنة عمان اهتماماً لموضوع المساواة بين أفراد المجتمع وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، من خلال التركيز على محاور عدة، أهمها محور التنمية الاجتماعية بكافة أشكالها من الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للأسر وحقوق كل من المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، ومحور توفير فرص العمل المناسبة والمجزية لكافة فئات المجتمع، ومحور توفير السكن اللائق والكريم للأسر العمانية، ومحور حقوق الإنسان.

> كما لا يفوتنا الإشادة بالقطاعات المدنية، الإنتاجية منها والخدمية، التي تحرص على ديمومة النشاط الاقتصادي، وتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة، وكذلك القطاع الخاص الذي نُقدّر دوره في التنمية وندعوه لمضاعفة هذا الدور؛ فكلّ يد تبني عُمان، لها منا كل التقدير والامتنان
>
> **من النطق السامي لجلالة السلطان هيثم بن طارق**
> **حفظه الله**
> **يناير٢٠٢٠**

ففي **محور تحقيق التنمية الاجتماعية** وتطوير العمل الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين ذكورا وإناثا ورعاية والأشخاص ذوي الإعاقة، على حد سواء، تقوم الحكومة بتمكين الفئات المحتاجة، وبناء آليات فاعلة للحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الأسري والتضامن الاجتماعي، وتفعيل الشراكة المجتمعية، ورفع كفاءة الموارد لتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية. كما عملت على ربط جهودها بالمدخل الحقوقي لحقوق الإنسان، بمتابعة تنفيذ (٣) اتفاقيات دولية أساسية معنية بحقوق الإنسان، وهي اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولديها أطر معنية بذلك، تعمل في إطار جهودها على تقديم التقارير الدولية بشأن تلك الاتفاقيات.

كما يأتي **قانون الضمان الاجتماعي** رقم (٨٤/٨٧) ، فمن خلاله يتم تقديم برنامج الضمان الاجتماعي للفئات المستحقة وبرامج الدعم والتمكين لضمان حياة كريمة مستقرة للأسر والأفراد من ذوي الدخل المحدود والأكثر احتياجا، وتقدم العديد من البرامج والمبادرات لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص للفئات الأكثر احتياجا أهمها **برنامج تمكين** والمعنى بالتمكين الاقتصادي لفئات الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود حيث بلغت برامج التمكين المنفذة خلال الاعوام من ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣ أكثر من ٤٠ برنامجا، بتمكين ما يزيد عن ٣ آلاف حالة عبر البرامج التموينية والتوعوية والتمويلية والتدريبية في مختلف المحافظات. وللبرنامج ٤ مسارات: التوظيف المباشر، التدريب المقرون بالتشغيل، تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، التثقيف والتوعية. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعليم والتأهيل وإتاحة فرص العمل لهم واقامتهم لمشاريعهم الخاصة، وبتنفيذ ملتقى قادرون بالتعاون مع القطاع الخاص في نسخته الثانية في ديسمبر٢٠٢٢، لإيجاد مشروعات مستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة تتوافق مع رؤية عمان٢٠٤٠، بهدف تمكينهم في مجال ريادة الأعمال بما يتناسب مع خبراتهم وقدراتهم، وبناء الشراكات وإيجاد الفرص لدعم مشروعاتهم وتوفير فرص العمل ودمجهم في سوق العمل، والذي نتج عنه الحصول على عدد من المنح الدراسية من الكليات الخاصة.

لقد صدر **قانون الحماية الاجتماعية** رقم (٥٢/ ٢٠٢٣) والذي يحل محل قانون الضمان الاجتماعي اعتباراً من يناير ٢٠٢٤م تتويجا لجهود سلطنة عمان في مجال التنمية الاجتماعية الشاملة. يهدف إلى صرف منافع الحماية الاجتماعية لفئات كبار السن، الطفولة، الأيتام والأرامل، الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم دخل الأسرة. بالإضافة إلى الإشراف على صرف مستحقات المتقاعدين المدنيين من القطاع العام، والمتقاعدين من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق **بمحور توفير فرص العمل المناسبة والمجزية**، فإن جهود سلطنة عمان في هذا المجال واضحة، حيث تسعى إلى تقليل أعداد الباحثين عن العمل وتطوير المنظومة التشريعية لسوق العمل لمواكبة التطورات العالمية وبناء القدرات المهنية للكوادر الوطني ومن ضمنها مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، بما يمكنها من الالتحاق المباشر بسوق العمل، كما تعمل على رفع المهارات الفنية والتقنية لزيادة الإنتاجية ومواكبة التطورات في المهن الحديثة التخصصية والفنية. وفي هذا الإطار صدر **قانون العمل** رقم (٥٣/٢٠٢٣)، والذي يأتي مواكبة للتطورات والمتغيِّرات الاقتصادية في قطاع الأعمال، ويسعى القانون إلى تنظيم سوق العمل العُماني بما يتلاءم مع مرتكزات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». ويهدف إلى تحقيق الاستقرار بين أصحاب الأعمال والعمّال، إضافة إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية، سيحقق التوازن بين طرفي الإنتاج (أصحاب العمل والعمّال)، كما يعمل القانون الجديد على تحديد حقوق وواجبات كل طرف في سوق العمل.

- إجمالي ونسب المشتغلين من القوى العاملة لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢

القطاع	٢٠٢١	٢٠٢٢
إجمالي المشتغلين (مليون مشتغل)	٢,١٦	٢,٥١
نسبة العمانيين (%)	٣٥,٨٪	٣٢,٠٪
القطاع الحكومي (ألف مشتغل)	٣٩٢,٩	٤٠٧,٥
نسبة العمانيين (%)	٨٩,٤٪	٨٩,٢٪
القطاع الخاص (مليون مشتغل)	١,٥	١,٧
نسبة العمانيين (%)	٢٥,٣٪	٢٢,٠٪
القطاع العائلي (ألف مشتغل)	٢٨٣,٦	٣٥٨,٧
نسبة العمانيين (%)	١٦,٩٪	١٥,٤٪

أما فيما **محور توفير السكن الكريم واللائق:**

حدد قانون الإسكان الاجتماعي رقم (٣٧/ ٢٠١٠)، البرامج والمشروعات لكفالة حق السكن. وتدعم الحكومة المواطنين العُمانيين من أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، من خلال برامج الإسكان الاجتماعي بتوفير مسكن ملائم بهدف تحسين المستوى المعيشي، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم. من خلال عددا من البرامج الخاصة بالإسكان الاجتماعي كبرنامج الوحدات السكنية وبرنامج المساعدات السكنية وبرنامج القروض السكنية الميسرة. ويهدف برنامج الوحدات السكنية إلى توفير وإنشاء مجمعات سكنية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، ويسهم البرنامج في زيادة ارتباط السكان بقراهم المحلية وتمكنهم من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية كالحرف التقليدية والزراعة والصيد والرعي؛ من خلال توفير المسكن الملائم مشمولاً بمرافقه وخدماته المختلفة. ويحظى الأشخاص ذوي الإعاقة بالأولوية في سياسات الإسكان الاجتماعي، حيث تم تطوير معايير المفاضلة لتحديد الحالات ذات الأولوية لاستحقاق المساعدات السكنية

تخصيص نسبة ٥٪ من الوحدات السكنية التي سيتم إنشاؤها بمدينة السلطان هيثم لبرنامج المساعدات السكنية الإسكانية؛ حيث تعد فرصة للمواطنين للحصول على مسكن في مدينة السلطان هيثم بسعر مدعوم، وتعد هذه المدينة نموذجاً للمدن المستقبلية الذكية والمستدامة، لتكون شاملة وميسرة لجميع شرائح المجتمع، كما ترتكز على المعايير العالمية لجودة الحياة ورفاهية العيش.

وفيما يتعلق **بمحور حقوق الإنسان**: ركَّزت التنمية في سلطنة عمان على توفير حقوق الإنسان الأساسية كالصحة والتعليم، وعلى بناء أسس البنية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأمان الاجتماعي. تمثلت في بناءَ المدارس والمستشفيات، وطرق المواصلات؛ لضمان وصول الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية إلى المحافظات. وساعدتْ هذه الخدمات في تلبية مكاسب أوَّلية على صعيد حقوق الإنسان، في مجالات الحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في العمل... وغيرها من الحقوق، أي ما يُعرف بالجيل الثاني من حقوق الإنسان.

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي، عززت سلطنة عمان بنية حقوق الإنسان وأسس الديمقراطية، واتَّخذت عديد الإجراءات والتدابير المحقِّقة لها؛ بدءً مع انضمامها إلى اتفاقية فِيينَّا لقانون المعاهدات بالمرسوم السلطاني رقم ٦٣/ ٩٠ في ٢٨/ ٨/ ١٩٩٠، والعمل على تأسيس الممارسة الديمقراطية. في العام ١٩٩١م، من خلال إنشاء مجلس الشورى، وكذلك صدور النظام الأساسي للدولة في العام ١٩٩٦م، والذي أرسى مبدأ الشورى ونظَّم كفالة حقوق الإنسان في سلطنة عمان. وخلال هذه الفترة، انضمَّت سلطنة عمان إلى أولى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية، وهي اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٦م.

كذلك انضمت سلطنة عمان الانضمام إلى سبع (٧) اتفاقيات دولية أساسية ذات علاقة بحقوق الإنسان من بين تسع (٩) اتفاقيات دولية، كان من أهمها (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما انضمت سلطنة عمان إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالمرسوم السلطاني رقم (١٦ / ٢٠٢٣).

وقدَّمت عدداً من التقارير الأولية والدورية حول مستوى تنفيذها للاتفاقيات والبروتوكولات التي صادقت أو انضمَّت إليها، والتزمتْ

كذلك بتقديم الوثيقة الأساسية المشتركة الأولى في ١١ أبريل ٢٠١٣م، وعملت على تحديثها وتقديمها في ٩ مايو ٢٠١٩م. ونشرت هذه الاتفاقيات والبروتوكولات، والتقارير الأولية والدولية بشأنها على نطاق واسع. كما صادقت على العديد من الاتفاقيات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.

في عام ٢٠٢١ تم إقرار تعديلات على النظام الأساسي للدولة، الصادرة بالمرسوم رقم (٢٠٢١/٦) أضفت هذه التعديلات مزيداً من التطوُّر لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها؛ حيث ركزت على تطوير مسيرة الشورى في البلاد، وأهمية مشاركة أفراد المجتمع في مسيرة التنمية. وأشار النظام الأساسي للدولة إلى المساواة في عددٍ من المواد، ومنها: المادة (١٣) التي أكدت على "إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة، والمساواة للمواطنين»، والمادة (١٥) التي أكدت على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين باعتبارها من دعامات المجتمع، وأشارت بوضوح إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. والمادة (١٨) التي حددت بأن «الحياة والكرامة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة باحترامهما وحمايتهما وفقا للقانون» وفي عدد آخر من المواد كالمادتين (٢١) و (٢٥) اللتان أشارتا إلى أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي، وعدم تعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطه بالكرامة. وافرد الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة (٣٠) مادة تُعنى مباشرةً بحقوق الإنسان.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف العاشر

على الرغم من ارتفاع تكلفة التحويلات من ٠,٧١٪ عام ٢٠١٥ لتصل إلى أكثر من ١٪ في عام ٢٠٢١، ولكنها لا تزال أقل من المستهدف العالمي (٣٪)

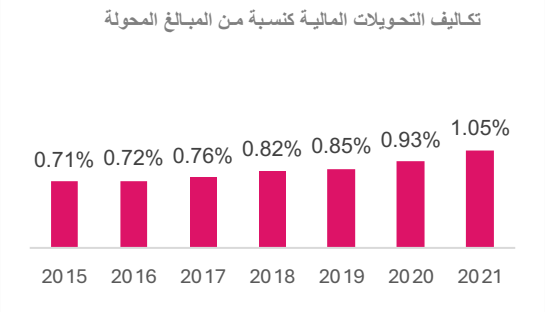

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف العاشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف العاشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١٠-٤-١	حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي - (٢٠٢٢)	٣١,٤	●	↗
١٠-٧-٢	عدد البلدان التي اعتمدت سياسات للهجرة تيسر الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وامن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
١٠-ج-١	تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة - (٢٠٢١)	١,٠٥	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

تسعى سلطنة عمان إلى الحد من عدم المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب، وتقديم فرص متساوية لجميع مواطنيها، وذلك من خلال تنفيذ سياسات تشجع على التعليم والتدريب المهني وتعزيز فرص العمل، إلى جانب التركيز على التنمية المستدامة لضمان تحسين جودة حياة جميع فئات المجتمع.

الأطر التشريعية والقانونية لتعزيز المساواة

قانون الحماية الاجتماعية رقم (٢٠٢٣/٥٢): جاء قانون الحماية الاجتماعية لتوفير منظومة حماية اجتماعية متكاملة، وإقرار عدة منافع نقدية لبرامج الحماية الاجتماعية، ونصت المادة (١) على: فروع منافع الحماية الاجتماعية: فرع منفعة كبار السن، وفرع منفعة الأشخاص ذوي الإعاقة، وفرع منفعة الأيتام والأرامل، وفرع منفعة الطفولة، وفرع منفعة دعم دخل الأسر، وفرع منفعة الباحثين عن عمل لأول مرة، وفرع منفعة الأمومة، وأي فروع أخرى يتم إقرارها بموجب المادة (١٣) من هذا القانون.

فروع التأمين الاجتماعي: فرع تأمين كبار السن والعجز والوفاة، وفرع تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، وفرع تأمين الأمان الوظيفي، وفرع تأمين الإجازات المرضية والإجازات غير الاعتيادية، وفرع تأمين إجازات الأمومة، وفرع التأمين الصحي الاجتماعي، وأي فروع أخرى يتم إقرارها بموجب المادة (١٣) من هذا القانون.

قانون العمل رقم (٥٣ / ٢٠٢٣): جاء قانون العمل منسجما مع توجهات رؤية عمان ٢٠٤٠، ومتوائما مع ما ورد في قانون الحماية الاجتماعية وبشكل يكفل كافة فئات المجتمع ويتوافق مع معايير العمل الأساسية في منظمة العمل الدولية.

تمت تغطية حقوق المرأة بشكل خاص في معظم منافع الحماية الاجتماعية التي نص عليها القانون، (الأرملة، المطلقة، النساء من ذوي الإعاقة)، كما تمت تغطية المرأة في جميع برامج التأمين الاجتماعي (تأمين كبار السن والعجز والوفاة، تأمين إجازات الأمومة، تأمين الأمان الوظيفي، تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، تأمين الإجازات المرضية وغير الاعتيادية)

مراعاة أوضاع المرأة الصحية وصحة الطفل ضمن اجازات الأمومة مدفوعة الأجر، مع توفير الحق للمرأة بالخروج لمدة ٩٨ يوما، أخرى وتتولى المنظومة خلال هذه الفترة سداد الاشتراكات عنها. للعلم إن إجازة الأمومة غير مرتبط بعدد محدد من الأطفال.

نص في المادة (١٢) على: (يعتبر إنهاء صاحب العمل لعقد العمل فصلا تعسفيا للعامل إذا كان الإنهاء لأي من الأسباب الآتية: (الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي، أو الإعاقة أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة بالنسبة للمرأة العاملة، انتماء العامل إلى نقابة عمالية أو مشاركته المشروعة في أي من أنشطتها أو بسبب تمثيله في العمل النقابي وفقا لما تقرره القوانين واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن..)

كفل قانون العمل استقرار العمال في بيئة العمل حين نص في البند رقم (١) من المادة (١٢) على أنه: (يعتبر إنهاء صاحب العمل لعقد العمل فصلا تعسفيا للعامل إذا كان الإنهاء لأي من الأسباب الآتية: «الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المركز الاجتماعي، أو الإعاقة أو الحمل أو الولادة أو الرضاعة بالنسبة للمرأة العاملة».

كفل قانون العمل في المادة (١٠٤) كي يلتزم صاحب العمل أو من يمثله بأن يحيط العامل قبل تشغيله بمخاطر مهنته، ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها، وأن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال في أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات.

كفل القانون كافة كذلك الحقوق للعمال غير العمانيين ودون تمييز مع العمال العمانيين، وأشارت المادة (٣١) على أن يحظر مزاولة نشاط استقدام قوى عاملة غير عمانية إلا بعد الحصول على ترخيص من الوزارة، كما يحظر تقاضي أي مبالغ من العامل المرخص باستقدامه وذلك مقابل تشغيله، وتحدد بقرار من الوزير الشروط والضوابط الواجب توافرها لمزاولة نشاط استقدام قوى عاملة غير عمانية والعقد المبرم بين صاحب العمل والمرخص له في مزاولة النشاط.

أكدت المادة (٣٢) على انه يحظر الإعلان والترويج للعمالة وتصنيفها على أساس العقيدة أو اللون أو التكلفة والإعلان عنها بطريقة مهينة لكرامة الإنسان.

قانون الطفل رقم (٢٠١٤/٢٢) ولائحته التنفيذية رقم ٢٠١٩/١٢٤، التزامًا بتوافر الفرص المتساوية في التعليم، نصت المادة (٣٦) من قانون الطفل بأن للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، كما وضحت المادة (٣٨) منه الأهداف التي يسعى التعليم في سلطنة عُمان إلى تحقيقها، ومن بينها ما نص عليه البند (د) من ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد، وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الأصل أو العرق أو العنصر أو المركز الاجتماعي أو أي سبب من أسباب التمييز الأخرى. وبينت اللائحة التنفيذية للقانون بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٩/١٢٥) عديد من المواد ذات العلاقة بالتعليم.

قانون التعليم المدرسي رقم (٢٠٢٣/٣١)

كفل قانون التعليم المدرسي رقم (٢٠٢٣/٣١) المساواة في التعليم، إذ نصت المادة (٤٢) "للطلبة حقوق متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو المذهب، أو الموطن، أو المركز الاجتماعي، أو لأي سبب آخر.

وكفل القانون حقوق الطالب/ة في (٥) مواد منها «للطلبة حقوق متساوية في تلقي الخدمة التعليمية، ولا يجوز التمييز بينهم.

المبادرات الوطنية:

مبادرات تعني بالضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية: تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدمة الضمان الاجتماعي لعدد (٨) فئات، وفقاً لما نصت عليه المادة (٢) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٨٧ /٨٤) وتتمثل في: (فئة الأيتام- فئة الأرامل- فئة الشيخوخة- فئة العجز- فئة المطلقة- فئة البنت غير المتزوجة- فئة أسرة السجين - فئة الهجر). إضافة إلى تقديم مساعدات اجتماعية للحالات ذات الظروف الطارئة والخاصة، وفقاً لما ورد في لائحة المساعدات الاجتماعية رقم (٧٢/ ٢٠١٤).

بالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم خدمات للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن والأحداث والمرأة والطفل والتي جميعها تدخل ضمن إطار الحماية الاجتماعية للفرد والأسرة، إضافة إلى الخدمات العامة التي تقدمها سلطنة عمان من أجل ضمان توفير الحماية والرفاه الاجتماعي لأبنائها والمتمثلة في التعليم والصحة، وتوفير مساكن اجتماعية للأسر ذات الظروف الصعبة.

ولضمان استكمال التعليم الجامعي، تمنح وزارة التنمية الاجتماعية عدد (١٥٠٠) منحة دراسية سنويا لأبناء أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، كما تقدم عدد من الكليات الخاصة منح دراسية لهذه الفئات، وفي إطار تقديم الخدمات الصحية فيحظى المواطن والمقيم في سلطنة عمان على الرعاية الصحية اللازمة في كافة المؤسسات الصحية الحكومية. كما تقوم الحكومة بتقديم الدعم لتعرفة الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والوقود لجميع المواطنين إضافة إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الشريكة تقوم بتحمّل تكاليف رسوم توصيل هذه الخدمات للأفراد والأسر المنتمين إلى مظلة الضمان الاجتماعي

كما تم إعفاء الأشخاص ذوي الإعاقة من العديد من الرسوم مثل رسوم قيمة الأرض السكنية الممنوحة لهم، والإعفاء من الرسوم في السجل العقاري، بالإضافة إلى توفير خدمة انتقال الموثق إلى مقر طالب خدمة التوثيق العقاري للأشخاص ذوي الإعاقة.

مبادرات تعني بالعمل اللائق:

- **مبادرة دعم الأجور:** تتمثل المبادرة في دعم أجور الموظفين لسوق العمل في القطاع الخاص، وذلك لمدة سنتين وفقا لمجموعة من الضوابط والاشتراطات، تستهدف المبادرة ١٥٠٠٠ باحث/ باحثة عن عمل.
- **مبادرة ساهم:** توفر وظائف بنظام العقود في الجهات الحكومية بمختلف المحافظات ترسيخا لمبدأ اللامركزية استهدفت الباحثين/ الباحثات عن عمل، مع توفير البرامج التدريبية المكثفة لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل مع منحهم مجموعة من الامتيازات.
- **مبادرة التدريب المقرون بالتشغيل:** تهدف المبادرة إلى تجسير الفجوة بين احتياجات سوق العمل والمخرجات التعليمية وخصوصا في الجوانب المتعلقة بالمهارات التخصصية.
- **مبادرة التدريب على رأس العمل:** تستهدف حملة الشهادة الجامعية والدبلوم الجامعي وما يعادله وتستمر مدة التدريب ١٢ شهرا، وتتمثل مميزات المبادرة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم منحة شهرية للمتدرب/ة مقدمة من وزارة العمل مع التسجيل في التأمينات الاجتماعية.
- **المنصة التعليمية الالكترونية:** توفر دورات تدريبية وتأهيلية لرواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين، وتزويدهم بالمهارات الأساسية لإدارة وتشغيل مؤسساتهم.
- **برنامج جاهزية رائد العمل:** وهي مبادرة قدمتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى رفع كفاءة رواد الأعمال من الجنسين، وتنمية مهاراتهم في الجانب التشريعي لبيئة الأعمال، وتعزيز المهارات المالية والإدارية ومهارات التسويق وإدارة الأزمات والمخاطر، وإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية، وتوظيف التقنيات الناشئة.
- **مبادرة وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه:** تخصص للبرامج الموجهة للمرأة الريفية والساحلية تساهم في زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، وأطلقت مبادرات منها منصة ريفي للترويج والتسويق وبيع منتجات المرأة الريفية ورائدات العمل الريفي في الأنشطة الزراعية والسمكية والصناعات المرتبطة بها، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال النسائية، وتهدف المنصة الوصول إلى المستهلك في السوق العمانية والأسواق الإقليمية والعالمية.
- **مبادرة «حافز للعمل المستقل»:** وهي مبادرة قدمتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية بهدف دعم أسر الضمان الاجتماعي لإيجاد مصادر دخل مستدامة في المجالات الرقمية، عبر تقديم برنامج تدريبي مكثف في تأسيس المشاريع الريادية، وتوفير الأدوات والاحتياجات اللازمة لبدء العمل المستقل وتطويره، والترويج للخدمات المقدمة للمشاركين في المبادرة.

توجيه قروض لنحو ٥٠١٩ مشروعا متناهي الصغر خلال عام ٢٠٢٢ م، تم تمويلها بمبلغ وقدره ٢٥,٣ مليون ريال عماني

مبادرات تعني بتوفير السكن الكريم:

- **برنامج إسكان:** من بنك الإسكان العماني بمبلغ ١,٥ مليار ريال عماني لمدة خمس سنوات، حيث سيسهم في تسريع آلية صرف التمويلات الإسكانية من خلال المنصة الإلكترونية "إسكان"، وسيتمكن المواطنون المستحقون من تقديم البيانات والمستندات المطلوبة.

● **رفع قيمة المساعدات السكنية لذوي الدخل المحدود:** تم رفع قيمة المساعدات السكنية من ٢٠ ألف ريال عماني إلى ٣٠ ألف ريال عماني بالإضافة إلى إعفاء لأسر ذوي الدخل المحدود من القروض السكنية المسجلة لديها خلال فترة جائحة كوفيد ١٩.

مبادرات تعني بحقوق الإنسان:

تحرص سلطنة عُمان على حفظ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفق المبادئ الدولية، والتشريعات الوطنية، التي نص عليها النظام الأساسي للدولة والقوانين المنبثقة عنه، وكذلك المواثيق والمعاهدات الدولية، لذا تبنت سلطنة عمان أنشاء لجان وطنية دائمة ومستقلة متخصصة بقضايا حقوق الإنسان ومنها

اللجنة العمانية لحقوق الإنسان: أُنشئت بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤)، الذي حدد اختصاصاتها وتمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية في ممارسة مهامها، وفي عام ٢٠١٦ تم تعديل مسمى اللجنة ليكون «اللجنة العمانية لحقوق الإنسان» وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٢٣). وفي عام ٢٠٢٢ صدر المرسوم السلطاني رقم (٥٧ / ٢٠٢٢) بإعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، وتم بموجبه تغيير نظام اللجنة ليتوافق مع المبادئ الأساسية بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس.

تشكيل اللجان لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان التي صادقت سلطنة عمان عليها، ومنها:

- لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل
- اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة
- الفريق الوطني المعني بمتابعة اتفاقية التمييز العنصري.
- اللجنة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- فريق العمل للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- فريق عمل لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- فريق عمل للعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر: أصدرت سلطنة عُمان قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (١٢٦/٢٠٠٨) وأنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر عام ٢٠٠٩م وفقا للمادة (٢١) من قانون مكافحة الإتجار بالبشر، برئاسة أمين عام وزارة الخارجية. وتضم اللجنة أعضاء من مختلف الجهات الحكومية، وغير الحكومية، وهي مسؤولة عن تقديم تقرير دوري إلى مجلس الوزراء حول الجهود الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر. كما أنشأ الادعاء العام بموجب القرار رقم (٢٠١٧/٥٠)، وذلك في انوفمبر٢٠١٧، إدارة متخصصة تعنى بالتحقيق، والترافع في قضايا الإتجار بالبشر.

دار الوفاق؛ توفر الدار الحماية للأطفال المعرضين للإساءة و" النساء العضل" وحالات الإتجار بالبشر. حيث يتم حماية، وتأهيل، وإعادة إدماج ضحايا جرائم الإتجار وفقا لخطط واستراتيجيات متكاملة. ومن أبرز الخدمات التي تقدمها الدار لحالات الاتجار بالبشر

تعمل الدار على مساعدة الضحايا للوصول إلى حالة الاستقرار والتوازن النفسي، من خلال احترام إنسانيتهن وإعادة ثقتهن في أنفسهن والتوعية بمخاطر الاتجار بالبشر، وتوفر الدار الرعاية الاجتماعية، من خلال دراسة وضع الحالات وإعادة ثقة الضحايا بالمجتمع الخارجي مما يسهل عملية التعافي والمشاركة المجتمعية وأنها فرد من أفراد المجتمع المنتجين.

ولأهمية إشراك جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية في تقديم الحماية لضحايا الاتّجار بالبشر بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كـ (جمعية المحامين العُمانية، وجمعية الرحمة، وجمعية دار العطاء) في دعم ضحايا الاتّجار بالبشر.

المركز الوطني للتوحد: يعد المركز الوطني للتوحد الذي أفتتح عام ٢٠٢٣، بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، يستوعب المركز ١٢٠ حالة من الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد، ويحظى الأشخاص ذوو اضطراب طيف التوحد في سلطنة عُمان باهتمام المؤسسات المعنية بالإشراف وتقديم خدمات العلاج والتأهيل للمصابين بالتوحد.

إدراج التوعية بحقوق الانسان في المناهج الدراسية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز واحترام حقوق الإنسان، والتسامح، والمساواة بين الجنسين، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير وثيقة إدماج مفاهيم وحقوق الانسان، والطفل، والتربية من أجل السلام بكافة المناهج الدراسية في المراحل المختلفة، علما بأن سلطنة عُمان كفلت النهج الحقوقي في مجال التعليم.

اعتمد مجلس التعليم وثيقة فلسفة التعليم في مايو ٢٠١٧ التي تعد مرجعا لبناء السياسات التعليمية، فقد تضمنت الوثيقة (١٠) مصادر وأسس رئيسية، منها: المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، كما تضمنت (١٦) مبدأ تنبثق منها الأهداف التعليمية العامة، منها التربية على حقوق الإنسان وواجباته، والتربية من أجل التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التربية من

أجل السلام والتفاهم، وغيرها.

تعزيز حقوق الإنسان عن طريق وسائل الإعلام المختلفة في التثقيف، ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان، كما يتم تنظيم دورات تدريبية متخصصة للصحفيين، والإعلاميين، ويتوازى هذا الجهد في مختلف وسائل التثقيف والإرشاد، بما في ذلك دور العبادة حيث تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتعميم مفاهيم حقوق الإنسان من خلال هذه الدور في إطار الخطب الدينية، والمناسبات الدينية المختلفة.

الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني:

حرصت سلطنة عمان على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ الأهداف التنموية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة للوصول إلى كافة فئات المجتمع. وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالإشراف والمتابعة على جهود هذه المؤسسات، وفيما يتعلق بالأطر الوطنية الداعمة للطفولة، تضم لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في عضويتها مؤسسات المجتمع المدني كجمعية الأطفال أولا، جمعية التدخل المبكر، وجمعية رعاية الأطفال ذوي الإعاقة، أما فيما يخص الأطر الوطنية الداعمة للأطفال لذوي الإعاقة، فقد عملت مؤسسات المجتمع المدني على توعية المجتمع بقدرات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال إشراكهم في المسابقات الرياضية المحلية والإقليمية والدولية، ونفذت حلقات توعوية بالمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعريف المجتمع بحقوق وقضايا الأطفال من ذوي الإعاقة؛ حيث قامت جمعية الأطفال ذوي الإعاقة بالتوعية داخل الجمعية للأسر والزائرين والمتطوعين والمتدربين، وخارج الجمعية من خلال الدورات واللقاءات مع كافة مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمدارس والجامعات، كما قامت الجمعية العمانية للإعاقة السمعية بعمل ورشات توعوية في كيفية وطبيعة التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية وأساسيات لغة الاشارة في الجهات الحكومية والخاصة والبنوك والأسر

بنات عمان

مشروع "بنات عُمان" الذي تدعمه شركة تنمية نفط عُمان ضمن برنامجها للاستثمار الاجتماعي، هو عبارة عن مبادرة من الشركة ضمن مشاريع الاستثمار الاجتماعي لمساعدة ذوات الدخل المحدود بتدريبهن مهنياً.

والمدارس والكليات والجامعات والإعلام.

منصة مكسب الذكية: بهدف انشاء منصة الكترونية لتسويق منتجات الأسر المنتجة من فئات الضمان الاجتماعي والدخل المحدود.

مبادرة ترانزوم: وهي مبادرة لتدريب عدد من حالات الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود في مطابخ شركة الطيران العماني على مستويات عالمية من الجودة في قطاع الأغذية، وقد تم توظيف عدد منهم نفس الشركة، وتأهيل مجموعة في مجال فتح مشاريع في ذات المجال، وقد تم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبادرات الجمعيات الخيرية: تعمل على رفع المستوى المعيشي لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، عبر تقديم الدعم المالي، وتنفيذ برامج التمكين المختلفة للأسر المستفيدة ومن هذه الجمعيات والمؤسسات مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية، وجمعية دار العطاء، وجمعية الرحمة لرعاية الأمومة والطفولة، وجمعيات المرأة العمانية.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

على الرغم من الجهود في تحقيق المساواة لمختلف فئات المجتمع، إلا أنه ما زال هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بذوي الدخل المحدود ومنها

- خفض الحد الأدنى للأجور اللازم للحصول على القروض الإسكانية لذوي الدخل المحدود.
- رفع قيمة القرض السكني إلى ٣٥ ألف ريال عماني (حاليا ٣٠ ألف ريال عماني).
- رفع النسبة المحددة لذوي الإعاقة للعمل في القطاع الخاص من ٢٪ إلى ٣٪.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- إطلاق برنامج وقفي للضمان الاجتماعي يخصص لأسر ذوي الدخل المحدود على غرار (وقف المرأة) في وزارة الأوقاف والشؤون الدينة.
- زيادة عدد الخدمات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الإلكترونية ضمن الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
- دعم لجان الزكاة بالولايات وتخصيص جزء من مداخيلها في دعم موازنة الضمان الاجتماعي لدى وزارة التنمية الاجتماعية

١١
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

بناء إطار تشاركي متكامل للتخطيط الحضري

تؤمن سلطنة عمان أن جعل المدن شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، هي أحد محاور التقدم اجتماعيا واقتصاديا، في هذا الإطار تم وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية لتتوافق مع رؤية عمان ٢٠٤٠، بهدف توجيه النمو العمراني على مدى العشرين عامًا القادمة بطريقة تحقق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وتتجسد ذلك مكانيًا في محور التنمية العمرانية، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستراتيجية تنافسية المدن وقدرتها على التكيف مع التغيرات المختلفة مثل التغيرات المناخية.

كما تحدد الاستراتيجية أماكن مناسبة للسكن والعمل والفرص الوظيفية في المحافظات، وأنماط التنقل، وتحافظ على البيئة الطبيعية. تم تطوير الاستراتيجيات العمرانية على المستوى الوطني والمحافظات بمنهج تفاعلي، مع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الحكومي والخاص. وتم تحويل الاستراتيجية إلى مجموعة من السياسات التي تغطي مختلف الأبعاد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، كما تم تحديد مجموعة من الإمكانيات والأدوات اللازمة لتنفيذها وتوجيه الخطط العمرانية ذات المستوى الأدنى انطلاقاً من رصد لبعض الإحصاءات والمؤشرات كما يلي:

- **تمكين السكان من الحصول على السكن الملائم:** تشير التوقعات أن يصل عدد السكان في عام ٢٠٤٠ حوالي ٧,٧ مليون نسمة، حسب تقديرات الاستراتيجية الوطنية العمرانية، كذلك تمثل الأسر التي تسكن في مسكن ملك لأحد أفرادها لتصل إلى ٨٧,٧٪ عام ٢٠٢٣. بالإضافة الى ذلك تحصل الاسر ذوي الدخل المحدود، على المساعدة مرة واحدة فقط لبناء مسكن أو ترميم مسكن قائم.
- **توافر الخدمات الأساسية في المسكن، ليكون ملائم للعيش:** فقد بلغت نسبة الأسر التي تقيم في مساكن موصولة بشبكات مياه الشرب إلى حوالي ٧٠,٢٥٪ في عام ٢٠٢١. ويتم تنفيذ حزمة من السياسات والبرامج والمشروعات لتوفير البنية الأساسية الاستراتيجية لإمدادات المياه وتطويرها لتحقيق نسبة تغطية شبكات المياه ١٠٠٪، وتقليل نسبة الفاقد من شبكات المياه التي تبلغ ٣٢,٧٪ في عام ٢٠٢١. إلى ١٥٪ بحلول ٢٠٤٠.

وبالنسبة لمتوسط استهلاك الفرد اليومي من المياه المستخدمة للأغراض المنزلية بلغ حوالي ١٨٠ لتر/ فرد/ يوم في عام ٢٠٢١، بالإضافة الى توصيل الوحدات السكنية بشبكات الصرف الصحي بنسبة ٢٢٪ من إجمالي عدد السكان، مستهدف الوصول الى نسبة ٩٨٪ فى عام ٢٠٤٠، بغية تحسين نوعية وجودة الحياة والحد من الآثار الصحية والبيئية.

وبما أن الوصول إلى الإنترنت يعتبر حق أساسي للسكان

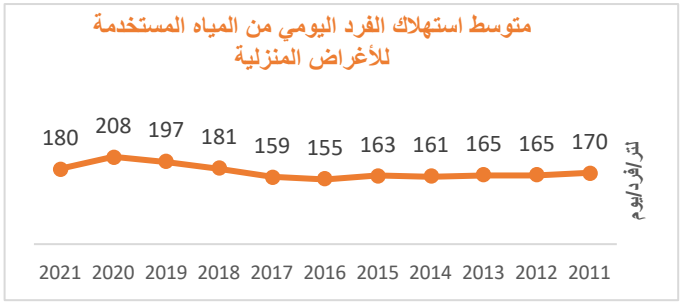

عملت الحكومة على توسيع نطاق التغطية لشبكات الاتصال وتحفيز الاستثمار في هذا المجال، مستهدفين نسبة تغطية المساكن بشبكات الانترنت ١٠٠٪ بحلول ٢٠٤٠.

- **أنظمة نقل ميسورة التكلفة ومستدامة:** تشير البيانات الى التراجع الحاد في حوادث السير منذ عام ٢٠١٦ يعادل انخفاضًا بنسبة ٧١,٦٪.
- **تقليل الآثار البيئية للمدن:** تظهر البيانات إلى بلوغ متوسط كمية النفايات الصلبة لكل فرد في عام ٢٠٢٠ حوالي ١,٢ كجم/فرد/يوم. وتهدف رؤية عمان ٢٠٤٠ الى إدارة النفايات الصلبة وفق معايير الاستدامة البيئية المناسبة من خلال نظام إدارة النفايات وتطوير الأساليب والتقنيات لجمع ونقل وتدوير النفايات بأنواعها وإيجاد مرافق لمعالجتها حتى يصل متوسط كمية إنتاج النفايات الصلبة اليومية للفرد الى ١ كغم/فرد/يوم. وبلغت نسبة تغطية عمليات إدارة النفايات ٨٧٪ في مختلف المحافظات.
- **توفير الوصول إلى مساحات خضراء وعامة آمنة وشاملة:** إطلاق «مبادرة أشجار» في فبراير عام ٢٠١٦ تزامنًا مع احتفالات يوم البيئة العُماني، من أجل مكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي، والمحافظة على النباتات البرية من خلال إكثارها والتوسع في زراعتها. وأوضح أن فكرة مبادرة المشروع الوطني لاستزراع ١٠ ملايين شجرة والتي انطلقت في ٨ يناير ٢٠٢٠ جاءت استكمالًا للجهود التي تبذلها هيئة البيئة لتوعية وتثقيف المجتمع للمحافظة على النباتات البرية ومكافحة التصحر والمشاركة في زيادة الرقعة الخضراء.

أن سلطنة عُمان لديها سياسة حضرية وطنية وخطط إنمائية إقليمية. وتطبق استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي. وقد بلغ معدل الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث خلال عام ٢٠٢١، نحو ٦٤,٤ لكل (مائة ألف شخص).

في ذات السياق، فإن جميع النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها، ويتم إدارتها في منشآت خاضعة للمراقبة. انخفاض شبه مستمر في مستوى الجسيمات الدقيقة PM١٠ والجسيمات pm٢,٥.، وهي أقل من المستهدف العالمي في هذا المجال.

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الحادي عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الحادي عشر

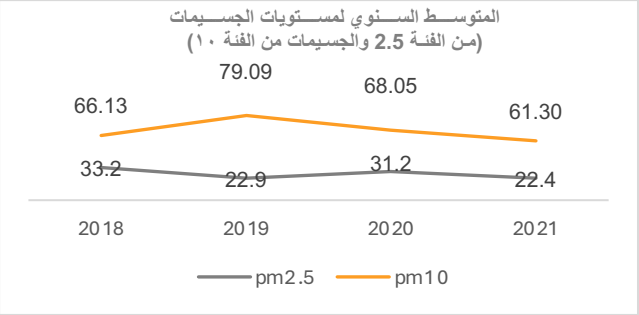

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١١-٣-١	نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني-	٣,٢	●	
١١-٥-١	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل ١٠٠ ألف شخص - (٢٠٢١)	٦٤,٤	●	↑
١١-٦-١	نسبة النفايات الصلبة الحضرية التي يتم جمعها وادارتها في منشآت خاضعة للمراقبة من مجموع النفايات الحضرية المتولدة - (٢٠٢٢)	١٠٠	●	↑
١١-٦-٢	المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠ (في المدن (المرجح حسب السكان) - (٢٠٢١)	الجسيمات الدقيقة PM٢,٥: ٢٢,٤ الجسيمات من الفئة PM١٠: ٦١,٣	●	↑
١١-أ-١	عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية او خطط إنمائية إقليمية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية، (ب) كفالة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة (ج) زيادة الحيز المالي المحلي (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
١١.ب.١	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
١١.ب.٢	نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

١-الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية

تعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية هي الإطار الوطني الذي يحكم ويوجه النمو العمراني على المستوى الوطني ومستوى المحافظات خلال العشرين عامًا المقبلة، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً لأهداف رؤية عمان ٢٠٤٠. وتنص استراتيجية عمان العمرانية على **«عمان الغد، تُصبح وجهة حيوية جاذبة بما تحويه من مدنٍ عصرية ذكية... وقرى نابضة بالحياة تدعم بعضها بعضاً لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي معا، وبالتوافق مع رؤية عمان ٢٠٤٠. تسعى للتكامل بين متطلبات التنمية، تنوع في اقتصادها وتوجد الفرص لقاطنيها، وتحقق تنمية متوازنة لمختلف المحافظات، تتميز بمجتمعات تُثمن الهوية العمانية وقيم الاستدامة بالمحافظة على بيئتها الطبيعية وموروثها الثقافي للأجيال القادمة».**

ارتباط محاور الاستراتيجية العمرانية مع ركائز وأولويات رؤية عُمان ٢٠٤٠

بناءًا على المبادئ والقيم والمنهجيات التي تم اعتمادها في الاستراتيجية العمرانية، تم تحديد سبعة أهداف رئيسية تسعى الاستراتيجية العمرانية لتحقيقها، وهي كالتالي

- مدن ومجتمعات مرنة وملائمة للعيش ومحافظة على الهوية العمانية
- الاستجابة لتغير المناخ
- النمو والتنويع الاقتصادي
- الاستخدام المستدام للموارد
- حماية وتعزيز البيئة
- الأمن الغذائي والمائي
- نظام نقل مستدام

٢-تعزيز الإسكان المستدام

مع زيادة النمو السكاني وتوسع المدن، يتعاظم الطلب على الإسكان، ومن أجل ضمان استدامة هذا النمو والحفاظ على البيئة وجودة الحياة، يجب أن يتم تعزيز الإسكان بطرق تلبي احتياجات السكان الحالية دون المساس بقدرات الأجيال القادمة. وتعزيز الإسكان المستدام يتطلب تبني مجموعة من المبادرات منها ما يلي

مشروع المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى

مسقط الكبرى هي امتداد يواكب النمو السكاني ومتطلّباته، بطريقة مُستدامة وآمنة، يقع بين محافظتي مسقط وجنوب الباطنة (أجزاء من بركاء)، تبلغ مساحتها ١٣٧,٢١٨ هكتار، بمسافة ٨٠ كيلومتراً من مطرح في الشرق إلى بركاء في الغرب، وشريط ساحلي يمتد على ١٠٠ كيلومتر.

ويقدم المخطط خطة تنموية ومكانية متكاملة لاستيعاب النمو السكاني المتزايد، واستقطاب الاستثمار لتعزيز الاقتصاد، وتطوير منظومة النقل والمواصلات ترتكز على شبكة تنقل متكاملة ومتعددة الوسائل، وترفع جودة الخدمات وتعزيز البنية الأساسية، مع الحفاظ حماية مكوناتنا الفريدة وبيئتنا الثرية.

حصول محافظة مسقط على شهادة الايزو ٣٧١٢٠ للمدن المستدامة على المستوى الذهبي.

مشروع مدينة السلطان هيثم

نموذج جديد لبناء مدينة مستدامة، وهي أحد المدن النابضة في المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى ونموذج سكني متطور يلبي احتياجات الإنسان العماني والمقيم وتتكيف مع الاحتياجات المستمرة للمجتمع، ضمن بيئة أكثر استخدامًا وحيوية توفر سهولة الوصول إلى الحياة الحضرية والطبيعة ويعزز أنماط الحياة الصحية، بمساحة أكثر من ١٤ مليون متر مربع، وتستوعب أكثر من ١٠٠ ألف نسمة وتتضمن أكثر من ٢٠ ألاف وحدة سكنية.

مشروع مدينة بوشر المستقبلية

تقدر مساحة مدينة بوشر المستقبلية، بأكثر من ٦ مليون متر مربع، تقدم المدينة وجهة مستقبلية للتطوير السكني والمرافق الترفيهية والثقافية، والاستفادة من التضاريس والمناظر الطبيعية للموقع لتعزيز المناطق بالمناظر الطبيعية، وإنشاء الهضاب الخصبة والاحتفاء بالمنحدرات الجافة والوديان. وإنشاء واحة داخل التلال القاحلة، مما يوفر ظلًا وافرًا ويعزز التنوع البيولوجي.

مشروع مدينة صلالة المستقبلية

مدينة ممتدة على ساحل بطول ٥ كيلومتر مربع وبمساحة ٥,٢ مليون متر مربع ، إلى جانب وجود مواقع استراتيجية للسياحة والمجمعات المتكاملة، وبنية قابلة للحياة تضمن مساحات "العيش والعمل" عالية الجودة مع التمتع بالمرونة أو التكيف مع التأثيرات المناخية، مخطط أن تستوعب أكثر من ٥٠ ألف نسمة وستوفر وحدات سكنية تقدر بأكثر من ١٠ ألاف وحدة.

مشروع مدينة صحار المستقبلية

تقع مدينة صحار المستقبلية على مساحة تقدر حوالي ٦,٢ مليون متر مربع، وبحسب التحليلات والدراسات، يقدر استيعاب المدينة حوالي ١٠٠ ألف نسمة. ستقدم المدينة وجهة مستقبلية مستدامة في صحار مع فرص للتطوير السكني والمرافق الترفيهية والثقافية لتنمية مجتمعات مزدهرة لجميع فئات المجتمع والمستخدمين، وكذلك ستصبح المدينة مركزًا مهمًا لصحار الكبرى.

مشروع المخطط الهيكلي لنزوى الكبرى

يقدم مخطط نزوى الكبرى خطة مكانية متكاملة للنمو في قطاعات المعرفة والابتكار وفرص ريادة الأعمال مع تعزيز دورها الثقافي والتاريخي الممتد عبر الزمان، على مساحة حوالي أكثر من ١٩٩ مليون متر مربع واستيعاب النمو السكاني ٢١٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

مشروع المخطط الهيكلي لصلالة الكبرى

يقدم المخطط خطة مكانية متكاملة تركز على استغلال الفرص الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتنقل وتفعيل ممكنات المدينة والمحافظة، بمساحة حوالي أكثر من ٤٢٧ مليون متر مربع واستيعاب النمو السكاني أكثر من ٤٨٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٤٠.

مشروع مخطط تطوير الجبل الأخضر

أول مخطط تنموي في مناطق التخطيط ذات الطبيعة الخاصة وفق توجهات الاستراتيجية العمرانية، يحافظ على قيم ومميزات المنطقة في إطار تنموي متكامل متعدد الاستخدامات يمزج بين المعيشة والترفيه وجذب الزوار المحليين والعالميين بمساحة تقدر ١١,٥ كم واستيعاب النمو السكاني ١٠ -١٥ ألف نسمة.

مشروع المخطط الهيكلي لهيما

يهدف مخطط هيماء التفصيلي إلى إعادة تعريف وتخصيص وتصميم وتنظيم استخدامات الأراضي والخدمات داخل حدود النسيج الحضري الحالي، وكذلك المناطق المتوقعة للتوسع المستقبلي، وذلك من حيث نوع فرص الاقتصادية ونوع الاستخدامات الصناعية الملائمة وتحديد نطاقات المناطق التجارية والمناطق السكنية، للمساهمة في رفع جودة الحياة لجميع فئات المجتمع والمستخدمين وسيساعد كذلك في تحقيق التوجهات الرامية إلى استدامة الموارد والمجتمع، ويستوعب المخطط أكثر من ١٥ ألف نسمة بحلول ٢٠٤٠.

مشروع مخطط تطوير مركز عبري

يهدف مشروع مركز مدينه عبري الى إعادة احياء المنطقة الحضرية ورفع القطاع الاقتصادي والسياحي، حيث ان المدينة محاطة بواحات ومعالم زاخرة بالتراث العمراني، يتميز الموقع بوجود حصن عبري في قلب المشروع وبقايا مباني طينية مترامية الأطراف.

مشروع مخطط خور جراما

يتضمن التطوير السياحي والعقاري من خلال دراسة الفرص السياحية والتحسينات الممكن إضافتها للمنطقة بطريقة أكثر استدامة، مع مراعاة الطبيعة البيئية للموقع، وتقدر مساحة المنطقة بأكثر من ٣٥ مليون متر مربع.

٣-مبادرة الأحياء السكنية المتكاملة (صروح)

تأتي المبادرة الوطنية لمشاريع الأحياء السكنية المتكاملة(صروح) دعماً للسياسات الاسكانية القائمة ، والمتمثلة في البحث عن البدائل المناسبة لتوفير المسكن الملائم للمواطنين المستحقين لمنح الأراضي السكنية، تقوم المبادرة على الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، بهدف تعزيز امتلاك المنازل من خلال تطوير مساكن في أحياء متكاملة وبأسعار معقولة، وتوفير بدائل جديدة لتخفيف حجم الطلب على الأراضي السكنية للمواطنين المستحقين بموجب قانون الأراضي وملحقاته، وكذلك تحفيز الاقتصاد وتعزيز الإنفاق الحكومي على خدمات البنى الأساسية لقطع الأراضي التي تمنحها.

٤-مبادرة منصة اختر ارضك

مبادرة اختار ارضك هي منصة تعنى بتقديم الخيارات الاسكانية المختلفة للمواطنين المستحقين لأراضي سكنية حسب الشروط والضوابط المعمول بها , وتشمل المنصة الحالية عدت خيارات منها: اختار ارضك، اقتن ارضك، خطط ارضك، بحيث يتيح النظام للمستحقين الدخول الى المنصة والاختيار من الخيارات المتاحة. بالشراكة مع القطاع الخاصة.

٥- مبادرة الأماكن العامة النابضة بالحياة

تهدف مبادرة «الأماكن العامة النابضة بالحياة» إلى تسليط الضوء على أهمية وجود الأماكن العامة والمساحات المفتوحة في الأحياء السكنية، وأنسنه المدن وفق نمط حياة مستدام،

٦-مبادرة مرونة المحافظات

تهدف مبادرة مرونة المحافظات توفير إطار شامل يسمح للمسؤولين وصانعي القرار بتحليل وفهم مدى قدرة المدينة على مواجهة التحديات البيئية وتقييم استعدادها للتكيف معها حتى يمكن تحديد نقاط القوة والضعف في بنية المدينة وأنظمتها، وبالتالي تحديد الاحتياجات والتحسينات المستقبلية

فازت مدينة صلالة بجائزة المدينة المستدامة والمرنة عربيًّا (المركز الثالث) ضمن جوائز الدورة الرابعة عشرة لجائزة منظمة المدن العربية لعام ٢٠٢٣م.

المصدر: جائزة المدن العربية، ٢٠٢٣.

المطلوبة لزيادة مستوى المرونة. بما يسمح بالتكيف مع التغييرات والتحديات المختلفة التي تواجهها بطريقة مهنية وفعالة، وتجعل المدن أكثر جاذبية للمستثمرين والسكان، وأكثر قدرة على جذب المواهب والأعمال الجديدة، وتعزز من الابتكار والتنافسية الاقتصادية وبالتالي تلعب دورا حاسما في تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

٧-مبادرات التنمية الحضرية، والتي تشمل مكونات البنية التحتية كالنقل وغيرها:

مركز التحكم المروري

هذا المشروع ضمن المشاريع الهادفة للإدارة الذكية للمدن، وتبني تقنية إنترنت الأشياء في التحكم بقطاع الإنارة عن بُعد، ورصد حركة التقاطعات الرئيسية ، ويضم المركز نظام التحكم لمشروعي الإنارة والإشارات الضوئية. ؛ بهدف تقليل مصاريف الصيانة، واستخدام تطبيقات الأنظمة الجديدة والتحكم بتشغيلها، حيث أُنجز ما يقرب (٢٤)ألف إضاءة من أصل(١٠٠) ألف كما تم التحكم بـ(٥٠٠) مجمع من أصل(٢٠٠٠) مجمع من خلال مركز التحكم، وتمثل المرحلة الثالثة إضافة نوعية للمشروع والتي تعمد إلى تطبيق التكنولوجيا النظيفة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة الداعمة في مجملها التوجهات الوطنية المعززة لمشاريع الحياد الكربوني٢٠٥٠م.

مبادرة إنشاء محطات انتظار ركاب مكيفه بالطاقة الشمسية

تهدف هذه المبادرة لإنشاء محطات انتظار ركاب تعمل بالطاقة الشمسية، بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن المتوقع ان يساهم هذا المشروع في ضمان تمكين استخدام وسائل النقل العام في المدينة، ويدعم التنقل بصورة سهلة آمنه وميسورة التكلفة، ويساهم في الحد من الأثر البيئي السلبي بما في ذلك دعم مشروع الحياد الكربوني الصفري وذلك من خلال المساهمة في استخدام مصادر طاقة نظيفة لتشغيل هذه المحطات.

٨-السياسة العامة لإدارة النفايات:

ذلك باعتماد إطار شمولي لتطبيق مبدأ التسلسل الهرمي لإدارة النفايات، لضمان إيجاد نظاماً فعالاً من الناحية البيئية ومجدياً اقتصادياً، حيث يعتمد على مجموعة من الإجراءات، تشمل: تقليل كمية النفايات المتولدة، وزيادة نسبة إعادة استخدام أو تدوير النفايات، بما في ذلك استرداد الموارد، ومعالجة النفايات باستخدام أفضل التقنيات المتاحة والتخلص الآمن منها في المرادم الامنة ، وتمكين الاستفادة منها في انتاج الطاقة، بما يساهم في تحقيق الخطة الوطنية للانتقال المنظم للحياد الكربوني الصفري. مع الأخذ بعين الاعتبار رفع مستوى الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية في منظومة الإدارة المتكاملة للنفايات.

البرية أو البحرية والمياه العذبة، وفى هذا السياق، يتم **مسح النفايات الصلبة (التلوث البلاستيكي) في البيئة البرية والبحرية** في مواقع البيئة البحرية بالقرب من المناطق الاقتصادية وموانئ الصيد لتشمل قاع البحر والأعماق والمسافات من الشواطئ. وأيضًا حصر البيانات الخاصة بالتلوث أحادي الاستخدام للحد من المخلفات البلاستيكية في البيئة البحرية وبما يتوافق مع بنود واحكام اتفاقية بازل، وسوف تدعم البيانات تنفيذ **خطة الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام على نهاية ٢٠٢٦**، وتشجع عمليات إعادة التدوير واستخدام منتجات صديقة للبيئة.

٩- الحفاظ على بيئة خالية من التلوث

مشروع إنشاء شبكة محطات لرصد جودة الهواء المحيط:

أولت سلطنة عمان الاهتمام لرصد جودة الهواء المحيط ورصد التجاوزات في ملوثات الهواء الجوي؛ لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال إنشاء شبكة محطات لرصد جودة الهواء المحيط، حيث يتم توزيع هذه المحطات في مختلف المحافظات (ريفية - سكنية - حضرية - صناعية) لقياس نسب الغازات ومن ضمنها تراكيز الدقائق العالقة وثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والأوزون والأمونيا حسب لائحة جودة الهواء المحيط رقم (٤١ /٢٠١٧).

مشروع رصد الضوضاء في البيئة العامة

انطلاقًا من أهمية برامج الرصد الدورية لكافة مصادر التلوث بهدف التأكد من أن مستوياتها تقع ضمن الحدود والمعايير المسموح بها، وعدم تجاوزها للمستويات التي قد تؤدي إلى الإضرار بالصحة العامة، فقد تم بإجراء قياسات لمستويات الضوضاء في البيئة العامة بمواقع مختلفة وفق المحددات. حيث تم استخراج قاعدة بيانات عن نسبة الضوضاء، ودراسة مدى موائمتها مع الضوابط والمعايير .

مشروع تقييم كفاءة الشعلات في المناطق الصناعية ومناطق الامتياز:

انطلاقا من المسؤولية المجتمعية لأهمية الحفاظ على أوساط بيئية خالية من التلوث وذات جودة عالية، يعمل مشروع تقييم كفاءة الشعلات في المناطق الصناعية ومناطق الامتياز لمرقبة كفاءة حرق الشعلات. حيث إن الحرق عن طريق الشعلات يأمن حرق على ارتفاع عالي يساعد في تشتت الملوثات الناتجة وتقليل تركيزها عند سطح الارض. هذا بدوره وعلى الرغم من كونه يساعد في تخفيف تلوث الهواء عن طريق منع ارسال هذه الغازات الى الهواء الجوي بشكل مباشر.

١٠-تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود

تعد الاستجابة للطوارئ وتعزيز قدرة المجتمعات على التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ أمرًا حيويًا في سلطنة عمان، نظراً لتعرضها لتحديات متنوعة مثل الفيضانات والأعاصير وتأثيرات تغير المناخ. لذا، يتطلب تأمين استجابة فعالة لهذه الكوارث وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهتها تبني استراتيجيات وآليات قوية. لتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية من خلال تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الاستهلاك وتطبيق ممارسات بناء مستدامة.

مبادرة الخرائط الحكومية لمسارات الأودية

تتعرض سلطنة عمان للعديد من الانواء المناخية الاستثنائية المسببة للفيضانات بشكل متكرر، حيث تشير الاحصائيات الى أن حوالي ٣٠ إعصارا أثر بشكل مباشر على سلطنة عمان خلال ال ٧٦ عاما الماضية، وبالنظر الى النمو العمراني المتسارع للمدن والتغييرات المناخية العالمية أصبح تأثير هذه الأعاصير أكثر ضررا على شبكات البنية الأساسية والمرافق مما سيكون لها تأثيرات على الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وقد أقرت مخرجات العديد من الدراسات والاستراتيجيات مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير المناسبة للتقليل من اثار الفيضانات وتحديد المناطق ذات الخطورة العالية ومسارات للأودية، ومن هذه الدراسات والاستراتيجيات: الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغير المناخي، والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية، والدراسات المتعلقة بتقييم مخاطر الفيضانات، وجدوى انشاء سدود الحماية، ودليل تصميم الطرق.

تفعيل الإنذار المبكر عبر الهاتف لمواجهة الحالات الطارئة

تعمل سلطنة عمان على تعزيز منظومة الحد من مخاطر الحالات الطبيعية الطارئة، وتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات باستخدام العديد من الأنظمة والبرامج التي تعمل على التحذير من الحالات الطارئة قبل حدوثها، وتهيئة كافة القطاعات للتعامل مع الحالات الطارئة وسرعة الاستجابة عبر الكوادر البشرية والمعدات والأنظمة المتطورة، وذلك تماشيا مع تطور القدرات الاستباقية للإنذار من المخاطر التي ساهمت إيجابيا في الاستعداد لمواجهة المخاطر والتقليل من حدة الخسائر.

وتعمل منظومة «عمان مستعدة» التي تشارك فيها العديد من الجهات، على مواصلة الجهود والتنسيق فيما بينها ليتم استخدام أفضل الإمكانيات للتعامل مع الحالات الطارئة، والعمل بشراكة بين الجهات للتعامل مع الحالات من خلال التنبؤ بحدوثها أو أثناء وقوعها وبعد حدوثها، من خلال العمل على استخدام أفضل السبل للحد من الخسائر، إضافة إلى

تعظيم الاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع الحالات الطارئة التي تقع بسبب الظروف المناخية، مثل الحالات المدارية والرياح والأعاصير، لضخ مزيد من الإمكانيات لكافة الجهات التي تتعامل مع الحالات الطارئة وتقع على مسؤوليتها العديد من المهام. وفي هذا الصدد تأتي خاصية (الإنذار المبكر) التي دشنتها هيئة تنظيم الاتصالات مؤخرا لتضاف لحزمة من البرامج التي تسخرها سلطنة عمان، للتقليل من تأثيرات الحالات الطارئة التي تفرضها بعض الظواهر الطبيعية.

١١-مبادرات الخدمات الاسكانية الرقمية

تهدف المبادرة الى تحويل الخدمات الإسكانية، حيث تمثل جزءًا هامًا في حياة الأفراد والمجتمعات. ويتيح الوصول إلى المعلومات والخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة وتسهيل الاجراءات والمعاملات لتحسين الجودة، وتخدم المواطن والمخطط على حد سواء.

النظام البلدي الموحد لبلدية مسقط

ترسم بلدية مسقط خطًا طموحة نحو التحول الرقمي تنتهج فيه أفضل الممارسات والحلول التقنية والخدمية التي تهدف إلى تحقيق التحول الرقمي، ومن أبرز تلك المشاريع التقنية، النظام البلدي الموحد، وهو عبارة عن نظام رقمي موحد لإدارة منظومة العمل البلدي، تشترك فيه جميع المؤسسات بمختلف المحافظات ذات العلاقة بمنظومة الخدمات البلدية سعيًا لتحقيق قيم التكامل والتعاون وتنفيذ المشروع بما يدعم استدامته لتحقيق حوكمة المشاريع، وتوحيد وتحسين الإجراءات على مستوى القطاع البلدي.

منصة أملاك

هي عبارة عن منظومة إلكترونية تتضمن خدمات تتعلق بخمسة مجالات رئيسية في الأراضي والسجل العقاري والتخطيط العمراني ونظم المعلومات الجغرافية والتطوير العقاري والإسكان الاجتماعي والمشاريع. تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات الإلكترونية ومتابعة المعاملات، ومتابعة مؤشرات الأداء، وإتاحة الخدمات للمواطنين بشفافية. كما تعزز استخدام المعاملات غير الورقية وتوفير مصدر واحد للمعلومات والبيانات ويعزز التكامل بين الجهات الحكومية.

جيو عمان

هو نظام جغرافي مركزي لإدارة وتحليل ونشر البيانات والخرائط الجغرافية ويتكامل مع الأنظمة المعلوماتية الأخرى. وتسهيل الوصول إلى المعلومات وإنشاء قاعدة بيانات مركزية وتحديد معيار موحد لطبقات الأراضي، لتخدم المنصة صناع القرار والمخططين.

السجل الوطني لإدارة النفايات:

وهو نظام إلكتروني متكامل. يشمل رصد وتسجيل ومتابعة عمليات جمع ونقل النفايات من مصادر تولدها، وحتى مواقع المعالجة والتخلص الآمن منها في المرافق المرخصة والمخصصة لذلك. ورصد كمياتها، حيث يعتبر النظام كقاعدة بيانات وطنية، تتيح الإحصاءات والبيانات بشكل دقيق وشمولي، بما يساهم في تحسين مؤشرات الاداء البيئي على المستوى الوطني والدولي، وتشجيع الاستثمار، وتنفيذ مشاريع طويلة المدى لتقديم حلول عملية للتحديات البيئة.

١٢-المرصد الحضري

في بداية عام ٢٠٢١، تم إنشاء المرصد الحضري العماني، وذلك تزامنًا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية. بهدف إنشاء نظام مراقبة حضرية مستدامة لدعم التخطيط العمراني وربط نتائج المؤشرات بالسياسات الاستراتيجية والمساعدة في بناء القدرات المحلية. كما يهدف المرصد إلى تحفيز وتسهيل عملية الشراكة بين القطاعات المنفذة للسياسات وتحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية.

١٣-التنمية السياحية المستدامة

تهدف استراتيجية السياحة للفترة من (٢٠٢٠ -٢٠٤٠)، إلى تحويل سلطنة عمان إلى وجهة سياحية متنوعة ومستدامة. وتركز على تطوير المناطق السياحية وتعزيز البنية التحتية السياحية وترويج السياحة الثقافية والبيئية في ظل التنوع الجغرافي والمواقع والمعالم السياحية الطبيعية منها أو التراثية والثقافية، لتصل إلى لمضاعفة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة من ٨ إلى ١٢ مرة وفقا لمنهجيات مختلفة وضعت في الاستراتيجية.

١٤-نهج تشاركي شامل للتنمية الحضرية المستدامة، بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية

تبني سلطنة عمان نهجاً تشاركياً شاملاً للتنمية الحضرية المستدامة، حيث يتم تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. يتضمن هذا النهج عدة مبادرات، بما في ذلك ورش العمل التي تُنظم لإعداد المخططات الهيكلية وتطوير الاستراتيجيات الحضرية المستدامة. يشارك في هذه الورش المواطنون والخبراء والمسؤولون الحكوميون وممثلي القطاع الخاص والمجتمعات المحلية. بهدف تضمين تطلعات المختلف الأطراف وتحقيق التوافق فيما يتعلق بالتنمية الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، يشارك القطاع الخاص بنشاط في تطوير وتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية المستدامة، مثل الطرق والمرافق العامة والمرافق الصحية والتعليمية. يتم تحقيق ذلك من خلال الشراكات العامة الخاصة وآليات التمويل المبتكرة والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارة المشاريع.

١٥-التعاون الدولي في نشاط تعزيز استدامة المجتمعات

وفيما يلي أبرز اتفاقيات وشراكات التعاون الدولي التي تعزز استدامة المجتمعات

- التعاون مع الأمم المتحدة في إطار اتفاقية التعاون الفني لتنفيذ مشاريع في مجالات مختلفة مثل التربية والصحة والبيئة وتنمية المجتمعات. تشمل هذه المشاريع تحسين البنية التحتية، وتطوير المهارات والقدرات البشرية، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.
- توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين سلطنة عمان والاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك التنمية المستدامة والمجتمع المدني والحقوق الإنسان. تشمل الأنشطة المشتركة تطوير المشاريع البيئية والزراعة المستدامة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- سلطنة عمان عضو في الشراكات الإقليمية مع دول الخليج العربي والدول العربية الأخرى لتعزيز قطاع السياحة وتبادل الخبرات والمعرفة. تهدف هذه الشراكات إلى تعزيز الترويج السياحي وتطوير المنتجات السياحية المشتركة وتحسين البنية التحتية السياحية.
- تعمل سلطنة عمان على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)، والمنظمة العربية للسياحة، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

تدرك سلطنة عمان، أنه بالرغم مما تحقق ما زال هناك مجالات وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة على مستوى المحافظات منها: زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء، وتعزيز منظومة النقل العام بالإضافة الى تحسين التخطيط التشاركي، وتعزيز الإطار التنظيمي، وتعزيز القدرات الفنية على المستوى المحلى، كلك المراجعة المستمرة للتشريعات والسياسات لتعزيز البيئات الحضرية الشاملة والمستدامة. بالإضافة الى إعطاء دفعة لأنشطة التعاون الدولي المرتبطة بالتخطيط والتطوير الحضري.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- تعزيز الشركات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلى لضمان اتباع نهج شامل وشامل للتنمية الحضرية المستدامة.
- دعم المشاريع المتعلقة توفير المسكن، لوفير الوحدات المتكاملة في محافظات. بالإضافة تقديم المساعدات السكنية، بالإضافة لتسهيل عملية التملك.
- تعزيز التحضر المستدام مثل الاحتواء الحضري والتجديد الحضري وتنمية المحافظات.
- تعزيز مبادرات الأحياء النابضة بالحياة التي تهدف لتنمية الأحياء وزيادة الرقعة الخضراء بها.
- الاستثمار في برامج بناء القدرات بالمهارات الفنية اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ مشاريع التنمية بشكل أكثر فعالية.

١٢
أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام

سلطنة عمان تدعم استدامة وفعالية استخدام الموارد

يعد ضمان الاستهلاك والإنتاج المستدامين أمرًا حيويًا للتنمية المستدامة في سلطنة عمان، حيث تم إدماجها في التوجهات المستقبلية لرؤية عمان ٢٠٤٠، وتركز خطط التنمية على ضمان وجود أنماط انتاج واستهلاك مستدامة واستخدام مستدام للموارد والثروات الطبيعية، بما يكفل تحقيق وتعظيم القيمة المضافة المحلية، وتوفير بنية أساسية وتقنية متطورة.

في ذات السياق، تؤكد الأهداف الاستراتيجية للخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١-٢٠٢٥) على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها كضرورة لدعم بيئة الاقتصاد وتحفيزها على الإنتاج، من خلال التركيز على تطوير المصادر غير التقليدية من الموارد الطبيعية، كاستخدام مختلف أنواع الطاقة المتجددة التي تساهم في تخفيض الكلفة على القطاعات الإنتاجية وتعزز من تنافسيتها، إضافة إلى تبني نهج التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري المعزز للاستدامة البيئية ودوره في تحقيق الاستقرار المالي وتخفيض القيود والضغوط على الإدارة المالية، ورفد سلطنة عمان بمصادر تمويلية من خلال المصادر الطبيعية غير التقليدية.

لقد تبنت سلطنة عمان مجموعة من الإجراءات لتعزيز تحقيق الهدف الثاني عشر، بما في ذلك

١- التوجهات الرئيسية التي تدعم الاستخدام المستدام للثروات.

أولت رؤية عمان ٢٠٤٠ اهتماما جليا بأنماط الإنتاج والاستهلاك من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، والاستغلال الأمثل للموارد المالية والطبيعية ورفع كفاءة الإنتاج وزيادة الاستثمار في القطاعات الواعدة كالصناعة والزراعة والسياحة، وذلك بهدف بناء قاعدة متينة للتنويع الاقتصادي القائم على الاقتصاد الدائري لأجل توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الوطني، بما يساهم في زيادة تنافسية الاقتصاد إقليميا وعالميا وفق إطار متكامل من السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدت رؤية عمان ٢٠٤٠ وخطتها التنموية الأولى (٢٠٢١-٢٠٢٥) على (٣) أولويات رئيسية وهي: التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، والبيئة والموارد الطبيعية، والقطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي. وقد تضمنت مجموعة من التوجهات الرئيسية والأهداف والبرامج الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق غايات الهدف الثاني عشر، والتي تؤكد على الاستخدام المستدام للثروات والموارد الطبيعية وتوفير الموارد الاستثمارية بما يكفل تحقيق قيمة مضافة عالية مع المحافظة على البيئة العمانية وحمايتها، فضلا عن التوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة في إنتاج الكهرباء والمياه وإدخال وسائل الثورة الصناعية الرابعة في التصنيع والإنتاج بالإضافة إلى توفير بيئة تشريعية وقانونية لضمان صون الموارد والحفاظ عليها.

٢-تدابير تعزيز إطار الاقتصاد الدائري

يعد التحول إلى الاقتصاد الدائري هو إحدى أهم السياسات ذات الأولوية التي تعمل عليها سلطنة عمان حاليًا، ويهدف ذلك إلى تقليل الهدر وخفض استهلاك الطاقة والمواد الخام عن طريق تبسيط العمليات وسلاسل الإمداد، وقد بلغ حجم استثمارات الاقتصاد الدائري ٧ مليون ريال عماني، ومن أبرز مشروعاته تحويل النفايات إلى طاقة وإعادة تدوير البطاريات ومخلفات الأسماك، ويقدر حجم استثمارات الاقتصاد الدائري بنحو ١,٥ مليار دولار أي حوالي ٥٧٧ مليون ريال عماني.

٣- تدابير تحفيز اعتماد ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة، في القطاعين الزراعي والصناعي

- شهد القطاع الزراعي عده مشروعات تلبى ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة ومنها: استبدال نظم الري بالغمر بنظم الري الحديثة في المشاريع القائمة لرفع كفاءة استخدام المياه من ٤٠٪ الى ٨٥٪، وتطبيقها بصورة إلزامية للمشاريع الجديدة، وتشجيع تطبيقات نظم الزراعة المائية (الزراعة الذكية)، واستخدام مصادر مياه الصرف الصحي المعالجة لري أشجار النخيل والفاكهة وزراعة الأعلاف (تقليص استخدام المياه بنسبة ٢٥٪)، وبرنامج تطوير النظم الزراعية التقليدية بقرى الأفلاج وأهدافه وترشيد استخدام المياه بنسبة ٣٠٪ وزيادة مساحة المزروعات بنسبة قد تصل إلى ٧٠٪ وتنظيمها وفق المعاملات الزراعية السليمة.
- كما أستهدف القطاع الصناعي تمكين المصانع العمانية بالاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة وإنشاء وحدة الأتمتة المتقدمة، من خلال: احلال العمالة غير الماهرة بفرص وظيفية مرتبطة بالتقنيات الحديثة، وإيجاد فرص وظيفية وتدريبية ٢٠٠-٣٠٠ فرصة، ورفع كفاءة المنتج المحلي وتعزيز الصادرات العمانية، وبناء مركز خبرة فنية لتقديم خدمات صناعية تخصصية بتوظيف التحول الرقمي.

مؤشر الإدارة المستدامة للنيتروجين

تسجل سلطنة عمان ٥٠٦ درجة لتحل بالمرتبة ٥٠ عالمياً من أصل ١٨٠ دولة.

المصدر-مسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (EGDI)، ٢٠٢٢

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الثاني عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف الثاني عشر، إلى أن سلطنة عُمان لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، كذلك أدمجت الدولة خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في السياسات الوطنية على أنها أولوية وطنية. كما تقوم بتنفيذ ست أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة.

يتم تضمين قيم المواطنة العالمية وتعميم البيئة والتنمية المستدامة على مختلف الصُعُد (المناهج الدراسية، السياسات التعليمية، تقييم الطلاب، تعليم المعلمين)، بدرجة كبيرة

بالنسبة إلى كمية المواد التي يعاد تدويرها، هناك ارتفاع مستمر لتصل إلى ٧٨٨ طنا خلال عام ٢٠٢٠.

على صعيد إنتاج الطاقة المتجددة هناك طفرة كبيرة، حيث أرتفع متوسط نصيب الفرد من ١١,٢ واط للفرد عام ٢٠٢١ إلى ١١١,٥ واط للفرد في ٢٠٢٢

كمية المواد التي يعاد تدويرها (طن)

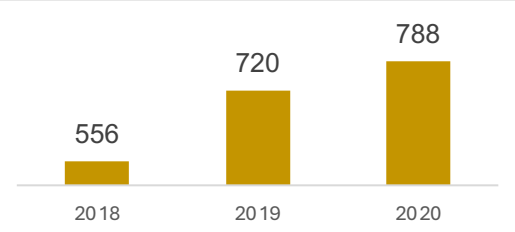

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثاني عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثاني عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-١-١٢	عدد البلدان التي تضع أو تعتمد أو تنفذ صكوكاً للسياسات ترمي إلى دعم التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين - (٢٠٢١)	نعم	●	↑
١-٤-١٢	عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة - (٢٠٢٠)	١٠٠٪	●	↑
٢-٤-١٢	نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة نسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة (٢٠٢١)	٠,٣١٪ ٩,٩٪	●	↑
١-٥-١٢	معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها - (٢٠٢٠)	٧٨٨ طن	●	
١-٨-١٢	مدى تعميم: (أ) تعليم المواطنة العالمية (ب) والتعليم من أجل التنمية المستدامة بما يشمل مساواة النوع الاجتماعي وحقوق الانسان، في جميع المستويات في: (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) والمناهج، (ج) وتربية المعلم، (د) وتقييم الطالب: - (٢٠٢٠)	سياسات التعليم الوطنية: ٨١٣. المناهج الدراسية: ٧٢٩. تدريب المعلمين: ٨٥٠. تقييم الطلاب: ٨٣٣.	●	↑
١.أ.١٢	قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية (بالواط لكل فرد) - (٢٠٢٢)	١١١,٥	●	↑
١-ب-١٢	تنفيذ أدوات محاسبية موحدة لرصد الجانبين الاقتصادي والبيئي لاستدامة السياحة- (٢٠٢٢)	٦ أدوات	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

سياسات وبرامج تدعم الاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

تسعى سلطنة عمان لتعزيز جهودها نحو تحقيق غايات الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، تتمثل فيما يلي

- إطلاق برنامج لتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، لتساهم في توليد ٣٠٪ من احتياجات سلطنة عمان من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٣٠.
- مبادرات للاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية، ومنها مبادرات تساهم في الهدف الوطني لتعزيز كفاءة استخدام المياه بما يحقق خفض استهلاك المياه بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٤٠.
- برنامج إدارة النفايات، والذي يستهدف تحويل ٨٠٪ من النفايات البلدية الصلبة عن المرادم بحلول ٢٠٣٠م وتقليل متوسط إنتاج النفايات اليومية للفرد من ١,٢ كغم إلى أقل من ١,٠ كغم بحلول ٢٠٤٠م.

مبادرات وبرامج استدامة استخدام الموارد

برنامج تشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

مبادرات تعزيز كفاءة استخدام المياه.

برنامج إدارة النفايات.

دعم البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المستدامة.

وفيما يلي نستعرض عددا من المشروعات والمبادرات الحالية

١ **انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة:** يتم حاليا انتاج ما نسبته ٤ ٪ من الطاقة المستهلكة في الشبكة الرئيسية في سلطنة عمان من محطات الطاقة النظيفة، كمحطة ظفار لطاقة الرياح ومحطة عبري٢ للطاقة الشمسية.

٢ **البيوت المحمية للزراعة؛** يهدف المشروع إلى ادخال البيوت المحمية لزيادة الإنتاج الزراعي بأقل استهلاك للمساحات والمياه وأقل خسائر في الإنتاج ما بعد عملية الحصاد.

٣ **مشروع المدن الدائرية منخفضة الكربون:** يهدف مشروع المدن الدائرية منخفضة الكربون إلى تطوير وإيجاد طرق تساعد في احتساب الاستدامة في المدن،

٤ بالإضافة إلى إيجاد مؤشرات لقياس الاستدامة وربطها مع مقاييس حساب الغازات الدفيئة / ثاني أكسيد الكربون. GHG/CO٢ ويهدف هذا المشروع إلى استعراض التحديات المتعلقة بالاحتباس الحراري وتأمين الموارد المتاحة

٥ **المجمع الصناعي الخاص بمعاملات التمور لما بعد الحصاد في نزوى؛** يهدف المشروع إلى تقليل هدر التمور في عمليات ما بعد الحصاد التقليدية من خلال استخدام تقنيات التخزين والمعالجة الحديثة، وكذلك تعزيز كفاءة استخدام الموارد باستخدام أنظمة إعادة التدوير والمعالجة.

مدينة يتي المستدامة

تحصل على جائزتي `أفضل مشروع مستدام، وأفضل مشروع في مجال التنمية المستدامة ضمن جوائز مؤتمر دوسيير للإنشاءات٢٠٢٢.

فرض الضريبة الانتقائية على بعض السلع؛ فرض ضريبة بنسبة تتراوح بين (٥٠-١٠٠٪) على المنتجات مثل التبغ ومنتجاته، وذلك لخلق نمط صحي لدى المجتمع، وتشجيع الأفراد على تقليل استهلاك هذه المواد التي تتسبب في الكثير من الأمراض لأفراد المجتمع.

الشراكات نحو مجتمعات مستدامة:

تعد الشراكات المجتمعية إحدى أدوات الاستدامة والتي تدعم تنفيذ الهدف الثاني عشر (الإنتاج والاستهلاك المستدام)، وفى هذا الإطار تم تبنى عددا من المبادرات الموجه للمواطنين، ومن أهمها

١ **مبادرة الاقتصاد السلوكي في الثقافة الاستهلاكية:** إصدار منشور للمستهلك بعنوان (كيف نحسن وكيفية التعامل معها، ويتضمن الدليل بعض التطبيقات الإلكترونية التي تساعد الفرد على التخطيط الاستهلاكي، بالإضافة إلى نشر محتوى مرئي (فيديو) حول السلوك الاستهلاكي عبر منصات التواصل الاجتماعي.

٢ **مسابقة نمط للمدارس الحكومية:** مسابقة تُنفذها جمعية البيئة العمانية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم والمدارس الحكومية، وهي موجهة للطلاب من فئة (٥-١٢) والهيئات الإدارية والتدريسية والمجتمع المحيط بالمدرسة، بهدف نشر الوعي والتثقيف حول أنماط الحياة المُستدامة التي تحافظ على الموارد الطبيعية وتحد من الاستهلاك المفرط، وذلك من خلال تشجيع المدرسة على إيجاد حلول عملية للوصول لأفضل طرق إدارة الطاقة والمياه والنفايات في المدرسة والمجتمع المحيط. ويجري تمويل المسابقة من قبل شركة فيوليا للمياه.

٣ **مبادرة «تقليل هدر الطعام»:** تقوم المبادرة بتنفيذ مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك إطلاق حملات توعية لزيادة الوعي بأهمية تقليل هدر الطعام وتوفير التدريب للعاملين في المطاعم والمنازل والمدارس حول كيفية تقليل هدر الطعام وتطوير أدوات وتقنيات لمساعدة الأسر على تقليل هدر الطعام.

التشريعات والتدابير التنظيمية التي تستهدف كفاءة استخدام الموارد والحد من النفايات بأنواعها المختلفة

عملت سلطنة عمان على الحد من التلوث البلاستيكي، وذلك باعتماد قرارات وتشريعات منها حظر استخدام المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام وذلك، وفق قرار هيئة البيئة رقم (٢٠٢٠/٢٣) والقرار رقم (٢٠٢٢/٥١٩) بشأن حظر استيراد الأكياس البلاستيكية، وإيجاد خطة وطنية للمنع المرحلي من استخدام هذه المواد وتشجيع استخدام البدائل الصديقة للبيئة بتشجيع الانتقال إلى مصانع صديقة للبيئة من خلال الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠.

تقوم سلطنة عمان بتنفيذ خطتها لتحويل ٨٠% من النفايات البلدية الصلبة عن المرادم بحلول ٢٠٣٠م، مما يساهم في تخفيف العبء على البيئة، حيث بلغ عدد مصانع إعادة التدوير ٦٧ مصنعاً.

المصادقة على الاتفاقيات البيئية الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الخطرة:

صادقت سلطنة عمان على اتفاقية بازل واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديسمبر ١٩٩٤، واتفاقية استكهولم للملوثات العضوية في ديسمبر ٢٠٠٤، واتفاقية روتردام بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية في أكتوبر ١٩٩٩.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

تدرك سلطنة عمان، أنه بالرغم مما تحقق ما زال هناك تحديات ومجالات يجب الاهتمام بها، ومنها

- تطوير التشريعات المتعلقة بقطاع إعادة التدوير للحد من تصدير الموارد الأولية والنفايات للخارج، وهو الأمر الذي يحرم العديد من القطاعات الصناعية من فرص ومدخلات صناعية يمكنها تقديم مساهمة جيدة في تعزيز القيمة المحلية المضافة، وسد العجز التشغيلي الذي تعاني منه المصانع.
- توفير الحلول التكنولوجية لدعم الكفاءة التشغيلية للأنظمة البيئية التي مازالت تعتمد على الوقود التقليدي، الأمر الذي يشكل عائقًا في توافق العمليات التشغيلية مع المتطلبات الفنية والاقتصادية لبرامج الاستدامة.
- تعزيز ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ولا سيما في القطاعين الصناعي والزراعي، من خلال الاهتمام بدمج تغير المناخ وحماية النظام الإيكولوجي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية.
- إيجاد منصة وطنية تجمع البيانات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدام والتي ستسهل عملية احتساب مدى التقدم في أهداف التنمية المستدامة.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- تعزيز إطار الاقتصاد الدائري وتوسيعه ليشمل جميع المناطق والقطاعات، مع التركيز على الحلول الدائرية الشاملة لتعزيز كفاءة الموارد والحد من النفايات.
- تشجيع استخدام التقنيات المبتكرة للحد من النفايات في مختلف القطاعات، مثل إنتاج الأغذية وتوزيعها والبيع بالتجزئة، للحد من فقد الأغذية وهدرها إلى الحد الأدنى.
- تحفيز اعتماد ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامة، لا سيما في القطاعين الزراعي والصناعي، للحد من الأثر البيئي.
- رفع الوعي المجتمعي، وتعزيز عادات الاستهلاك المسؤولة وممارسات إدارة النفايات.
- ضمان زيادة دمج تدابير التخفيف من تغير المناخ وحماية النظام الإيكولوجي في السياسات والخطط والبرامج العامة.

١٣

العمل المناخي

سلطنة عمان كدولة رائدة في العمل المناخي

أولت سلطنة عمان حماية البيئة الطبيعية والاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية اهتماما خاصا، وكان الاهتمام بالأبعاد البيئية حاضرا على الدوام ضمن أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مر العقود الخمسة الماضية. وقد تجلى ذلك بوضوح في إنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث عام ١٩٧٩، تلاه إنشاء وزارة للبيئة عام ١٩٨٤ كأول دولة عربية تنشأ وزارة تعنى بقضايا البيئية، في نفس العام وضعت الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الحيوي: والتي تهدف للحفاظ على التنوع الحيوي الوطني، واستخدام المصادر بطريقة مستدامة، ومشاركة منافعها بالتساوي مع المجتمع.

> إن حماية البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية المختلفة هي من أولويات مضامين الخطط التنموية في سلطنة عمان، وذلك انطلاقا من القناعة الراسخة لدينا بأن العناية بالبيئة للدول.
>
> **من النطق السامي لجلالة السلطان بمناسبة مرور ٣٢عاما على إنشاء جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لصون البيئة -٢٠٢٣**

كما تم اصدار مجموعة من القوانين والقرارات الوزارية لحماية البيئة، وفي عام ١٩٨٦ أعلنت سلطنة عمان عن الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية التي تهدف إلى حماية البيئة

جائزة اليونسكو - السلطان قابوس لصون البيئة

تعد أول جائزة عربية في المجال البيئي تم تدشينها عام ١٩٨٩، يتم منحها كل سنتين لأي من الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات أو المنظمات ممن يساهمون في الحفاظ على البيئة وإدارة مواردها في في العالم.

وتقييم وإدارة التلوث، بالإضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة وتطبيقها. وتعد سلطنة عمان أول دولة عربية تخصص جائزة في هذا المجال وهي جائزة اليونسكو -السلطان قابوس لصون البيئة».

فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات المنظمة لحماية البيئة صدر أول قانون بحماية البيئة رقم ١٩٨٢/١٠، وعدل بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٤ باسم قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث.

لقد وضعت رؤية عمان ٢٠٤٠ محورا مستقلا يعنى بالبيئة المستدامة ضمن المحاور الأربعة الرئيسية للرؤية، وشملت أولوية «البيئة والموارد الطبيعية» على (٧) أهداف إستراتيجية كلها مرتبطة بالهدف الثالث عشر للتنمية المستدامة والمعني بالعمل المناخي.

وفي إطار الشراكة المجتمعية بين الحكومة وكل من القطاع الخاص والمجتمع المدني تعمل الجهات الحكومية والشركات، ومنظمات المجتمع المدني على تحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية، وتأخذ في الاعتبار النهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مع أهمية المحافظة على النظم البيئية والمناخية وصيانة مواردها الطبيعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاعات التنموية المختلفة

وتعكس تلك الجهود، سعي سلطنة عمان على ترسيخ مكانتها كدولة رائدة في مجال العمل البيئي والمناخي لا سيما أن سلطنة عمان تتأثر بمخاطر التغيرات المناخية التي تنعكس سلبًا على الموارد الطبيعية و النظم البيئية والمناخية، فموقعها الجغرافي القريب من البحار والمحيطات يجعلها عرضة أكثر من غيرها من دول المنطقة لمخاطر التغيرات المناخية المتوقعة، حيث تشمل هذه المخاطر تقلبات حادة في أحوال الطقس والمناخ ، زيادة في عدد الأعاصير والعواصف الرملية، ارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات، بالإضافة الى تدهور الأراضي، السيول الجارفة والفيضانات المدمرة، فقدان التنوع الاحيائي (البيولوجي)، وتغير في أنماط التوزيع الجغرافي للكائنات الحية الحيوانية والنباتية، تضرر أو اختفاء بعض المدن الساحلية ومخططاتها العمرانية الواقعة على تلك السواحل البحرية، كما تشمل مخاطر التغيرات المناخية تضرر الصحة العامة وانتشار الأمراض الوبائية والمنقولة.

مؤتمر عمان للاستدامة البيئية - يناير ٢٠٢٣

ضمن جهودها في مجال المحافظة على البيئة نظمت سلطنة عمان مؤتمر عمان للاستدامة البيئية - في نسخته الأولى في يناير ٢٠٢٣، حيث هدف المؤتمر إلى مناقشة الإدارة المتكاملة وأفضل الممارسات والخبرات العالمية والتشريعات البيئية والنماذج الرياضية العددية في مجال جودة الهواء والتغير المناخي، بالإضافة إلى استعراض أحدث التقنيات والابتكارات وأدوات الثورة الصناعية الرابعة في رصد ومكافحة تلوث الهواء وتقليل آثاره الاجتماعية والصحية والبيئية. كما استعرض أحدث السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي للوصول إلى الحياد الكربوني الصفري بمشاركة محلية وإقليمية ودولية.

تأثيرات أكبر (٣) كوارث طبيعية تعرضت لها سلطنة عمان في العصر الحديث

الحالة المدارية	مناطق التأثير	اعلى كميات امطار مسجلة	الخسائر المادية والبشرية
اعصار جونو ٦-٧ يونيو ٢٠٠٧	محافظات: جنوب الشرقية - مسقط	الجبل الاصفر ٩٣٤ ملم	عدد الوفيات ٥٠ الخسائر الاقتصادية ١،٦٢ مليار ريال عماني
اعصار ميكونو ٢٢-٢٧ مايو ٢٠١٨	محافظة الوسطى ومحافظة ظفار	طيطام ٦٨٨ ملم	عدد الوفيات ٧ الخسائر الاقتصادية ١٥٤ مليون ريال عما ني
اعصار شاهين ٢٦ سبتمبر-٤ اكتوبر ٢٠٢١	محافظات: مسقط -جنوب الباطنة -شمال الباطنة	الخابورة ٤٦٥ ملم السويق ٤٣٠ ملم	عدد الوفيات: ١٣ الخسائر الاقتصادية ما يقارب ١٣٥ مليون ريال عماني

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الثالث عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف الثالث عشر إلى أن سلطنة عُمان لديها وتطبق استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي، ولدى الدولة خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وقد بلغ معدل الأشخاص المتوفين والمفقودين بسبب الكوارث خلال عام ٢٠٢١، نحو ٦٤،٤ لكل (مائة ألف شخص). ويقدر حجم الانبعاثات من الغازات الدفيئة من ثاني أكسيد الكربون بنحو ٩٠ مليون طن مكافئ خلال عام ٢٠٢١.كما يتم تضمين قيم المواطنة العالمية وتعميم البيئة والتنمية المستدامة على مختلف الصُعُد (المناهج الدراسية، السياسات التعليمية، تقييم الطلاب، تعليم المعلمين)

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثالث عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات

جدول () نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الثالث عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-١-١٣	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل ١٠٠ ألف شخص - (٢٠٢١)	٦٤،٤	●	
٢-١-١٣	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سانداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥ -٢٠٣٠ - (٢٠٢١)	نعم، توجد	●	↑
١-٢-١٣	نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث - (٢٠٢٠)	نعم، توجد	●	↑
٢-٢-١٣	عدد البلدان التي لديها مساهمات محددة وطنيا واستراتيجيات طويلة الأجل وخطط تكيف وطنية وبلاغات متعلقة بالتكيف، على نحو ما تُفاد به أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ - (٢٠٢٠)	نعم، توجد	●	↑

١٣-٢-٢	مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في السنة - (٢٠٢٢)	٩٠ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون.	●	
١٣-٣-١	مدى تعميم مراعاة (١) تعليم المواطنة العالمية و(٢) التعليم من أجل التنمية المستدامة في (أ) سياسات التعليم الوطنية؛ (ب) والمناهج الدراسية؛ (ج) وتدريب المعلمين؛ (د) وتقييم الطلاب - (٢٠٢٠)	سياسات التعليم الوطنية: ٨١٣. المناهج الدراسية: ٧٢٩. تدريب المعلمين: ٨٥٠. تقييم الطلاب: ٨٣٣.	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

في إطار وضع الخطط الوطنية والإستراتيجيات وسن التشريعات والقوانين المنظمة للعمل البيئي والحد من تأثيرات التغير المناخي، اعتمدت سلطنة عمان مجموعة من الاستراتيجيات والخطط الوطنية والجهود والمبادرات والمشروعات، وسنت العديد من السياسات والتشريعات المتعلقة بإدارة ومراقبة مخاطر ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون، منها على سبيل المثال المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ ، والوفاء بالتزاماتها في تلك الاتفاقيات الدولية مثل إعداد وتقديم الدراسات والتقارير والبلاغات الوطنية بشأن تغير المناخ واتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون، بالإضافة إلى اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية في سلطنة عمان ٢٠٤٠، والخطة الوطنية للحياد الصفري الكربوني في عام ٢٠٥٠، واستراتيجية عمان للبيئة، والاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في سلطنة عمان بحلول ٢٠٣٠م.

إطلاق الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمواجهة آثار تغير المناخ

- مشروع استراتيجية التخلص التدريجي من مواد الهيدرو كلورو فلورو كربونات. من أجل تحقيق متطلبات الامتثال ببروتوكول مونتريال وتحقيق نسبة خفض في استهلاك مواد الهيدرو كلورو فلورو كربونات تبلغ ٦٧,٥٪ بحلول شهر يناير من عام ٢٠٢٥م.
- استراتيجية وطنية منخفضة الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل العام بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من الصندوق الأخضر للمناخ، ويهدف المشروع الى بناء وتعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية العاملة في قطاع النقل العام لتبني أنظمة نقل عام أكثر استدامة وصديقة للأنظمة البيئية والمناخية، وإعداد استراتيجية وطنية منخفضة الانبعاثات الكربونية في هذا القطاع الوطني المهم.
- استراتيجية وطنية لحماية البيئة مرتبطة أهدافها مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠ تضم عدد من المحاور الرئيسة وهي: صون التنوع الأحيائي وحماية البيئة من التلوث ودعم الاقتصاد البيئي.
- الخطة الوطنية للحياد الصفري الكربوني في عام ٢٠٥٠.
- تطوير مشروع السياسة الوطنية للتحول في الطاقة التي تشرف عليه وزارة الطاقة والمعادن ويعد هدف إزالة الكربون وتقليل الانبعاثات أحد الأهداف الاستراتيجية للمشروع

الخطة الوطنية للوصول للحياد الصفري لسلطنة عمان

انطلق البرنامج الوطني للحياد الصفري في شهر يناير ٢٠٢٣م كأحد البرامج المنبثقة من رؤية عمان ٢٠٤٠. أطلق البرنامج لمتابعة ومراقبة مسار سلطنة عمان نحو الوصول الى الحياد الصفري بحلول عام ٢٠٥٠م. ويعتبر البرنامج أحد مسرعات المرحلة الأولى للخطة التنفيذية لمحور البيئة والموارد الطبيعية لرؤية عمان ٢٠٤٠.

ويركز البرنامج على متابعة المبادرات والمشاريع التي تساهم في خفض انبعاثات الكربون في القطاعات الرئيسية وهي النفط والغاز والصناعة، والكهرباء، والنقل، والمدن والمباني، كما يسهم البرنامج في خلق الفرص والبحث والابتكار لمساندة القطاعات الرئيسية في تطبيق أفضل التقنيات نحو الوصول للحياد الصفري.

تحديث اللوائح التنظيمية ذات العلاقة بالعمل المناخي:

- تحديث لائحة إدارة الشؤون المناخية بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠ / ٢٠١٦) الصادر بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٦م من أجل تعزيز الجهود مع المجتمع الدولي لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.
- تحديث لائحة حماية طبقة الأوزون بموجب القرار الوزاري رقم (٢٠١٥/٦٧) لتتواكب اللائحة مع المستجدات الدولية في هذا الشأن، حيث تشتمل اللائحة المذكورة على أهم إجراءات تنظيم استيراد وتداول المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- تحديث لائحة تنظيم استصدار موافقات مشاريع آلية التنمية النظيفة تحت مظلة بروتوكول كيوتو بموجب القرار الوزاري رقم (٥٣ / ٢٠١٣).

المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP٢٨)

- شاركت سلطنة عُمان في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((COP٢٨ الذي عقد في دبي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣، حيث قدمت خلال المؤتمر رؤيتها وجهودها للتحول في مجال الطاقة النظيفة وتنفيذ المبادرات والمشروعات المستدامة تحقيقًا لرؤية عمان ٢٠٤٠، من خلال مجموعة من المشروعات والمبادرات أبرزها في مجال الطاقة والمعادن، والاستثمارات في الهيدروجين، وفي مجال الطاقة النظيفة ، كما ركزت خلال مشاركتها على استعراض رؤيتها في مكونات الاستدامة بـ «مدينة السلطان هيثم» عبر استخدام الطاقة الشمسية، وأنظمة إنتاج الطاقة من النفايات، وتطبيق نظام الاستدامة لحماية الموارد الطبيعية، ونظام بناء يتجاوب مع متغيرات المناخ. كما قدمت عدة مبادرات في مجال النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لخفض الانبعاثات الكربونية، من خلال عرض تجربتها في المركبات الصديقة للبيئة، ورؤيتها في الشاحنات التي تعمل بالهيدروجين، وآلية تطوير شبكة الشواحن الكهربائية، والموانئ الخضراء.
- كما شاركت سلطنة عمان بجناح تفاعلي حيث شمل الجناح قسمًا يشرح جهود حفظ أشجار المانجروف والمؤشرات البيئية لسلطنة عُمان، وعرضًا حول مشروع الهيدروجين الأخضر، وتقنية احتجاز الكربون، وعرض الاستراتيجية العمرانية ومدينة السلطان هيثم المستدامة، بالإضافة إلى قسم يعرض معادن من جيولوجية عُمان وأهم استخداماتها، مع عرض لمنظومة الإنذار المبكر.

حماية طبقة الأوزون:

- اعداد وتقديم الدراسات والتقارير الوطنية الدورية بشأن حماية طبقة الأوزون وكميات استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وذلك وفقا للمنهجية الدولية المعتمدة في هذا الشأن لدى تلك الاتفاقيات والمنظمات البيئية الدولية.
- وضع نظام لحصص وتراخيص استيراد وتصدير وإعادة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الخاضعة للرقابة وبدائلها والأجهزة المحتوية عليها وذلك عبر نظام وطني متكامل يسمى نظام بيان الجمركي.
- مبادرة الخفض التدريجي لاستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في القطاعات التنموية ذات الصلة والتي تمكنت من خلالها خفض معدلات استهلاك أهم المواد والمركبات المستنفدة لطبقة الأوزون، مثل مواد الكلورو فلورو كربونات، الهالونات، وبروميد الميثيل إلى الصفر أو إلى مستويات أقل من تلك المحددة في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وذلك خلال فترة زمنية وجيزة.

مشروع خطة التكيف الوطنية

يهدف المشروع الى بناء وتعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية العاملة في القطاعات التنموية الى إدماج قضايا التكيف مع مخاطر تغير المناخ في خطط وبرامج ومشاريع التخطيط التنموي في مجموعة من القطاعات وهي موارد المياه، الثروة السمكية والموارد البحرية، الثروة الزراعية، البنية الأساسية، التخطيط العمراني، السياحة، والصحة العامة، وتبني مبادرات وخطط ومشاريع للتكيف مع مخاطر تغير المناخ في هذه القطاعات التنموية. يعمل المشروع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من الصندوق الأخضر للمناخ

إعداد تقارير المتابعة للاتفاقيات لرفعها للمؤسسات الدولية:

- إعداد تقارير البلاغات الوطنية الأول والثاني بشأن التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، وتم تسليمهما لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٣م وعام ٢٠١٩م على التوالي، جارى العمل على تنفيذ مشروع إعداد تقرير البلاغ الوطني الثالث للسلطنة بشأن التغيرات المناخية.
- إعداد تقارير المساهمات الطوعية المحددة وطنيا الأول والثاني بشأن التكيف والتخفيف من التغيرات المناخية، وتم تسليمهما لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥م وعام ٢٠٢١م على التوالي، وتم تحديث التقرير الثاني عام ٢٠٢٣م.
- تسليم التقرير المحدث كل سنتين (BUR) والمقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ ٢٠١٩م

التوعية بقضايا البيئة والعمل المناخي:

- تدشين مبادرة بعنون مناخ أفضل ... لمستقبل أخضر في عام ٢٠١٦م.
- تدشين مبادرة بعنوان مظلة الأوزون تحمي مستقبل أبنائنا
- المشاركة في إعداد ثلاثة فواصل مرئية قصيرة حول ظاهرة الاحتباس الحراري ودور الفرد للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وحماية طبقة الأوزون.
- إصدار كتاب الجهود الوطنية في مجال التغيرات المناخية باللغتين العربية والإنجليزية.
- إعداد كتيب الجهود العالمية لمجابهة آثار التغيرات المناخية باللغتين العربية والانجليزية، حيث يتحدث الكتاب عن أهم الجهود العالمية وأبرزها في مجابهة التغيرات المناخية.
- إعداد وتقديم العديد من المحاضرات والعروض المرئية حول مجالات الشؤون المناخية واهمها مواضيع تغير المناخ وحماية طبقة الاوزون للجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والبحثية وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- عقد ورش للتدريب والتوعية والعمل مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في مجالات الشؤون المناخية.
- اعداد وتنظيم عدة مناشط وفعاليات للاحتفال بمناسبات الشؤون المناخية منها الحدث العالمي ساعة الأرض واليوم العالمي لحماية طبقة الأوزون.
- انتاج عدة أفلام ومطويات وكتيبات معنية بمواضيع تغير المناخ وحماية طبقة الاوزون.

المصادقة على الاتفاقيات الدولية والانضمام إلى المنظمات المشرفة عليها:

انضمت سلطنة عمان إلى عدة منظمات واتفاقيات بيئية إقليمية ودولية في مجال الشؤون المناخية منها على سبيل المثال ما يلي

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية.
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون وتعديلاته
- اتفاقية روتردام بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية

كما تتعاون سلطنة عمان مع عدد من المنظمات والهيئات الدولية والتي من أهمها:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC).
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC).
- صندوق المناخ الأخضر (GCF).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جامعة الدول العربية.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- مرفق البيئة العالمي (GEF).

المبادرات الوطنية

شبكة الرصد الجوي والبحري

تمتلك سلطنة عمان اليوم شبكة واسعة من محطات الرصد الجوية والبحرية والتي تعد مصدرا مهما في مراقبة وفهم الدورات المناخية والبحري والتغيرات التي تطرأ عليها. وتتوزع هذه المحطات على جميع أراضي سلطنة عمان، ويبلغ عددها ٧٨ محطة رصد جوي، بالإضافة إلى ٥ رادارات لقياس ارتفاع الأمواج و٥ رادارات للطقس، و١٠ محطات لقياس مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى محطتي رصد لطبقات الجو العليا في مطاري صلالة ومسقط.

ويتم إرسال هذه البيانات للمركز الوطني للإنذار المبكر وتدخل في حسابات النماذج العددية وأنظمة الأرصاد المختلفة، وأيضا أرشفتها بعد تدقيقها من قبل المختصين لما لها من أهمية كبيرة في مجالات اقتصادية وعلمية كتصميم المدن والمناطق الصناعية ودراسة التغير المناخي ودعم البيانات

الإحصائية لاستشراف المستقبل وتطوير مجالات الطيران والفضاء. والجدير بالذكر أن الكثير من محطات الرصد الجوي أصبحت تعمل بالطاقة الشمسية والاستفادة من تقنيات الالواح الشمسية والطاقة المستدامة، وترتبط شبكة الرصد المحلية مع شبكة رصد عالمية يتم من خلالها تبادل بيانات الرصد مع جهات دولية ومنظمات ومؤسسات عالمية، حيث تغذي هذه البيانات منصات عالمية لنمذجة الغلاف الجوي ومراقبة التغيرات المناخية وإدارة المخاطر الطبيعية من أجل سلامة الملاحة الجوية والبحرية وحفظ ورفاهية الإنسان.

مشروع النظام الالكتروني الوطني لجرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

يهدف إلى الوفاء بالتزامات سلطنة عمان في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، وبروتوكول كيوتو، واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، وتنظيم وإدارة جمع البيانات، واحتساب انبعاثات الغازات الدفيئة من مختلف القطاعات التنموية وإزالتها ورفع تقاريرها ومراجعتها وأرشفتها رقمياً وفق المنهجية الدولية المعتمدة، ورصد ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق صفر انبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ من مختلف القطاعات.

إنشاء المركز الوطني لنظام الإنذار المبكر

تم إنشاء المركز الوطني لنظام الانذار المبكر وتشغيله في ٢٠٠٨؛ ويعمل المركز في مراقبة الغلاف الجوي والبحري وتحليل البيانات الجوية من مصادرها المختلفة عبر محطات الرصد والأقمار الاصطناعية والرادارات التي تستخدم لفهم الحالة الجوية الحالية وتوقع التغيرات، كما يعتمد الأخصائيون الجويون على النماذج العددية للتنبؤ بالأحوال الجوية المستقبلية، ويتم بث هذه البيانات للمستخدمين كل حسب حاجته لعملياته التشغيلية، يؤدى المركز دورًا حاسمًا في تقليل التكاليف الاقتصادية والخسائر البشرية الناتجة عن الظواهر الجوية الاستثنائية، من خلال جودة معلومات الإنذار المبكر المقدمة لجهات الاستجابة والتنسيق الفعال معها.

مبادرة زراعة ١٠ ملايين شجرة

تهدف المبادرة إلى المحافظة على النباتات البرية ومكافحة التصحر والمشاركة في زيادة الرقعة الخضراء في سلطنة عُمان من خلال الاستدامة في زيادة وتحسين الغطاء البيئي، وإيجاد فرص استثمارية أمام المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وحماية البيئة وتحسين جودة الحياة والتكيف مع التغيير المناخي. حيث قامت هيئة البيئة باستزراع ما يقارب من ٣٧٤ ألفًا و٥٦٩ شتلة من أنواع مختلفة للأشجار البرية العُمانية وأشجار القرم في مختلف المحافظات، ونثر مليون بذرة لأشجار برية مختلفة في مواقع مختلفة بجبال ظفار ومليون بذرة لأشجار القرم في محمية الأراضي الرطبة بولاية محوت بمحافظة الوسطى

إدخال العمل المناخي في المناهج العلمية

- تنفيذ مشروع المدارس الخضراء اعتبارًا من العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، يهدف المشروع لدمج المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية، مثل تأليف منهج إثرائي أطلق عليه اسم " استدامة" ، ويحتوى على ست موضوعات رئيسة، وهي: (إدارة النفايات، والتغيرات المناخية، والطاقة المتجددة وإدارة الكهرباء، والتشجير، وترشيد استهلاك المياه، والحياد الكربوني).
- مسابقة نمط للمدارس الحكومية تنفذها جمعية البيئة العُمانية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وشركة فيوليا عُمان بغية حث المدارس على تبني وتنفيذ مشاريع الاستدامة البيئية، وتعمل على تنفيذ وتطبيق نشاطاتٍ وفعالياتٍ تهدفُ على التعاملَ مع إحدى القضايا التالية وحلها: إدارة النفايات، إدارة المياه، وإدارة الطاقة.
- إطلاق برنامج جذور ومبادرة جيل المحيط عام ٢٠٢٣ كأحد المبادرات التعليمية لاستهداف الشباب.

مبادرة النقل العام للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

تهدف المبادرة إلى تشجيع استخدام النقل العام كاستراتيجية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من أجل تعزيز استخدام النقل العام، وتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والشركات وأصحاب المصلحة، المجتمع المدني والأفراد في تعزيز العمل المناخي، وتعزيز الشراكة بين مختلف القطاعات وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الأنشطة والفعاليات والبرامج التوعوية مثل: تنظيم الندوات والمحاضرات والمسابقات والبرامج الترفيهية حول مخاطر استنفاد طبقة الأوزون، وظاهرة الاحتباس الحراري، وإجراءات وأعمال لحماية طبقة الأوزون في مختلف المحافظات.

مشروع عمان للكربون الأزرق لاستزراع أشجار القرم

تعد أشجار القرم مهمة جدا للبيئة العمانية كونها مقاومة للملوحة، وتوفير بيئة طبيعية وملائمة لتكاثر ونمو الأحياء البحرية، ومصدرا غذائيا غنيا للكائنات البحرية، لذا ينفذ مشروع استزراع أشجار القرم في أكثر من ٢٠ موقعا ساحليا، والهدف استزراع ١٠٠ مليون شجرة قرم، ويُنفَّذ خلال ٤ سنوات ويأتي ضِمن الاستراتيجية الوطنية للحياد الصفري ٢٠٥٠، ويهدف المشروع للتخلص من ١٤ مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون وتحقيق تحسُّن كبير في المواطن الطبيعية، وتحسين الأداء البيئي والتخفيف من آثار تغيُّرات المناخ. وتبلغ المساحة الكُلِّية التي تغطيها أشجار القرم في سلطنة عُمان ما يقارب من ١٠٣٠ هكتارًا.

الشباب والطفل في العمل المناخي

تعمل سلطنة عمان بشكل دائم على تعزيز برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي بهدف تعزيز القدرة على التكيف

وضمان حياة كريمة ومستدامة لجميع شرائح المجتمع، يعد برنامج جذور ومبادرة جيل المحيط، اللذان تم إطلاقهما في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وهيئة البيئة، من المبادرات التعليمية المصممة لإشراك الشباب والمجتمعات المحلية، هدفهم الأساسي هو تنمية الوعي بالاستدامة البيئية وغرس المواقف والقيم الداعمة لها، وبالتالي الخروج بنتائج ملموسة، منها إنشاء مؤشر كمي لقياس السلوك البيئي، وتطوير مواد تعليمية تفاعلية للمدارس والجامعات،

كما شاركت سلطنة عمان في البرنامج العالمي لليونسيف (U-Report)، والذي يهدف الى تحليل الوضع الحالي للقضايا المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الأطفال، للاسترشاد في تطوير خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من السياسات المتعلقة بتغير المناخ من خلال نهج أكثر تركيزًا على الأطفال والشباب، بحيث يقوم البرنامج بجمع وجهات النظر والخبرات من فئة طلبة المدارس والجامعات، لدراسة مدى معرفة وتأثر هذه الفئة بمواضيع التغير المناخي.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

يعد التغير المناخي من أكبر التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين، والذي تطال آثاره الأنسان والبيئة المحيطة به ويتطلب بذل جهود مشتركة للحد من تلك الآثار، ولعل أهم التحديات التي تواجه تحقيق الهدف الثالث عشر هي

- التكيف مع تلك التأثيرات موارد مالية بشكل متزايد ويصعب قياسها وتحديدها.
- الوصول للبيانات وتوافرها وتكاملها يمثل تحدي رئيسي في صياغة القرارات ورسم النظرة المستقبلية لتحقيق الهدف الثالث عشر.
- نقص الخبرات والكوادر الوطنية العلمية في مجال التغيرات المناخية.
- نقص الموارد الطبيعية، وظهور التصحر في بعض المنطق بسبب ندرة هطول الأمطار، وتعرض سلطنة عمان بصفة مستمرة لبعض الكوارث الطبيعية كحالات الأنواء المناخية والأعاصير والفيضانات التي تسببها.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- إدراج بعد التغير المناخي في تصميم وتنفيذ البنية التحتية والمشاريع التنموية المستقبلية وسياسات الدولة.
- تحديث ومواءمة الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من التغيرات المناخية مع رؤية ٢٠٤٠ وتنفيذ خطة الحياد الكربوني ٢٠٥٠.
- الالتزام بتنفيذ وتلبية متطلبات الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس المستمرة بما فيها من تسليم التقارير المطلوبة كتقارير البلاغات الوطنية وتقارير الشفافية وتقارير المساهمات الوطنية وغيرها
- الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة في إنتاج الكهرباء وأهمها الهيدروجين الأخضر للتخفيف من الانبعاثات الكربونية
- تنفيذ البرامج الموجهة للفئات الشابة والهادفة للتوعية بالقضايا البيئية وعلى رأسها قضايا التغير المناخي والاحتباس الحراري.
- تنفيذ مسوحات أساسية وطنية دورية (كل خمس سنوات) لمراقبة وتوثيق تأثيرات التغير المناخي على النظام البيئي وعلى التنوع الأحيائي.
- استمرار مشاركة المجتمع الدولي في المحافل التي تعنى بمجابهة التغيرات المناخية وعقد الشراكات الدولية، والحرص على بناء القدرات والحصول على الدعم وجلب التقنيات الحديثة.
- تنفيذ العديد من حملات التي تسلط الضوء على تأثير التلوث البلاستيكي.
- تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص في مبادرات التغير المناخي والحياد الصفري.
- زيادة الأبحاث والدراسات حول التغير المناخي

١٤ الحياة تحت الماء

تعزيز استدامة الحياة البحرية

سلطنة عمان من أوائل الدول التي اتخذت حزمة من الإجراءات لحماية البيئة البحرية من التلوث وذلك اصدار القوانين والأنظمة البيئية التي تنظم حركة الملاحة البحرية وتضمن سلامة البيئة البحرية، كما أنها انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ومن تلك الاتفاقيات: اتفاقية لندن لعام ١٩٧٢، واتفاقية ماربول لعام ١٩٧٣، كما انضمت إلى المنظمة الدولية لحماية البيئة البحرية عام ١٩٧٤، وإلى المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عام ١٩٧٩.

إن سلطنة عُمان، وهي جزء من هذا العالم، والتي تمتد سواحلها البحرية لمسافة ٣١٦٥ كم وتطل على مجموعة

> الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني. ولا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة، وبما يحفظ المصالح الوطنية.
>
> **المادة (١١) من النظام الأساسي للدولة (ضمن المبادئ الاقتصادية).**

واسعة من المحيطات والبحار والخلجان، فهي على التزام بمواصلة جهود حماية البيئة وسلامة موائلها ودعم كافة الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتوازن البيئي في البحار والمحيطات، من أجل بيئةٍ نظيفةٍ مستدامة. فإن سلطنة عمان تبذل قصارى الجهد لتأمين سلامة هذه الممرات وأساطيل الشحن التجاري العابرة، وتقديم أفضل الخدمات عبر موانئها التجارية.

وتمثلت الجهود في مجال حماية البيئة البحرية من خلال حماية وصون النظم البيئية والكائنات البحرية وفي مقدمتها الشعاب المرجانية والاراضي الرطبة الساحلية وغابات اشجار القرم والحيتان والدلافين والسلاحف البحرية. واستطاعت تنفيذ عددا من البرامج والمشاريع التي تهدف الى تأهيل وحماية الشعاب المرجانية ومنها اجراء المسوحات الميدانية لتقييم حالة الشعاب المرجانية وتوسعت وحماية مناطق انتشارها من خلال حملات الاستزراع وتنظيف الشعاب المرجانية من مختلف الملوثات البحرية.

سعت كذلك ايضا إلى تقديم جملة من البرامج الداعمة لتعزيز التوعية البيئية واشراك القطاع الخاص في القضايا البيئية وخاصة المتعلقة بالبيئة البحرية ومنها مبادرة تارتل كوماندوز لحماية ورصد ورقابة السلاحف البحرية والتي تستهدف تشجيع فئة الشباب على التطوع البيئي لحماية السلاحف البحرية. بالإضافة الى منع التلوث البحري بجميع انواعه والحد منه ولاسيما التلوث الناجم عن الانشطة البشرية كما قامت بنشر أوراق علمية عن دراسة المناطق الميتة في مياه البحر العمانية.

وفيما يخص جودة مياه البحر والبيئة البحرية والى تقليل متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات، وهو مستهدف متوافق مع الهدف الوارد تحت اولوية البيئة والموارد الطبيعية في رؤية عمان ٢٠٤٠. ويندرج تحقيق هذه الغاية في مشاريع الخطط التنموية من خلال برامج رصد الملوثات في البيئة البحرية وتقييم ومراقبة المشاريع التنموية والتحقيق من ملاءمتها والتزامها بالشروط البيئية للحد من تأثير تلك المشاريع على البيئة البحرية.

أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرًا الحالة المستقرة للبحار العُمانية، والمستويات الجيدة لدرجات الحرارة والحمضية ونسب الأكسجين وازدهار الكلوروفيل، والتراكيز الآمنة للعناصر الثقيلة والميكرو بلاستيك وأن مما يدعم نتائج هذه الدراسات، تلك المؤشرات الإيجابية في أعداد صغار السلاحف، واستقرار أعداد الحوت الأحدب في بحار سلطنة عُمان، والمشاهدات المتزايدة للدلافين، وتحسّن المخزون السمكي في المصايد الطبيعية.

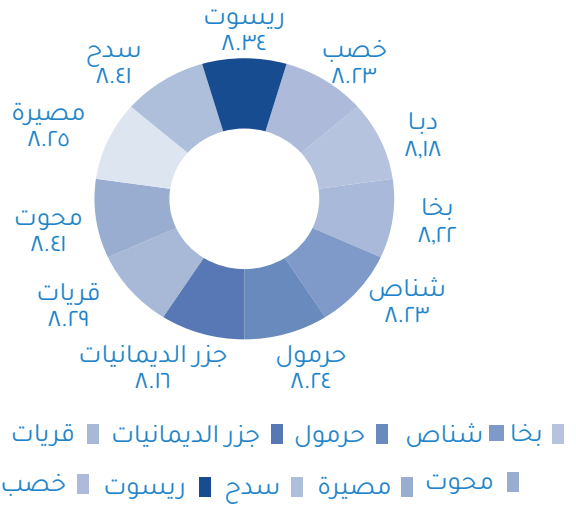

تجدر الإشارة، إلى أن مستوى حموضة البحر (pH) في عدة محطات تمثيلية على امتداد السواحل قد سجل متوسط ٨,٢٦، وبالتالي وقوعه ضمن المعدل الطبيعي والذي يعد مؤشراً على صحة النظام البيئي البحري للمياه الساحلية.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الرابع عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف الرابع عشر إلى أنه يتم إدارة المناطق البحرية في سلطنة عُمان باستخدام نهج قائم على النظم الإيكولوجية. وهناك التزام كامل فيما يتعلق بمكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم. وهناك التزام شبه تام فيما يتعلق بتطبيق إطار قانوني لحماية حقوق مصايد الأسماك الصغيرة.

تبلغ نسبة الحموضة البحرية في العينات نحو ٨,٢٪ في المتوسط. وقد بلغت نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا، ٧٠٪ وذلك خلال عام ٢٠٢٢.

، هناك طفرة كبيرة في نسبة المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية خلال عام ٢٠٢٣ لتصل لنحو ٢١٪.

فضلا عن ارتفاع تدريجي في قيمة انتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدر قيمة الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية بنحو ثلاثة ملايين ريال عماني.

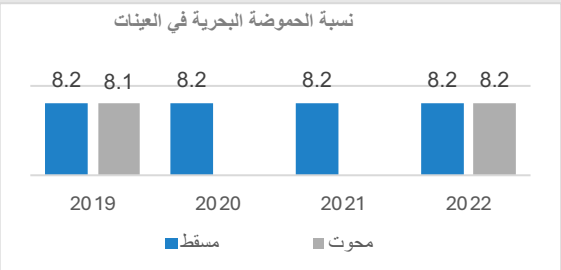

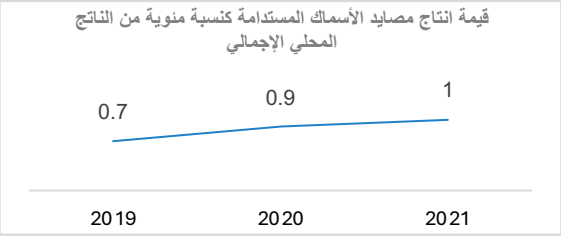

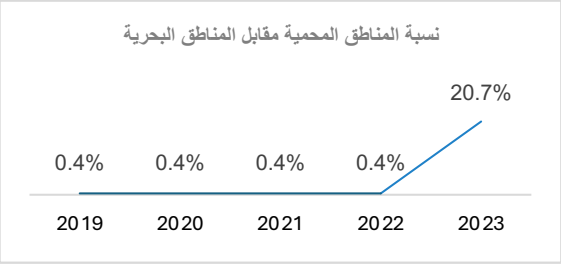

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الرابع عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-٢-١٤	عدد البلدان التي تستخدم نهجا قائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
١-٣-١٤	قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات - (٢٠٢٢)	٨,٢	●	
١-٤-١٤	نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات مستدامة بيولوجيا - (٢٠٢٢)	٧٠٪	●	↑
١-٥-١٤	نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية - (٢٠٢٣)	٢٠,٧٪	●	↑
١-٦-١٤	مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - (٢٠٢٠)	١ (تطبيق تام)	●	↑

١٤-أ-١	نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية - (٢٠٢٢)	٢,٨ مليون	●	
١٤-ب-١	التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي /سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق - (٢٠٢٠)	٠,٩٧ (تطبيق شبه تام)	●	↑
١٤-ج-١	عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام - (٢٠٢٣)	١٠٠٪	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

برزت عديد من الجهود في مجال صون وحماية الحياة البحرية وتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني بالحياة تحت الماء في عدد من المبادرات المرتبطة بتحقيق اهداف استراتيجية البيئة العمانية المتوافقة مع رؤية عمان ٢٠٤٠ واهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف (١٤) الحياة تحت الماء والغاية (١٢,٢) إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها وتشمل هذه الجهود

إعداد الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية:

حماية وتأمين مصائد الأسماك ذات الطابع الاقتصادي لاستدامة الموارد البحرية:

تتمثل جهود سلطنة عمان في حماية وتأمين مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في تنمية إطار قانوني وتنظيمي يحمي حقوق الصيادين الحرفيين ويضمن استمرارية القطاع السمكي، وذلك من خلال تبني سياسات ولوائح تنظم حجم وأساليب الصيد وتعزز من الحفاظ على التوازن البيئي وضمن سياق رؤية عمان٢٠٤٠. هذا بالإضافة تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، إذ تتعاون مع مختلف الأطراف من أجل تبادل المعرفة والخبرات والمشاركة في صنع القرار لضمان تفعيل السياسات والبرامج المستدامة في قطاع الثروة السمكية المعني بمصائد الأسماك الصغيرة، وللحفاظ على استدامة مناطق مصائد الأسماك الصغيرة (الصيد الحرفي).

برنامج إدارة نظافة البيئة:

يسعى البرنامج الى حوكمة قطاع نظافة البيئة وتحديد المسؤوليات بين البلديات وشركة بيئية بتحديد الجهة المسؤولة عن قيادة وتنظيم قطاع نظافة البيئة. ووضع تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للأفراد وتميزها عن التشريعات والقوانين والتي تنطبق على الشركات والمؤسسات. وترسيخ السلوك البيئي بضرورة المحافظة على نظافة البيئة والتصدي لظاهرة الرمي العشوائي في المناطق العامة ورفع كفاءة الكوادر البشرية لعمليات المراقبة والتفتيش، واعداد أدلة العمل، بالإضافة الى دعم قطاع النظافة البيئة بالتقنيات الحديثة الداعمة.

برنامج ادارة المحميات الطبيعية:

يسعى البرنامج الى تمثيل البيئات المختلفة والتنوع الاحيائي من خلال منظومة محميات وطنية وحوكمة عملية انشاء المحميات، وتوفيق وجهات المؤسسات الحكومية المختلفة ووضع معايير وطنية مبنية على معايير عالمية لإنشاء المحميات ومراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الرقابة. وتقديم الدعم اللوجستي لوحدات حماية الحياة الفطرية، وضمان الاستدامة المالية لإدارة المحميات، ومراجعة وتطوير خطط ادارة المحميات لضمان احتواءها على جوانب تنمية المجتمعات المحلية الواقعة في نطاق المناطق المحمية لتعزيز انتفاع المجتمعات المحلية من موارد المحميات، ورفع المستوى المعيشي لها ووضع وتنفيذ استراتيجية وخطط وبرامج تهدف توعية المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها في حماية المحميات.

برنامج صون الحياة الفطرية:

سعى البرنامج الى تضمين برامج تأهيل الانواع واستعادة الموائل وتعزيز منظومة الرصد والمسح والتحليل لصون الحياة الفطرية وبناء قواعد بيانات وتحديثها بشكل دوري، وتوفير الاجهزة واللوجستيات الداعمة لرصد الأنواع ً والنظم والموائل. دوليا واقليميا وابراز القضايا الوطنية على مستوى الاولويات العالمي وتحديث وتنفيذ خطط عمل التخصصية مثل خطة مكافحة الأنواع الغازية وخطة مكافحة الآفات المهددة للأشجار البرية وخصوصا الاشجار المعمرة وخطة التصحر وخطة التنوع الأحيائي وخطة إدارة المناطق الساحلية وخطة عمل الإستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة، وبناء منظومة متكاملة لمتابعة الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية وضع إطار تشريعي ووضع برنامج تنفيذي لها.

اللوائح التنظيمية والاتفاقيات الدولية:

إصدار وتطوير القوانين واللوائح والتشريعات:

وضعت سلطنة عمان العديد من القوانين والسياسات الخاصة بتنظيم عمليات الصيد بطرق مستدامة لحماية الثروة السمكية والمحافظة عليها وحسن استغلالها الاستغلال الأمثل لتبقى ثروة وطنية متجددة تستفيد منها الأجيال. وفيما يلي التشريعات الصادرة لتنظيم الصيد البحري المحلية:

قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية، واللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية، القرار الوزاري بتحديد مواقع سفن الصيد الحرفي وسفن الصيد الساحلي وتركيب أجهزة التتبع على الصيد، قرار وزاري بإصدار تنظيم الرقابة على كميات صيد الأسماك الخاصة بسفن الصيد التجاري، قرار وزاري بشأن الضوابط المنظمة لتصنيع وبيع وشراء واستيراد قوارب وسفن الصيد، قرار وزاري بشأن حظر الصيد أو تشييد الشعاب الصناعية بمواقع الشعاب الصناعية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية، قرار وزاري بإصدار لائحة إدارة موانئ الصيد البحري، قرار وزاري بتنظيم استخدام شباك التحويط (التدوير / الحوى)، قرار وزاري بشأن حظر استخدام طريقة الصيد بالجرف القاعى، قانون تنظيم الملاحة البحرية في المياه الإقليمية، إصدار القانون البحري.

الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقطاع الثروة السمكية:

تطبيقا لالتزامها الدولي في حماية البيئة البحرية، انضمت سلطنة عمان إلى الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية وسلامة البحار والثروة المائية وكان آخرها الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها، وذلك بهدف دعم الجهود الدولية لمواجهة أخطار البيئة البحرية، من أهمها:

الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، انضمام سلطنة عمان إلى هيئة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي، الانضمام إلى الهيئة الإقليمية لمصائد الأسماك، اتفاقية امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية ، اتفاقي تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال ، اتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، اتفاقية التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون ابلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها

السياحة البحرية أحد مقومات الاقتصاد الوطني:

نظرا لما تتمتع سلطنة عمان من سواحل ممتدة وشواطئ جميلة، بالإضافة إلى المواقع السياحية البحرية الخلابة، وتتنوع فيها الأنشطة البحرية مثل الرياضات البحرية وتعتبر من أهم مناشط الترفيه التي يُقبل عليها السياح بكثرة، ومن أبرزها الغطس السطحي ورحلات مشاهدة الدلافين والغوص للأعماق. بالإضافة إلى رحلات القوارب والإبحار وغيرها الكثير. وهناك عدة مواقع للقيام بالرحلات البحرية، حيث توجد في معظم الشواطئ شركات متخصصة في مجال الرحلات البحرية تقدّم خدماتها للسياح، منها ما هو موجود في محافظة مسندم ومارينا بندر الروضة ومحمية بندر الخيران ومحمية جزر الديمانيات وجزر الحلانيات وشاطئ السوادي وولاية صور في محافظة جنوب الشرقية وشاطئ الدقم وجزيرة مصيرة في محافظة الوسطى، بالإضافة إلى شاطئ الجصة والعديد من المواقع في محافظة ظفار وغيرها.

وفيما يتعلق برياضة الغوص، يوجد العديد من الأماكن لممارسة هذا النشاط وهي فرصة لاستكشاف هذه الأماكن وجعلها وجهة للسياحة في المستقبل، إذ تتمتع سلطنة

عمان بثروة كبيرة من الشعاب المرجانية وتنوع الأحياء البحرية المبهرة تتضمن الكائنات البحرية الصغيرة، والكبيرة كالدلافين، وأسماك القرش والحيتان. وتزخر سلطنة عمان بأماكن عدة لممارسة نشاط الغوص الرائج بين أوساط السياح الأجانب ويختلف كل موقع بطبيعته عن الآخر، حيث تعد محمية جزر الديمانيات ومحمية بندر الخيران وشاطئ السوادي وجزر الحلانيات وجزيرة مصيرة وجزيرة الفحل من أشهر الأماكن لممارسة الغوص .وتتميز جزيرة مصيرة في محافظة الوسطى - أكبر جزر سلطنة عمان - بكونها من أفضل الوجهات لعشاق الرياضات البحرية وخاصة ركوب الأمواج وركوب الدراجات المائية والتزلج على الماء والغوص وغيرها من الأنشطة التي يمكن ممارستها في الجزيرة، كما تقام فيها مسابقات الطيران الشراعي على الأمواج، وتشتهر الجزيرة بوجود مختلف أنواع الطيور فيها وكذلك الأحياء البحرية المتنوعة والنادرة.

وتعد محمية السلاحف برأس الحد في ولاية صور واحدة من أروع المعالم السياحية البحرية المميزة في سلطنة عمان، حيث اعلنت كمحمية طبيعية بمرسوم سلطاني عام ١٩٩٦، وهي تعد من أهم ثالث محمية في العالم وأول وجهه سياحية في سلطنة عمان. وتحتل مساحة ١٢٠ كيلومتر مربع من أراضي ساحلية وقاع البحار وعلى امتداد الساحل الذي يبلغ طوله حوالي ٤٠ كيلومتر، وتضم أكثر من ٢٠,٠٠٠ سلحفاة لأنواع مختلفة.

أهم المشاريع والمبادرات الوطنية لحماية البيئة البحرية

مشروع تقييم مخاطر التغيرات المناخية وتآكل الشواطئ على النظم الايكولوجية الساحلية الأكثر هشاشة:

تم تنفيذ المشروع على مرحلتين، لتقييم وتحديد المواقع الساحلية الاكثر تأثراً واعداد قاعدة بيانات لها وذلك للبحث في اسباب تفاقم هذه المشكلة في هذه المواقع واقتراح الحلول المناسبة للمعالجة او تخفيف الآثار، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات. حيث يعزز المشروع من فهم الاسباب الرئيسية لفقدان الموارد الطبيعية الشاطئية واقتراح الحلول المناسبة لاستعادتها او التقليل من فقدها لما تمثله من قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية مرتبطة باستخدام تلك الشواطئ. وكان من اهم مخرجات المشروع تحديد نسبة التآكل في المناطق المستهدفة واقتراح بعض الحلول التخفيفية لظاهر تآكل الشواطئ في محافظتي شمال وجنوب الباطنة.

مبادرة الزراعة الأحيومائية:

تساهم المبادرة في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال تعزيز التوعية والتعليم عن طريق زيادة التوعية بأهمية الاستدامة البيئية وضرورة حماية البيئة البحرية بما يتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ في بناء مجتمع متعلم ومستدام. والمبادرة عبارة عن تكامل تربية الأحياء المائية بالأنظمة المغلقة والزراعة المائية في نظام إنتاج واحد يتم من خلاله تدوير المياه من حوض الأسماك وعبر المرشحات والوسائط التي تنمو فيها النباتات، ثم تعود للأسماك، حيث تعتبر الزراعة الأحيائية من المشاريع الواعدة في سلطنة عمان من حيث استغلال مساحات قليلة والتوفير في الماء من خلال نظام تدوير الماء المغلق وعدم الحاجة إلى وجود تربة، وإمكانية تطبيقه في مساحات زراعية صغيرة أو في المنازل أو في أي مكان بشرط أن يكون ملائم من حيث درجات الحرارة وخلوه من التلوث.

وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع المزارعين على الاستمرار في إنتاج أسماك ومحاصيل زراعية ذات جودة عالية وإنتاج نوعين من المنتجات (السمك، والخضر) من مصدر نيتروجيني واحد (غذاء الأسماك) لتعظيم العائد منها وكذلك ترشيد استهلاك المياه بكفاءة عالية إضافة إلى عدم استخدام الأسمدة أو المبيدات الكيماوية وبالتالي إنتاج محاصيل غذائية ذات جودة عالية. من ضمن هذه المبادرة مشروع منتج مدرسي يستهدف عددا من المدارس في المحافظات، ويركز في مضمونه على جزئيتين الزراعة المائية والزراعة الأحيائية. يقوم الطلبة من خلال هذا المشروع بالبدء في مرحلة إنتاج المحاصيل والتسويق وإدارة المشروع من النواحي الإدارية والمالية.

مبادرة إنشاء محمية المنتزه الوطني الطبيعي بمحافظة مسندم:

تم إنشاء المحمية بموجب المرسوم السُّلطاني رقم ٢٠٢٢/٥٤ ويعد المنتزه من أجمل متاحف عالم ما تحت الماء. وتعد المنطقة السلاحف الخضراء والشرفاف للتعشيش والتغذية، وكذلك تعد مواقع ذات أهمية عالية لحماية الحياة الفطرية من حيث وفرة الأسماك وتنوع الشعاب المرجانية وتعد أنشطة الغوص والصيد البحري من أكثر الأنشطة ممارسةً مما يتطلب حسن إدارتها للمحافظة على قيمتها بالنسبة للحياة الفطرية والترفيهية. وتوجد بالمحمية عدد من الحيوانات البرية مثل الأرنب البري والقنفذ والوشق والثعلب الجبلي والثعلب الأحمر والقط البري، والعديد من الزواحف كالسحالي والثعابين، كما توجد مجموعة من الحيوانات القارضة في المنطقة ومنها العضل والجرز والجربوع، أما النمر العربي والذئب العربي فكانا موجودين بأعداد قليلة في جبال المحافظة. وتشير الدراسات والأبحاث الميدانية إلى انقراضهما من المنطقة.وبيّن المسح الميداني الأولي للنباتات البرية في المحمية وجود أكثر من ٢٠٠ نوع من النباتات المعمرة والحولية والموسمية يعتبر عدد منها من الأنواع النادرة والمهددة بخطر الانقراض.وتعد الجزر البحرية بمحافظة مسندم مناطق ذات غطاء نباتي متفاوت، وتحتوي قائمة حصر الموارد أنواعا من النباتات وقد تم توضيح المواطن البحرية الطبيعية بالمزيد من التفصيل مقارنة مع المواطن الطبيعية البرية، وتتضمن بعض خصائص مجموعات الشعاب المرجانية، كما تتميز النباتات البحرية بوفرة وتنوع الطحالب فيها.

مشروع صون وحماية الحيتان والدلافين:

يهدف المشروع إلى الاهتمام بهذه الانواع من خلال اجراء مسوحات وعمليات رصد ميدانية وباستخدام التقنيات الحديثة عبر الاقمار الاصطناعية، وذلك لمعرفة مواقع الانتشار وخطوط هجرتها، وكذلك تحديد مناطق التقاطع مع الانشطة البحرية الاخرى مثل مناطق الصيد والملاحة البحرية. ويقدم المشروع خطة لإدارة وحفظ وصون اهم الانواع من هذه الحيتان والدلافين بمشاركة مختلف الجهات الحكومية والاهلية واصحاب المصلحة في قطاع العمل البحري. حيث

يعزز المشروع تحسين سبل إدارة وصون الحيتان والدلافين ويساهم في تطوير الخطط لتقليل المخاطر على تلك الكائنات والخسائر الاقتصادية على انشطة الصيد والملاحة البحرية وضمان سلامة باقي الانشطة الاخرى المرتبطة بالبيئة البحرية.

اشادة من المفوضية الدولية للحيتان بجهود سلطنة عمان بالتعاون من الجهات الأخرى في تحرير حوت بحر الأحدب بولاية الدقم في عام ٢٠٢١م.

المصدر: اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، ٢٠٢١

مشروع صون وإدارة الاراضي الرطبة وغابات اشجار القرم:

ينفذ المشروع في إطار تنفيذ البرامج لاستدامة الاراضي الرطبة وإعادة تأهيلها، حيث يتم تنفيذ حملات لزراعة بذور وشتلات اشجار القرم في مختلف الاخوار الساحلية بالمحافظات وكذلك اعداد ملفات ترشيح لإعلان مواقع محمية ضمن قائمة اتفاقية رامسار للمواقع ذات الاهمية الدولية. وقد وقعت هيئة البيئة اتفاقية مشروع عمان للكربون الازرق مع أحد الشركات العالمية العاملة في هذ المضمار لزراعة أشجار القرم، والذي يعتبر اول مشروع من نوعه في سلطنة عمان لاستثمار زراعة اشجار القرم للحد من انبعاثات الكربون. حيث ان فكرة المشروع تتمثل في استصلاح أراضي وانشاء بحيرات صناعية ملائمة لزراعة اشجار القرم من اجل تحقيق عوائد بيئية واقتصادية. وسيتم من خلال المشروع، استثمار راس مال ما يقارب ١٠٠ مليون دولار أمريكي لاستصلاح اراضي في محافظة الوسطى بمساحة ٢٠ ألف هكتار، وتحويلها إلى بحيرات وغابات لأشجار القرم بما يصل الى أكثر من ١٠٠ مليون شجرة قرم. ومن المتوقع خلال فترة المشروع التخلص من ١٤ مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

مشروع تتبع السلاحف البحرية عبر الاقمار الاصطناعية:

ضمن الأهداف المرسومة لتعزيز منظومة حماية وتأهيل الانواع واستعادة الموائل ومن ضمنها دراسة ظروف التعشيش والموائل الطبيعية للسلاحف البحرية ومعرفة حركة السلاحف وسلوكها ومواطن تعشيشها وتغذيتها، قامت هيئة البيئة بتنفيذ مشروع لتتبع أعداد من السلاحف الخضراء عبر الاقمار الاصطناعية في عام ٢٠٢٢م، حيث تم تركيب ١٠ اجهزة تتبع على إناث السلاحف الخضراء في شواطئ رأس الحد التي تتواجد ضمن محمية السلاحف بمحافظة جنوب الشرقية. وقد اسهمت نتائج المشروع في تحديث وتأكيد اهمية بعض المواقع البحرية لحركة السلاحف موائمتا مع بيانات مشاريع التتبع السابقة التي اجريت في فترات وانواع مختلف من السلاحف البحرية.

استزراع الشعاب المرجانية:

جاءت مبادرة استزراع الشعاب المرجانية الطبيعية مع الجمعيات الأهلية حيث يهدف المشروع لزيادة الغطاء الحيوي والتنوع البيولوجي وإعادة تأهيل الحياة البحرية واستعادة موائل وبيئات الشعاب المرجانية وتتمثل المبادرة باستخدام المادة البيولوجية للشعاب المرجانية اصبعيات بحجم ١٠ سم لإنتاج كميات كبيرة من المستعمرات وزراعتها في مساحات واسعة واعادة انتشارها وانشاء حدائق مرجانية طبيعية بطرق الهندسة الزراعية، كما تهدف المبادرة لتحديد أنواع الشعاب التي يمكن استزراعها، والظروف البيئية المناسبة التي يمكن أن تحقق أفضل النتائج، بالإضافة إلى الاستفادة من وتوطين الأسماك واستقطاب الغواصين والهواة وزيادة الوعي لدى الغواصين والصيادين والعامة بالشعاب المرجانية سوف يسهم المشروع في تأهيل واستعادة مناطق الشعاب المرجانية، بالإضافة الى ازدهار الحياة البحرية والثروة السمكية، فعمليات استزراع الشعاب المرجانية تعمل على تعزيز التوازن البيئة البحرية

إنشاء قاعدة بيانات الرصد البيئي ضمن مشاريع التحول الرقمي:

يهدف المشروع إلى بناء قاعدة بيانات لرصد الملوثات البيئية في مختلف الاوساط البيئية (التربة والمياه والبيئة البحرية والهواء والضوضاء والنفايات والمواد الكيميائية) وذلك باستخدام أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة واستخدام الذكاء الاصطناعي ويهدف المشروع إلى

- بناء نماذج التوقع المستقبلية لجودة البيئة من خلال البيانات المتدفقة إلى القاعدة

دعم المختصين في اتخاذ القرار في مختلف المواضيع المرفقة

- بناء منظومة واحدة لرصد الملوثات البيئية في الاوساط البيئية المختلفة
- معرفة مدى الالتزام البيئي للشركات من البيانات المقدمة الى القاعدة

فيما يتكون المشروع من: بيانات تقارير الأداء البيئي المقدمة من الشركات، وبيانات تقارير جودة البيئة، وبيانات الاجهزة اللحظية المربوطة حاليا او التي ستنفذ مستقبلا.

مشروع تأهيل وحماية الشعاب المرجانية:

تم تنفيذ المشروع بدعم من شركات القطاع الخاص المتواجدة في محافظة مسندم وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، حيث يعزز المشروع تحسين سبل إدارة وصون بيئات الشعاب المرجانية ويساهم في تطوير الخطط الاستثمارية في مجال السياحة البيئية والاستزراع السمكي والخدمات الاخرى المرتبطة بالثروة البحرية. وقد تم وضع هياكل اصطناعية على مساحة ٥٠٠٠ متر مربع بحيث تكون مسطحات ملائمة لتكاثر الشعاب المرجانية ونظام بيئي يجذب مختلف انواع الكائنات البحرية.

مشروع إدارة وصون السلاحف البحرية:

يعزز تنفيذ هذا المشروع الجهود المبذولة للمحافظة على هذه السلاحف من خلال إطلاق المبادرات والمشاريع لإعداد خطة عمل لصون وحماية السلاحف البحرية، ودراسة مناطق التعشيش وتتبع مساراتها بالتقنيات الحديثة عبر الاقمار الاصطناعية وتقليل مخاطر الصيد العرض، بالإضافة الى انشاء المرافق التي تخدم انشطة مشاهدة السلاحف وحمايتها من المخاطر البشرية. حيث يساعد المشروع في تحسين سبل إدارة وصون السلاحف البحرية، التي تعتبر من الاحياء الفطرية المهددة بالانقراض على المستوى العالمي، بالإضافة الى تطوير الانشطة وتعظيم العوائد الاقتصادية الناشئة من المشاريع العلمية والسياحية المرتبطة بالسلاحف البحرية.

الشراكات نحو مجتمعات مستدامة:

تؤمن سلطنة عمان بأهمية إشراك أصحاب المصلحة والصيادين والمنتفعين من الموارد السمكية في مناقشة القرارات التنظيمية الخاصة بالقطاع السمكي وفيما يلي نماذج من تلك المشاركات

- اشراك لجان سنن البحر بكافة الولايات الساحلية في عمليات صنع القرار؛ لاستطلاع آرائهم حول مقترح الادارات التنظيمية التي تخص قطاع مصائد الأسماك الصغيرة النطاق. كقرارات حظر الصيد لبعض الأنواع، وحظر استخدام معدات الصيد غير القانونية والتي لها تأثير سلبي على المصايد، بالإضافة القرارات الادارية فيما يخص مسافات الصيد.
- اشراك القطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع الوطنية المتعلقة بتنمية القطاع والمساهمة في تحسين مجتمعات مصائد الأسماك صغيرة النطاق.
- إشراك القطاع الخاص في دعم المشاريع البيئية في البيئة البحرية مثل مشروع رصد الملوثات البحرية.
- إشراك الجمعيات والفرق الاهلية مثل جمعية البيئة العمانية وجمعية الصيادين في مشاريع التي تستهدف دراسة الاحياء البحرية او تنظيف الشواطئ والشعاب المرجانية.
- إشراك الشباب في الانشطة البيئية مثل مبادرة تارتيل كومندوز والتي تعنى بتطوع الشباب في حماية وصون السلاحف البحرية
- إشراك المواطنين في المشاريع والمبادرات البيئية مثل مبادرة زراعة ١٠ ملايين شجرة

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

رغم الجهود التي تبذلها سلطنة عمان في حماية البيئة البحرية والحفاظ على الكائنات البحرية بمختلف مكوناتها، إلا أن هناك مجالات يجب التركيز عليها مستقبلا في إطار استدامة البيئة البحرية منها

- تحديث اللوائح والتشريعات البيئية الخاصة بالبيئة البحرية بما فيها القرارات الوزارية واللوائح التشريعية لتنظيم الصيد البحري، والتي من شأنها مواكبة المتغيرات التنموية والبيئية وتسهم ضبط مسار الالتزام بالضوابط البيئية وفق المتغيرات.
- زيادة المشاريع التي تخدم المحافظة على الحياة البحرية.
- الموائمة بين التنمية والحفاظ على الحياة البحرية.
- تشجيع إعداد البحوث والدراسات في مجال تقييم ورصد المؤثرات على البيئة البحرية تساهم في إدارة واستدامة الموارد البحرية.
- ادخال التقنيات الحديثة في اعمال رقابة البيئة البحرية ليسهم في رفع جودة الرقابة على البيئة البحرية
- تنفيذ العديد من الفعاليات الإرشادية الموجهة إلى الصيادين الحرفيين من خلال نقل خلاصة الدراسات والبحوث السمكية إلى الصيادين الحرفيين لتطوير عملهم بالقطاع السمكي
- تنفيذ برنامج مراقبة التغييرات البيئية البحرية للحد من المخاطر البيئية مثل المد الأحمر
- انشاء هيكلة ادارية لتقييم المخاطر اثناء تنفيذ المشاريع البيئية والتي تعمل على ايجاد حلول استباقية وقائمة من الاجراءات التي تسهم في التغلب على المخاطر واتمام المشاريع وفق المخطط لها.
- انشاء نظام رصد لحظي لمحطات او مشاريع تقوم بالتصريف في البيئة البحرية، مما يسهم في المتابعة المباشرة للتغيرات او رصد ملوثات في مواقع التصريف.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- **تعزيز التكنولوجيا والابتكار:** التوجه نحو الاستثمار في تطوير التقنيات والأدوات التي تساهم في تحسين عمليات الصيد وتقليل تأثيرها البيئي. والتشجيع على استخدام تقنيات متقدمة مثل أجهزة الاستشعار عن بُعد لمراقبة وإدارة المصايد.
- **البحث والتطوير:** الاستمرار في دعم البحوث والتطوير في مجال مصايد الأسماك والبيئة البحرية. من خلال توجيه الاستثمار نحو دراسات وأبحاث تساهم في تحسين ممارسات الصيد وفهم أثرها على البيئة.
- **تعزيز الرصد والتقييم:** تعزيز وتطوير نظم الرصد والتقييم لمتابعة حالة مصايد الأسماك والتغيرات البيئية. لتوفير قاعدة بيانات محسنة ومحدثة يُستند عليها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة لتحقيق الهدف.
- **تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصاد:** السعي إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية من خلال دعم الصيد المستدام وتوفير فرص اقتصادية للصيادين والمجتمعات الساحلية.

الحياة في البر

المحافظة على استدامة الحياة البرية في سلطنة عمان

الحفاظ على التنوع الاحيائي يعتبر أمراً ذا أهمية قصوى، حيث يسهم في تعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على توازن النظم البيئية، يتضمن ذلك المحافظة على مجموعة متنوعة من الكائنات الحية، بما في ذلك النباتات والحيوانات والتي تشكل شبكات غذائية مترابطة وتؤدي أدواراً حيوية في البيئة حيث تعتبر البيئات البرية بمناخاتها وتضاريسها المختلفة بيئات غنية بالتنوع الاحيائي حيث توفر الملاذات الطبيعية للعديد من الكائنات الحية وتساهم في الحفاظ على التوازن البيئي.

انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية سايتس المعنية بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض في ١٩ مارس ٢٠٠٨م حيث تعد اتفاقية (سايتس) واحدة من أهم الاتفاقيات في العالم التي تعنى بالحفاظ على الحياة البرية.

وضمن التزاماتها الدولية بصون الحياة البرية، وحرصها على مشاركة الأسرة الدولية في حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية، حرصت سلطنة عمان على الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات الدولية منها التوقيع على اتفاقية التنوع الأحيائي عام ١٩٩٢ خلال انعقاد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل والمصادقة عليها في ١٩٩٤.كما صادقت عام ٢٠٠٢ على اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية بدول مجلس التعاون الخليجي، وانضمت كذلك عام ٢٠٠٧ إلى اتفاقية الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات الفطرية المهددة بالانقراض بموجب المرسوم سلطاني رقم ٢٠٠٧/١١٧، بالإضافة إلى مشاركة سلطنة عمان العالم الاحتفال السنوي باليوم العالمي للحياة البرية الذي يصادف ٣ مارس من كل عام.

لقد كان من أبرز جهود سلطنة عمان في حماية الحياة البرية والحفاظ على استدامتها تنفيذ عدد من المشروعات في مجال صون الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض مثل مشروع صون «المها العربية» الذي تم من خلاله إكثارها وإطلاقها إلى البيئة العُمانية، ومشروع «حماية النمر العربي» من خلال دراسة مواقع انتشاره عن طريق وضع الكاميرات لتوثيق دورة حياته والتهديدات التي يتعرض لها، وكذلك رفع مستوى الوعي لدى السكان المحليين حول أهمية المحافظة على النمر العربي وطرق التعامل معه في حالة مشاهدته في المنطقة، ومشروع إكثار الغزال العربي من خلال إنشاء حظائر لتربيته وزيادة أعداده في مراكز إكثار وتأهيل الحياة الفطرية، ودراسة الصقر الأدهم وتركيب أجهزة تعقب عبر الأقمار الصناعية لصغار هذا النوع من الطيور الجارحة، وتعد هذه الدراسة أول دراسة علمية لتتبع صغار الصقر الأدهم والتعرف على مصيرها في مسار هجرتها بالتعاون مع عدد من المؤسسات المحلية وخبراء دوليين في مجال الطيور.

وتواصل سلطنة عمان جهودها في حماية الحياة البرية من خلال عدد من المشروعات والمبادرات البيئية، منها مشروع المسح الوطني للتنوع الأحيائي للكائنات الحية البرية والبحرية، واستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الحياة الفطرية، وتحسين مؤشر الأداء البيئي لسلطنة عُمان في التنوع الأحيائي. هذا فضلاً عن إعلان عددا من المواقع كمحميات طبيعية بموجب المراسيم السلطانية للحفاظ على التنوع لإحيائي والموارد الطبيعية. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن نسبة مساحة المحميات تمثل نحو (٤٪) من إجمالي مساحة سلطنة عمان خلال عام ٢٠٢٣م، وقد ارتفعت عدد أشجار القرم المستزرعة في سلطنة عمان عام ٢٠٢٢ إلى٨٢ ألف شجرة مقارنة بـ ٣٦ ألف شجرة في عام ٢٠٢١، وقد بلغ إجمالي عدد الحيوانات البرية والطيور التي تم تأهيلها عام ٢٠٢٢ نحو ١٩٤٩ حيوان.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف الخامس عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف الخامس عشر، إلى أن سلطنة عُمان لديها مجموعة من الأطر التشريعية لضمان التقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وكذلك أحرزت السلطنة تقدم في سبيل تحقيق الهدف الثاني من أهداف ايتشي.

بلغت نسبة مساحة الغابات من مجموع اليابسة نحو ١,٥٪. وهناك ارتفاع تدريجي ومستمر في مساحة المحميات الطبيعية كنسبة من مساحة الأرض.

تقدم في إرساء الإدارة المستدامة للغابات. وقد انخفضت نسبة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة اليابسة في سلطنة عمان من ٧,٣٪ عام ٢٠١٥ إلى ٥,٩٪ عام ٢٠٢٣.

ارتفعت نسبة التغطية بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي بحوالي١٦,٣٪ خلال عام

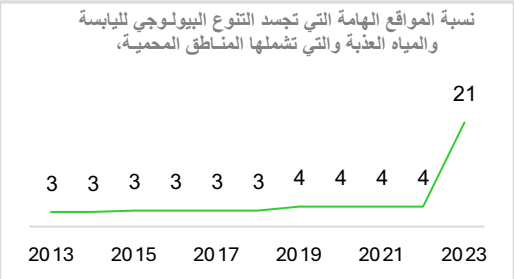

٢٠٢٢ مقارنة بالفترة السابقة.

بلغت قيمة مؤشر القائمة الحمراء ٠,٨٨ ، وهو مؤشر هام لمتابعة الحد من تدهور الموائل الطبيعية.

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الخامس عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات

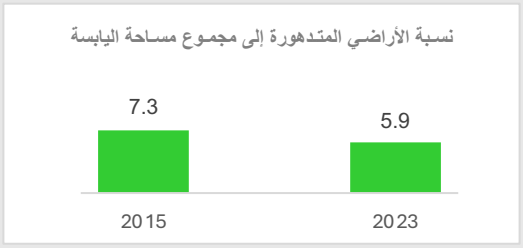

- نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف الخامس عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-١-١٥	مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة - (٢٠٢٣)	١,٥	●	↑
٢-٢-١٥	نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي - (٢٠٢٣)	٢١,١٨٪	●	↑
١-٣-١٥	نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة - (٢٠٢٣)	٥,٩	●	↑
١-٤-١٥	التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي - (٢٠٢٢)	١٦,٣	●	↑
١-٥-١٥	مؤشر القائمة الحمراء - (٢٠٢٣)	٠,٨٨	●	↑
١-٦-١٥	عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف (عدد اتفاقيات نقل المواد الغذائية) - (٢٠٢١)	نعم	●	↑
١-٦-١٥	التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقا للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

برزت الجهود والانجازات في مجال المحافظة على التنوع الأحيائي البري وتحقيق هدف التنمية المستدامة المعني بالحياة في البر في الآتي

إعداد وتحديث الاستراتيجيات والخطط الوطنية، والتي تضم:

- تحديث استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الأحيائي (٢٠٢٣ -٢٠٣٠م): والتي تهدف إلى تحديد الأخطار التي تهدد الأنواع والنظم الإيكولوجية الناتجة أساسًا عن الأنشطة البشرية والحد منها، بناء على النهج التقليدي الحكيم لدى المجتمعات المحلية على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع الأحيائي، بما في ذلك التنوع الأحيائي الزراعي لتلبية احتياجات السكان من الغذاء، والرعاية الصحية، والمواد الخام، والمواد التجارية، والصناعية، وغيرها.
- تنفيذ برنامج الخطة الوطنية لمكافحة التصحر ٢٠١٨-٢٠٣٠ ويتضمن البرنامج استراتيجيات تهدف إلى تحسين سبل العيش للسكان المتأثرين بالتصحر وتدهور الاراضي والجفاف، اضافة إلى الإدارة المستدامة للأراضي، والتعاون المؤسسي، وتحديد مصادر التمويل لمكافحة التصحر وتدهور الاراضي والجفاف، ووضع الخطط وسياسات التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تدهور الاراضي.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للمحميات الطبيعية حيث تم اعدادها بناءً على مبدأ التوافق مع اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م والاتجاهات العالمية والاقليمية مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف الوطنية.
- إعداد الخطة الاقتصادية لمحمية جزر الديمانيات لبحث سبل تحسين الادارة الاقتصادية في المحمية وذلك للتركيز على الية التمويل المستدام والرصد البيئي وانفاذ القانون والسياحة البيئية وإجراء المسوحات.
- إعداد القائمة الحمراء الوطنية للزواحف وتهدف إلى تحديد الانواع المهددة بالانقراض وفق معايير الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) وتصنيف درجة التهديد لجميع أنواع الزواحف البرية وتحديد تأثير الأنشطة البشرية والتغيرات البيئية على بقاء هذه الأنواع في الطبيعة.
- تنفيذ مشروع رصد ومراقبة والتحكم بالأنواع الغريبة الغازية في إطار جهود هيئة البيئة في التصدي لتدهور البيئات، فقد تم الانتهاء من إعداد قائمة الانواع الغريبة الغازية وخطة إدارتها والبدء في تنفيذ خطط ادارتها لطائري المينا الشائع وغراب المنازل في عدد من محافظات سلطنة عمان.

إصدار وتحديث القوانين واللوائح التنظيمية:

- تحديث لائحة تنظيم عملية الاحتطاب والفحم النباتي لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحديد الاشتراطات اللازمة لممارسة مهنة الاحتطاب.
- إصدار قرار حظر استخدام اجهزة الصيد البري والتعقب ومحاكاة الطيور
- إصدار عدد من اللوائح التنظيمية لعدد من المحميات الطبيعية.

إعداد التقارير بشأن متابعة الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها سلطنة عمان:

- إعداد تقرير الابلاغ الثامن التابع لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، وهو تقرير يتم تسليمه كل أربع سنوات حول الأهداف المحرزة لكل دولة منضمة للاتفاقية، والذي يتضمن خمسة إهداف استراتيجية تتعلق بتحسين حالة النظم البيئية المتأثرة وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، والإسهام في تحييد آثار تدهور الأراضي وتحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين وتخفيف آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها من أجل تحسين قدرة السكان المتأثرين والنظم الإيكولوجية على التأقلم.
- إعداد التقرير الوطني السادس لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي، وهو يأتي ضمن إطار الإبلاغ الوطني عن حالة ووضع التنوع الأحيائي في سلطنة عمان، والذي يعد من الالتزامات الأساسية التي يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية القيام بها بشكل دوري كل سنتين أو ثلاث سنوات ويعد التقرير إحدى الأدوات المستخدمة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الوطنية والخطة الإستراتيجية العالمية للتنوع الأحيائي (٢٠١١ -٢٠٢٠)، وأهداف «إيتشي» للتنوع الأحيائي.

التوعية المجتمعية بالحياة البرية:

- تدشين كتاب الزواحف البرية العمانية لتسلط الضوء على التنوع الاحيائي، وتعزز الوعي بأهمية الحفاظ على الزواحف المحلية، حيث يوثق الكتاب أكثر من ١١١ نوعا من الزواحف البرية، وهي تمثل حوالي ٥٠٪ من إجمالي أنواع الزواحف في شبه الجزيرة العربية، و٩٦ نوعا من الزواحف البرية من ضمنها ٢١ نوعا من الأفاعي و٧٥ نوعا من السحالي، و١٥ نوع من الزواحف البحرية من ضمنها ١٠ أنوع من الأفاعي البحرية و٥ أنواع للسلاحف البحرية. مع مواقع انتشار الانواع جغرافيا حيث يعد كتاب الزواحف مرجعا مهما للخبراء والعلماء والباحثين في مجال الزواحف.
- تدشين كتاب المحميات الطبيعية والذي يشمل وصف للمحميات المنتشرة في سلطنة عمان
- انتاج عدد من الافلام التوعوية عن المحميات الطبيعية
- تنظيم عدة مناشط وفعاليات للاحتفال بالمناسبات الدولية وكذلك برامج توعوية بأهمية توزيع الشتلات البرية.

المبادرات الوطنية:

١ **المبادرة الوطنية لزراعة عشرة ملايين شجرة:** جاءت فكرة المبادرة استكمالا للجهود التي تبذلها هيئة البيئة لتوعية وتثقيف المجتمع للمحافظة على النباتات البرية ومكافحة التصحر والمشاركة في زيادة الرقعة الخضراء في سلطنة عمان، كما تسعى هيئة البيئة من خلال هذه المبادرة الى توحيد الجهود وتوسيع الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمحافظة على البيئة الطبيعية تماشيا مع أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢ **إعلان المحميات الطبيعية:** تم اعلان عدد ٢ من المحميات الطبيعية، وهي محمية المنتزه الوطني بمسندم ومحمية خور خيرفوت الطبيعية بهدف حماية التنوع الاحيائي والانظمة البيئية وزيادة مساحات المناطق المحمية. وبلغ عدد المحميات الطبيعية المعلن عنها ٢٧ محمية تنتشر في مختلف المحافظات، وتعد محمية جبل سمحان في محافظة ظفار أكبر المحميات البرية بمساحة ٤٥٠٠ كم مربع.

٣ **مبادرة تعويض المتضررين عن حوادث الافتراس بمحافظة ظفار من جراء افتراس النمر العربي لمواشي المواطنين:** يعد النمر العربي من أبرز الثدييات المفترسة في جبال محافظة ظفار وتصنف السلالة المتواجدة بأنها من أصغر سلالات النمور. وتسعى هذه المبادرة الى المحافظة على اعداد قطيع النمر العربي وايجاد بيئة سلمية في المنطقة بين الانسان والحيوانات البرية

٤ **مشروع" إعداد خارطة الممرات الحيوية البرية":** يهدف المشروع إلى تحديد الممرات الحيوية النشطة بين الموائل والمحميات واستمر المشروع لمدة سنتين، تم خلالها إعداد ٥ خرائط للممرات الحيوية في كل من: مسندم، جزيرة مصيرة، الحجر الشرقي والغربي، الوسطى وظفار. وتم خلال المشروع إعداد ٤ خرائط للبيانات المساندة لخرائط الممرات الحيوية (خريطة لمواقع لمشاهدة الحياة الفطرية، خريطة الإجراءات التخفيفية لتشتت الموائل، خريطة المواقع النباتية المهمة، خريطة المواقع المقترحة والمحميات المعلنة والممرات التي تربط بينها).

يعتبر المحافظة على الحياة الفطرية والتصدي للكائنات الغريبة الغازية من القضايا البيئية الحيوية، وعليه فإنه يستوجب توجيه الجهود مستقبلاً للحفاظ على الحياة البرية في المجالات التالية:

- الاستمرار في القضاء على الطيور الغازية ومكافحتها: قامت الهيئة بتوعية المجتمع المحلي في عدد من المحافظات بخطورة وجود الطيور الغازية وتأثيراتها السلبية على البيئة المحلية، وتنظيم الجهود عبر تدريب المتطوعين وتوجيههم بشكل فعال
- معالجة الاشجار من الآفات: يهدف المشروع إلى معالجة نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٣٠٪ من الأشجار المصابة بالآفات. ويتضمن المشروع استهداف الأشجار المصابة بشكل خاص وتقديم العلاج اللازم لها للحد من التأثير السلبي. يتطلب هذا التوجيه الدقيق للتدخلات التأكد من استهداف المناطق المتأثرة بشكل رئيسي والعمل على تحسين حالتها ومراقبة الآفات بانتظام وتحليل البيانات المتاحة لضمان استمرار فعالية المشروع والتكيف مع أي تغييرات في الوضع البيئي.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

رغم الجهود التي تبذله سلطنة عمان في الحفاظ على الحياة البرية، هناك مجموعه من التحديات التي تأثر على الحفاظ على الحياة البرية وحماية مواردها، ومن هذه التحديات ما يلي

- تدمير الموائل الطبيعية والصيد المستمر مما يهدد الحيوانات البرية.
- الصيد الجائر غير القانوني للحيوانات النادرة وتهريبها للخارج بالرغم من الحظر القائم على الصيد والحماية القانونية التي تتضمن الغرامات والسجن.
- الأنشطة البشرية التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في تغيير بيئات الموائل الطبيعية
- استخدام الأراضي غير المستدام وتغيير استخدامات الأراضي الزراعية إلى أنواع أخرى من الاستخدام
- ظهور التصحر في الغطاء النباتي بسبب ندرة الأمطار وتداعيات توسعها.
- التأثير السلبي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المواقع الطبيعية.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- استمرار الجهود في مجال المسوحات الميدانية ودراسة التغيرات في مفردات الحياة الفطرية والتصدي لمسببات فقدانها ومكافحة الانواع الغريبة الغازية.
- العمل على انشاء عدد من المحميات الطبيعية في المستقبل بهدف حماية كافة الانظمة البيئية.
- الاستمرار في زيادة الرقعة الخضراء وزراعة الاشجار البرية واتخاذ التدابير التي من شانها الحد من تدهور الاراضي
- الاستفادة من التقنيات الحديثة في عمليات الرصد ومراقبة مفردات الحياة الفطرية وذلك باستخدام طائرات الدورون والكاميرات الخفية والعمل على تطوير استخدام التقنيات الحديثة في مجال صون الحياة البرية.
- إنشاء وتصميم برامج وطنية لمراقبة مفردات الحياة الفطرية في البيئة البرية.
- إنشاء أنظمة وقواعد بيانات لجرد أنواع الحياة الفطرية، لرفد مُستجدات عمليات الرصد النصف سنوية.
- إنشاء خُطط فعالة لإدارة المحميات الطبيعية، وإجراء جرد سنوي لأنواع الحياة الفطرية.
- إطلاق برامج وإنشاء مراكز لإعادة تأهيل ومعالجة الحالات المُصابة من مفردات الحياة الفطرية.
- تنفيذ الدراسات والأبحاث حول دوافع ونطاق العمليات المُخالفة للصيد والأسر والتجارة بالطيور الفطرية ، مشفوعة بدراسات حول تدابير الحد ووقف هذه المخاطر.

١٦
السلام والعدل والمؤسسات القوية

مؤسسات قوية تحقق العدالة وتعزز السلام العالمي

تؤمن سلطنة عمان أن السلام هو الركيزة الأساسية والمطلقة للتعايش بين جميع البشر على اختلافهم، وقد اتخذت تعزيز السلام الدولي منهجا تقوم عليه سياستها الخارجية وتُبنى عليه علاقاتها مع جميع دول العالم التي تؤمن بالسلام وتعمل من أجل تحقيقه. وترجمة لذلك الإيمان، يشهد العالم بمختلف أطيافه وأقطابه لجهود سلطنة عمان المتواصلة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتباينة في توجهاتها، أو أطراف النزاع في القضايا الإقليمية أو الدولية، وسعيها الدؤوب للوصول إلى أرضيات مشتركة للحوار تحقق السلام، فكان الحضور العماني بارزا في جهود إحلال السلام في اليمن، وجهودها الحثيثة الموثقة في عمليات الإفراج عن الرهائن بالتنسيق بين دول الرهائن والدول والمنظمات المحتجزة لهؤلاء الرهائن، ودورها المحوري في الاتفاق النووي الإيراني. كما كان لمعرض التسامح العالمي، ومبادرة القيم الإنسانية المشتركة دورها الهام والمحوري في فتح حوارات الثقافة بين شعوب العالم باختلاف مشاربها وتوجهاتها. كل ذلك متوجًا بجهود حثيثة في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالبشر، ومساعٍ كبيرة مع منظمة الأمم المتحدة في حل القضايا الدولية الشائكة، والتعاون مع الأطراف المختلفة في جهود إطلاق الرهائن المحتجزين، كل ذلك انطلاقا من إيمانها أن السلام والأمن لا يتحققان إلا بوجود المؤسسات القوية القادرة على تحقيقهما والحفاظ عليهما.

وفي سبيل تحقيق غايات الهدف السادس عشر ونشر السلام حول العالم وتعزيز مبادئ التسامح والحوار وتعزيز العدالة المجتمعية والنزاهة ومكافحة الفساد، عملت سلطنة عمان على الجهود التالية

تدشين سفينة شباب عمان:

دشنت سلطنة عمان «سفينة شباب عمان» في عام ١٩٧٧ لتجوب العالم وتحمل رسالة سلام وأمن إلى كافة أرجاء المعمورة، وكانت أول رحلة للسفينة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨٣، ثم كانت أول مشاركاتها الدولية في عام ١٩٨٦ برحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاحتفال بالذكرى المئوية لتمثال الحرية. وفي عام ٢٠١٤ دخلت سفينة «شباب عمان الثانية» الخدمة لتكمل رسالتها العالمية في السلام والمحبة. ومنذ تدشين سفينة شباب عمان بنسختيها، جابت سفينة شباب عمان العالم في أكثر من ١٥٠ رحلة بحرية للمشاركة في الفعاليات والسباقات الدولية، باعثة برسالة سلام وأمن إلى شعوب العالم أجمع، ومشاركة للعالم في مناسباته الدولية، وقد توجت مشاركاتها بالحصول على ١٦ ستة عشر جائزة دولية.

الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سلطنة عمان

انضمت سلطنة عمان إلى سبع اتفاقيات دولية أساسية ذات علاقة بحقوق الإنسان من بين تسع اتفاقيات دولية، هي:

- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
- الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إقامة معرض التسامح العالمي:

في عام ٢٠٠٩، وضعت سلطنة عمان، فكرة اقامة معرض عن الحياة الدينية في سلطنة عمان، بعنوان «التسامح الديني: الإسلام في عمان». اتسع بعدها المشروع ليكون معرضا دوليا للتعريف بسلطنة عمان والإسلام والتعايش والتسامح اللذين يقوم عليهما المجتمع العماني ترجمة لتعاليم الدين الإسلامي الصحيحة. ويهدف المشروع إلى تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات مع التركيز بشكل خاص على التسامح الديني والتفاهم المشترك والتعايش السلمي. أقيم المعرض في عدد من العواصم والمنظمات الدولية كان آخرها المعرض المقام في مقر الأمم المتحدة، في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٩ قبيل انتشار جائحة كورونا (كوفيد-١٩). وفي عام ٢٠١٩ دشنت سلطنة عمان، مبادرة جديدة بعنوان «نحو قيم إنسانية مشتركة». تتمثل الخطوة الأولى للمشروع في إعادة التوازن إلى المصالح (الخلافية والتصادمية بين البشر)، لتحقيق توافق دولي حول أهداف تحسين حياة الناس؛ ولتحقيق الحد الأدنى من الكرامة والحقوق. والحفاظ على التماسك البشري ضد الفناء والانقراض.

مشروع (المؤتلف الإنساني: نحو قيم إنسانية مشتركة)

تأكيدا على رسالة سلطنة عمان في تعزيز ثقافة السلام والتآلف، وترسيخ مبادئ الأخلاق والوئام والقيم الإنسانية، تم الإعلان في العام ٢٠١٩م. بالشراكة مع منظمات دولية بينها الأمم المتحدة، ويضع المشروع ثلاثة أبعاد لإعادة التوازن للعالم ، ويتمثل البعد الأول في تحسين حياة البشر عبر تحقيق المستوى الأساسي من الكرامة والحقوق والحفاظ على اللحمة الإنسانية، وأما البعد الثاني فيتمثل في اعتماد منظومة أخلاقية عالمية تدفع بالناس قدما إلى توحيد التزاماتهم وجهودهم نحو حماية الإنسان والأرض وتحقيق السلام والتعايش والتفاهم، وأما البعد الثالث فيتمثل في رعاية القيم الروحية للإنسان عبر استنهاضها مع إعمال العقل والمنطق والفلسفة وعلم الكلام.

ويركز المشروع على ثلاثة موجهات أساسية تتمثل في تعزيز ثقافة السلام والتفاهم واحترام الحياة وتقديرها، وطمأنة الناس بالحفاظ على هوياتهم وحياتهم الخاصة، وتعميق قيم الشراكة المجتمعية والقيم الاجتماعية. أما موجهات المشروع فإنها تركز على فطرة الإنسان السوية دون النظر إلى أي اعتبار آخر. ولا يقصد مشروع (المؤتلف الإنساني) إلغاء تلك الاختلافات أو ذوبانها في نمط واحد، بل يسعى نحو تحقيق التكامل بينها في ظل التنوع الإنساني مع الاحترام المتبادل والتقدير للقيم والثوابت التي يؤمن بها أصحابها.

أقام المشروع عدة مؤتمرات دولية وهدفت المؤتمرات إلى تعزيز الحوار المجتمعي والعالمي حول أهمية القيم الإنسانية المشتركة في بسط مظلة السلام الشامل وتنفيذ الرؤى والخطط الوطنية والعالمية الطموحة، وفي مقدمتها خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف السادس عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف السادس عشر إلى أنه توجد مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان لدى سلطنة عُمان التزاما بمبادئ باريس، وهي اللجنة العمانية لحقوق الإنسان.

انخفاض عدد ضحايا القتل العمد في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠١٢، وهي في المجمل معدلات منخفضة للغاية.

اتجاه تنازلي واضح في نسب التعرض للعنف البدني والجنسي، وهي نسب منخفضة بشكل عام.

نسب ضئيلة للغاية من تعرض الأطفال للعقاب البدني أو الاعتداء النفسي

ارتفاع كبير في نسبة الشعور بالأمان عند التجول ليلا.

تذبذب عدد ضحايا الاتجار بالبشر، وهي في المجمل معدلات منخفضة للغاية.

ارتفاع مستمر في الإنفاق الحكومي على الخدمات (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) لتبلغ ٢٥,٨٪ عام ٢٠٢٢.

يمثل الشباب أقل من ٣٥ سنة ما يزيد عن ٤٠٪ من شاغلي الوظائف العامة، كما تزيد نسبة النساء عن ٢٦٪.

جميع الأطفال دون سن الخامسة تم تسجيل ولادتهم في السجلات المدنية.

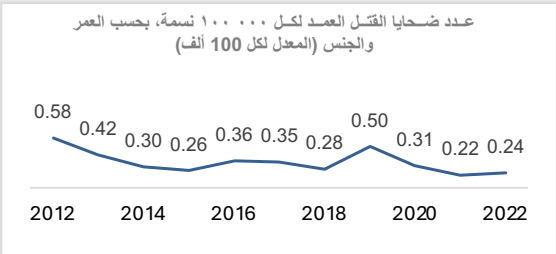

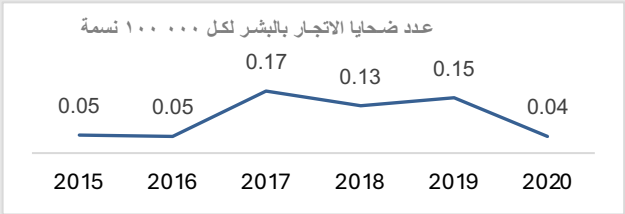

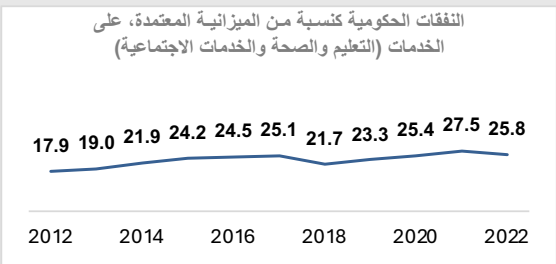

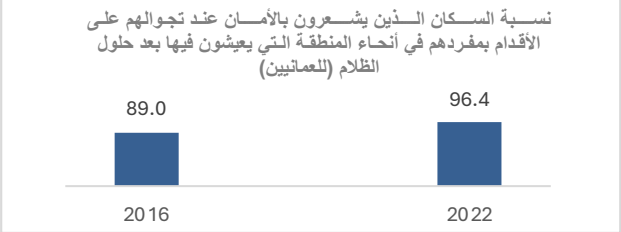

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السادس عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

جدول () نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السادس عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١٦-١-١	عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ... ١٠٠ نسمة، بحسب العمر والجنس (لكل ١٠٠ ألف) - (٢٠٢٢)	٠,٢٤	●	↑
١٦-١-٣	نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا الماضية- (٢٠٢٠)	العنف البدني: ٠,٦ العنف الجنسي: ٢,٣	●	
١٦-١-٤	نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها بعد حلول الظلام (للعمانيين فقط) - (٢٠٢١)	٩٦,٤	●	↑
١٦-٢-١	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و١٧ سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي على أيدي مقدمي الرعاية في الشهر الماضي- (٢٠١٥)	عقاب بدني: ٠,٠٠٢٧ اعتداء نفسي: ٠,٠٠١	●	
١٦-٢-٢	عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠ ... ١٠٠ نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال - (٢٠٢٢)	٠,١٤٢	●	
١٦-٦-١	النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه - (٢٠٢٣)	٩٩,٤٪	●	↑
١٦-٧-١	نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطني: - (٢٠٢٢)	نسبة النساء: ٢٧,٤٪ نسبة الأشخاص أقل من ٣٥ سنة: ٣٩,٤٪ نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة: ٠,٨٪	●	
١٦-٩-١	نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر - (٢٠٢٢)	١٠٠	●	↑
١٦-أ-١	وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس - (٢٠٢١)	نعم	●	↑

تقييم الأداء:	●	وفق المستهدفات	●	في سبيل تحقيق الهدف	●	أقل من المستهدفات	●	لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑	على مسار صحيح	↗	زيادة معتدلة	→	ثبات	↓	تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الوطنية

السلام والتسامح واجهة عمان للعالم:

تولي سلطنة عمان نشر السلام والحوار والوئام في أرجاء المعمورة أهمية بالغة، فكانت جهودها متعددة المظاهر، ومساعيها كثيرة الجوانب، فسعت ولا تزال إلى تقريب وجهات النظر، وإلى فتح آفاق الحوار بين دول العالم وتشكيلاته المختلفة، فقادت العديد من الجهود الهادفة إلى تعزيز السلام ونشره، فكانت الممر الآمن في محادثات ٥ +١ مع إيران في شأن الملف النووي وتقريب الأطراف والذي نتج عنه اتفاق جنيف في عام ٢٠١٥. وقد قامت سلطنة عمان بأدوار محورية في ملفين مهمين على المستويين الإقليمي والدولي هما: ملف القضية اليمنية وملف إدارة عمليات الإفراج عن الرهائن المحتجزين لدى بعض الدول. كما قدمت سلطنة عمان برنامجين دوليين لتعزيز السلام والحوار والتسامح، فدشنت مشروع سفينة شباب عمان، وقادت مشروع «معرض التسامح العالمي» الذي كان له دور كبير في فهم العالم غير الإسلامي لطبيعة الإسلام في ظل صراع الأيديولوجيات.

بناء جسور من السلام

تأكيدا على مبادئها الراسخة في تحقيق السلام والعمل من أجله، وفي حدود سياستها في عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ، وطلب تدخلها؛ تعمل سلطنة عمان على مستويات متعددة وفي اتجاهات مختلفة لتحقيق السلام للدول، وبناء جسور التفاهم بين ذوي التوجهات المتباينة، فكان لها دور محوري في إدارة الملف اليمني، وكانت ولا تزال محور العمل الدبلوماسي في إطلاق الرهائن بين الدول والقوى المتعددة.

ففي الأزمة اليمنية ظلت سلطنة عمان ولا تزال السند الأقرب للدولة الشقيقة اليمن، معززة مساندتها ووقوفها مع شقيقتها من خلال عدم التدخل في شؤون اليمن الداخلية ووقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتجنيب اليمن والمنطقة المزيد من التطورات غير المحمودة من خلال تفعيل الحوار الوطني من جهة، ومحاولات لم شمل الأطراف المتباينة الرؤى من جهة أخرى، وتقديم العون والمساعدات الممكن تقديمها للحفاظ على وحدة اليمن ورعاية مصالح أهله. فقد عملت سلطنة عمان على تسهيل الحوار بين المملكة العربية السعودية والأطراف اليمنية المعنية، بالتنسيق مع مبعوث الأمم المتحدة لليمن، والمبعوث الأمريكي لليمن. ومن جهة أخرى، قادت سلطنة عمان، على المستوى الوطني اليمني الداخلي، جهودا حثيثة لتوفيق الرؤى وتسهيل التواصل بين الأطراف اليمنية بما يحقق الرضى لجميع الأطراف. وفي إطار المساعي الإنسانية، عملت سلطنة عمان على تقديم العون لليمنيين المحتاجين للعلاج والرعاية الصحية الملحّة من خلال تسيير رحلات جوية لنقل المرضى ومعالجتهم، ومن ثم إعادتهم إلى وطنهم محفوفين برعاية الله وعنايته.

بذلت سلطنة عمان جهودا حثيثة في إطلاق سراح مواطني بعض الدول الشقيقة والصديقة المحتجزين في دول أخرى، وقد كان العامل الأهم في تمكّن سلطنة عمان من إطلاق سراح هؤلاء الرهائن هو وضوح مساعيها لتحقيق السلام على كل الأطر، ووضوح مواقفها ومساعيها، وعلاقاتها المتزنة والمتوازنة مع دول العالم والقوى الفاعلة فيه وقدرتها على الوصول إلى نتائج مرضية في المهام التي تقودها. وقد أثمر نتاج هذا العمل تقدير عدد من الدول لهذه الجهود من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبلجيكا وغيرها من الدول الصديقة.

منظومة قضائية مستقلة تعمل على تحقيق العدالة:

تبذل سلطنة عمان جهودًا كبيرًة في تحقيق العدالة للجميع، وضمان المساواة في الحقوق لكل فئات المجتمع من خلال وإيجاد منظومة عدلية مستقلة تعمل على تسريع وتيسير إجراءات التقاضي، وتنفيذ الأحكام القضائية بفعالية، وتوثيق المعاملات بما يعزز الشفافية. وفي سبيل تحقيق ذلك، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٣٥)، بشأن تنظيم إدارة شؤون القضاء، والذي جمع المنصات القضائية تحت مظلة واحدة، هي المجلس الأعلى للقضاء؛ إعلاء لمبدأ سيادة القانون وتعزيزا لاستقلالية القضاء من خلال تحديث منظومة أجهزة الدولة وحوكمتها وهيكلة مؤسساتها بما يضمن تحقيق أعلى معايير العدالة والنزاهة والشفافية، ومن خلال توظيف كوادر بشرية مؤهلة تعمل على أحدث التقنيات في بيئة عمل تعزز الشراكة المحلية والدولية ضمن استراتيجية وطنية مدروسة وخطوات عملية واضحة. وتحقيقا للتوجه الاستراتيجي لأولوية التشريع والقضاء والرقابة التي وضعتها رؤية «عمان ٢٠٤٠».

سعيا لتحقيق قضاء ناجز ونزيه ومتخصّص يُوظِّف تقنيات المستقبل؛ وضعت سلطنة عمان **«الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء ٢٠٢٤ - ٢٠٤٠»**، والتي تضم تسع محاور منها: إدارة عمليات التقاضي، والتحول الرقمي، والحوكمة والإدارة والاستدامة، وبناء شراكات، وتنفيذ الأحكام. ومن جهودها المبذولة في تعزيز النزاهة والشفافية ومنع ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشفافة:

تولي سلطنة عمان أهمية كبيرة لإعلاء مبادئ النزاهة والمساءلة والمحاسبة في كافة القطاعات تعزيزا لفعالية مؤسساتها، وضمانا للاستخدام الأمثل للموارد، وحرصا منها على تبني الممارسات الدولية الفضلى، عزز هذا التوجه انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

في هذا السياق **تم أطلاق الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة ٢٠٢٢-٢٠٣٠** تمثّل الخطة الإطار العام والأداة المرجعية للعمل الوطني والتكامل المؤسسي لتعزيز التدابير الرامية لمكافحة الفساد. كما وضعت سلطنة عمان السياسات والبرامج والمبادرات لحماية حقوق الانسان، وكان من أبرز جهودها في هذا الإطار انضمام سلطنة عمان إلى (٧) اتفاقيات دولية من بين (٩) اتفاقيات أساسية معنية بحقوق الإنسان، كان أحدثها الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

برنامج التحول الرقمي الحكومي:

أعطت سلطنة عمان التحول الرقمي الحكومي أولوية قصوى، إيمانا منها بأنه الطريق لإيجاد جهاز حكومي مرن، مبتكر، وصانع للمستقبل، قائم على مبادئ الحوكمة، ومستوعب للطموح المستقبلي، وصولا لمستويات متقدمة في نهج الحكومة الذكية، حيث يقوم هذا المشروع على عدد من المرتكزات الأساسية أهمها: تبسيط الإجراءات الاستباقية للعمليات، وتوحيد البيانات وتكاملها وإتاحتها، تحقيقا للتكامل الرقمي والتعاون المؤسسي، وتوفير بنية رقمية متقدمة وإدارة رشيقة، من خلال منصات وحلول رقمية مشتركة.

قام «برنامج التحول الرقمي الحكومي» الذي يندرج في منظومته أكثر من (٣٠) مشروعا ومبادرة مختلفة من بينها «منجم» و «سياسة النفاذ الرقمي» لضمان تكامل الخدمات، إضافة إلى تدشين عدد كبير من الخدمات الإلكترونية في جميع المجالات بوضع **مشروع التحول الرقمي للمجلس الأعلى للقضاء من أهمها: نظام توثيق، وبوابة التقاضي اللتين تتبعان للمجلس الأعلى للقضاء**، وتطبيق شرطة عمان السلطانية، الذي يتم من خلاله تقديم أغلب الخدمات التي يحتاج إليها المواطن والمقيم، وتطبيق شفاء لوزارة الصحة الذي يمثل القاعدة العامة للخدمات الصحية والمرجع الرقمي للمواطنين والمقيمين.

حقوق مصونة وجهود حثيثة لتعزيز الكرامة الإنسانية:

يمثل الاهتمام بحقوق الإنسان قاعدة أساسية في سلطنة عمان التي حددها النظام الأساسي للدولة، والقوانين والتشريعات المترجمة لأحكام النظام الأساسي ومضامينه، وأحد مرتكزات رؤية عمان ٢٠٤٠. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في اهتمام الدولة بحقوق الإنسان وتفعيل الآليات الوطنية العاملة في حمايتها وتعزيزها وتفعيل التواصل والتعاون فيما بين تلك الآليات. فكان انضمام سلطنة عمان إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ وانضمامها إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة؛ وانضمامها كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ تتويجا للاتفاقيات التي كانت سلطنة عمان قد انضمت إليها قبل ذلك. تلا ذلك صدور المرسوم السلطاني رقم ٢٠٢٢/٥٧ بإعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ليمنحها الاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد حرصت سلطنة عمان على ضمان حصول المواطنين والمقيمين جميعهم على حقوقهم بالتبليغ عن الإساءة وكافة ضروب التعدي على أي شكل من أشكال حقوق الإنسان، فأوجدت آليات متعددة يعمل كل منها في مجال اختصاصه وفي ذات الوقت يتكامل مع باقي أركان المنظومة لضمان حقوق الجميع، فسخّرت في سبيل ذلك التقنيات الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة، وسهلت الوصول للجهات بأسهل الطرق، وتؤكد هذه الخطوة على استمرار الدولة في الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية التي تساهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وبذلها الجهود الحثيثة لموائمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية.

تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية:

صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٥٧) بإعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، ليعيد صياغة منظومة عمل اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، لتواكب المعايير الدولية لإنشاء وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعروفة بمبادئ باريس، وليمنحها المساحة الكافية من الحرية والاستقلالية واتخاذ مبدأ التشاورية واسعة النطاق في ممارسة أعمالها إيمانا بدورها المحوري في تحقيق التوازن الوطني وتأكيدا على القواعد الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته، فكان من أبرز ما جاء به إعادة التنظيم ما يلي:

- تمتع اللجنة بالاستقلال التام في ممارسة أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان،
- انتخاب الرئيس ونائبه من بين الأعضاء من غير ممثلي الجهات الحكومية،
- اقتصار التصويت على القرارات للأعضاء من ممثلي المجتمع المدني،

حماية الحقوق والحريات خلال الأزمات:

تنتهج سلطنة عمان استراتيجية واضحة في مجال حفظ الحقوق وحماية الإنسان في الأوقات الاستثنائية وغير الاعتيادية التي تمثل تهديدًا للحياة الطبيعية، كفترة جائحة كورونا (كوفيد -١٩) وفترات الأنواء المناخية التي تعرضت لها بعض محافظات سلطنة عمان في أوقات مختلفة.

المركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة

من منطلق حرص سلطنة عمان على الاستعداد والجاهزية لأية أخطار قد تنشأ نتيجة للكوارث والحوادث الكبرى الطبيعية والبيئية والصناعية وغيرها، فقد عملت على تعزيز الجاهزية الوطنية وتنسيق جهود الاستجابة والتعافي من خلال تشكيل لجنة وطنية لإدارة الحالات الطارئة والمركز الوطني لإدارة الحالات الطارئة ومن أهم أهداف المركز ما يلي

- تعزيز الشراكة والتعاون وكل ما من شأنه تحقيق التكامل بين الجهات المعنية.
- الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.
- التنظيم العملياتي الميداني أثناء التعامل مع الحالات الطارئة الاستثنائية والكوارث العامة.
- التوعية المجتمعية في التعامل مع الحالات الطارئة بين كافة فئات المجتمع.
- التحرك الاستباقي للحد أو التخفيف من التأثيرات والأضرار المحتملة.

فخلال فترة جائحة كورونا، اتخذت سلطنة عمان العديد من الإجراءات الاستثنائية وبذلت جهودا كبيرة في تعزيز حقوق الإنسان في كافة تفاصيل مكافحة الوباء، وكان لهذا التوجه دور أساسي في نجاح خطط التصدي للجائحة وتحقيق نتائج مبهرة في نسبة التعافي، واعتمدت في ذلك مسارين متوازيين ركز الأول على مكافحة الوباء والحد من انتشاره، بينما استهدف الثاني معالجة الآثار المترتبة على التدابير الاحترازية، وكان من أهم الإجراءات التي اتخذتها ما يلي:

- تشكيل لجنة عليا لإدارة الأزمة تتولى بحث وتنفيذ آليات التعامل مع التطورات الناتجة عن الجائحة،
- إصدار حزمة من القرارات والتعليمات التي ساهمت في تقليل الأضرار المحتملة جراء الإجراءات الاحترازية التي اتخذت للحد من انتشار الوباء،
- بناء نظام إلكتروني لإدارة عمليات التطعيم والتبليغ عن الإصابات،
- تدشين الحملة الوطنية للتحصين ضد كوفيد - ١٩، مع دليل استرشادي لتنفيذ الخطة، والتي كان من أهم مرتكزاتها تطعيم وعلاج كل من على الأرض العمانية، فشملت التطعيمات الجميع دون تمييز أو حصر، بدءًا بذوي الاحتياج الأكبر من المواطنين والمقيمين، حتى أولئك المخالفين لقانون الإقامة، بحسب الفئات العمرية.
- ضمان استمرار التعليم من خلال استحداث منظومة التعليم عن بعد، والمنصات التي تخدم هذه المنظومة.
- إنشاء نظام القضاء الإلكتروني، من أجل تسهيل إجراءات رفع الدعاوى وتتبع كل دعوى والإجراء المتخذ في شأنها.

وساهمت هذه الإجراءات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالرعاية الصحية والأمن الغذائي والمسكن الملائم والتقاضي والتعليم للمواطنين والمقيمين على حدّ سواء.

صندوق الحالات الطارئة

من منطلق حرص سلطنة عمان على الاستعداد والجاهزية لأية أخطار تعزيزاً للجاهزية لمواجهة الآثار المترتبة على الحالات الطارئة، أنشأت «الصندوق الوطني للحالات الطارئة» بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٤/٢)، وهو صندوق مستقل يهدف إنشاؤه إلى تجاوز نتائج الحالات الطارئة والكوارث الطبيعية كالأنواء المناخية والفيضانات والزلازل وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها الدولة، وتلحق ضررا بالمرافق العامة والبنية الأساسية. يعمل الصندوق على دعم تحقيق السياسة العامة المتعلقة بالإجراءات اللازمة لإدارة الحالات الطارئة، وتقديم التمويل اللازم وفقا للمتطلبات الفعلية لضمان عودة الحياة إلى طبيعتها بعد وقوع الحالة الطارئة.

للصندوق عدد من الموارد أهمها الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة من الميزانية العامة، وعوائد استثمار أموال الصندوق، والهبات والتبرعات والمساهمات التي تقدم للصندوق، وأية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

ولضمان الحقوق والحريات الإنسانية وحمايتها خلال الأنواء المناخية، استمرت سلطنة عمان في تفعيل وتطوير النظام الوطني للإنذار المبكر من المخاطر المتعددة الذي أنشئ عام ٢٠١٠م، والذي يعمل على التخفيف من الآثار المترتبة عن الأنواء المناخية من خلال إيجاد منظومة موحدة للإجراءات التشغيلية والاستعداد المبكر لمواجهة الحالة على جميع المستويات. ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لضمان حماية حقوق الانسان الأساسية خلال الأنواء المناخية الآتي

- تفعيل نظام الإنذار المبكر ومتابعة تطور الحالات المدارية وإصدار التحذيرات والإنذارات بشكل منتظم.
- تحديد مناطق التأثر المباشر، وإجلاء السكان من تلك المناطق، بمن فيهم فئة العمّال
- تخصيص مناطق للإيواء مجهزة بكافة المستلزمات المعيشية والرعاية الأساسية.
- وضع خطة لضمان تدفق المواد الغذائية للمتأثرين فور انحسار الحالة.
- تقديم المساعدات العينية والمالية وتعويضات للمتضررين، لعودة الحياة إلى مجاريها
- تنظيم الجهود الحكومية والمجتمعية والمؤسسات الخيرية في ظل منظومة وطنية واحدة.

وقد أثمرت هذه الجهود المتظافرة في ضمان شمول التغطية لجميع المتأثرين باختلاف فئاتهم، ومستوياتهم المعيشية، وأماكن سكناهم، سواء كانت المدن أو القرى أو المناطق النائية.

كما قامت سلطنة عمان، بالعديد من المبادرات التي تسهم في إدارة الحالات الطارئة بجميع أشكالها، وفق أفضل الممارسات التي تتوافق مع التطلعات والرؤى التنموية في الدولة ومن أهمها الآتي

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:

حددت الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٨م السياسات والبرامج والأنشطة التنظيمية التي ينبغي العمل عليها في المرحلة القادمة لمواجهة تحديات العصر في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعزيز إمكانيات الشباب للتصدي لهذه الآفات وتطوير وتعزيز القدرات البشرية في الوقاية والتوعية من أجل مجتمع آمن خالٍ من المخدرات، ووضع برامج متخصصة هادفة في العلاج والتأهيل وإعادة الدمج.

وتسعى الخطة الاستراتيجية إلى تحقيق رؤيتها الطموحة ورسالتها في إيجاد مجتمع آمن من خطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وتقليل حجم العرض والطلب للمخدرات والمؤثرات العقلية، من خلال الوقاية وتوعية المواطنين وتطوير القدرات الفنية للمكافحة وتطوير القدرة الوطنية في العلاج والتأهيل والدمج مع مراعاة تقاليد المجتمع العماني وحفظ سر المرضى من المدمنين.

وتهدف الخطة إلى تحقيق أهداف استراتيجية أربعة بنيت عليها الخطة، تكمن في تطوير القدرة الوطنية في الوقاية والتوعية وتعزيز القدرة الوطنية في العلاج والتأهيل وإعادة الدمج، وتطوير القدرة الوطنية في الرصد والدراسات بالإضافة إلى تطوير القدرة الوطنية في المكافحة.

تعزيز الأمن والحماية من العنف:

حافظت سلطنة عمان على مكانتها كإحدى أكثر دول العالم أمناً من خلال تطوير وتنفيذ الخطط والبرامج التي تسهم في تعزيز النظام العام في المجتمع العماني وبالتعاون والشراكة مع جميع مؤسسات الدولة المعنية والمجتمع المدني، وقد أثبتت النتائج والمؤشرات على تحقيق الأهداف المرجوة والمتوائمة مع رؤية عمان ٢٠٤٠م.

وفي سبيل الحفاظ على الأمن والنظام العام في المجتمع العماني، تقوم سلطنة عمان بالعديد من الجهود الحثيثة في هذا المجال ومنها تنفيذ شرطة عمان السلطانية استراتيجية وطنية للسلامة على الطريق تهدف الى حماية حياة الأشخاص والحد من الحوادث المرورية، وتوفير بيئة آمنة لمستخدمي الطريق من خلال الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة المرورية ونشر الوعي المروري لكافة أفراد المجتمع، وهو ما أكدت عليه رؤية عمان ٢٠٤٠ في محور الانسان والمجتمع. وتعمل على تحقيق ذلك من خلال الشراكة الفعالة مع مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني للوصول الى نتائج أفضل وضمان استدامة الجهود.

منظومة الحماية من كافة أشكال العنف:

عززت سلطنة عمان التشريعات والقوانين الوطنية التي تجرّم العنف بكافة أشكاله ونفذت العديد من الاستراتيجيات والبرامج كالآتي

- انضمت سلطنة عمان الى اتفاقيات حقوق الانسان، كما واصلت جهودها في التزامها بتنفيذ بنود واحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي انضمت لها.
- سهلت من وصول الراغبين في تقديم بلاغات إلى اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، فسخرت ٧ طرق للتواصل وتقديم البلاغات من بينها تخصيص رقم (١٩٧٠)، واستقبال البلاغات عن طريق الواتساب وتويتر.
- أصدرت اللائحة التنفيذية لقانون الطفل الذي حدد قائمة بالممارسات الضارة بحق الأطفال والتي يجرمها القانون باعتبارها شكل من أشكال العنف والإساءة ضد الأطفال.
- حدثت بعض القوانين التي توفر الحماية القانونية وتحدد العقوبات الرادعة في جرائم العنف كقانون الجزاء.

- استمرت في تنفيذ استراتيجية العمل الاجتماعي (٢٠١٦-٢٠٢٥) التي تشمل على محور الحماية الاجتماعية ومحور تنمية الأسرة والمجتمع.
- عززت من الخدمات التي تقدم لضحايا العنف ومن ضمنها الخدمات التي يقدمها دار الوفاق التابع لوزارة التنمية الاجتماعية، وخط الحماية الساخن (١١٠٠) الذي يستقبل عن طريقه الشكاوى والبلاغات، ولجان حماية الطفل.

مكافحة الإتجار بالبشر والجريمة المنظمة:

فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة، فقد اتخذت سلطنة عمان العديد من الإجراءات على المستويين الوطني والدولي

- استمرت في تنفيذ التزاماتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الثلاثة، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- انتهت من إعداد المسودة النهائية لمشروع قانون مكافحة الاتّجار بالبشر الجديد بإشراك الخبراء الدوليين والمحليين في إعداده وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- تم تدشين نظام الإحالة الوطني الذي يسهم في تبسيط وتسريع إجراءات إحالة الضحايا في قضايا الاتجار بالبشر.
- تم إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر (٢٠٢٤-٢٠٢٦) وبذل الجهود لتوقيع الاتفاقيات الثنائية مع الدول المصدرة للعمالة إلى سلطنة عُمان بما يسهم في الحماية من الوقوع في جريمة الاتجار بالبشر.
- أصدرت شرطة عمان السلطانية قرارا بإلغاء شهادة عدم الممانعة التي كانت تشترط لانتقال إقامة الأجنبي من صاحب عمل إلى آخر عند تقديم ما يثبت انتهاء العقد أو فسخه أو إنهائه.
- خصصت دوائر متخصصة في مكافحة الاتجار بالبشر في كلا من: شرطة عمان السلطانية، الادعاء العام، وزارة الخارجية، ووزارة العمل، وذلك لتسريع عملية التصدي لجرائم الاتجار بالبشر. كما خصصت أعضاء ادعاء عام وضباط مختصين في قضايا الاتجار بالبشر في كل محافظة في سلطنة عمان.
- انشئ لدى اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر فريق التدخل السريع في عام ٢٠١٩م لتسريع عملية التنسيق فيما يتعلق بضحايا الاتجار بالبشر والنظر في القضايا واحالتها دون ابطاء.
- قدمت الخدمات النفسية والاجتماعية والصحية والقانونية لضحايا الاتجار بالبشر في دار الحماية المختص وذلك بالتعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.
- وفرت آليات مختلفة للتواصل والتبليغ عن قضايا الاتجار بالبشر في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وشرطة عمان السلطانية واللجنة العمانية لحقوق الانسان، ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية، جميعها متاحة على مدار ٢٤ ساعة وبمختلف اللغات.
- نفذت حملات توعوية واسعة النطاق عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ استهدفت كافة شرائح المجتمع وتضمنت مجموعة من الرسائل التوعوية بعدة لغات عن جريمة الاتجار بالبشر وأشكالها والفئات الأكثر عرضة للوقوع كضحايا لعمليات الاتجار بالبشر والآليات المختلفة لتقديم البلاغات.

نظام الإحالة الوطني لضحايا الاتجار بالبشر:

دشنت سلطنة عمان ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر نظام الإحالة الوطني لضحايا الاتجار بالبشر، وهو نظام الكتروني لحوسبة كافة إجراءات التعامل مع حالات الاشتباه في جرائم الاتجار بالبشر، بداية من استلام المعلومة مروراً بعمليات التحقق من قبل الفريق المختص بإدارة مكافحة جرائم الاتجار بالبشر الى مرحلة تحويل الضحية الى دار الرعاية المخصص بوزارة التنمية الاجتماعية والادعاء العام وكذلك تتبع مسار تحويل الضحية من الادعاء العام الى عدالة المحكمة بشأن اصدار الأحكام ووصولا الى المرحلة النهائية بتسوية أوضاع الضحايا.

ويهدف النظام الى العمل على توحيد الجهود الوطنية للمساهمة في سير التدابير والإجراءات المتعلقة بمكافحة الإتجار بالبشر بشفافية ووضوح، ويضمن التعرف على الضحايا في الوقت والمكان المناسبين دون تأخير وإحالتهم للجهة المختصة وذلك بعد الحصول على موافقتهم، مع مراعاة أن يتم ذلك منذ لحظة العلم بارتكاب الجريمة لحين إعادة إدماج الضحية بالمجتمع أو الإعادة الطوعية لبلدها مروراً بجميع وسائل المساعدة والحماية المشروعة بما ينسجم مع المعايير الوطنية والدولية.

مكافحة غسل الأموال:

إدراكاً من سلطنة عُمان بما لظاهرة غسل الأموال من آثاراً خطيرة على المستويين الوطني والدولي، فقد أولت مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها اهتماماً بالغاً، ففي الجانب التشريعي، فإن سلطنة عُمان تعد من أوائل الدول التي تصدت لهذه الآفة الجسمية، حيث أصدرت قانون خاص لمكافحة جرائم غسل الأموال رقم (٢٠٠٢/٣٤)، واستمر العمل بهذا القانون لعام ٢٠١٠م، إلى حين صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٧٩) الذي تضمن إصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجرم القانون ظاهرتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قالب تشريعي واحد نظراً للارتباط الوثيق بين الجريمتين.

ونظراً للمستجدات التي طرأت في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود، جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٦/٣٠) بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ليشكل نقلة نوعية في جهود سلطنة عُمان

في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال، حيث جاء القانون شاملاً، وملبياً للمتطلبات الدولية المتعلقة بظاهرة غسل الأموال ومتوافقاً مع أحكام المواثيق الدولية ذات الصلة بمكافحة هذه الجريمة التي انضمت إليها سلطنة عمان.

وإضافة إلى التشريعات الوطنية المشار إليها، فقد انضمت سلطنة عمان للعديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المتعلقة بمحاربة ظاهرة غسل الأموال، منها الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمصادق عليها بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٢٧) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٣٧)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمرسوم السلطاني (٢٠١٣/٦٤).

وفي موازه الجهود التشريعية، اتخذت سلطنة عمان العديد من الخطوات العملية لمكافحة ظاهرة غسل الأموال، من ذلك الآتي

- إنشاء المركز الوطني للمعلومات المالية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار نظام عمله بالقرار رقم (٢٠٢/٢١٦)، ويتمتع المركز باستقلال مالي وإداري، والذي نظّم العديد من برامج التعاون مع الجهات ذات العلاقة، كما أبرم المركز مذكرات تفاهم مع الوحدات النظيرة له في بعض الدول في إطار تعزيز التعاون للتصدي لهذه الظاهرة.
- كما أنشأت سلطنة عمان اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تضم في عضويتها ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات المعنية والجهات الرقابية ذات الصلة وأنيط للجنة جملة من الاختصاصات والمهام بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- استحداث إدارة بمسمى إدارة مكافحة غسل الأموال بالإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي بشرطة عمان السلطانية وعدد من الوحدات الادارية في الجهات ذات العلاقة بهدف تحقيق التكامل المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- عملت سلطنة عمان على الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال، بما في ذلك تلك التي تحددها مجموعة العمل المالي (FATF)، كما أن سلطنة عمان عضو في مجموعة العمل المالي من خلال عضويتها لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أنها عضو مؤسس لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF).
- قامت سلطنة عمان بتعزيز دور النظام المالي في مكافحة غسل الأموال بما يتوافق مع التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولية FATF)) وأبرمت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون والتعامل المتبادل في هذا الشأن. كما أن سلطنة عمان تخضع لعمليات التقييم المشترك من قبل مجموعة العمل المالي الدولية ومجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجاري حاليا إجراء التقييم الثاني بغرض تحديد أوجه ومجالات العمل التي تحتاج للمزيد من التحسين والتطوير.
- تشارك سلطنة عمان بصفة مستمرة في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، كما تنفذ الجهات المختصة ورش عمل وبرامج تدريبية للعاملين في جهات إنفاذ القانون بهدف تأهيلهم وتعزيز قدراتهم في مجال تنفيذ اختصاصاتهم الموكلة لهم بموجب التشريعات السارية، كما يتم تضمين البرامج التدريسية مساقات علمية ذات صلة بجوانب مكافحة ظاهرة غسل الأموال.

الشراكة المجتمعية:

اتخذت سلطنة عمان النهج التشاوري مبدأ وطنيا واجتماعيا، وقد أفرز إعداد الرؤية المستقبلية «عمان ٢٠٤٠»، تجربة مميزة ومنفردة في هذا الشأن، فكانت مثالا واضحا وجليا على هذا التوجه. وإن كانت مرحلة إعداد الرؤية المستقبلية «عمان ٢٠٤٠» قد ختمت فصولها، ببدء العمل بأولى الخطط الخمسية المنبثقة عنها، وهي الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥)، إلا أن النهج التشاوري استمرت معالمه ولا تزال من خلال مختبرات الرؤية التي تنظمها وحدة متابعة تنفيذ رؤية ٢٠٤٠، وتقود حاليا الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذات النهج من خلال مبادرة معا نتقدم.

ملتقى « معاً نتقدم»

دشنت الأمانة العامة لمجلس الوزراء مبادرة «معا نتقدم» في نسختها الأولى، في مارس ٢٠٢٣، والتي تهدف إلى تفعيل التواصل والتفاعل بين الحكومة والمجتمع لتعزيز الثقة والشراكة، والاطلاع على السياسات والبرامج التنموية والمبادرات الحكومية، وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم واقتراحاتهم ومشاركة اهتماماتهم وتحدياتهم مع المسؤولين في بيئة تشاركية لتبادل الآراء. ويشارك في الملتقى الذي يقام في فبراير ٢٠٢٤ شرائح مجتمعية مختلفة من مسؤولي الدولة، وكبار السن، وطلاب المدارس والجامعات، ورجال الأعمال، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، وأفراد من المجتمع المدني الذين يمثلون المجتمع العماني. شارك في النسخة الأولى من الملتقى (٥٠٠) مشارك، ويشارك في النسخة الثانية ما يزيد على (١٠٠٠) مشارك بالحضور، إضافة إلى المشاركين عن طريق الحضور الافتراضي، البث المباشر.

التصويت الإلكتروني في انتخابات مجلس الشورى وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التصويت:

أن من الظواهر التي لاقت إشادة إعلامية ومجتمعية من داخل سلطنة عمان وخارجها، استخدام التقنية والذكاء الاصطناعي من خلال تطبيق «أنتخب» الذي أوجدته وزارة الداخلية بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة وشركات الاتصالات مما جعل الانتخابات تمضي بشكل سهل ووفرت الجهد والوقت والمال، كما مكن نظام التصويت الإلكتروني للمعاقين من التصويت باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

تشكل المؤسسات القوية الدعامة الأساسية لمساعي الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ ترتكز عليها أسس العدالة الوطنية وضمان الحقوق، وتعكس انتظام الدولة في منظوماتها التشريعية والقانونية والرقابية. وقد خطت سلطنة عمان خطوات واثقة ومميزة في تعزيز قوة المؤسسات، وتحمل المرحلة المقبلة معالم التركيز على عدد من القضايا من أهمها:

- إعادة إصدار القوانين والتشريعات التي مضى عليها فترة طويلة من الزمن، وتتطلب مقتضيات التقدم التقني إعادة إصدارها بما يتوافق مع هذه المقتضيات.
- تعزيز دور المجالس البلدية، للمضي إلى خطوات متقدمة في منظومة الدولة العصرية ودولة المؤسسات.
- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، كعضو شريك مع الحكومة والقطاع الخاص في منظومة العمل الوطني بما يحقق الشفافية والنزاهة ويعمل على تحسين الجهود ونتائجها.
- الحاجة إلى توظيف أحدث التقنيات بما فيها الذكاء الاصطناعي لخدمة المؤسسات الوطنية، في كافة القطاعات العام والخاص والمجتمع المدني لتكون جميعها على ذات المستوى من الاحترافية والمهنية.

الخطط المستقبلية للمضي قدماً:

- توعية مؤسسات الدولة والمجتمع بدور اللجنة العمانية لحقوق الإنسان ومسؤولياتها وصلاحياتها، تحقيقا لأحكام المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٥٧)، وبما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية.
- بناء منظومة متكاملة لدعم المجالس البلدية وتعزيز دورها في تنمية المحافظات كمؤسسات وطنية مسؤولة عن إدارة شؤون المحافظات، وتعزيز أدوارها بالموازنات المناسبة لتحقيق أهداف إنشائها.
- العمل على تعديل القوانين الممكنة لمؤسسات المجتمع المدني، ووضع استراتيجية وطنية لإشراك هذه المؤسسات، لتفعيل دورها في الشراكة الفعلية وخلق مؤسسات قوية تساهم مع الحكومة والقطاع الخاص في البناء الوطني.
- وضع استراتيجية وطنية لتقوية أدوار جميع المؤسسات الوطنية وتفعيل التشارك فيما بينها، وتحقيق معايير المهنية والاحترافية لتسير جميعها على ذات المستوى من الأداء.

١٧
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

شراكات فاعلة لتنمية مستدامة

تتخذ سلطنة عمان الانفتاح المدروس على العالم وتعزيز الشراكات الإيجابية التي تعود بالنفع على الإنسان في الداخل والخارج نهجًا تسير فيه بثقة، انطلاقا من إيمان راسخ بأن الحضارة أساسها السلام، وعمادها التعاون، وطاقتها الشراكات الإيجابية، وأن الحرص على ألا يبقى مكان ولا أحد خلف الركب متأثرًا بسبب الحروب، ولا مكبّلا بقيود الجوع والفقر، هو الطريق نحو الحضارة الحقيقية. ولهذا ظلّ النهج العماني متميزا في إدارة الملفات الدولية والشراكات الخارجية.

تعد سلطنة عمان من بين الدول الأكثر التزاما في دعم المنظمات الدولية من خلال أداء التزاماتها المالية واللوجستية. كما سجل التاريخ لسلطنة عمان منذ انطلاق نهضتها الحديثة صفحات ناصعة في تعاملها مع القريب والبعيد، وإدارتها بحكمة وحنكة لكثير من الملفات الشائكة على المستويين الإقليمي والدولي، وهو دليل على أن وضوح مواقفها وصدق نيتها في إدارة الملفات قد أكسبها مكانة ترسخت على مرّ السنوات والعقود.

وترجمة لهذا النهج المتكامل، تتنوع جهود سلطنة عمان في شراكاتها الدولية في جوانب متعددة، ومسارات مختلفة، حيث

> أشاد الأمم أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بدور سلطنة عُمان في دعم كل ما من شأنه خدمة الأمن والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وأكد خلال زيارته مقر وفد سلطنة عُمان الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك أن العالم يعرف تاريخ عُمان، ودور العُمانيين، وثقافة التسامح والتعايش التي نشروها في العديد من بقاع العالم، والتي لا تزال شاهدة على ذلك في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا، معتبرا أن المكانة والاحترام اللذين تتمتع بهما سلطنة عُمان على المسرح الدولي مرآة تعكس ذلك الإرث الحضاري لعُمان والعُمانيين.
>
> **أنطونيو جوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، نوفمبر ٢٠٢٢.**

تخصص مبلغ (عشرة ملايين ريال عماني) سنويا من موازنتها العامة، أي ما يزيد على (٢٥) مليون دولار كمعونات مباشرة لبعض الدول الأقل نموًا وبمستويات اقتصادية متدنية، بالإضافة إلى جهود الهيئة العمانية للأعمال الخيرية التي تأخذ في عنايتها بالملفات الدولية أوجها متعددة من أهمها، جمع التبرعات من المؤسسات الخاصة والمجتمع العماني للمساهمة في برامجها المعتادة خارج عُمان، وبرامجها الطارئة الموجهة إلى دول بعينها أو مجتمعات محددة، في الحالات الطارئة، والتي تقيم لها حملات دعم موجهة لتزيد من المنافع المرجوة من هذه البرامج. كما تدعم سلطنة عمان في الجانب الصحي برامج تحصين الأطفال في عدد من الدول الشقيقة، وتقدم مساعدات مباشرة من خلال توفير جسور جوية لعلاج المرضى والمصابين في الحالات الطارئة.

وفي إطار الشراكات مع المنظمات الدولية، تعمل سلطنة عمان جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية من خلال عضويتها في هيئة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤، وتقديم تبرعات لتغطية نفقات حفظ السلام الدولية في العديد من المناطق حول العالم.

كما تعمل سلطنة عمان على دعم نمو اقتصادات الدول الأقل نموًا، من خلال تعزيز الاستيراد والتصدير المباشر وإعادة التصدير مع هذه الدول بما يحقق عوائد مالية مباشرة عليها، ويعزز نموها الاقتصادي. وتبيّن المؤشرات مدى توسع حجم التداول التجاري خلال الأعوام الماضية حيث تجاوز في عام ٢٠٢٣ ما قيمته (٨٢٥) مليون دولار أمريكي.

على جانب أخر، تقود سلطنة عمان إدارة المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني للدول العربية الأقل نموًا، والذي تقدم من خلاله الخدمات لاثني عشر دولة الأعضاء في مجالات الأمن السيبراني.

وفي إطار الشراكات الدولية المعرفية والعلمية، تمثل كراسي السلطان قابوس العلمية منصات علمية عالمية، تدفع

> وجه الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير شكره الكبير لسلطنة عُمان على دور الوساطة الذي تقوم به في الشرق الأوسط.. وقال «الحقيقة أن عُمان اضطلعت بدور وساطة ممتاز في إعادة التقريب بين إيران والسعودية، وأن خفض التوتر بين هاتين الدولتين يساعد بالتأكيد على خفض التوترات في المنطقة برمتها». وأشاد الرئيس الألماني بما أسماه «فن الدبلوماسية» لدى القيادة العُمانية، مشيراً إلى أن سلطنة عُمان نجحت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع كل دول الجوار والاضطلاع بدور وساطة في «جوار ليس سهلاً تماماً».
>
> **الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير، ٢٠٢٣**

بالمعرفة إلى آفاق جديدة، وتدعم كبار العلماء والباحثين الدوليين في المجالات التي تختص بها هذه الكراسي حيث بلغ عدد الكراسي العلمية ١٦ كرسيا ترفد البحث العلمي والابتكار والتقدم المعرفي.

وعلى صعيد الاستثمارات والشراكات الاقتصادية الدولية، فقد فتحت سلطنة عمان آفاق التعاون الدولي مع جهات خارجية لتعزيز الاستثمار الخارجي بما يعود بالنفع على أطراف هذه الاستثمارات والدول المشاركة فيها. وفي هذا السياق، يضخ جهاز الاستثمار العماني استثمارات في أكثر من خمسين دولة حول العالم برأس مال مشترك يربو على (مليار ونصف) دولار.

وفي مقابل ذلك، قادت رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى زيادة

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى إعادة صياغة العديد من القوانين والأنظمة الوطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في تفعيل الشراكات الدولية وتعزيز الوجود العماني في خارطة العمل الدولي الذي يخدم الإنسانية عموما، ويقود التنمية في جوانبها المختلفة. ومن أبرز الأمثلة على هذه الجهود، دور الجمعية العمانية لتنمية الموارد البشرية في عقد الشراكات مع المؤسسات الدولية بعقد شراكات مع قرابة عشر مؤسسات دولية معنية بالتنمية البشرية، إضافة إلى تنظيم «المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للاتحاد الدولي للصحفيين (الكونجرس)» الذي أقيم في مسقط خلال الفترة من ١٣ مايو، وحتى ٤ يونيو ٢٠٢٢، وحضره أكثر من ٤٠٠ مشارك يمثلون أكثر من ١٦٠ اتحاد ونقابة وجمعية ورابطة صحفية من ١٢٠ دولة. والمنتدى العماني - السويسري الذي أقيمت النسخة الثالثة منه في يونيو ٢٠٢٣ وشارك فيه أكثر من ١٣٠ مشارك من سلطنة عمان وسويسرا.

نتائج مؤشرات قياس أداء الهدف السابع عشر

تشير نتائج مؤشرات الهدف السابع عشر إلى أن سلطنة عُمان لديها آليات لتعزيز اتساق السياسات للتنمية المستدامة، ولديها تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وتعتمد سلطنة عمان وتنفذ أنظمة تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نموا.

بشكل عام، هناك اتجاه تصاعدي للإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، لتبلغ ٣٨,٣٪ في عام ٢٠٢١.

انخفضت التحويلات المالية كنسبة من مجموع الناتج المحلي من عام ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢١، وعاودت الارتفاع عام ٢٠٢٢، وتمثل قيمتها نحو عُشر الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفعت نسبة الاشتراكات في الانترنت اللاسلكي بأكثر من الضعف وذلك في الفترة بين ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢.

كما تعد نسبة مستخدمي الإنترنت في سلطنة عُمان من النسب المرتفعة عالميا، حيث تكاد تشمل جميع السكان تقريبا.

وقد أجرت سلطنة عُمان التعداد العام للسكان والمساكن في عام ٢٠٢٠.

حجم التحويلات المالية (بالدولار الامريكى) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

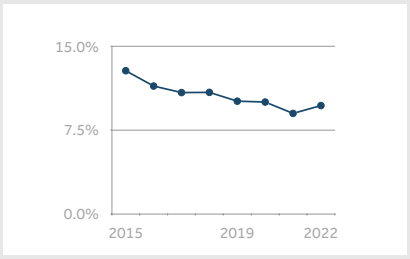

الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

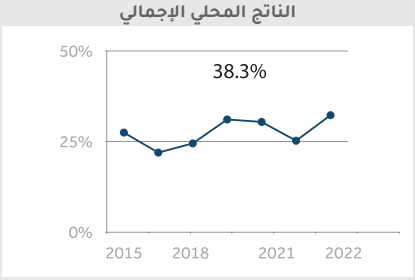

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

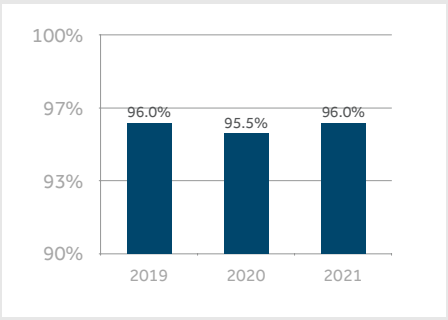

الموارد المالية الإضافية التي حشدت للبلدان النامية من مصادر متعددة

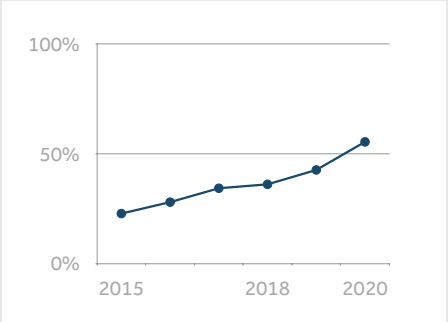

والجدول التالي يوضح تقييم أداء مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السابع عشر، وتقييم الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:

نتائج مؤشرات التنمية المستدامة للهدف السابع عشر

		القيمة	التقييم	الاتجاه
١-١-١٧	الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر - (٢٠٢٣)	38.3	●	↗
٢-١-١٧	نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية - (٢٠٢٢)	12.1	●	
٢-٣-١٧	حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي- (٢٠٢٢)	9.7%	●	
١-٥-١٧	عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً التكنولوجيا- (٢٠٢٣)	نعم،	●	↑
١-٦-١٧	الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة - (٢٠٢٢)	10.9%	●	↑
١-٨-١٧	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت - (٢٠٢١)	96%	●	↑
١-١٤-١٧	عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة - (٢٠٢٠)	نعم	●	↑
١-١٦-١٧	عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
٢-١٨-١٧	عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
٣-١٨-١٧	عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑
٢-١٩-١٧	١٧,١٩,٢ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات - (٢٠٢٣)	نعم	●	↑

تقييم الأداء:	● وفق المستهدفات	● في سبيل تحقيق الهدف	● أقل من المستهدفات	● لم يتم التقييم
الاتجاه نحو تحقيق المستهدفات:	↑ على مسار صحيح	↗ زيادة معتدلة	→ ثبات	↓ تراجع

الإطار المؤسسي والمبادرات الرئيسية

منظومة تشريعية تعزز الجهود الخارجية

أن الانطلاق إلى العالم يبدأ من وضع قواعد واضحة من الشراكة والتنظيم، فلا يقوم تعاون دولي حقيقي دون تشريعات منظمة وداعمة، ولا علاقات مشتركة إلا تبنى على اتفاقيات دولية أو ثنائية تحدد أطر وأوجه ومجالات التعاون، لذا عملت سلطنة عمان خلال الأعوام الأربعة الماضية على إعادة صياغة التشريعات والقوانين المرتبطة بالعديد من الجوانب الدولية، وقد توجت منظومة التشريعات بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٦) بإصدار النظام الأساسي للدولة، الذي أعاد صياغة القواعد الأساسية لعمل الدولة وتعاملها مع التشريعات الداخلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. الذي صدر بديلا عن النظام الأساسي للدولة السابق والذي كان قد صدر بالمرسوم السلطاني (١٩٩٦/١٠١) وأجريت عليه تعديلات بالمرسوم السلطاني (٢٠١١/٩٩).

شملت إعادة صياغة المنظومة التشريعية الوطنية التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشراكات والعلاقات الدولية عددا من التشريعات من أبرزها، المرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٥٧) بإصدار نظام جهاز الاستثمار العماني، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٢/٥٧) بإعادة تنظيم اللجنة العمانية لحقوق الإنسان، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/١٩) بإصدار القانون البحري، والمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢٣/٦٩) بإصدار قانون السياحة.

تهدف إعادة إصدار هذه القوانين إلى تشكيل منظومة حماية متكاملة تخدم الشراكات الدولية وتفتح أبواب الاستثمار والتعاون الدولي بين سلطنة عمان والدول الشقيقة والصديقة، وقد عُززت بإنشاء مركز عمان للتحكيم التجاري، ومركز عمان للترقيم، والذي يمنح المنتج العماني استقلالية الترقيم التي لم تكن متوفرة من قبل.

شراكات دولية بمستويات متعددة وأطر متكاملة

أسست نهضة عمان المتجددة وجودها العالمي على قواعد من التكامل والشمولية الإيجابية النافعة، التي امتدت من خلالها يد الشراكة والتعاون إلى أقطار العالم المختلفة، من خلال قطاعات العمل الوطني الثلاثة، الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد أعطى هذا النهج تكاملا للحضور العماني في المنظومة العالمية حيث يعزز فيه كل قطاع القطاعات الأخرى. وفي مساعيها لتحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠، وكخطوة تنفيذية لتفعيل الشراكات الدولية، انتهجت سلطنة عمان نهج التعاون الثنائي تارة، والمتعدد الأطراف تارة أخرى، ونهج التعاون مع المنظمات الدولية مرة ثالثة. فاتسمت جهودها بالشمولية التي قادت إلى إيجاد مسارات متعددة ومختلفة للتعاون الدولي نتج عنه شراكات دولية فاعلة وجهود كبيرة. كما أن هذه الشراكات لم تقتصر على جهود الحكومة، فتوزعت بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

شراكات دولية لعالم أكثر رخاء واستدامة

تسعى سلطنة عمان من خلال شراكاتها الدولية إلى إرساء دعائم الوئام ونشر ثقافة التكامل والتكاتف التي تردم فجوة التمايز بين دول العالم، حيث تسعى دوما إلى جعل الإنسان محورا مهما في شراكاتها مع الغير، وتسعى جاهدة إلى أن توظف شراكاتها الدولية توظيفا يخدم الإنسانية وينشر الحضارة ويحقق الاستدامة. فعملت على الدفع بعدد من المبادرات الدولية والمشاريع الاستراتيجية، إضافة إلى جهودها المباشرة في مساعدة الدول الأقل نموًا، والمجتمعات الأكثر احتياجًا. وفيما يلي نستعرض عددا من المبادرات التي تبنتها سلطنة عمان في هذا المجال

المبادرة العالمية للصحة من أجل السلام (شراكات للصحة في خدمة السلام)

انطلقت «المبادرة العالمية للصحة من أجل السلام» في نوفمبر من عام ٢٠١٩، بالشراكة مع وزارة الصحة السويسرية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. متبوعة بعدة مشاورات متعددة الأطراف حضرها أكثر من ٥٠ ممثلاً عن ٢٤ دولة وشريكًا. نتج عن ذلك في عام ٢٠٢١، رفع تقرير من خلال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى المجلس التنفيذي حول أهداف ومسارات العمل وسبل المضي قدمًا في مبادرة الشراكة العالمية.

عقدت وزارة الصحة بسلطنة عمان عدة اجتماعات تمهيدية للتعريف بأهمية المبادرة وحشد الدعم اللازم لتضمينها في إطار عمل منظمة الصحة العالمية، كان أبرزها اجتماع إقليمي باسم « دعوة للأمن الصحي والسلام» في مايو ٢٠٢١ والذي حضره عدد من وزراء الصحة من عدة دول، وحوار تفاعلي ضمن أعمال اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق المتوسط في أكتوبر ٢٠٢١، شارك فيه عدد من كبار المسؤولين بالمنظمة وعدد من وزراء الصحة في الإقليم. وفي يناير ٢٠٢٢ عُقد اجتماع ضمن إطار فريق العمل المعني بالصحة في منتدى هلسنكي للسياسات، جمع بين المسؤولين رفيعي المستوى والمعنيين بتنفيذ المبادرة.

توجت هذه الجهود بمناقشة المبادرة ضمن جدول أعمال المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، حيث تقدمت سلطنة عمان وسويسرا بمقترح قرار لتزكية المبادرة والدفع بتنفيذها ضمن إطار عمل منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى ذلك، عملت وزارة الصحة العمانية مع وزارة الخارجية والشركاء من منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السويسرية على تحديد أهم الخطوات القادمة للمضي قدماً بتنفيذ المبادرة وإعداد خارطة الطريق التي تم مناقشتها في جمعية الصحة العالمية في دورتها ال ١٦٧ في عام ٢٠٢٣.

المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (شراكة لعالم افتراضي أكثر أمانًا)

تستضيف سلطنة عمان المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (ITU-ARCC) الذي أنشئ من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والحكومة العمانية، في ديسمبر ٢٠١٢، برؤية لخلق بيئة أكثر أمانا وتعاونا للأمن السيبراني في المنطقة العربية وتعزيز دور الاتحاد في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

يعمل المركز كوحدة للأمن السيبراني في المنطقة بهدف توطين مبادرات الأمن السيبراني وتنسيقها، باستضافة وإشراف من المركز الوطني للسلامة المعلوماتية بسلطنة عمان (OCERT) التابع لوزارة النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يقدم المركز برامج تدريب ودعم للدول العربية الأقل نموًا في مجالات الأمن السيبراني في ثلاث مجالات رئيسة هي: ضمان التوافقية وتقنيات الأمن السيبراني، بناء قدرات الأمن السيبراني، وإدارة الحوادث السيبرانية.

الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية (شراكات من أجل تنمية الإنسان)

أُشهرت الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية في مايو ٢٠١٤، كمؤسسة مهنية غير ربحية تعمل على تعزيز مجال إدارة الموارد البشرية. وللجمعية تاريخ طويل في الشراكات الدولية والمشاريع المشتركة التي تسعى إلى إثراء الموارد البشرية من خلال فتح آفاق من التعاون الدولي بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتنظيم الفعاليات المشتركة مثل ورش العمل والمؤتمرات. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الجمعية مؤتمرات بالشراكة مع جمعيات خارجية على مستوى عالٍ، حيث يتم استضافة متحدثين وخبراء دوليين لتبادل الأفكار والمعرفة في مجال إدارة الموارد البشرية.

تتعاون الجمعية العُمانية لإدارة الموارد البشرية (OSHRM) مع عدة شركاء دوليين لتعزيز القطاع وتطوير المهارات وتبادل المعرفة في مجال إدارة الموارد البشرية. وقد درجت الجمعية العمانية على استغلال شراكاتها الدولية في تنظيم مؤتمرها السنوي، وقد استفتح عام ٢٠٢٤ بالنسخة السابعة من المؤتمر وشارك فيه أكثر من ٩٠٠ مشارك من مختلف دول العالم، عُرض فيه أكثر من ٦٠ ورقة عمل في مختلف مجالات الموارد البشرية وإدارتها

الكراسي العلمية (شراكات في المعرفة الإنسانية)

بهدف خدمة الإنسان وحضارته ودعم استدامة الحياة الإنسانية على المستويين الوطني والدولي، تعمل سلطنة عمان على تعزيز الشراكات الدولية مع الدول والمنظمات من خلال البرامج البحثية والأكاديمية (الكراسي العلمية) لإثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر وخدمة قضايا التنمية المحلية والدولية، تفعيلا للشراكات الدولية في مجالات المعرفة والعلوم، في مسارين متوازيين يمثلهما: كراسي السلطان قابوس العلمية الموجهة للمؤسسات العلمية خارج سلطنة عمان؛ وكراسي المنظمات الدولية في سلطنة عمان، وهي كراسي اليونيسكو في سلطنة عمان، وكراسي الإيسيسكو في سلطنة عمان.

وتهدف مبادرة الكراسي العلمية إلى بناء شراكات تعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، مما يسهل لها تبادل الخبرات والبحوث والمعرفة العلمية في مختلف المجالات الأكاديمية، من خلال العمل المشترك بين الباحثين والهيئات التدريسية والإداريين من مختلف جامعات دول العالم

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية (يد تمتد إلى العالم لتُغيث)

تمثل الهيئة العمانية للأعمال الخيرية البوابة الرسمية للمعونات التي تقدمها سلطنة عمان للدول والمجتمعات الأقل نموا ،أو تلك التي تمر بحالات طوارئ استثنائية نتيجة للكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات التي تواجهها المجتمعات المختلفة وتتطلب تقديم معونات لها. وتنتهج سلطنة عمان، من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، منهج عدم الإفصاح عن حجم المساعدات المقدمة، أو الوجهات المقدم لها هذه المعونات، تقديرا لخصوصيات المقدم لهم المعونات.

وقد تنوعت المعونات المقدمة استنادا إلى نوع الاحتياج لدى الجهة المقدم لها المعونة، فكانت أحيانا على شكل مشاريع بنى تحتية، أو مشاريع خدمات تنوعت ما بين إقامة مدارس ومستشفيات ومراكز صحية وتزويد بأجهزة إلكترونية، أو مساعدات طبية وإغاثية، أو مساعدات مالية، وقد بلغ إجمالي المساعدات خلال الفترة ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ ما يزيد على (١٠٠) مليون دولار أمريكي.

شراكات دولية لعالم أكثر رخاء واستدامة

تسعى سلطنة عمان من خلال شراكاتها الدولية إلى إرساء دعائم الوئام ونشر ثقافة التكامل والتكاتف التي تردم فجوة التمايز بين دول العالم، حيث تسعى دوما إلى جعل الإنسان محورا مهما في شراكاتها مع الغير، وتسعى جاهدة إلى أن توظّف شراكاتها الدولية توظيفا يخدم الإنسانية وينشر الحضارة ويحقق الاستدامة. فعملت على الدفع بعدد من المبادرات الدولية والمشاريع الاستراتيجية، إضافة إلى جهودها المباشرة في مساعدة الدول الأقل نموًا، والمجتمعات الأكثر احتياجًا. وفيما يلي نستعرض عددا من المبادرات التي تبنتها سلطنة عمان في هذا المجال

المبادرة العالمية للصحة من أجل السلام (شراكات للصحة في خدمة السلام)

انطلقت "المبادرة العالمية للصحة من أجل السلام" في نوفمبر من عام ٢٠١٩، بالشراكة مع وزارة الصحة السويسرية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. متبوعة بعدة مشاورات متعددة الأطراف حضرها أكثر من ٥٠ ممثلاً عن ٢٤ دولة وشريكًا. نتج عن ذلك في عام ٢٠٢١، رفع تقرير من خلال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى المجلس التنفيذي حول أهداف ومسارات العمل وسبل المضي قدمًا في مبادرة الشراكة العالمية.

عقدت وزارة الصحة بسلطنة عمان عدة اجتماعات تمهيدية للتعريف بأهمية المبادرة وحشد الدعم اللازم لتضمينها في إطار عمل منظمة الصحة العالمية، كان أبرزها اجتماع إقليمي باسم " دعوة للأمن الصحي والسلام" في مايو ٢٠٢١ والذي حضره عدد من وزراء الصحة من عدة دول، وحوار تفاعلي ضمن أعمال اللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق المتوسط في أكتوبر ٢٠٢١، شارك فيه عدد من كبار المسؤولين بالمنظمة وعدد من وزراء الصحة في الإقليم. وفي يناير ٢٠٢٢ عُقد اجتماع ضمن إطار فريق العمل المعني بالصحة في منتدى هلسنكي للسياسات، جمع بين المسؤولين رفيعي المستوى والمعنيين بتنفيذ المبادرة.

توجت هذه الجهود بمناقشة المبادرة ضمن جدول أعمال المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، حيث تقدمت سلطنة عمان وسويسرا بمقترح قرار لتزكية المبادرة والدفع بتنفيذها ضمن إطار عمل منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى ذلك، عملت وزارة الصحة العمانية مع وزارة الخارجية والشركاء من منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة السويسرية على تحديد أهم الخطوات القادمة للمضي قدماً بتنفيذ المبادرة وإعداد خارطة الطريق التي تم مناقشتها في جمعية الصحة العالمية في دورتها ال ١٦٧ في عام ٢٠٢٣.

المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (شراكة لعالم افتراضي أكثر أمانًا)

تستضيف سلطنة عمان المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني (ITU-ARCC) الذي أنشئ من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والحكومة العمانية، في ديسمبر ٢٠١٢، برؤية لخلق بيئة أكثر أمانا وتعاونا للأمن السيبراني في المنطقة العربية وتعزيز دور الاتحاد في بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

يعمل المركز كوحدة للأمن السيبراني في المنطقة بهدف توطين مبادرات الأمن السيبراني وتنسيقها، باستضافة وإشراف من المركز الوطني للسلامة المعلوماتية بسلطنة عمان (OCERT) التابع لوزارة النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

يقدم المركز برامج تدريب ودعم للدول العربية الأقل نموًا في مجالات الأمن السيبراني في ثلاث مجالات رئيسة هي: ضمان التوافقية وتقنيات الأمن السيبراني، بناء قدرات الأمن السيبراني، وإدارة الحوادث السيبرانية.

الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية (شراكات من أجل تنمية الإنسان)

أُشهرت الجمعية العمانية لإدارة الموارد البشرية في مايو ٢٠١٤، كمؤسسة مهنية غير ربحية تعمل على تعزيز مجال إدارة الموارد البشرية. وللجمعية تاريخ طويل في الشراكات الدولية والمشاريع المشتركة التي تسعى إلى إثراء الموارد البشرية من خلال فتح آفاق من التعاون الدولي بهدف تبادل المعرفة والخبرات وتنظيم الفعاليات المشتركة مثل ورش العمل والمؤتمرات. بالإضافة إلى ذلك، تنظم الجمعية مؤتمرات بالشراكة مع جمعيات خارجية على مستوى عال، حيث يتم استضافة متحدثين وخبراء دوليين لتبادل الأفكار والمعرفة في مجال إدارة الموارد البشرية.

تتعاون الجمعية العُمانية لإدارة الموارد البشرية (OSHRM) مع عدة شركاء دوليين لتعزيز القطاع وتطوير المهارات وتبادل المعرفة في مجال إدارة الموارد البشرية. وقد درجت الجمعية العمانية على استغلال شراكاتها الدولية في تنظيم مؤتمرها السنوي، وقد استفتح عام ٢٠٢٤ بالنسخة السابعة من المؤتمر وشارك فيه أكثر من ٩٠٠ مشارك من مختلف دول العالم، عُرض فيه أكثر من ٦٠ ورقة عمل في مختلف مجالات الموارد البشرية وإدارتها.

الكراسي العلمية (شراكات في المعرفة الإنسانية)

بهدف خدمة الإنسان وحضارته ودعم استدامة الحياة الإنسانية على المستويين الوطني والدولي، تعمل سلطنة عمان على تعزيز الشراكات الدولية مع الدول والمنظمات من خلال البرامج البحثية والأكاديمية (الكراسي العلمية) لإثراء المعرفة الإنسانية وتطوير الفكر وخدمة قضايا التنمية المحلية والدولية، تفعيلا للشراكات الدولية في مجالات المعرفة والعلوم، في

مسارين متوازيين يمثلهما: كراسي السلطان قابوس العلمية الموجهة للمؤسسات العلمية خارج سلطنة عمان؛ وكراسي المنظمات الدولية في سلطنة عمان، وهي كراسي اليونيسكو في سلطنة عمان، وكراسي الإيسيسكو في سلطنة عمان.

وتهدف مبادرة الكراسي العلمية إلى بناء شراكات تعاون بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى على المستويين الإقليمي والدولي، مما يسهل لها تبادل الخبرات والبحوث والمعرفة العلمية في مختلف المجالات الأكاديمية، من خلال العمل المشترك بين الباحثين والهيئات التدريسية والإداريين من مختلف جامعات دول العالم.

الهيئة العمانية للأعمال الخيرية (يد تمتد إلى العالم لتغيث)

تمثل الهيئة العمانية للأعمال الخيرية البوابة الرسمية للمعونات التي تقدمها سلطنة عمان للدول والمجتمعات الأقل نموا ،أو تلك التي تمر بحالات طوارئ استثنائية نتيجة للكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات التي تواجهها المجتمعات المختلفة وتتطلب تقديم معونات لها. وتنتهج سلطنة عمان، من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، منهج عدم الإفصاح عن حجم المساعدات المقدمة، أو الوجهات المقدم لها هذه المعونات، تقديرا لخصوصيات المقدم لهم المعونات.

وقد تنوعت المعونات المقدمة استنادا إلى نوع الاحتياج لدى الجهة المقدم لها المعونة، فكانت أحيانا على شكل مشاريع بنى تحتية، أو مشاريع خدمات تنوعت ما بين إقامة مدارس ومستشفيات ومراكز صحية وتزويد بأجهزة إلكترونية، أو مساعدات طبية وإغاثية، أو مساعدات مالية، وقد بلغ إجمالي المساعدات خلال الفترة ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ ما يزيد على (١٠٠) مليون دولار أمريكي.

شراكات دولية من أجل اقتصادات مستدامة

في عالمٍ تمثل الاقتصادات فيه الركيزة الأكبر للشراكات الدولية، حيث يقدّر حجم التجارة العالمية في عام ٢٠٢٣ بنحو ٣٠ تريليون دولار أمريكي، وتقدّر الاستثمارات الدولية بنحو ١,٢ تريليون دولار أمريكي؛ تسعى سلطنة عمان من خلال الشراكات الاقتصادية العالمية إلى تحقيق توازنات اقتصادية على مستوى العالم، منطلقة من اعتقاد راسخ بأن صعود الاقتصادات بصورة متوازية ومتزنة يشكل قاعدة تطور للبشرية واستدامة للحضارة الإنسانية في كافة أقطار المعمورة، وأن خلاف ذلك يؤدي إلى ظهور أزمات اقتصادية عالمية متكررة، تتأثر بها الدول المتقدمة والنامية على السواء.

تؤمن سلطنة عمان أن السعي إلى الحفاظ على البيئة هو المسار الأكثر أمانًا للعالم، فالاحتباس الحراري يعمّ العالم أجمع، والتلوث البيئي تتسع رقعته لتشمل الدول المسببة له وتلك المجاورة لها دون أن تشارك في أسباب حدوثه، وأن السير في طريق توظيف الطاقة النظيفة هي المسار الأصح لتستمر حضارة الإنسان بتوازنها وقدرتها على التقدم والتطور. وفيما يلي نستعرض عددا من المبادرات التي تبنتها سلطنة عمان في هذا المجال

١- جهاز الاستثمار العماني (شراكات من أجل التنمية)

صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٢٢/٥٧) الخاص بنظام جهاز الاستثمار العماني، والذي منح جهاز الاستثمار الصلاحيات للاستثمار داخل وخارج سلطنة عمان، مع صلاحية الدخول في شراكات دولية لتعزيز الاستثمار الداخلي والخارجي. ويسعى جهاز الاستثمار العماني إلى توسيع قاعدة الاستثمارات والشراكات الدولية في مجالات اختصاصه بما يحقق العوائد الاقتصادية من جهة، والتنمية داخليا وخارجيا من جهة أخرى. يسعى جهاز الاستثمار العماني إلى بناء جسور من التعاون والشراكات التي تحقق التنمية الاقتصادية والتي بدورها تعزز جوانب التنمية الأخرى، وتحقق تكاملا عالميا وتكاتفًا من أجل المضي بالتنمية إلى آفاق أرحب وأوسع. وتبرز من بين الشراكات المتعددة للجهاز العماني للاستثمار مجموعة من الاستثمارات المشتركة منها

شركة فيتنام للاستثمار

الصندوق العماني الهندي للاستثمار

شركة عمان بروناي للاستثمار

شركة الحصن للاستثمار

الصندوق العماني الأوزبكي للاستثمار

شركة باك عمان للاستثمار

البنك التجاري الصيني الدولي

صندوق عُمان إسبانيا للتملك الخاص

٢- شركة هيدروجين عمان (شراكات في الطاقة المتجددة)

في إطار هيكلة وتسريع تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان؛ تم إطلاق شركة هيدروجين عُمان (هيدروم) في عام ٢٠٢٢، وهي مملوكة بالكامل لحكومة سلطنة عمان ممثلة بشركة تنمية الطاقة العمانية (EDO)، وتخضع للتنظيم من قبل وزارة الطاقة والمعادن. تتمثل مهمة هيدروم الرئيسية في تحديد مناطق الانتفاع في الأراضي المملوكة للحكومة، والتخطيط لقطاع الهيدروجين الأخضر، وهيكلة مشاريعه واسعة النطاق المرتبطة بها، وإدارة عملية تخصيصها للمطورين، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ المشاريع وتسهيل تطوير البنى التحتية العامة والنظام البيئي والصناعات المرتبطة به ومراكز التصنيع.

تعمل هيدروم على إدارة ملفات تطوير الهيدروجين الأخضر والدخول في شراكات دولية في هذا القطاع، حيث بلغ رأس المال الاستثماري في المشاريع التي تم توقيعها إلى حينه ما يزيد على ثمانية وثلاثين مليار دولار أمريكي.

نظمت هيدروم قمة عمان للهيدروجين الأخضر، وكانت النسخة الثالثة منها قد أقيمت في ديسمبر ٢٠٢٣، وشارك فيها ما يزيد على أربعين شركة عالمية واشتمل برنامج القمة على ٣٠ جلسة نقاشية شارك فيها ما يزيد عن ١٠٠ متحدث من مختلف دول العالم والشركات العالمية الكبرى. تواكب مع إقامة القمة، إقامة ندوة عمان وكوريا الجنوبية لمناقشة قضايا الهيدروجين الأخضر، والمنتدى العماني - الأوروبي لمناقشة السياسات والتشريعات المرتبطة بالهيدروجين الأخضر، وناقشت القمة الجوانب التشريعية والسياسات وآليات التمويل ودور الشركات العالمية في تطوير منتجات الهيدروجين الأخضر، ودور الشركات الناشئة في تطوير القطاع.

٣- الكابلات البحرية (شبكة تعزز الترابط العالمي)

مشروع يهدف إلى استثمار الموقع الجغرافي المتميز لسلطنة عمان والعلاقات الدولية المتميزة التي تربطها بدول العالم. حيث تقوم سلطنة عمان بتطوير وتشغيل أكثر من ٢٠ نظامًا للكابلات البحرية حول العالم، وتوفير روابط برية عبر الألياف البصرية مع الدول المجاورة. تمتد الشبكة من الألياف البحرية لأكثر من ١١٤ ألف كيلومتر، وتربط أكثر من ١٢٠ مدينة في أكثر من ٥٠ دولة حول العالم وتوفر ربطًا مباشرًا مع مراكز البيانات العالمية. يعزز المشروع منظومة الاتصالات الدولية وتسهيل الوصول إلى خدمات الاتصالات والإنترنت عالية الجودة. كما يساهم في ربط الشرق الأوسط بآسيا وأوروبا والقارات الأخرى، ويعزز التجارة الدولية وتطوير الاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشروع يسهم في تحقيق أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠، كالتعليم والبحث العلمي والتنويع الاقتصادي وتنمية المحافظات وحوكمة الجهاز الإداري للدولة.

٤-جمعية الصداقة العمانية - السويسرية (شراكة من أجل الرفاه)

دشنت جمعية الصداقة العمانية - السويسرية بهدف تعميق العلاقات في القطاعات الرئيسية التالية: الاقتصاد، والتجارة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، العلوم والتكنولوجيا، الصحة، التعليم، الثقافة، السياحة، الشباب والرياضة؛ من أجل تشجيع أنشطة الابتكار الريادي وتسهيل العلاقات الشخصية بين أعضائها.

نظمت الجمعية ثلاث نسخ من «منتدى الأعمال العماني السويسري» وقد أقيمت النسخة الثالثة في يونيو ٢٠٢٣، في لوسين - سويسرا، شارك في المنتدى أكثر من ١٣٠ مشاركا من الجانبين، وعقدت فيه ٣ ورش عمل في مجالات السياحة، التقنيات النظيفة والنقل، والبنى التحتية. كما شهد المنتدى الثالث مناقشات حول الهيدروجين الأخضر وخطط سلطنة عمان كأحد أكبر مصدّري الهيدروجين الأخضر في العالم في الفترة المقبلة واهتمامات سويسرا في هذا الجانب.

شارك في هذه المنتديات شخصيات رفيعة المستوى من الجانبين ومسؤولين في حكومتي الدولتين، تأكيدا على دور هذه الشراكة وأهميتها والرؤية المرسومة لها لتطوير العمل وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب بين البلدين الصديقين. وما يميز هذه التجربة هو أنها قائمة على عمل تطوعي خارج إطار حكومات البلدين، تعزيزا للتعاون بين قطاعات العمل في الدولتين بمختلف أدوارها.

المجالات الرئيسية التي يجب الاهتمام بها:

تمثل الشراكات الدولية عصب التحركات في الخارطة الدولية ووجه العولمة المعزز لتجاوز الحدود السياسية والطبيعية. وتظل سلطنة عُمان، بموقعها الجغرافي من جهة، ودوريها السياسي والإنساني من جهة أخرى، محط أنظار العالم بكافة أطيافه وتوجهاته، لما عكسته حكمتها الراسخة في إدارة الملفات الدولية ولما تسعى به من جهود مؤثرة ومحايدة للوصول إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. إلا أن العمل لا يزال مستمرًا، وتحمل المرحلة القادمة معالم التركيز على عدد من القضايا من أهمها:

- ضرورة تعزيز التواجد العماني الحكيم في القضايا الإنسانية بدور أكثر فاعلية وأبرز أثرًا.
- أهمية تعزيز دعم وتمويل الشركات الناشئة والأفراد الذين يسعون لاستخدام التكنولوجيا، وترسيخ دور سلطنة عمان في منظومة الذكاء الاصطناعي العالمية.
- الحاجة إلى تعزيز بيئة الابتكار والبحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المختلفة، وتعزيز الشراكة مع الدول الأقل نموا لضمان التقدم المتوازي معها.
- أهمية تشجيع المؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني على تعزيز الشراكات الدولية وبناء تحالفات في مجالات اختصاصها لما يخدم قطاعات تخصصها.
- الحاجة إلى تقوية جسور التعاون بين قطاعات العمل في سلطنة عمان وأجهزة منظمة الأمم المتحدة، لخدمة الإنسان في سلطنة عمان وخارجها.

الخطوات المستقبلية للمضي قدماً:

- وضع استراتيجية وطنية لتسويق الفكر العماني في القضايا الإنسانية، تعزيزا للتقارب الدولي والإنساني بين شعوب العالم ودوله بمختلف مرجعياتهم الدينية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية.
- تعزيز دور «صندوق عمان المستقبل» بما يحقق تعزيز دعم وتمويل الشركات الناشئة والأفراد الذين يسعون لاستخدام التكنولوجيا، وترسيخ دور سلطنة عمان في منظومة الذكاء الاصطناعي العالمية.
- العمل على تفعيل الشراكات الدولية، ليس لدى الحكومة فحسب، بل على مستوى جميع قطاعات الدولة.
- تعزيز جهود اللجنة العمانية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي.
- بناء استراتيجية وطنية للتمثيل العماني في المنظمات

الدولية للمساهمة بفاعلية في إدارة الملفات الدولية للوصول إلى الحلول التي تخدم البشرية وتحقق تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نتائج لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة
Oman SDGs Dashboard

لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة Oman SDGs Dashboard

يعَدُّ تطوير وبناء لوحات المعلومات أمرًا بالغ الأهمية لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة. حيث تُمَكِّن من رصد وتحليل الواقع، ودراسة البدائل والمقترحات الداعمة لتحقيق الأهداف المرجوة، وقد تبنت سلطنة عمان منذ عام ٢٠١٩ نظاما متكاملاً لمتابعة وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لإمداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة بشكل دوري.

وتشير نتائج القياس لعام ٢٠٢٤ بشكل جلي التقدم الإيجابي في تحقيق الأهداف ١٧، والتي أظهرت أن غالبية الأهداف (١١ هدفا) تسير وفق المستهدفات (إنجاز أكثر من ٧٥٪ على الأقل من المستهدف)، في حين حققت ستة أهداف مستوى متوسط (في سبيل تحقيق الهدف ولم يتم تصنيف أي هدف كأقل من المستهدفات.).

سلطنة عُـــمان

المؤشر العام

مؤشر الإنجاز لأهداف التنمية المستدامة

وقد حقق المؤشر العام لأهداف التنمية المستدامة لسلطنة عُمان نحو ٨٢٪ والثاني عشر، ما يشير إلى تحقيق نسبة كبيرة من المستهدف من المؤشرات. حيث حصلت سبعة أهداف على تقييم أعلى من ٩٠٪ وهي الأهداف: الأول والعاشر والحادي عشر والثالث عشر والسادس عشر والسابع عشر.

بينما جاء الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد): هو أقل الأهداف تحققا نسبة ٥٧,٦٪ من المستهدفات.

المؤشر العام

تقييم اتجاه أهداف التنمية المستدامة

وعلى صعيد تقدير توقع اتجاه أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان حتى عام ٢٠٣٠م (الاتجاه الخطي لبيانات المؤشرات بين عام ٢٠١٥م «باعتبارها سنة الأساس أو نقطة البداية» وعام ٢٠٣٠م)، استنادا إلى أداء البيانات التاريخية وتوقع الاتجاه في المستقبل تشير النتائج إلى أن معظم الأهداف على المسار الصحيح بتحقيق المستهدف (١٠٠٪ أو أكثر من المستهدف)، أو تحقيق زيادة معتدلة (أكبر من ٥٠٪ من المستهدف لعام ٢٠٣٠ مع عدم الوصول إلى تحقيق المستهدف بالكامل). ولا يوجد تراجع في أي هدف من الأهداف.

ثلاثة عشر هدفا على المسار الصحيح لتحقيق مستهدفاتها لعام ٢٠٣٠م، على رأسها الهدف الأول (القضاء على الفقر) والخامس (المساواة بين الجنسين) والسادس (المياه والنظافة) والعاشر (تحقيق المساواة) والحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة) والثالث عشر (العمل المناخي) والسادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية).

ثلاثة أهداف تحقق زيادة معتدلة (أكثر من ٥٠٪ من المستهدف)، وهي الهدف الثاني (القضاء على الجوع) والرابع عشر (الحياة تحت الماء) والخامس عشر (الحياة في البر).

في المقابل فهناك ثبات في الأداء (تحقيق زيادة أقل من ٥٠٪ من المستهدف) لهدف واحد وهو الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد).

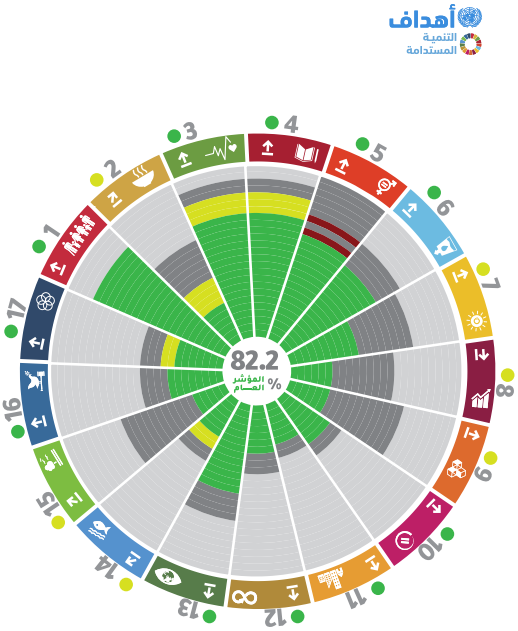

التحليل التفصيلي لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ حسب نتائج لوحة المعلومات:

- **في إطار الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة**، تم تحقيق غالبية غايات الهدف الأول، من خلال القضاء على الفقر المدقع لجميع الفئات. كما تمكنت سلطنة عُمان من بناء الأطر اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة.
- **يرتكز الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة** على تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي، فقد تم القضاء على الجوع، وهناك تدابير كافية لتنظيم أسواق السلع الغذائية، والتقدم المحرز في معالجة سوء التغذية، إلا أنه لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بسوء التغذية.
- **وفي مجال الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة**، حققت معظم غايات الهدف الثالث (الصحة والرفاه) مستويات الإنجاز المستهدفة بحلول عام ٢٠٣٠م أو قريبا من ذلك المستوى، وخاصة في مجالات صحة الام والطفل، والسيطرة على الأوبئة كالسل. أسفرت الجهود عن في تخفيض الوفيات الناجمة عن بعض الأمراض وعن حوادث الطرق، ولا تزال هناك حاجة لاستمرار الجهود لتحقيق مستهدفات ٢٠٣٠م.

- **شهد الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة** تحقيق معظم غايات الهدف الرابع (التعليم الجيد)، وخاصة في مجال استفادة الفئات المختلفة من الخدمات التعليمية، وحصول الجميع على المهارات المرتبطة بالتعلم. والتوسع في الالتحاق بالتعليم، والتكافؤ بين الجنسين في المشاركة التعليمية، وضخ استثمارات كبيرة في التعليم.

- **يتميز الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة** بالتقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتنفيذ القوانين التي تعزز حقوق المرأة. وتوفر الأطر التشريعية لمنع التمييز ضد النساء بأشكاله المختلفة.

- **وفي مجال الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة**، حققت معظم غايات الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية) مستهدفاتها، من خلال شمول تغطية خدمات مياه الشرب والصرف الصحي وإدارة النفايات.

- **تم تحقيق خطوات جيدة في الهدف السابع** (الطاقة النظيفة)، بتوفير الكهرباء والوقود النظيف، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، ولا تزال الجهود حثيثة لزيادة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة.

- **وفي إطار الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة**، أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية (بما في ذلك جائحة كورونا) على الأداء الاقتصادي للعديد من الدول ومنها سلطنة عُمان، ومع ذلك، فقد تم تحقيق معدلات بطالة منخفضة للغاية، كما تم استعادة معدلات النمو المرتفع.

- **استطاعت سلطنة عُمان تحقيق بعضا من غايات الهدف التاسع** (الصناعة والابتكار)، من خلال توفير الخدمات القريبة من السكن، مع وجود تحديات فيما يتعلق بانبعاثات الغازات والإنفاق على البحث العلمي. وزيادات في استثمارات البنية التحتية والتنمية الصناعية والابتكار، وتعزيز التنويع الاقتصادي وبرامج التحول الرقمي.

- **تم تحقيق عدد من غايات الهدف العاشر** (الحد من أوجه عدم المساواة)، وخاصة ما يتعلق بعدالة توزيع الدخل (معامل جيني)، وسياسات الهجرة وتنظيم تنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن. وتعزيز الإدماج الاجتماعي، تحسين التخطيط الحضري والبنية التحتية.

- تقوم سلطنة عُمان **بجهود مميزة للوصول إلى غايات الهدف الحادي عشر** (مدن ومجتمعات مستدامة)، وخاصة في مجال تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث.

- تسعى سلطنة عُمان إلى صياغة أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، من خلال صياغة أدوات وسياسات تساعد في تحقيق **الهدف الثاني عشر**، ومنها تحقيق الإدارة السليمة للنفايات والمواد الكيميائية، وغيرها.

- **جهود حثيثة لسلطنة عُمان في مجال تحقيق الهدف الثالث عشر** المعنى بالعمل المناخي، من أهمها تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية، وكذلك فهناك دور متميز في إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

- **بالنسبة للهدف الرابع عشر**، تسعى سلطنة عُمان إلى المشاركة الفعالة في جهود حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدام، من خلال الحفاظ على المناطق المحمية الساحلية والبحرية، وتنظيم مصايد الأسماك وخاصة لصغار الصيادين.

- لحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وإدارة الغابات ومكافحة التصحر وفقا لغايات **الهدف الخامس عشر**، تقوم سلطنة عمان بتنفيذ الكثير من الجهود ومن أهمها إدماج قيم النظم الإيكولوجية في عمليات التخطيط، وكذلك اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تدهور الموائل الطبيعية

- يتضمن **الهدف السادس عشر** «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد»، وقد أمكن تحقيق العديد من المستهدفات مثل معدلات العنف المنخفضة (وبالتالي ما يتصل بها من وفيات)، وكذلك منع استغلال الأطفال والاتجار بهم، وتعزيز المؤسسات الوطنية المرتبطة

- حققت سلطنة عمان **تقدما ملحوظا في العديد من متطلبات الهدف السابع عشر**، ومنها الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل سياسات تشجيع الاستثمار، وانتشار تقنية المعلومات، بما يساهم في نقل المعلومات والمعارف. كما تقدمت سلطنة عمان حثيثا فيما يتعلق بإيجاد إطار لمتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء منظومة تشريعات إحصائية وطنية، وفق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

تقييم أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات:

تم تقييم مؤشرات التنمية المستدامة في المحافظات استنادا على مجموعة محددة من المؤشرات المتاحة على المستوى الجغرافي، وهي متاحة فقط لعدد من الأهداف وليس جميع الأهداف، وقد بلغ عدد المؤشرات نحو ثلاثين مؤشرا (متوفرا على المستوى الجغرافي) تتوزع على أحد عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة. وتشير النتائج إلى أن العديد من المؤشرات المتوفرة للمحافظات حققت مستوى أداء يقابل المستهدفات على المستوى العالمي، مثل معدلات الفقر وتوفر الخدمات الأساسية للسكان وفي المدارس.

ويمثل نقص عدد المؤشرات على مستوى المحافظات تحديا كبيرا يجرى العمل حاليا لتجاوزه وفقا لما تم الإشارة إليه مسبقا، ومن المزمع توفير حزمة متكاملة من المؤشرات الجغرافية في العام ٢٠٢٥.

تقييم غايات التنمية المستدامة ٢٠٢٣:

قفت أغلب غايات أهداف التنمية المستدامة لسلطنة عمان وفقا لنتائج لوحة المعلومات أداءً وفق المستهدف ما يعنى (تحقيق الغايات أداء يعادل نحو ٧٥٪ من المستهدف أو أكثر)، والجدول التالي يوضح نتائج الأداء على مستوى الغايات.

الهدف الأول: القضاء على الفقر	
١-١: الفقر العالمي	●
١-٣: الحماية الاجتماعية	●
١-٤: الوصول للخدمات الأساسية	●
١-٥: القدرة على مواجهة الكوارث	●
١-أ: حشد الموارد لبرامج القضاء على الفقر	●
الهدف الثاني: القضاء على الجوع	
٢-١: نقص التغذية والأمن الغذائي	●
٢-أ: الاستثمار في الزراعة	●
٢-ج: التحولات في أسعار المواد الغذائية	●
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه	
٣-١: وفيات الأمهات	●
٣-٢: وفيات الأطفال	●
٣-٣: الأمراض المعدية	●
٣-٤: الأمراض غير المعدية والصحة العقلية	●
٣-٥: حوادث المرور على الطرق	●
٣-٦: الصحة الجنسية والإنجابية	●
٣-٧: التغطية الصحية الشاملة	●
٣-٨: التأثر الصحي بسبب التلوث	●
٣-أ: مكافحة التبغ	●
٣-ب: البحث والتطوير من أجل الصحة	●
٣-ج: التمويل الصحي والعمل	●
٣-د: إدارة المخاطر الصحية	●
الهدف الرابع: التعليم الجيدة	
٤-١: نتائج التعلم الفعالة	●
٤-٢: تنمية الطفولة المبكرة	●
٤-٣: التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي	●
٤-٤: مهارات التشغيل	●
٤-٥: المساواة في الحصول على التعليم	●
٤-٦: محو أمية الكبار	●
٤-٧: تعليم التنمية المستدامة	●
٤-أ: مرافق التعليم	●
٤-ج: معلمون مؤهلون	●

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين	
٥-١: التمييز ضد النساء والفتيات	●
٥-٢: العنف ضد النساء والفتيات	●
٥-٣: الزواج المبكر	●
٥-٤: الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي	●
٥-٥: المرأة في القيادة	●
٥-٦: الوصول إلى الصحة الإنجابية والحقوق	●
٥-أ: المساواة في الحقوق الاقتصادية	●
٥-ب: التكنولوجيا من أجل تمكين المرأة	●
الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية	
٦-١: مياه الشرب الآمنة	●
٦-٢: الوصول إلى الصرف الصحي والنظافة الصحية	●
٦-٣: جودة المياه	●
٦-٤: كفاءة استخدام المياه	●
٦-٥: التعاون في مجال المياه عبر الحدود	●
٦-٦: النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه	●
٦-ب: الإدارة التشاركية للمياه والصرف الصحي	●

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	
٧-١: الوصول إلى خدمات الطاقة	●
٧-٢: حصة الطاقة المتجددة	●
٧-٣: كفاءة الطاقة	●
٧-ب: الاستثمار في البنية التحتية للطاقة	●
الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	
٨-١: نمو الناتج المحلي الإجمالي	●
٨-٢: الإنتاجية الاقتصادية والابتكار	●
٨-٥: العمالة الكاملة والعمل اللائق	●
٨-٦: الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب	●
٨-٨: حقوق العمال وبيئات العمل الآمنة	●
٨-٩: السياحة المستدامة	●
٨-١٠: الوصول إلى الخدمات المالية	●
الهدف التاسع: الصناعة والابتكار	
٩-١: تطوير البنية التحتية	●
٩-٢: التصنيع المستدام / الشامل	●
٩-٣: حصول الصناعات الصغيرة على التمويل	●
٩-٤: البحث والتطوير	●
٩-ج: الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت	●

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة	
١٠-١: سياسات الحماية المالية والاجتماعية	●
١٠-٢: الهجرة الآمنة والتنقل	●
١٠-ج: تكاليف التحويلات	●
الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات مستدامة	
١١-٣: التحضر المستدام	●
١١-٥: الخسائر البشرية والاقتصادية الناتجة عن الكوارث	●
١١-٦: جودة الهواء في المناطق الحضرية وإدارة النفايات	●
١١-٧: المساحات الحضرية الخضراء والعامة	●
١١-ب: سياسات إدارة مخاطر الكوارث	●
الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	
١٢-١: الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	●
١٢-٤: إدارة المواد الكيميائية والنفايات	●
١٢-٥: الحد من إنتاج النفايات	●
١٢-٨: الوعي بالتنمية المستدامة	●
١٢-أ: دعم القدرات العلمية والتكنولوجية	●
١٢-ب: مراقبة تأثيرات السياحة المستدامة	●
الهدف الثالث عشر: العمل المناخي	
١٣-١: المرونة والقدرة على التكيف	●
١٣-٢: سياسات تغير المناخ	●
١٣-٣: الوعي بتغير المناخ	●
الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء	
١٤-٢: النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية	●
١٤-٣: أكسدة المياه	●
١٤-٤: الصيد المستدام	●
١٤-٥: الحفاظ على المناطق الساحلية	●
١٤-٦: إعانات صيد الأسماك	●
١٤-٧: الموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً	●
١٤-أ: تطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية	●
١٤-ب: الصيد الحرفي على نطاق صغير	●
الهدف الخامس عشر: الحياة في البر	
١٥-١: النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه العذبة	●
١٥-٢: التصحر وتدهور الأراضي	●
١٥-٣: الحفاظ على النظم البيئية الجبلية	●
١٥-٤: فقدان القدرة الحيوية	●
١٥-٥: استغلال الموارد الجينية	●
١٥-٦: التنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي	●
١٥-أ: الموارد للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية	●
١٥-ب: الموارد اللازمة لإدارة الغابات	●
الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية	
١٦-١: الحد من العنف والوفيات المرتبطة به	●
١٦-٢: الاتجار بالبشر	●
١٦-٦: مؤسسات فعالة	●
١٦-٧: صنع القرار الشامل	●
١٦-٩: الهوية القانونية	●
١٦-أ: القدرة على منع العنف	●
الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الاهداف	
١٧-١: تحصيل الضرائب والإيرادات الأخرى	●
١٧-٣: موارد مالية إضافية	●
١٧-٥: تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً	●
١٧-٦: التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا	●
١٧-٨: القدرة على بناء تكنولوجيا المعلومات	●
١٧-١٤: اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة	●
١٧-١٦: الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	●
١٧-١٨: توفر الإحصاءات الوطنية\	●
١٧-١٩: القدرة الإحصائية	●

- وفق المستهدفات
- في سبيل تحقيق الهدف
- أقل من المستهدفات
- لم يتم التقييم

المسارات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

تعد رؤية عمان ٢٠٤٠ المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عمان، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط الخمسية للتنمية، لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعا يقوم على المعرفة.

لقد تمكنت سلطنة عمان من تحقيق إنجازات، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداءِ المالي بالرغم من التحديات والمتغيرات الإقليمية والعالمية التي يواجهها الاقتصاد العالمي. وإدراكا لهذه المتغيرات، فقد وضعت سلطنة عمان «خارطة طريق» تُلبى متطلباتِ الحاضر وتسعى لتحقيقِ أهداف التنمية المستدامة، عبر بوابتها رؤية عُمان ٢٠٤٠. وذلك مَن خلال أربعة محاور رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، وهي: مجتمع إنسانه مبدع (تمكين الانسان حتى لا يتخلف أحد عن الركب)، المحور الثاني: اقتصاد بنيته تنافسية (بناء اقتصاد معرفي تنافسي)، بيئة عناصرها مستدامة (تعزيز الصمود البيئي)، تعزيز السلام والأمن والعدالة كركيزة للاستدامة (السلام ركيزة الاستدامة).

ولتنفيذ تلك المحاور تعتمد سلطنة عمان في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة على ست مسارات في المدى القصير والمتوسط، وفيما يلي نستعرض تلك المسارات كما يلي:

المسار الأول: تعبئة الموارد المالية

لقد ارست سلطنة عمان ركائز لاستدامة النمو وتحقيق الاستدامة المالية والسعي المستمر نحو تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، ودعم قطاعات التنويع الاقتصادي، ووضع الأطر المؤسسية والتشريعات لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الخاص، وتمكينه للقيام بدور رئيسي في التنمية، توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل. مع التوجه نحو التوسع في مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص في قطاعات متعددة، والعمل على تعمل تحفيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠، وتشجيع دمج التحولات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي في الاقتصاد لضمان النمو المستدام في بيئة الاعمال، ودعم إنشاء التجمعات الصناعية القائمة على الشراكات الجديدة والمستندة إلى المعرفة وبرنامج ريادة الأعمال والابتكار الصناعي، وذلك وفقا لمجالات العمل التالية

- استمرار خطة الاستدامة المالية، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الواعدة، لتنويع مصادر الدخل الوطني، وزيادة الإيرادات غير النفطية؛ لضمان استدامة المالية العامة للدولة من خلال تنفيذ مبادرات البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي المتعلقة بتطوير القطاع المالي ليكون أحد الممكنات الأساسية لتنفيذ المشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ، وتطوير منظومة التمويل الأخضر/المستدام ،و تمكين القطاعين العام والخاص من الوصول إلى التمويل الأخضر المستدام، والتأكد من جاهزية البيئة التشريعية والتنظيمية للوصول إلى التمويل الأخضر/المستدام.
- تنفيذ العديد من الخطط والبرامج الهادفة إلى التكيف مع تغيّر المناخ والحد من آثاره، من خلال تحفيز الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وفق استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠.
- تعزيز الإنفاق الإنمائي وزيادة وتيرته، والدفع ببيئة الاستثمار الجاذبة لتحفيز أداء الاقتصاد الوطني، إضافة إلى إعادة ترتيب أولويات الاستدامة والتوازن في المالية العامة للدولة.
- دور فعال لجهاز الاستثمار العماني الذراع الاستثماري لإدارة واستثمار وتنمية أصول سلطنة عمان محليا ودوليا، ويؤدي الجهاز دورا محوريا في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة أن تكون سلطنة عمان وجهة جاذبة للاستثمار.
- تبني مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر يعد جزءًا هامًا نحو تنويع مصادر الدخل في سلطنة عمان، وتقليل الاعتماد على النفط، إذ يشكّل القطاع النفطي ما نسبته ٣٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠٢٢، كما تستحوذ الإيرادات النفطية على نحو ٧٧٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية. لذا ركزت «رؤية عمان ٢٠٤٠» والخطة الخمسية العاشرة على ضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر ووسائل الطاقة البديلة مثل الرياح والشمس بما يعزز الاستدامة في البيئة ويحقق الاستقرار المالي، من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تستهدف وصول مساهمة الطاقة المتجددة في توليد ١٠٪ من الكهرباء بحلول ٢٠٢٥، و٣٠٪ في ٢٠٣٠، فضلا عن تحفيز نمو اقتصاد الهيدروجين الأخضر في سلطنة عمان، واتخاذ خطوات استراتيجية للاستفادة من الهيدروجين عبر مواردها الطبيعية المتاحة (الرياح والشمس) والبنية الأساسية الصناعية والموانئ وعلى موقعها الجغرافي وانفتاحها على الأسواق العالمية.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن للحكومة تسهيل إجراءات التراخيص وتقديم الدعم الفني واللوجستي لمشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين من خلال جذب المزيد من الاستثمارات مما يعزز بدوره في نمو هذا القطاع، إضافة إلى تطوير لكفاءات البشرية في هذا المجال

من خلال تقديم برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجات سوق العمل في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.

المسار الثاني: مبادرات لتعزيز الإدارة المحليَّة (محلية التنمية المستدامة)

إن الاهتمام بتنمية المحافظات وترسيخ مبدأ اللامركزيةِ تكريسا لدور المجتمعِ المحلي في التنمية والتطوير وفي الوقت ذاته، لتمكينها من تحقيقِ الأهداف المنوطةِ بها ضمنَ مسيرةِ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ الشاملة، تحقيق التنمية المتوازنة وتحفيز الاقتصاد المحلي وتعظيم الاستفادة من المزايا النسبية للمحافظات. وتعزيز التشاركية في صنع القرار على المستوى المحلي، وتمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وترتيب أولوياتها والمشاركة في وضع الخطط التنموية وتمويلها وتنفيذها ومتابعة تنفيذها، دعم التنمية الحضرية المتوازنة ولاستيعاب النمو السكاني. ويحقق التكامل بين الريف والحضر للاستفادة من كل الموارد المتاحة. والتوجه في إقامة مدن ذكية ومستدامة تتمتع بالمرونة والصمود وترتقي بمستوى معيشة المواطنين.

كما تؤدى المجالس البلدية دورا هاما في تبادل الأفكار والمقترحات والرؤى بين المواطنين وبين المسؤولين التنفيذيين ليتحقق أحد أهداف المشاركة المجتمعية في إدارة المحافظات في إطار من الشفافية وتعدد الأفكار. وإحداث تغيير جوهري في المجتمعات لتكون أكثر فاعلية في إدارة محافظاتها وبيئتها المحلية وتعزيز التنافسية بين مختلف المحافظات التي تنعكس على مستوى الرفاه للمواطنين. وذلك وفقا لما يلي

- تعزيز أدوار المجتمع المحلي من خلال توسيع ممارسات اللامركزية في المحافظات، والدفع بأدوار المجالس البلدية وتقديمها بشكل مبتكر.
- تعزيز الإدارة المحليَّة وتطبيق اللامركزيَّة، والانتقال بالمحافظات إلى الاعتماد على النَّفس، في سبيل ترسيخ إدارة كفؤة تقوم على تعظيم اللامركزيَّة، والمشاركة الفاعلة وإشراك المواطن في مختلف برامج التنمية الوطنيَّة، بما من شأنه تمكينها من تطوير مواردها والاستثمار في الفرص التنمويَّة الاقتصاديَّة والسِّياحيَّة والتراثيَّة والخدميَّة والرأسمال الاجتماعي البَشَري.
- المشاركة التنمويَّة الفاعلة، القائمة على توسيع قاعدة الشراكة، وترسيخ معايير الأداء الفعَّال، والعمل الجادِّ واستشعار المسؤوليَّة، ووضوح الأُطر والاستراتيجيَّات المُحقِّقة للتحوُّل الشامل.
- دور أكبر للمجالس البلديَّة في استغلال ما أُتيح لَهُا من اختصاصات وممكنات للعمل بطُرق مبتكرة، إثراء العمل البلدي بالمحافظة بمشروعات خطط التنمية، والمواقع المقترحة للمشاريع التنموية والخدمية والاقتصادية والمخططات العمرانية وفق الاختصاصات الممنوحة له.
- النهوض بمستوى الخدمات والمشاريع التنموية والخدمية من خلال العمل على تنفيذ برامجها وفق خطة متكاملة وأولويات مرحلية تلبي طموحات مد جسور التواصل والشراكة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والتي من خلالها يتم التعرف عن قرب لاحتياجات الولايات من الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية.

المسار الثالث: تفعيل نظم الرصد والمتابعة

تؤمن سلطنة عمان بأن «ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحقيقه» ولذلك تم وضع نظام متكامل لمتابعة وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال المسارات التالية

- **وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان ٢٠٤٠**، كجهة مستقلة لمتابعة تحقيق الرؤية وتقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية المختلفة المعنية بتنفيذها، والعمل على تعزيز الشراكة الفاعلة بين هذه الجهات ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تعترضها في تنفيذ مستهدفاتها. من خلال بطاقة مؤشرات الجهات بمستهدفات قابلة للقياس، والتأكد من ربط هذه المؤشرات بخطط تنفيذية سنوية للجهات المعنية ومشاريع ومبادرات تفصيلية، ومن ثم، تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ينشر أداء تقارير سنوية عن التقدم المحرز في الأهداف الاستراتيجية والمبادرات ومؤشرات الأداء الرئيسية، مما يتيح إجراء تقييم شامل لتقدم الدولة نحو تحقيق أهداف عمان رؤية ٢٠٤٠، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى.
- **المركز الوطني للإحصاء والمعلومات**، والذي يعمل على بناء القدرات لجمع البيانات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر. وتعزيز الخبرات والتقنيات الإحصائية اللازمة لذلك. وكذلك العمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية.
- **اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية**

المستدامة، والتي تتولى إصدار لوحة المعلومات المركزية لأهداف التنمية المستدامة والتي تمثل رصدًا معلوماتياً للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف، من خلال إجراء المقارنات وقياس التطور عبر الفترة الزمنية، الذي يركز على رصد التقدم المحرز على المستوى الوطني، وكذلك بعد المحافظات ومستوى التنمية المستدامة بها.

- **دور تشريعي مساند لمجلس الشورى**، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية في قياس التقدم المحرز لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م ويحقق مزيد من المواءمة بين الخطط والبرامج الوطنية وتلك الأهداف. عبر متابعة استخدام موازنة البرامج والأداء، وضع آليات واضحة لتعزيز تنمية المحافظات والمدن المستدامة للوصول إلى مشاريع نوعية مستدامة ومتكاملة.

المسار الرابع: التشاركية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

انخرطت سلطنة عمان بشكل وثيق في تمكين المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان تركيز المشاركة على ضمان تلبية احتياجات جميع المواطنين، وعدم ترك أي شخص خلف الركب. كما تعمل الحكومة بشكل وثيق مع المنظمات الدولية، وتفعيل الشراكات مع الأمم المتحدة لدعم مبادرات التنمية المستدامة. فضلا عن هذا المشاركة مع المنظمات الإقليمية في تعزيز أجندة التنمية المستدامة.

وتعتمد سلطنة عمان عند إعداد خطتها متوسطة الأجل ورؤيتها طويلة الأجل على مشاركة مجتمعية واسعة على المستويين الوطني والمحلي، حيث تعقد العديد من الحلقات النقاشية وورش العمل والجلسات الحوارية مع مختلف شركاء التنمية، وذلك لضمان الملكية المجتمعية لأجندة التنمية.

المسار الخامس: تعزيز مشاركة الشباب في مختلف المبادرات

حددت رؤية عمان٢٠٤٠ سبعة أهداف استراتيجية لأولوية الشباب هي: بناء منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات والاستراتيجيات المعنية بقطاع الشباب ، وإيجاد مؤسسة معنية بقطاع الشباب ، وتعزيز تكامليته وحوكمته وتطويره بشكل مستمر مع القطاعات الأخرى ، وتعزيز مشاركتهم السياسية ومساهمتهم في صنع القرار على المستوى الوطني والدولي، وتنمية مهاراتهم ومواهبهم، وبناء وتمكين قيادات وكوادر شابة متخصصة تساهم في التنمية ، وتنافس محليا ودوليا وإيجاد بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الناشئة، تساهم في الاقتصاد الوطني واستشراف القطاعات التشغيلية المستقبلية للشباب وبناء منظومة ترفيهية وثقافية تساهم في تعزيز جودة الحياة وتعزيز فاعلية التواصل معهم.

في هذا السياق، جاء إطلاق «مركز الشباب» لتوفير مساحةً للابتكار، والتفكير الإبداعي. سعيا لإيجاد عدد من المشاريع والبرامج التي تستهدف بناء الشباب وتطويرهم وتنمية مواهبهم ومهاراتهم، وتأكيد لانخراط الشباب في التخطيط التنموي وصنع القرار الوطني، وأكسباهم الخبرة والمعرفة بآليات رسم السياسات والاستراتيجيات والرؤى وتحديد الأهداف والتوجهات، وصقل مهاراتهم القيادية لرفع قدراتهم في العطاء.

شراكات تنموية لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تؤمن سلطنة عمان بأهمية المشاركة الوطنية لأصحاب المصلحة في خطة عام ٢٠٣٠، لذا جاءت مشاركة ممثلين من أصحاب المصلحة في الورش واللقاءات التي أجريت لإعداد هذا التقرير، فضلات عن توثيق العديد من المبادرات الرئيسية لإسهاماتهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفيما يلى نستعرض بعضا من تلك المبادرات والجهود.

المجتمع المدني شريك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تدرك سلطنة عمان أهمية المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في خدمة المجتمع، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث أصدرت القوانين واللوائح التي تساعد على تسخير قدراته وموارده وخبراته للقيام بدور محوري في مختلف المجالات التنموية مثل تحسين التعليم، والرعاية الصحية، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عن حقوق الطفل، أو المساواة بين الجنسين وتقديم المساعدات الغذائية ودعم الاسر، والاستشارات والإغاثة في حالات الكوارث وتوعية المجتمع في المجال الصحي والاجتماعي والعديد من الخدمات الأخرى. كما أنها تتيح للمواطنين فرصة التطوع خدمة المجتمعات المحلية،

يتألف المجتمع المدني من جمعيات المرأة، وجمعيات خيرية، وجمعيات مهنية، وأندية، ومؤسسات خيرية وفرق خيرية يقدر عددها بحوالي (٢٢٣) جمعية ومؤسسة، **تمتد أنشطتها عبر جميع أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة الى تحفيز ارتباط المؤسسات الخاصة مع المجتمع والمشاركة الجدية** في المسؤولية الاجتماعية للشركات، انطلاقا من مبدأ المواطنة للشركاتCorporate citizenship، في تنمية المجتمع.

مساهمات العمل التطوعي في تنايذ اهداف التنمية المستدامة

شهد العمل التطوعي تطورًا واسعًا، يظهر ذلك من خلال ازدياد عدد الجمعيات والفرق الخيرية المنتشرة في جميع المحافظات، والذي يعكس وعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي والخيري، حيث تساهم العديد من المؤسسات المجال الاجتماعي: كرعاية الأطفال والمسنين والمعاقين. المجال الصحي: ويشمل أعمال المشاركة التي تقدم في الإسعافات الأولية، وحملات التطعيم والتبرع بالدم، وعمليات الإنقاذ في حالات الكوارث والفيضانات والحرائق. المجال الثقافي والتعليمي: ويشمل أعمال المشاركة في التوعية الثقافية والتعليمية، وإقامة الندوات والمحاضرات، والمراكز التعليمية، والمكتبات، ومراكز محو الأمية، ودعم الأسر في تعليم أبنائها، وكذلك تقديم المنح التعليمية. المجال البيئي: وهو من المجالات الحديثة التي يتم الاهتمام بها بشكل واسع لأهميتها في صحة وسلامة المجتمع، كحملات النظافة العامة، وحملات التشجير، وتنظيف مخلفات الكوارث الطبيعية. المجال الاقتصادي: وتشمل مساعدة الشباب على العمل، وتكوين المشاريع، وإقامة الأسواق الخيرية. المجال التوعوي: ويشمل كل المشاركات المعنية بالتوعية، مما تقوم به مؤسسات المجتمع المدنية والفرق الخيرية في مكافحة المخدرات، والتدخين، والإجرام، والانحراف. مجال الدفاع عن حقوق الإنسان: ويشمل توفير مراكز الرعاية والحماية للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وتأتي جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي داعمة لهذه الجهود، وتجسيدا للاهتمام الحكومي بهذا القطاع من العمل التطوعي المدني.

جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي عام ٢٠٢٤

جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي تهدف الى تحفيز وتشجيع للعمل التطوعي بأشكاله المختلفة، وتنشيط دور المؤسسات المجتمعية والافراد في مجالات العمل التطوعي انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتحقيق دور متميز في انشطة العمل الاجتماعي في مختلف مجالاته وتكريم المشاريع المجيدة للارتقاء بمستويات العمل التطوعي تلبية لاحتياجات المجتمع .

مبادرة شق الطرق في جبال نيابة طيوي

قيام المواطن سعيد بن حمدان المقيمي بشق طريق من قرية حلوت بنيابة طيوي إلى قرية العود التابعة لولاية وادي بني خالد مختصرا المسافة للأهالي من ٢٠ كيلومتر إلى ٧ كيلومترات فقط بمعدة خاصة. من أجل ربط بعض القرى واختصار المسافة والوقت. والذي نال تقديراً مستحقاً حين حصل على وسام الإشادة السلطانية وأسمى جوائز العمل التطوعي: جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي.

وفيما يلي بعض الأمثلة على مساهمات المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة:

المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغازالطبيعي المسال

- في عام ٢٠١٥، دشنت الشركة مؤسستها التنموية المعنية بتعزيز جهود المسؤولية الاجتماعية، حيث تخصص الشركة ١,٥٪ من صافي الارباح لصالح برامج الاستثمار الاجتماعي، بهدف الاستثمار في جهود تعزيز قدرات ومواهب المجتمع، لتمكين الافراد من المشاركة في الحياة الاجتماعية وصقل هذه المهارات للمستقبل. وتغطي برامج الاستثمار الاجتماعي عدداً من الجوانب منها: التعليم والصحة والتدريب والتوظيف والسياحة والبيئة وذوي الإعاقة. وفيما يلي نماذج من تلك الإسهامات

- **صندوق دعم المجتمع:** يقدم الصندوق الدعم المالي للمجتمع في ولاية صور، حيث يوجد مصنع إسالة الغاز الطبيعي المسال والمجتمعات المجاورة. وقد ساهمت البرامج والمشاريع والمبادرات التي تم تنفيذها عبر هذا الصندوق بدور رئيسي في ملامسة تطلعات أهالي صور والمجتمعات المجاورة. ومكنت هذه المبادرات من ازدهار الحركة الاقتصادية والحرف التي يعتمد عليها المجتمع بشكل رئيسي.

- **الصندوق الوطني:** تم إنشاء الصندوق من أجل تمويل البرامج والمشاريع والمبادرات في كافة أنحاء السلطنة. وينصب تركيز هذا الصندوق على ثلاثة أوجه هي: (تنمية الموارد البشرية والمشاريع الوطنية والدعم والرعاية) وتنتشر المبادرات التي تنفذ في إطار الصندوق الوطني في كل أرجاء محافظات السلطنة وتهدف إلى أن يكون العائد منه ذا أثر كبير على المواطنين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة بشكل عام.

- **مبادرة «هدية لعمان»:** وهي مبادرة تنموية تأتي لدعم مبادرات ومشاريع وطنية كبرى وذلك وفق معايير اختيار دقيقة. وقد تمكنت المؤسسة من تنفيذ سبع مبادرات استهدفت قطاعات مختلفة منها الشباب والرياضة والبيئة والسلامة.

وفيما يلي بعض الأمثلة على مساهمات المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة:

مرئيات مؤسسات المجتمع المدني للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

قامت اللجنة الوطنية لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتصميم نماذج لاستطلاع مرئيات مؤسسات المجتمع المدني حول نقاط التركيز التي يمكن أن تساهم في الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تركز أبرز تلك المرئيات حول اهمية المشاركة. وهم يعتقدون أنه يجري إحراز تقدم في تأمين مشاركة هادفة، ولكن البعض يشدد على الحاجة إلى التشاور المستمر والمشاركة الأعمق. وتشمل التوصيات الرامية إلى تحسين المشاركة تبادل تدابير أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون، وتشجيع الحوار بشأن السياسات، ودمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج التعليمية.

في هذا الإطار تقترح مؤسسات المجتمع المدني التركيز على الأهداف المتعلقة بالشباب والطاقة النظيفة والعمل المناخي، مع معالجة تحديات مثل التعليم وتكامل الجهود. وتشمل الحلول المقترحة زيادة التعاون، وزيادة الوعي والدعم الإعلامي، وبرامج للدعم المالي والمؤسسي، ومواءمة المناهج الدراسية مع أهداف التنمية المستدامة. وفيما يلي أهم مرئيات مؤسسات المجتمع المدني

- تعزيز قدرات المجتمع المدني وتحسين البيئة القانونية والتشريعية له، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرارات. وبذلك، فإن دعم المجتمع المدني يعد جزءًا حيويًا من رؤية عُمان ٢٠٤٠ وتحقيق التنمية المستدامة.

- حرص المجتمع المدني على المشاركة في تحديد أولويات المجتمعات المحلية من خلال المشاركة في التخطيط لبرامج للنمو الاقتصادي لتحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، وخصوصا قطاعات الصحة والبيئة والاستدامة والطاقة والتعليم.

- تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني: وأن يساهم الأخير بشكل كبير في إعداد الخطط والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- تنويع مصادر التمويل، وضرورة تطوير الاستراتيجيات التخطيطية والتنظيمية على المستويين الحكومي والأهلي ووضع الرؤية المستقبلية المتكاملة لدور أكبر للمجتمع المدني

أظهرت مؤسسات المجتمع المدني أهمية التركيز على عدد من المحاور كما يلي:

- دعم ريادة الأعمال وتعزيزها، من خلال تقديم التدريب والمشورة والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تحسين بيئة الأعمال وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات والمستثمرين لتعزيز النمو الاقتصادي، تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الحيوية، مثل النقل والطاقة والاتصالات.

- تطوير التعليم والتدريب لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة للعمل في سوق العمل والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا وتوفير الدعم المالي والتقني للمشاريع الناشئة والمبتكرة والتي تعزز التنمية الاقتصادية

- مشاركة المجتمع المدني في تقديم الخدمات في المجالات الاجتماعية والتعليمية وخدمات تمكين المجمع المحلى في تقديم الخدمات للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة..

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة

يعد القطاع الخاص شريكا اساسيا مع الحكومة والمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما اكدت عليه رؤية عمان ٢٠٤٠، حيث أدرجت القطاع الخاص باعتباره القائد الاساسي للتنمية الاقتصادية والتي من خلالها يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال استطلاع الوضع الحالي نجد أن للقطاع الخاص مساهمات كبيرة في مجالات التنمية المستدامة والتي يمكن أن نلخص منها الاتي

قطاع التعليم

ساهم القطاع الخاص في تحسين وتطوير منظومة التعليم بدءا من التعليم قبل المدرسي ومن ثم التعليم الاساسي وصولا الى التعليم العالي والجامعي، حيث بلغ عدد المدارس الخاصة ١٠٤٠ مدرسة حتى نهاية العام ٢٠٢٣م، وتقدم هذه المدارس خدمات التعليم لعدد ٢٠٧ ألف طالب وطالبة، ووفقا لوزارة التعليم العالي سجلت مؤسسات التعليم العالي الخاصة عددتً يبلغ ١٦ جامعة وكلية تقدم خدماتها التعليمية لنحو ٥٦ ألف طالب وطالبة في مختلف التخصصات والمجالات العلمية.

قطاع الصحة

يقوم القطاع الخاص بدور كبير في تقديم الخدمات العلاجية لجميع المواطنين والمقيمين في سلطنة عمان، حيث بلغ اجمالي المؤسسات الصحية الخاصة ٢٥٦ مؤسسة حسب احصائيات عام ٢٠٢٢م، مقسمة الى ٣٥ مستشفى و٣٢٧ مجمع صحي و١٢٢٥ عيادة و٩٧٥ صيدلية، وتتوزع هذه المؤسسات الصحية الخاصة في مختلف محافظات سلطنة عمان وتعتبر مكملة للخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الحكومية.

الامن الغذائي وسلاسل التوريد

القطاع الخاص شريك اساسي في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي واستقرار سلاسل التوريد، من جانب اخر يوجد بغرفة تجارة وصناعة عمان لجنة مختصة بمتابعة الامن الغذائي، وسبق وان قامت بإعداد دراسات مستفيضة حول تقلبات اسعار السلع في فترة جائحة كوفيد-١٩ وكذلك دراسة تقلبات اسعار المواد الغذائية خلال فترة الازمة الروسية - الأوكرانية

توفير فرص العمل

يعتبر القطاع الخاص العماني المشغل الاول للكوادر العمانية بإجمالي يصل الى أكثر من ٣٨١ ألف عامل عماني، حيث يستحوذ على ما نسبته ٤٧,٦٪ من اجمالي العاملين العمانين

مع الجهود الحالية للقطاع الخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة حددت غرفة تجارة وصناعة **عمان عدداً من المبادرات لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة يمكن أن نلخصها في الآتي:**

١ مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مبادرات لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها: مبادرة «شاركنا لترقى» والتي تركز على تسيير وفود متخصصة من رواد الأعمال إلى خارج سلطنة عمان بهدف الاطلاع على تجارب الدولة في مختلف المجالات.

٢ برنامج تشجيع السياسات الصديقة للأسرة في القطاع الخاص

برنامج يهدف الى مساعدة الشركات على تطبيق إجراءات ملائمة للأسرة وبالتالي تلبية حاجة الآباء والأمهات والأسر للحصول على الوقت والموارد والخدمات الكافية لرعاية أطفالهم، مع الالتزام بواجبات عملهم والحفاظ على وظائفهم.

٣ تأسيس مركز عمان للترقيم GS1

منظمة معايير عالمية تشتهر بأنظمة التشفير الشريطي وتحديد الهوية المستخدمة في مختلف الصناعات،، وتحقق معايير GS1 العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والابتكار الصناعي والاستهلاك والإنتاج المسؤولين

٤ تأسيس مركز عمان للتحكيم

تقديم خدمات التحكيم والوساطة والتوفيق لتسوية المنازعات التجارية المحلية والدولية وغيرها من الوسائل البديلة التي يتفق عليها أطراف النزاع.

٥ مبادرة تعزيز القيمة المحلية المضافة

الجمع بين المؤسسات الكبيرة الخاصة والحكومية واستعراض فرص العقود والاعمال، بالإضافة الى الفرص الاستثمارية لرواد الاعمال.

٦ مبادرة شراكة وتكامل

مبادرة لمعالجة تحديات القطاع الخاص من خلال الحوار المباشر لمناقشة القوانين والتشريعات والانظمة والاجراءات بالإضافة الى الرسوم والضرائب

مشاركة المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تؤدى المراكز البحثية والأكاديمية دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما لها من دور رصين في توليد المعارف والبحوث العلمية من أجل إيجاد الحلول العلمية الفاعلة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية. والجدير بالذكر أن الجامعات الحكومية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام تركز على أنشاء المراكز البحثية لتوليد المعرفة في المجالات ذات الاولوية الوطنية مثل الامن الغذائي والمائي، والطاقة المتجددة، وابحاث البيئة، ومراكز التقنيات المتقدمة والذكاء الصناعي، على سبيل المثال لا الحصر لدى جامعة السلطان قابوس ما يقارب ١٤ مركزا بحثيا في عدد من التخصصات.

إن تأسيس مراكز بحثية متكاملة مثل مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وأبحاث السرطان التابع لمستشفى جامعة السلطان قابوس، الذي يعنى بإيجاد الحلول العلمية لعلاج السرطان واخر ما توصلت إلية التقنيات الحديثة في ادوات العلاج وذلك من أجل تحقيق مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠ في أولوية الصحة وتحقيق الرفاه وتقديم خدمات صحية مستدامة وفق اعلى معايير العالمية المتبعة، حيث يجمع المركز الخدمة العلاجية والبحث الأكاديمي والتدريب تحت سقف واحد، ويقدم رعايته بقيادة طاقم طبيّ متعدد التخصصات على قدرٍ عالٍ من الكفاية والتأهيل، وبجاهزية تقنية تضم أجهزة طبية حديثة وأنظمة معلوماتية متقدمة، ويتخذ من مبدأ "المريض أولًا" منهجًا يسير عليه. حصل المركز على الاعتماد الدولي من اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية JCI في يونيو ٢٠٢٣، ويعد مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان أول مؤسسة صحية حكومية في سلطنة عمان تحصل على مثل هذا الاعتماد الدولي وفي ظرف زمني يعد قصيرًا من عمر المؤسسات الصحية في سلطنة عمان، لاسيما أمام المعايير الصارمة التي تلتزم بها اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية.

ويأتي تأسيس مركز عمان للموارد النباتية والحيوانية (موارد) من أجل الحفاظ على الموارد الوراثية العمانية النباتية والحيوانية وتوظيفها لتحويها الى عوائد اقتصادية، ومن بين المبادرات التي قام بها المركز بالتعاون مع جامعة نزوي هو إنشاء بنك الجينات للنباتات والحيوانات العمانية للحفاظ عليها من الانقراض او لإعادة اكثارها في المستقبل وللأجيال القادمة.

كما تعتبر مبادة منافع (مارثون الافكار) أحداهم المبادرات الموجه للشباب العماني لتأسيس شركات ناشئة مبنية على المعرفة والابتكار، حيث بلغ عدد الشركات الناشئة التي يتم احتضانها بشكل سنوي خمس شركات حيث أن بعض منتجات هذه الشركات قد دخل السوق المحلية فعليا منها على سبيل المثال شركة نوى ، شركة ريحان.

من بين المراكز البحثية ذات الاهمية الوطنية، مركز الاستدامة البيئية والذي استحدث مؤخرا للتركيز على البحث والتطوير في مجال الاستدامة البيئية لتحقيق الحياد الصفري لعام ٢٠٥٠م، بالإضافة الى مركز الهيدروجين الاخضر الذي يركز عل ابحاث الهيدروجين الاخضر كونه أحد مصادر الصادر الطاقة النظيفة حيث تعتبر سلطنة عمان ضمن اعلى الدول التي تمتلك مقومات انتاج الهيدروجين الاخضر. وتعتبر مبادرة «تمكين» أهم المبادرات التدريبية على مستوى الدول العربية لتحول الطاقة وفهم الاستدامة والطاقات المتجددة بمشاركة عربية واسعة، أو دراسات هامة عن مواضيع الفرص الاقتصادية في السيارات الكهربائية أو الجيوسياسية أو تقييم تكنولوجيا جديدة على التوظيف في سلطنة عمان أو دور الصين في الاقتصاد في دول المنطقة، وايضا من اهم المبادرات بناء شراكات دولية مع مؤسسات ومراكز بحثية مثل وكالة الطاقة الدولية (IEA).

الجدير بالذكر هذه المراكز البحثية واسست بالشراكة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص والمراكز البحثية العالمية ذات العلاقة.

ويعتبر مركز مجان للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة أحد أهم المراكز البحثية الخاصة والتي تعنى بالبحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة وتقنيات رفع كفاءة الطاقة.

كل هذه المراكز تعتبر خطوات رصينة في طريق بناء اللبنات الاساسية للمنظومة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار من أجل المساهمة في بناء اقتصاد تنافسي مبني على المعرفة

وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر ايجابا على كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

مما سبق يتضح الدور الهام لأصحاب المصلحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة دورهم الفاعل في تنمية المجتمعات المحلية وبناء القدرات، ولا شك أن المبادرات والمشروعات التي يتبنوها تؤدى دورا حاسما في تحقيق المستقبل المستدام الذي نصبو إليه، بحلول عام ٢٠٣٠.

المضي قدماً نحو تحقيق الأجندة الأممية

أظهر تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني التقدم الذي أحرزته سلطنة عمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضح هذا التقدم من خلال تحسن أداء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومعدلات أداء العديد من البرامج والمبادرات التي تم وضعها لدعم التنمية المستدامة. وقد أوضح التقرير أن أهداف التنمية المستدامة هي محور "رؤية عمان ٢٠٤٠" التي وضعت نهجا متكامل واستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. وكما هو موضح في هذا التقرير، تسعى سلطنة عمان إلى تحقيق رؤية عمان٢٠٤٠ وغايات أهداف التنمية المستدامة في وقت واحد وبطريقة متكاملة.

لقد أنشأت سلطنة عمان نظاما بيئيا واسعا من المؤسسات والبيئة التمكينية لتطوير السياسات والبيانات وإعداد التقارير والتمكين الاستراتيجي. تعمل هذه الهيئات معا لضمان التنفيذ الكفء والفعال لأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، توضح لوحة معلومات أهداف التنمية المستدامة أن سلطنة عمان من الناحية الكمية قد أحرزت تقدما كبيرا في جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة وذلك في أثنى عشر هدفا، وفى المقابل أطلقت سلطنة عمان عددا من المبادرات الرئيسية مثل مبادرة عمان مستقبل مستدام، التي تعالج التحديات بطريقة شاملة ومتكاملة وذلك للإسراع بمعدلات أداء الأهداف التي لم تحقق المستهدفات، وهي الهدف الثاني (القضاء على الجوع) والخامس (المساواة بين الجنسين) والرابع عشر (الحياة تحت الماء) والخامس عشر (الحياة في البر) والتي تحقق زيادة معتدلة (أكثر من ٥٠٪ من المستهدف)، والهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والذى حقق (زيادة أقل من ٥٠٪ من المستهدف) ،

قدم التقرير ملخصا للإنجازات الرئيسية عبر القطاعات. وفي المجال الاجتماعي، تم إطلاق منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال خطط وبرامج ترسخ تنفيذ المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، لتوفر منافع اجتماعية نقدية وبرامج تأمين اجتماعية شاملة التغطية، تستهدف مختلف الفئات ومراحل دورة الحياة، وتوفر الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية للفرد والمجتمع، لتوفر حماية للأشخاص المستهدفين، وخاصة الأسر ذات الدخل المنخفض والأفراد والأسر الضعيفة. بالإضافة إلى دعم برنامج الإسكان والتشجيع على امتلاك المنازل. كما تم وضع برامج حكومية متعددة لتحفيز التوظيف وريادة الأعمال، خاصة للنساء والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة ليصبحوا قادرين على الحصول على التعليم والوظائف من أجل حياة منتجة ومرضية.

كما أحرزت سلطنة عمان تقدما كبيرا في تعزيز حقوق المرأة، حيث أطلقت مجموعة من المبادرات التي تسهل مشاركة المرأة في القوى العاملة، وريادة الأعمال، وصنع القرار، وتنفيذ القوانين التي تعزز حقوق المرأة، وتوفر الأطر التشريعية لمنع التمييز ضد النساء بأشكاله المختلفة، لتسجل المرأة العمانية حضورًا فاعلاً في الحياة العامة والحياة السياسية، ووصلت فيه إلى المناصب القيادية، بالإضافة إلى مشاركتها الفاعلة في العمل التطوعي.

أعطت سلطنة عمان الأولوية للتنمية البشرية، حيث أدت زيادة الاستثمار العام في التعليم إلى زيادة فرص الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، وتحسين فرص التعليم الجامعي والتدريب المهني. كما أدت الشراكات المتزايدة بين المؤسسات التعليمية والجامعات ذات المستوى العالمي إلى تحسين جودة التعليم. وقد حققت سلطنة عمان تقدما من خلال برامج مثل المبادرة الوطنية للكفاءات الرقمية «مكين» والتي تعنى بتأهيل الشباب العماني بالمهارات الرقمية الحديثة للعمل في وظائف المستقبل والأكثر طلباً في سوق العمل.

تولي سلطنة عمان اهتماما بالتدابير الوقائية وتعزز أنماط الحياة الصحية. وقد وثق هذا التقرير أيضا الطريقة التي استجابت بها لوباء كوفيد-١٩. من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لحماية صحة ورفاهية مواطنيها والمقيمين فيها، تمكنت من إعادة النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على تدابير الصحة والسلامة اللازمة. وعلى الرغم من التأثير الكبير، تمكنت من إدارة الأزمة بفعالية نتيجة تضافر الجهود في المجالات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

كما حسنت الاستثمارات العامة في قطاع الصحة كفاءة وقدرة وتغطية نظام الرعاية الصحية. وقد أدت تدابير مثل بناء مستشفيات وعيادات جديدة، فضلا عن تحسين المرافق القائمة، إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا سيما في المجتمعات الريفية والنائية. كما أدى إعطاء الأولوية للرعاية الوقائية وزيادة استخدام الرعاية الأولية كمحطة أولى في نظام الرعاية الصحية إلى تحسين كفاءة نظام الرعاية الصحية، مما أدى إلى تحسينات ملموسة في صحة الطفل والأم والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية.

تقدر سلطنة عمان بشكل كبير حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. في هذا الإطار تساهم استراتيجية الحياد الصفري الكربوني ٢٠٥٠ بشكل كبير في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ. وتشمل على عدداً من المبادرات الطموحة التي يتم إطلاقها لتنفيذ برامج شاملة لكفاءة الطاقة، والقيام باستثمارات كبيرة في الهيدروجين النظيف ومصادر الطاقة المتجددة، وتطوير أحدث تقنيات احتجاز الكربون.

بالإضافة إلى ذلك، مثلت المبادرات المبتكرة لإدارة النفايات والاستثمارات الكبيرة في التقنيات المتقدمة إلى تقليل التأثير البيئي للتخلص من النفايات، وساعدت على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) كما لعبت سلطنة عمان دورا رئيسيا في المؤسسات متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية

الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية باريس.

ومن خلال الجهود المتواصلة، زادت تنافسية ومرونة القطاعات الاقتصادية. وخصوصا في قطاعات التنويع الاقتصادي مثل الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية والزراعة، فضلا عن العديد من المبادرات لتحفيز ريادة الأعمال والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، التي اقترنت بمبادرات جذب الاستثمارات في مجال أمن الطاقة والطاقة المتجددة، والإجراءات المتخذة في تطوير بيئة الأعمال، مما أدى إلى زيادة فرص العمل.

ساهمت برامج سوق العمل والتشغيل والتي ركزت على توظيف المواطنين، واستيعابهم، إلى زيادة عدد العمانيين العاملين في القطاع الخاص، فضلا عن زيادة نسبة المرأة والخريجين في القوى العاملة. كما ساعدت برامج الاستدامة المالية في تنويع مصادر الدخل من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، ودعم قطاعات التنويع الاقتصادي، ووضع الأطر المؤسسية والتشريعات لتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم القطاع الخاص.

لقد وضعت سلطنة عمان الاستراتيجية العمرانية كإطار عام لتوجيه النمو العمراني خلال العشرين عاماً القادمة، بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فضلا عن رفع كفاءة البنية التحتية واجتذبت الاستثمار الخاص. وقد ساهم تحديث منظومة النقل وبناء ومجتمعات عمرانية جديدة إلى تحسينات في جودة نوعية الحياة.

عرض التقرير دور سلطنة عمان في تعزيز التنمية المستدامة إقليميا وعالميا. من خلال اعتماد خارطة طريق تضم جميع القطاعات لتقدم مجموعة من المشاريع والمبادرات لإدارة الكربون بغرض التخفيف والتقليل بشكل كبير من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتي تعتبر كإطار متكامل وشامل لمعالجة تلك الانبعاثات.

في حين أن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كان ملموسا، إلا أن سلطنة عمان تعمل على الإسراع بمعدلات التنمية واستدامة النمو من خلال منظومة متكاملة تستهدف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية، وجاهزية الكفاءات الوطنية بالمهارات اللازمة لسوق العمل في المستقبل، والتي حددت مساراتها وأهدافها «رؤية عمان ٢٠٤٠" نحو الاستدامة من خطط وبرامج ترسخ تدعم تنفيذ المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في «عدم ترك أحد أو مكان خلف الركب»، و تحقيق تنمية شاملة جغرافيًا، متوازنة في كل المحافظات، وحلول مستدامة للتغير المناخي ووصول سلطنة عمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠ وتحقيق أمن الطاقة ، وما يتطلبه من سياسات داعمة، و بيئة استثمارية محفزة، و شراكات قوية مع القطاع الخاص المحلى والأجنبي.

أن السنوات المقبلة حاسمة في تشكيل مدى تحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة. وللمضي قدما، ستواصل سلطنة عمان تطوير سياساتها وبرامجها لضمان تنفيذ مستهدفات رؤية عمان ٢٠٤٠، وأهداف التنمية ال مستدامة٢٠٣٠، وذلك في المدى الزمني المحدد، والسير بخطى واثقة في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف، خطوات يعززها المشاركة المجتمعية الواسعة عند تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة، لترتكز تلك الجهود على تحقيق التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، مع تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الحفاظ على الاستدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والصمود البيئي.

وبينما نحن الآن نتجاوز منتصف الطريق نحو الوصول إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن سلطنة عمان تؤكد على مواصلة الجهود في تحقيق أهدافها وتسريع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مستندة في ذلك على برامج الخطط قصيرة ومتوسطة المدى، تستهدف تحقيق تطلعات المواطن محور التنمية وغايتها، وتعزيز استدامة الخدمات المقدمة له وتحسين جودتها، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف المجالات، بالإضافة إلى حماية البيئة واستدامة الموارد الطبيعية، ودفع عجلة التنمية في كافة القطاعات. مستفيدة من رصيد علاقاتها الخارجية التي تربطها ومحيطها العربي والإقليمي والدولي، مستفيدة من أفضل الممارسات والبناء على التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وما بعدها.

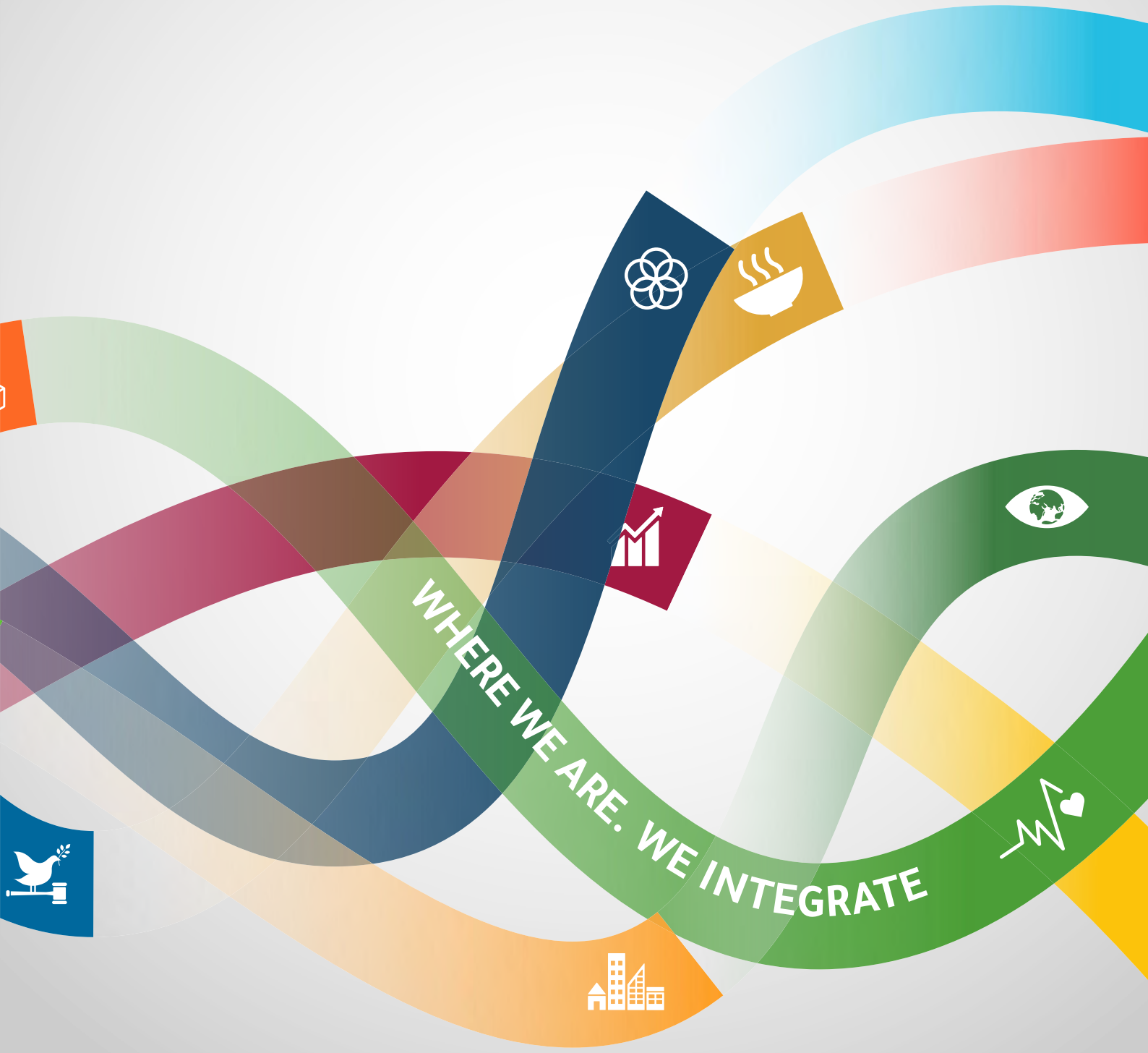

www.economy.gov.om